



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة مصطفى اسطبولي - معسكر  
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير



# السياسات الديمغرافية والنمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية-

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه

تخصص: اقتصاد و تسيير عمومي

تحت إشراف الأستاذ:

عدوكة لخضر

إعداد الطالب:

أمين الله بوعلام

## لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة معسكر	أستاذ التعليم العالي	مختاري فيصل
مقررا	جامعة معسكر	أستاذ التعليم العالي	عدوكة لخضر
ممتحنا	جامعة معسكر	أستاذ التعليم العالي	بن عبو الجيلالي
ممتحنا	جامعة وهران	أستاذ التعليم العالي	بن باير حبيب
ممتحنا	جامعة سعيدة	أستاذ التعليم العالي	بن أحمدية محمد
ممتحنا	جامعة وهران	أستاذ محاضر - أ -	تراري مجاوي حسين

السنة الجامعية: 2019/2018



﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ۗ يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ إِنَآثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذُّكُورَ (49) أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَآثًا وَيَجْعَلُ مَن يَشَاءُ عَاقِبَةً إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾.

الشورى الآية 49-50

﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِي مِّنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾.

فصلت الآية 10

﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَن أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَالِدِهِ﴾.

البقرة الآية 233

الفهرس

الإهداء

كلمة شكر

قائمة المختصرات

قائمة الجداول

قائمة الاشكال

المصطلحات الديمغرافية المستعملة في الدراسة باللغة العربية والإنجليزية

1	مقدمة
11	الفصل الأول: مقارنة نظرية للسياسات الديمغرافية والنمو الديمغرافي
11	مقدمة
11	المبحث الأول : مقارنة نظرية للسياسات الديمغرافية
11	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للسياسات الديمغرافية
16	المطلب الثاني: أنواع السياسات الديمغرافية وتطورها ومجالاتها
22	المطلب الثالث: أبعاد السياسات الديمغرافية
27	المطلب الرابع: التوجهات الجديدة للسياسات الديمغرافية
33	المبحث الثاني: أساليب السياسات الديمغرافية
33	المطلب الأول: البرامج القومية لتخطيط الأسرة
38	المطلب الثاني : إعادة توزيع السكان لتخطيط الأسرة
41	المطلب الثالث: أسلوب منع الحمل وتمكين المرأة
44	المطلب الرابع: أسلوب التنمية الاقتصادية
48	المبحث الثالث: مقارنة نظرية للنمو الديمغرافي
48	المطلب الأول: تعريف النمو الديمغرافي-أنماطه-مؤشراته-كيفية قياسه
54	المطلب الثاني: النظرة القديمة للنمو الديمغرافي
58	المطلب الثالث: أهم نظريات النمو الديمغرافي المتعلقة بالنمو الاقتصادي
64	المطلب الرابع: نظريات النمو الديمغرافي في العصر الحديث
72	خاتمة

74.....	الفصل الثاني: علاقة السياسات الديمغرافية بالنمو الاقتصادي
74.....	مقدمة
74.....	المبحث الأول: مقارنة نظرية للنمو الاقتصادي
74.....	المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي-أنواعه-محدداته
78.....	المطلب الثاني: المقاربة الكلاسيكية للنمو الاقتصادي
82.....	المطلب الثالث: المقاربة النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي
86.....	المطلب الرابع: المقاربة الكينزية والحديثة للنمو الاقتصادي
91.....	المبحث الثاني: السياسات الديمغرافية في نماذج النمو الاقتصادي
91.....	المطلب الأول: المتغيرات الديمغرافية في نماذج النمو التقليدية حسب مالتوس
96.....	المطلب الثاني: المتغيرات الديمغرافية في نماذج النمو التقليدية حسب هارود-دومار
99.....	المطلب الثالث: متغيرات السياسات الديمغرافية في النمو الداخلي حسب جونز ورومر
103.....	المطلب الرابع: المتغيرات الديمغرافية في نماذج النمو الداخلي حسب بارو
108.....	المبحث الثالث: أثر السياسات الديمغرافية على المتغيرات الاقتصادية الكلية
108.....	المطلب الأول: أثر متغيرات السياسات الديمغرافية على النمو الاقتصادي
112.....	المطلب الثاني: أثر السياسات الديمغرافية على الدخل والاستثمار
117.....	المطلب الثالث: أثر السياسات الديمغرافية على البطالة
119.....	المطلب الرابع: أثر السياسات الديمغرافية على البيئة
124.....	خاتمة
	الفصل الثالث: العلاقة بين السياسات الديمغرافية والنمو الاقتصادي بناءً على الدراسات السابقة
126.....	مقدمة
126.....	المبحث الأول: النمو الاقتصادي والسياسات الديمغرافية حسب المدارس المتشائمة-المتفائلة-الحيادية
127.....	المطلب الأول: جدلية العلاقة بين السياسات الديمغرافية والنمو الاقتصادي
132.....	المطلب الثاني: المدرسة المتشائمة
137.....	المطلب الثالث: المدرسة المتفائلة
140.....	المطلب الرابع: المدرسة الحيادية

المبحث الثاني: نماذج السياسات الديمغرافية لأهم الدول المتقدمة في العالم.....	144
المطلب الأول: السياسات الديمغرافية في أوروبا .....	144
المطلب الثاني: السياسات الديمغرافية في الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة....	147
المطلب الثالث: السياسات الديمغرافية في جنوب شرق آسيا .....	150
المطلب الرابع: نماذج السياسات الديمغرافية لأهم الدول النامية في العالم .....	155
المبحث الثالث: عوامل ضعف وقوة فعالية السياسات الديمغرافية بناءً على الدراسات السابقة.....	162
المطلب الأول: الدراسات الدولية .....	162
المطلب الثاني: الدراسات المحلية .....	166
المطلب الثالث: عوامل ضعف فعالية السياسات الديمغرافية على النمو الاقتصادي .....	170
المطلب الرابع: عوامل قوة فعالية السياسات الديمغرافية على النمو الاقتصادي .....	175
خاتمة.....	178
الفصل الرابع: أثر السياسات الديمغرافية على النمو الاقتصادي في الجزائر.....	180
مقدمة.....	179
المبحث الأول: دراسة تحليلية للسياسات الديمغرافية في الجزائر .....	180
المطلب الأول: مؤشرات السياسات الديمغرافية بعد الاستقلال في الجزائر .....	180
المطلب الثاني: تطور عدد السكان ومعدل النمو الديمغرافي في الجزائر .....	188
المطلب الثالث: تركيبة وخصائص السكان في الجزائر .....	191
المطلب الرابع : البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي ومعوقات تطبيقه.....	194
المبحث الثاني: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي في الجزائر .....	198
المطلب الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري .....	198
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر .....	204
المطلب الثالث :المتغيرات الديمغرافية المؤثرة على النمو الاقتصادي في الجزائر.....	210
المطلب الرابع: العلاقة بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي في ظل السياسات الديمغرافية في الجزائر.....	216
المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر متغيرات السياسات الديمغرافية على النمو الاقتصادي في الجزائر.....	222

222.....	المطلب الأول: متغيرات السياسات الديمغرافية والنمو الاقتصادي في الجزائر
226.....	المطلب الثاني: تقدير النموذج بإستعمال منهجية ARDL
234.....	المطلب الثالث: الهبة الديمغرافية والنمو الاقتصادي في الجزائر
237.....	المطلب الرابع: تقدير النموذج باستعمال منهجية التكامل المتزامن لـ "جرا نجر"
242.....	خاتمة الفصل:
244.....	الخاتمة
250.....	الملاحق
260.....	قائمة المراجع

# إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أبي أطل الله في عمره وإلى روح أمي رحمها الله وإلى إخوتي وأسرتي جميعاً وأخص بالذكر زوجتي وأولادي نصر الله، أنفال، معتصم، علي.

ثم إلى كل من علمني حرفاً وأضياء الطريق أمامي

وإلى كل من أضياء بعلمه عقل غيره أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه فأظهر بسماحته تواضع العلماء وبرحابته سماحة العارفين.

## شكر وتقدير

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، سيدنا وحبينا وشفيعنا وقرّة أعيننا محمد صلى الله عليه وسلم وبعد: من لا يشكر الناس لا يشكر الله، أتوجه بجزيل الشكر وخالص التقدير إلى أستاذي الدكتور عدوكة لخضر الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل، ولا يفوتني أن أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل وأخص بالذكر عميد الكلية الأستاذ تشيكو فوزي وأستاذي المحترم مدير مخبر الجماعات المحلية والتنمية المحلية السيد مختاري فيصل كما أشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا تقييم العمل وتقديم توجيهاتهم لي.



# قائمة المختصرات

ديكي فولر المطور	<b>ADF</b>
شعاع الانحدار الذاتي	<b>VAR</b>
نموذج الانحدار الذاتي للفتحات الزمنية الموزعة	<b>ARDL</b>
الديوان الوطني للإحصاء	<b>ONS</b>
نموذج تصحيح الخطأ	<b>ECM</b>
صندوق الأمم المتحدة لنشاطات السكان	<b>UNFPA</b>
الناتج الداخلي الخام	<b>PIB</b>
فئة السكان النشطون	<b>POP<sub>2</sub></b>
هيئة الأمم المتحدة	<b>ONU</b>
وزارة التخطيط الجزائرية	<b>MPA</b>
Hannan-Quinn Criterion معيار درجة التأخير حنان كان	<b>H.Q</b>
Schwarz Criterion معيار شوارز	<b>S.C</b>
Akaike Info Criterion معيار أكايك	<b>AIC</b>
إحصائية فيشر	<b>F-STAT</b>
درين واتسن	<b>D.W</b>
اختبار عدم ثبات التباين	<b>ARCH</b>
احتمال	<b>Prob</b>
تقرير التنمية البشرية	<b>UNDP</b>

## قائمة الجداول

21	مجالات السياسات الديمغرافية	الجدول 01
34	نسبة استعمال وسائل تنظيم الأسرة لبعض الدول العربية	الجدول 02
36	برنامج تنظيم الأسرة في مختلف دول العالم	الجدول 03
38	توزيع سكان العالم (1990-2020)	الجدول 04
52	عدد سكان العالم وتقديراته حسب الأمم المتحدة (1950-2100)	الجدول 05
60	تزايد السكان والمواد الغذائية حسب مالتوس	الجدول 06
112	حالة العوائد المتناقصة	الجدول 07
112	حالة العوائد الثابتة	الجدول 08
117	معدل البطالة في أهم الدول المتقدمة في السنتين 1991 و 2016	الجدول 09
118	معدل البطالة في أهم الدول العربية للسنتين 1991 و 2016	الجدول 10
119	نسبة تطور الأيدي العاملة في أهم الدول المتقدمة والنامية للسنتين 1991 و 2016	الجدول 11
121	المعدل السنوي لنصيب الفرد من المياه ب م <sup>3</sup> / السنة	الجدول 12
122	نسبة السكان العاملون في القطاع الزراعي بالدول العربية والنامية والصناعية في 2015	الجدول 13
156	السياسات الديمغرافية لبعض الحكومات الإفريقية	الجدول 14
157	تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية للسنتين 2004 و 2015	الجدول 15
158	معدلات الزيادة الطبيعية لدول العالم العربي في الفترة (1985-2015)	الجدول 16
160	سياسات تنظيم الأسرة في الأقطار العربية	الجدول 17
161	شروط التعقيم التلقائي في أهم الدول العربية	الجدول 18
170	معدلات النمو الديمغرافي في أهم الدول النامية خلال السنتين 1990 و 2015	الجدول 19
172	نصيب الفرد من PIB في أهم الدول النامية للسنتين 1990 و 2015	الجدول 20
173	تطور مستوى الخدمات الصحية والتعليمية	الجدول 21
174	أنواع التلوث البيئي وأسبابه	الجدول 22
175	معدلات النمو الديمغرافي في أهم الدول المتقدمة للسنتين 1990 و 2015	الجدول 23
183	الزيادة الطبيعية للسكان (1981 – 1987)	الجدول 24
186	النسبة الصافية للمواليد و الوفيات والزيادة الطبيعية (1988-2016)	الجدول 25
189	معدل الخصوبة في الجزائر (1990-2015)	الجدول 26
191	حجم سكان الجزائر حسب الفئة العمرية بناءً على التعدادات السكانية	الجدول 27
192	المتغيرات الديموغرافية الرئيسية للسكان الجزائريين (1965-2015)	الجدول 28

196	متوسط سن الزواج والإنجاب الأول(1954-2014)	الجدول 29
203	الاعتمادات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	الجدول 30
205	نسبة نشاط القطاعات الاقتصادية من المبلغ الإجمالي فترة (1967-1989)	الجدول 31
205	المؤشرات العامة للاقتصاد في الفترة (1967-1987)	الجدول 32
210	عدد السكان ومعدل نموهم الطبيعي في الجزائر للفترة (2006-2017)	الجدول 33
212	التركيب النوعي للسكان للسنتين (2010 و 2016)	الجدول 34
213	مؤشر الولادات حسب السن المتوسط للمرأة عند الإنجاب(2002-2015)	الجدول 35
213	معدل الوفيات في الجزائر للفترة (2006-2016)	الجدول 36
215	نسبة الإنفاق على الصحة من الناتج الداخلي الخام للفترة (1973-2015)	الجدول 37
216	معدل الوفيات للأمهات عند الإنجاب(1990-2016)	الجدول 38
220	تطور نسبة تعاطي حبوب منع الحمل من 1970 إلى 2016.	الجدول 39
221	مؤشر الخصوبة (طفل لكل امرأة) من 1964 إلى 2016	الجدول 40
221	نسب وفيات الأطفال في الجزائر (1965-2016)	الجدول 41
228	اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام ADF	الجدول 42
229	معايير اختبار درجة تأخر VAR	الجدول 43
230	اختبارات الحدود ARDL Bounds Test	الجدول 44
231	تقدير معاملات متغيرات نموذج ARDL (المدى الطويل)	الجدول 45
232	تقديرات نموذج تصحيح الخطأ ECM (المدى القصير)	الجدول 46
233	نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج.	الجدول 47
236	اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام ADF	الجدول 48
237	اختبار التكامل المشترك ل جرانجر (Granger)	الجدول 49
240	نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج	الجدول 50

## قائمة الأشكال

28	العناصر الأساسية للسياسات الديمغرافية	الشكل 01
50	أهم مؤشرات النمو الديمغرافي	الشكل 02
61	نظرية مالتوس الأساسية	الشكل 03
69	الحجم الأمثل للسكان	الشكل 04
88	نظرة كينز لمكونات النمو الاقتصادي	الشكل 05
92	مسار النمو عند تانزلمان والنقطة الحرجة	الشكل 06
93	الحد الأقصى للنمو السكاني ومسار النمو	الشكل 07
95	حالات التوقف للنمو السكاني اعتمادا على منحنيات نمو الناتج الكلي	الشكل 08
108	التوازن في نموذج سولو	الشكل 09
114	أثر السياسات الديمغرافية التوسعية على الإستثمارات	الشكل 10
115	أثر السياسات الديمغرافية التوسعية على الادخار	الشكل 11
137	نتائج اختبار السببية بين المتغيرات	الشكل 12
138	العلاقة بين النمو الديمغرافي والاقتصادي حسب (Hansen)	الشكل 13
174	علاقة النمو الاقتصادي بالبيئة	الشكل 14
181	أنواع الأهرامات	الشكل 15
182	تعداد (Census) السكان في الجزائر حسب الإحصاء العام للسكان سنة 1966	الشكل 16
182	تعداد (Census) السكان في الجزائر حسب الإحصاء العام للسكان سنة 1977	الشكل 17
183	تعداد (Census) السكان في الجزائر حسب الإحصاء العام للسكان سنة 1987	الشكل 18
184	تعداد (Census) السكان في الجزائر حسب الإحصاء العام للسكان سنة 1998	الشكل 19
184	تعداد (Census) السكان في الجزائر حسب الإحصاء العام للسكان سنة 2008	الشكل 20
185	نسبة الإعالة الديمغرافية في الجزائر في الفترة (1990-2016)	الشكل 21
214	العمر المتوقع عند الولادة (2006-2015)	الشكل 22
216	مراحل التحول الديمغرافي	الشكل 23

219	مخطط التحول الديمغرافي في الجزائر سنة 1901 إلى 2016	الشكل 24
222	معدل النمو الاقتصادي وعمل المرأة في الجزائر (1990-2016)	الشكل 25
223	النمو الاقتصادي ومعدل الخصوبة (1990-2015)	الشكل 26
224	النمو الاقتصادي والإنفاق على الرعاية الصحية (1990-2015)	الشكل 27
226	متغيرات الدراسة (1990-2015)	الشكل 28
234	اختبار CUSUM.	الشكل 29
235	متغيرات الدراسة (1990-2016)	الشكل 30
241	اختبار الاستقرار الهيكلي CUSUM وCUSUMSQ	الشكل 31

## المصطلحات الديمغرافية المستعملة في الدراسة باللغة العربية والإنجليزية

الصفحة	المصطلح بالإنجليزي	المصطلح بالعربي
01	Urbanization	التحضر
01	Population	السكان
02	Population policy	السياسات الديمغرافية
04	Natality	الإنجاب
13	Migration	الهجرة
14	Urban area	منطقة حضرية
19	Birth rate	معدل المواليد
20	Nuptiality	الزواجية
20	Death rate	معدل الوفيات
20	dependency ratio	نسبة الإعالة
24	Immigration	معدل الهجرة الداخلية
31	Parity	الإنجابية
33	Family planning	تنظيم الأسرة
38	Population density	كثافة السكان
42	Birth Limiting	تحديد النسل
42	Birth Control	ضبط النسل
43	Isolation	العزل
43	Contraceptives	منع الحمل
44	transition démographique	التحول الديمغرافي
45	Replacement level fertility rate	معدل الإحلال في الخصوبة
48	Net migration	صافي الهجرة
51	Fertility	الخصوبة
51	Demography	الديموغرافية
51	Emigration rate	معدل الهجرة الخارجية
53	Rate of natural increase	معدل الزيادة الطبيعية
58	Fecundity	القدرة على الإنجاب
66	Optimum population	عدد السكان الأمثل
73	Mortality	الوفاة
115	Population pyramid	الهرم السكاني
116	Young population	مجتمع فتي
119	Population increase	الزيادة السكانية
128	fertility rate	معدل الخصوبة
133	Pronatalist Demography policy	السياسات الديمغرافية التوسعية
147	Infant mortality rate	معدل الوفيات الرضع
159	Population distribution	توزيع السكان

193	Census	التعداد
217	Maternal mortality rate	معدل وفيات الأمهات
219	Natural increase	الزيادة الطبيعية
220	Net reproduction rate	معدل المواليد الصافي

# المقدمة



## مقدمة

لكل دولة سياسة معينة من أجل تنظيم سلوك سكانها ديمغرافيا حاضراً ومستقبلاً، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الإجراءات والمخططات والبرامج التي تهدف إلى التأثير في المتغيرات الديمغرافية والتركيب الهيكلي للسكان من الناحيتين الكمية والنوعية، بما يلائم حاجات المجتمع ومتطلبات نموه الاقتصادي ورفاهية مواطنيه، فالسياسات الديمغرافية لا تعتبر الزيادة السريعة في عدد السكان (Population) دائماً مشكلة، فالسياسات الديمغرافية تشمل أيضاً برامج لتنشيط نمو السكان في بعض البلدان التي هي في حاجة لقوة بشرية، كما أن السياسات الديموغرافية تهدف أيضاً إلى تنظيم هجرة السكان وحركتهم والتوزيع المكاني المتوازن لهم وتنظيم حركة وتوزيع القوى العاملة ومساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وتمكينها اجتماعياً. كما تهدف السياسات الديمغرافية أيضاً إلى تحسين مستوى معيشة السكان ورفاهيتهم وتضييق الفجوة الحضارية بين الريف والمدينة وكل ما يتعلق بالسلوك الديمغرافي بشكل عام، والسياسات الديموغرافية المتبعة في معظم دول العالم منها ما هو معلن ومحدد أو رسمي ومنها ما هو غير محدد أو معلن أو رسمي، وتختلف أهدافها من دولة لأخرى، كما أن هناك فروق في مستوى تنفيذها والنشاطات المرتبطة بها.

ومن خلال بحثنا هذا نريد معرفة الأثر المتبادل بين السياسات الديموغرافية والنمو الاقتصادي، ومدى كفاية السياسات الديمغرافية لتحقيق أهدافها الاقتصادية، واستناداً على الكثير من الدراسات النظرية نجد الكثير من المؤشرات التي تدلنا على مدى فاعلية السياسات الديموغرافية من خلال دراسة مستوى التغير الذي حصل في السلوك الإنجابي ومعدل النمو السكاني، خلال فترة زمنية محددة ومن هذه المؤشرات: استخدام وسائل تنظيم الأسرة، معدلات الخصوبة، معدلات المواليد، معدلات الوفيات، معدلات النمو الديمغرافي والتحضر.

فهل السياسات الديمغرافية التي تهدف إلى التحكم في النمو الديمغرافي تعتبر شرطاً ضرورياً للنمو الاقتصادي؟:

هناك ادعاءً في الدول المتقدمة اليوم بأن الدول المتخلفة لن تخرج من دائرة الفقر المفرغة والركود الاقتصادي ما لم يتم التحكم في النمو الديمغرافي بسياسات فعالة، بينما كانت وجهه النظر بالأمس القريب أنه عند الحديث عن التنمية لا بد وأن نضع قضية السكان جانباً. ذلك أن سبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي للدول النامية هو استغلالها اقتصادياً وسياسياً من طرف الدول المتقدمة.

خرج المؤتمر العالمي للسكان في عام 1974 ببوخارست بخطة عمل تدعو الدول المتقدمة إلى إعطاء أولوية أساسية لبرامج تنظيم الأسرة للسيطرة على الخطر الأكبر الذي يهدد النمو الاقتصادي والنتائج عن النمو الديمغرافي، وفي عام 1984 انعقد في المكسيك المؤتمر العالمي للسكان خرجت الولايات المتحدة بفكرة جديدة مخالفة لتلك التي تبنتها سابقاً، حيث رأى المؤتمرون أن النمو الديمغرافي ليس بالضرورة أمراً سيئاً، وأن المناخ الاقتصادي الجرحي المكون السحري لكل من التنمية الاقتصادية والتحكم في الخصوبة، فبالرغم من أن العالم كان متفقاً على وجهه النظر القائلة بأن النمو الديمغرافي يعد عاملاً مقيداً للتنمية الاقتصادية عام 1974، فإنه في عام 1984 كان هناك شبه اتفاق حول وجهه النظر الأمريكية بأن القضيتين التنمية والسكان ليستا متناقضتين بهذه الصورة وهكذا من الواضح أن هناك ثلاثة اتجاهات تبين العلاقة بين السياسات الديمغرافية (Population Policy) والنمو الاقتصادي نلخصها في:

- السياسات الديمغرافية التوسعية المحفزة للنمو الاقتصادي

- السياسات الديمغرافية الإنكماشية والمقيدة للنمو الاقتصادي

- السياسات الديمغرافية الحيادية والمستقلة عن النمو الاقتصادي

إن الدراسات الحديثة أثبتت أن العلاقة بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي علاقة ضعيفة للغاية، قام بلوم وفري مان (1985) بتجميع بيانات عن الدول النامية في الفترة (1965-1984) وتوصلا إلى نتيجة مؤيدة لضعف العلاقة بين النمو الديموغرافي والنمو الاقتصادي.

تتوافق الأراء في الدول المتقدمة مع نظرة المالتوسيون الجدد بأن النمو السكاني يعد عاملاً معيقاً للنمو الاقتصادي، فالزيادة في السكان سوف تزيد أعباء إضافية في توفير الغذاء والملبس والمأوى ونفقات التعليم، وإذا لم يتزايد الناتج القومي بالقدر الذي يكفي لمواجهه هذه الأعباء فإن مستويات المعيشة للسكان لن تتحسن، لاحظ كل من كول وهوفر أن التنمية الاقتصادية أدت إلى انخفاض معدلات الوفيات في الدول المتقدمة، حيث تشير بعض التقديرات إلى أن نصف سكان العالم اليوم يعيشون على أقل من دولارين في اليوم الواحد، وأن 40% من سكان العالم الأكثر فقراً يحصلون على 5% فقط من الدخل العالمي و20% من سكان العالم الأكثر غنى يحصلون على ثلاثة أرباع دخل العالم وهذه معادلة تنسم بالصعوبة والتحدي على منظومة الأمم المتحدة وقدرتها على الحفاظ على الاستقرار العالمي المنشود، والأخطر من ذلك هو المؤشر الذي أطلقته الأمم المتحدة والمتضمن أن ثلثي سكان العالم اليوم أي ما يعادل 5,1 مليار نسمة تقريباً يعيشون من دون تغطية اجتماعية، وندرك أن الإنسان هو محور الحياة واستقرارها وتوفير لقمة العيش له والحياة الاجتماعية الكريمة هي من

أولويات استقرار الحكومات، وزيادة العالم بهذه الكثافة السكانية تواجهها تحديات عديدة من توفير الأمن والغذاء والخدمات الاجتماعية والمياه التي سيعاني من شحها أكثر من ثلث سكان العالم في المستقبل القريب، وأن العالم في ظل هذه الزيادات الديمغرافية حتى وإن استخدم تحديد النسل في بعض الدول كالصين مثلا وتركه في دول أخرى مفتوحًا مثل دول العالم الثالث، كما أن للثقافة الأسرية والاجتماعية دورا هاما في ضبط الزيادات الديمغرافية خاصة في الدول المتحضرة، إلا أنه بشكل عام تظل السياسات الديمغرافية هاجسا دوليا لمنظمات الأمم المتحدة لدراسة مدى مواكبة الدخل والثروات والموارد المتاحة لشعوب العالم وتوزيعها، إن موارد الأرض التي تعاني مع سبعة مليارات نسمة في العالم الآن، ستواجه ضغوطاً لا تحتمل عندما يرتفع هذا العدد إلى تسعة مليارات بحلول عام 2050 كما هو متوقع، معتبرين أن التطور في استخدام أمثل للطاقة والمياه والأراضي هو الوحيد الذي يسمح بتجنب الكارثة. قد يستقر عدد سكان العالم على تسعة مليارات أو عشرة مليارات أو حتى 15 مليار نسمة، وفقا لتطور الوضع بالدول النامية التي تراهن على أعلى نسبة نمو ديمغرافي، ومع ارتفاع عدد سكان العالم يقع ضغط كبير على موارد المياه العذبة والتربة والبحار والغابات وفي حال استمرار الوتيرة الحالية ينبغي توافر كوكب آخر بحلول عام 2030 لتلبية الحاجات وامتنعاص نفايات كوكبنا، يتساءل الدبلوماسي الفرنسي بريس لالوند، وهو منسق المؤتمر الأممي حول التنمية المستدامة بقوله: في 2030 مع مليار نسمة إضافية من الفقراء، كيف نضمن الأمن الغذائي ونوفر الخدمات الأساسية لهذا المليار الإضافي من الفقراء من دون الحاجة إلى مزيد من الطاقة والمياه والأراضي؟.

ويرى خبراء الاقتصاد في المقابل أن الحل يمر أولاً عبر خفض مستويات الفقر وتحسين التربية والتعليم لاسيما في صفوف النساء، ورأى خبراء الصندوق العالمي للطبيعة أن سكان العالم سيحتاجون إلى ثلاثة أمثال كوكب الأرض بحلول عام 2050 إذا لم تتغير نسب الخصوبة لسكان العالم، فالزيادة في فترة الأربعين سنة الماضية تساوي الزيادة الكلية عبر ملايين السنين وأن نساء العالم ينجبن كل دقيقة 150 طفلا أي 220 ألف طفل في اليوم ما يعادل 80 مليون طفل في العام. بمعنى أبسط أن سكان العالم يتزايدون بتقريب ثلاثة أطفال في الثانية، وتأسيسا على هذه الزيادة من المتوقع أن يصل تعداد سكان العالم إلى 9 مليارات نسمة سنة 2050.

ومن المؤكد أن الثقل السكاني في قارات العالم سيشهد تغييرا مدفوعا بمعدلات النمو السكاني المرتفعة في آسيا وإفريقيا. وقريبا ستحل الهند التي يبلغ تعداد سكانها حاليا 1.2 مليار نسمة محل الصين (1.3 مليار نسمة). لكن المتفائلين يشيرون إلى أن التوقعات بشأن تداعيات تزايد سكان العالم

المبالغ فيها لم تتحقق حتى الآن ويرون أن الأحداث تطورت بشكل إيجابي من خلال التطور التقني والإنجازات الطبية التي حققها العالم وذلك خلافاً للمخاوف.

والكل يعلم أن التغيرات الديمغرافية والتقلبات المناخية الحاصلة بالدول المنتجة للمواد الزراعية لها تأثير كبير على الإنتاج الزراعي، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية والمحلية نتيجة لزيادة قيمة الخدمات والشحن ناهيك عن السلع نفسها التي تشهد هذه التغيرات. ومن المتوقع وفق التقديرات استمرار ارتفاع الأسعار بالمواد الغذائية بمستوى 10% في السنوات العشر القادمة خلال العقد القادم، ووفقاً للمعطيات الرسمية فإن أكثر من 80 مليون عربي لا يحصلون على الغذاء المناسب الذي يمكنهم من التفكير والإنتاج والتطوير والإبداع في أعمالهم اليومية، و25% من سكان الوطن العربي اليوم تحت خط الفقر. ومما لا شك فيه فإن هذا العجز الغذائي يتفاقم عاماً بعد عام، وتجدر الإشارة إلى أن معدل النمو السكاني (Growth rate) العالمي 1.2 في المائة سنوياً، وهذا يترجم إلى زيادة في عدد سكان العالم مقدارها 83 مليوناً سنوياً.

في الثلث الأخير من القرن الماضي، بدأ الاهتمام الجاد بالبيئة ومستقبل الإنسانية في السعي الحثيث في محاولة الحد من التدهور الكبير في الموارد الطبيعية، وإلى التنبيه إلى دور الإنسان في ذلك، حيث ساهم في جرح غلاف الأوزون واليوم نتلقى آثاره السلبية على كوكبنا.

يعتقد الكثير إلى أن سعة رقعة البلاد ووفرة المال تحل المشكلة السكانية، وكأنهم يتناسون أن المسألة ليست مسألة مال، بل هي ذات زوايا وشعب تنموية لا يقوى عليها المال حتى ولو توفر وحتى لو تم صرفه بشفافية ورشادة، وأن رقعة الأرض الصالحة أصلاً للعيش الكريم هي رقيعات محدودة وأنها تنقص يوماً بعد يوم بسبب التصحر وزحف الرمال، وشح المياه أهم وأساس مقومات الحياة، وإذا أخذنا الدول الأكثر ثراءً فإننا نجد معاناة كبرى في توفير المياه في صراع مستميت مع الطبيعة حتى اضطرت إلى تحلية مياه البحر، بإقامة محطات على طول السواحل ومع ذلك سيبقى شح المياه مشكلة قائمة، وفي المقابل نجد تكدّس صفوف التعليم العام لتصل حوالي 45 أو حتى 50 طالباً في الصف الدراسي الواحد، وتفتح بعض المدارس نظام الدوامين في محاولة لتلبية حاجات الأعداد الضخمة من السكان، وتباعد مواعيد مقابلة الطبيب، أو من طيلة فترة الحصول على قرض عقاري، أو من طول فترة الانتظار حتى لحجز قاعة لعقد حفل زفاف التي قد تصل إلى أكثر من ستة شهور. تجاوز الحجم السكاني لأفراد العائلة حدود الدخل ومنع توفير الحد الأدنى لضروريات الحياة، والإنجاب (Natality) بدون ضوابط صحية يؤثر على أفراد المجتمع، إن الانفجار السكاني يمثل التهديد الحقيقي للوجود

البشري بتوزيعاته الحالية، بل وقد يتسبب في العديد من الحروب بين الدول، ويشكل الإنجاب العشوائي مؤشراً على حرمان الفرد من أبسط مستحقاته.

تضافرت الجهود لتنظيم النسل بعد الاستعانة بفتوى أصحاب القرار، ولكنها ما زالت أدنى من مستوى الطموح والفعل لقائمة طويلة من الأسباب، فالتكاثر العشوائي يتميز بسلسلة طويلة من السلبيات مقارنة بضآلة الإيجابيات حيث هناك ارتفاع مستوى البطالة، وتخمة بالشهادات الجامعية، وزيادة فرص الانحراف والعنف، وزيادة نسب العنوسة وسوء استغلال مرحلة الهبة الديمغرافية وتقلص فرص العناية الصحية. ولكن ظروف التطور قد فرضت علينا واقعا جديدا يحرمنا من فرص الاختيار، فوحدانية التصرف بدافع القدرة لن تضمن السعادة بعيدا عن الأجواء المحيطة، فتلك نظرية عاشها آباؤنا ولكننا لن نستطيع الإحتماء بظلمها اليوم بعد أن أصبح الصراع لضمان البقاء يحاصرنا ويشغلنا الانفجار السكاني، لهذا يزداد موضوع تنظيم الأسرة أهمية يوما بعد يوم، فواقع النمو الديمغرافي بشكله الحالي وغير المنظم خصوصا في دول العالم الثالث يشكل قنبلة موقوتة على كل مفاصل الحياة، ويشكل مؤشراً على حرمان الفرد من أبسط مستحقاته، فارتفاع تكاليف المعيشة وأجور السكن، وتقلص فرص التعليم العالي لجميع الناس الراغبين فيه، وضعف الرعاية الصحية والظروف الاقتصادية المتقلبة، وعدم الاستقرار العائلي والوظيفي، ناهيك عن انعدام فرصة التوفير لطارئ بالغد، وكلها منفردة أو مجتمعة تؤسس نقاطا محورية لحياة الفرد والعائلة.

ومن أجل الإلمام بالموضوع نبلور إشكالية البحث كما يلي:

ما مدى تأثير السياسات الديمغرافية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ولالإلمام بحثثيات الموضوع نفصل السؤال المحوري إلى تساؤلات فرعية:

- 1- ما هي أهم نظريات السياسات الديمغرافية والنمو الديمغرافي؟.
- 2- ما علاقة السياسات الديمغرافية بالنمو الاقتصادي؟.
- 3- ما دور السياسات الديمغرافية في تحقيق التنمية الاقتصادية؟.
- 4- ما حجم أثر أهم متغيرات السياسات الديمغرافية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟.

فرضيات البحث

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة والإجابة عن الأسئلة نقترح الفرضيات التالية:

- ✓ وجود علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي وعمل المرأة في الجزائر.
- ✓ وجود علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي ومعدل الخصوبة في الجزائر.

- ✓ وجود علاقة سلبية بين النمو الاقتصادي والإنفاق على الرعاية الصحية في الجزائر.
- ✓ وجود علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي والهبة الديمغرافية في الجزائر.

### أهداف البحث

تعد السياسات الديمغرافية أحد التحديات التي برزت على المستوى العالمي وفي ظل تفاقمها على كل المستويات تبرز أهداف البحث في النقاط التالية:

✓ فحص طبيعة العلاقة التي تربط مساري النمو الاقتصادي ومتغيرات السياسات الديمغرافية في الجزائر.

✓ محاولة بناء نموذج قياسي لمعرفة أثر أهم متغيرات السياسات الديمغرافية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

✓ الكشف عن الفترة التي تتواجد فيها الهبة الديمغرافية ومعرفة مدى استغلالها في الجزائر.

✓ محاولة قياس أثر الهبة الديمغرافية وعمل المرأة على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

### أهمية الدراسة

تكمن أهمية دراستنا في:

✓ معرفة أهم متغيرات السياسات الديمغرافية التي تؤثر على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

✓ معرفة دور رأس المال البشري ولاسيما الأنثوي منه في عملية التنمية.

✓ معرفة أثر الفرصة (الهبة) الديمغرافية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

### دوافع الدراسة

تتجلى دوافع اختيارنا لهذا الموضوع من دوافع ذات طبيعتين:

دوافع ذاتية وأخرى موضوعية:

فالمبرر الذاتي يكمن في الجواب عن مفارقة ترسخت في ذهني كون المتغير الرئيسي للسياسات الديمغرافية المتمثل في النمو الديمغرافي تزايد يعيق النمو الاقتصادي وفقا لمعظم النظريات الاقتصادية واعتمادا على نتائج الكثير من الدراسات القياسية، والتشريع الإلهي يحث على التكاثر والتناسل والمباهاة بهذه الزيادة يوم القيامة.

أما المبرر الموضوعي فيتمثل في:

✓ محاولة فهم واقع الجزائر من المنظور الديمغرافي.

✓ إثراء هذا الجانب من الدراسات ليكون أرض خصبة لدراسات قياسية أعمق وبحلول أنجع.

## منهج البحث

اعتمدنا على أسلوب البحث العلمي للإجابة على الإشكالية المطروحة بدءاً من عرض المقدمة، وانتهاءً بالخاتمة والتوصيات، معتمدين على المنهج الوصفي التحليلي من خلال محاولة وصف الظاهرة وتحليلها وإيضاح الآثار الناتجة عن النمو الديمغرافي المتزايد وتأثيره على النمو الاقتصادي ودور السياسات الديمغرافية في تحقيق التوازن بين الحجم الأمثل للسكان والنمو الاقتصادي عن طريق تحليل البيانات الإحصائية مع الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة (حالة الجزائر) بطريقة تفصيلية تمت من خلال جمع المعلومات والبيانات الإحصائية عن الوضع الراهن وبالرجوع للأوضاع السابقة خلال مسارتطورها وانتقالها الديمغرافي.

## مجال وحدود الدراسة

لقد تم حصر الموضوع بالتطرق للمشكلة السكانية والاهتمام بحالة الجزائر أما المجال الزمني فحددناه من سنة 1990 حتى 2016.

## صعوبات البحث

✓ قلة المراجع في هذا الميدان باللغة العربية.

✓ قلة الإحصائيات وتضاربها خاصة فيما يتعلق بالجزائر.

## الدراسات السابقة

## دراسة دريد فاطمة (2007)

حاولت الباحثة إبراز أثر النمو الديموغرافي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال التركيز على التنظيم العائلي للأسرة الجزائرية، ومحاولة معرفة مدى تأثير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية على تطبيق التنظيم العائلي داخل الأسرة الجزائرية، وكذا المعوقات التي تعرقه، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها في دراستها أن الدولة نجحت في إيصال فكرة تطبيق وسائل التخطيط العائلي للأسر الجزائرية بعدما كانت محرمة حتى ولو مجرد الحديث عنها، وذلك من خلال إنشاء مراكز حماية الأمومة والطفولة في كافة القطر الجزائري، بالإضافة إلى مساهمة التنظيم العائلي في تقليص النمو الديموغرافي، وهذا ما أعطى للمرأة الحق بتنظيم حياتها العائلية والعملية والمساهمة في جهود التنمية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دراسة في التنظيم العائلي للأسرة الجزائرية، دراسة ميدانية بولاية باتنة، أطروحة دكتوراه تخصص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة.

## دراسة وليد خصام (2014)

حاول الطالب إبراز العلاقة بين النمو الديموغرافي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال الأثر المتبادل بين النمو والتنمية، حيث كانت إشكالية بحثه: هل إبطاء معدل النمو الديمغرافي هو شرط مسبق لتنمية اجتماعية واقتصادية؟، ومن أهم النتائج التي توصل إليها في دراسته أن التنمية لا يمكن ربطها بمعدلات النمو الاقتصادي فقط، وإنما هناك عوامل أخرى اجتماعية، بشرية لا بد من أخذها في الحسبان أثناء تسطير السياسات التنموية، وأن العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية علاقة جدلية متبادلة، أي أن عناصر هذه المتغيرات لا يمكن أن تكون منعزلة عن العناصر الأخرى ديمغرافية كانت أم اقتصادية<sup>1</sup>.

## شريقي إبراهيم (2014)

قدم دراسة عن علاقة النمو الديمغرافي بالنمو الاقتصادي وسياسة مواجهة أثاره على سوق الشغل الجزائرية دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1973-2010 وجد عدم وجود أي تأثير لنمو السكان في سن العمل على معدل النمو الاقتصادي أي أن الجزائر لم تستفد من الفرصة الديمغرافية التي أتاحتها توفر الشباب في سن العمل ووجد أنه كان له تأثير سلبي على سوق الشغل الجزائرية وبالتالي النمو الاقتصادي مما يعني أنه كان عبءا ديمغرافيا.

-ودراستنا تختلف عن الدراسات السابقة من خلال أخذنا لـ :

- ✓ متغيرات السياسات الديمغرافية المتمثلة في: عمل المرأة وحجم الرعاية الصحية ومعدل الخصوبة، وفئة السكان النشطون (الاعتماد على نموذج رومر 1986).
- ✓ اعتبار الهبة الديمغرافية متغير مستقل رئيسي من متغيرات السياسات الديمغرافية يحدد نوع العلاقة بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي.

## خطة البحث

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختيار مدى صحة الفرضيات تناولت الدراسة أربعة فصول، يتضمن كل فصل ثلاث مباحث وكل مبحث أربعة مطالب.

الفصل لأول عنوانه بمقاربة نظرية للسياسات الديمغرافية والنمو الديمغرافي، وفيه حاولنا

<sup>1</sup> العلاقة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والنمو الديمغرافي بالجزائر بين النظري والواقع ( 1990-2010) دراسة تحليلية، تخصص علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، 2014.



الإلمام بالإطار المفاهيمي للسياسات الديمغرافية والنمو الديمغرافي  
والفصل الثاني تناولنا فيه العلاقة بين السياسات الديمغرافية والنمو الاقتصادي نظريا وذلك  
بعد سرد مقارنة نظرية للنمو الاقتصادي في المبحث الأول ثم التطرق للسياسات الديمغرافية حسب  
نماذج النمو التقليدية ومنه لنماذج النمو الداخلي .  
أما الفصل الثالث حاولنا فيه التطرق للعلاقة بين للسياسات الديمغرافية والنمو الاقتصادي  
بناءً على الدراسات السابقة لإبراز دور السياسات الديمغرافية في تحقيق التنمية الاقتصادية.  
والفصل الرابع خصصناه للجانب التطبيقي، وتناولنا فيه دراسة قياسية لأثر السياسات  
الديمغرافية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك بدءاً بدراسة تحليلية للسياسات الديمغرافية  
بالجزائر ثم النمو الاقتصادي وفي الأخير قياس أثر السياسات الديمغرافية على النمو الاقتصادي في  
الجزائر.  
وفي الخاتمة تطرقنا إلى خلاصة تقييمه لنتائج البحث ومدى موافقة هذه النتائج في الجزائر مع  
النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة.

# الفصل الأول

مقاربة نظرية للسياسات الديمغرافية  
والنمو الديمغرافي

## الفصل الأول: مقاربة نظرية للسياسات الديمغرافية والنمو الديمغرافي

## مقدمة

في القديم كان الكثير من الناس يعتقدون أن زيادة السكان عامل على التقدم، وأن كثرة الأطفال تخدم المجتمع، وتحقق قوة للدولة وبالتالي تُقدمها عن الدول الأخرى، وقد وافق هذا الرأي الاكتشافات الجغرافية والفتوحات المتعددة بداية من منتصف القرن السادس عشر، وقد شرّعت بعض الحكومات قوانين في هذا الشأن، ففي عهد الملكة إليزابيث صدر قانون يحد من حرية العزاب ويعفى المتزوجين من القيود، ونصّت القوانين الألمانية على منح الأولوية لمناصب العمل للمتزوجين فقط، وأن ملكية الأعزب المتوفي تؤول إلى الدولة وقد نص قانون Colbert (1666) على إعفاء من الضرائب كل يتزوج قبل العشرين، والإعفاء الكلي لكل من كان له عشرة أطفال شرعيون وأجبر القانون الروسي الشباب البالغين الخامسة والعشرين على الزواج، ومنح المتزوجين الجدد مساعدات معتبرة، كما شجع على كثرة التناسل.

## المبحث الأول: مقاربة نظرية للسياسات الديمغرافية

تطرق كنفوشيوس للسياسات الديمغرافية ضمنياً في تعاليمه للصينيين وزورو ستر للفرس، ويعد العقم عند اليهود لعنة كبيرة لأن الأطفال عندهم تراث الله وسهام في يد الرجل القوي، وللمسيحيين نهج اليهود في حبهم لكثرة النسل، كما يحث الإسلام على الزواج وكثرة النسل.

## المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للسياسات الديمغرافية

قد بدأ الناس وخاصة في أوروبا اعتباراً من أوائل القرن التاسع عشر يغيرون من موقفهم اتجاه النمو الديمغرافي، وبدأوا يعبرون عن قلقهم من زيادة النسل التي قد تؤدي بهم إلى الفقر وإلى كثير من المشاكل، فانتهجوا سياسات ديمغرافية تحقق التوازن بين حجم السكان والموارد المتاحة.

## التعريف اللغوي للسياسات

أصل السياسات من السوس بمعنى الرياسة، والسوس هو أيضاً الخلق والطبع والسجية فيقال ساس الدواب يسوسها سياسة أي قام عليها وراضها وأدّبها لذا نسي من يعتني بشؤون الخيل سايساً<sup>1</sup> وتطلق على معاني كثيرة في اللغة كتولي الرئاسة والقيادة وتدير الأمور والقيام بإصلاحها وكذا

<sup>1</sup>-حسن صعب، علم السياسة، دار العلم للملايين لبنان، ط2، 1975، ص19.

القيام بأمور الناس بما يصلحه وبالأيونية TA-POLITICA وتعني الدول أو المدن أو الدساتير والسيادات والأنظمة السياسية والجمهورية والمواطنة<sup>1</sup>.

### التعريف الاصطلاحي للسياسات

السياسات في معناها العام يتصل بالدولة والسلطة وتعني عند فقهاء القانون تدبير أمور الدولة الداخلية وهي تتناول إدارة شؤون البلاد وتنظيم الحكومة، وكذا أمور الدولة الخارجية أو الدولية وهي تبحث في العلاقات المتصلة بين الدول والمصالح المتضاربة بينهم وغايتها دفع المشاكل الناشئة عن تباين الغايات المختلفة وتطور معناها الاصطلاحي في الاستعمال إلى سياسات خاصة، عامة، اقتصادية، نقدية، ديمغرافية<sup>2</sup>... الخ.

### تعريف السياسات الديمغرافية

حسب المفهوم الضيق للسياسات الديمغرافية فهي تهتم بدراسة حجم وتوزيع ومكونات السكان وعوامل التغيير في إعدادهم في حين أن المفهوم الموسع لها يتضمن النمو الديمغرافي والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وعرف (ELDRIGE.1961) السياسات الديمغرافية أنها أساليب تشريعية وبرامج إدارية وأفعال حكومية تهدف إلى تغيير وتعديل اتجاهات السكان من أجل رخاء المجتمع، كما رأى (ACSADI.1970) أن السياسات الديمغرافية لا تتضمن التأثير المباشر على المتغيرات الديمغرافية فقط ولكن أيضا تؤثر على كل الأساليب الاجتماعية والاقتصادية فلا يمكن عزل السياسات الديمغرافية عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وعُرفت السياسات الديمغرافية أنها منظومة من الأساليب تؤثر على العمليات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية باعتبارها مظهر من مظاهر السياسات الكلية، وتعرف أيضا على أنها جملة التدابير المباشرة وغير مباشرة التي تتخذها الحكومة بقصد التأثير الكمي والنوعي والعمرى على السلوك الديمغرافي والاجتماعي والاقتصادي للسكان، وإحداث التوازن بين المتطلبات الديمغرافية والتنمية المستدامة<sup>3</sup>، كما ينظر إليها بأنها مجموعة إجراءات تشريعية وإدارية تهدف إلى تغيير الاتجاهات الديمغرافية القائمة لتحقيق رفاهية المجتمع. وتهتم السياسات الديمغرافية بصفة خاصة بالجهود التي تبذل لحفظ أو زيادة أو نقصان معدل النمو

<sup>1</sup> - بلمير بلحسين، الديمغرافية منظومة من المعارف، مجلة العلوم الإنسانية جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد14، ص23.

<sup>2</sup> - فهدى خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، دار المسيرة، ط3، 2014، ص29.

<sup>3</sup> - مفيد ذنون يونس، اقتصاديات السكان، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2011، ص263.

الديمغرافي، بمعنى أن الهدف الأساسي هو ضبط حجم السكان<sup>1</sup>. وعرف فريق من الخبراء والمستشارين التابعين لهيئة الأمم المتحدة السياسات الديمغرافية بأنها التدابير والبرامج الرامية إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية وهي حجم السكان ونموهم وتوزيعهم الجغرافي (القومي والدولي) وخصائصهم الديموغرافية (توزعهم بحسب العمر والجنس)<sup>2</sup>، والسياسات الديمغرافية تحدث التوازن بين المتطلبات الديمغرافية والتنمية المستدامة. وبهذه التعاريف فان السياسات الديمغرافية تعتبر المظلة التي تندرج تحتها جملة البرامج والأنشطة كبرامج تنظيم الأسرة ورفع مستوى التعليم وتمكين المرأة والرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية<sup>3</sup>.

### مفهوم السياسات الديمغرافية

يقتضي تحديد مفهوم "السياسات الديمغرافية"، التمييز ما بين السياسات الديمغرافية المعلنة (Explicite) والسياسات الديمغرافية الضمنية (Implicite). فالسياسات الديمغرافية المعلنة هي عبارة عن تصريحات حكومية تعلن من خلالها عن مشروع يبتغي من خلاله التأثير على المتغيرات الديمغرافية كما وكيفاً. والسياسات الديمغرافية المعلنة تأخذ عدة أشكال منها: التدابير القانونية والوثائق الصادرة عن بعض الوزارات واللجان الحكومية وأجزاء من مخططات تنموية، وكذا التصريحات السياسية للحكومة وتصريحات رئيس الدولة أو بعض الشخصيات الرسمية، كما يمكنها أن تدمج عدة قطاعات أو تكتفي بقطاع واحد، أما السياسات الديمغرافية الضمنية، فتحتوي على قوانين وأنظمة وتدابير لم تعد أصلاً من أجل التأثير على النمو الديمغرافي والتوزيع السكاني بشكل مباشر، ولكنها تقوم بنفس مهمة السياسات الديمغرافية المعلنة وتؤدي إلى نفس النتائج بمستويات مختلفة، غير أنه من الصعوبة معرفة وتحديد السياسات الديمغرافية الضمنية لبلد ما لعدم المساس بالمؤشرات الديمغرافية المباشرة. إن جل سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من تعليم وشغل وصحة وسكن تؤثر بصفة غير مباشرة على الديناميكية الديمغرافية لكن يصعب تقييم مفعولها بوضوح وتحديد انعكاساتها على مكونات النمو الديمغرافي خلال مدة زمنية محددة. وفي الكثير من الأحيان يحصل خلط بين السياسات الديمغرافية وسياسات الخصوبة أو سياسات تنظيم الأسرة، فالسياسات الديمغرافية تتضمن مجالاً أوسع، فهي بقدر ما تهتم بالهجرة (Migration) والوفيات

<sup>1</sup> مفيد ذنون يونس، مرجع سابق، ص 264.

<sup>2</sup> هيئة الأمم المتحدة، تقرير فريق الخبراء والمستشارين بقضايا السياسات السكانية، في 23 أيار 1972، ص 6.

<sup>3</sup> طارق السيد، علم اجتماع السكان، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2008، ص 175.

والخصوبة، تهتم أيضا بوضع المرأة، وتوسيع إمكانية التربية والتعليم والرعاية الصحية... الخ. وتبني أي مخطط تنموي لا يأخذ بعين الاعتبار السياسات الديمغرافية، يبقى غير مكتمل وناقص.

وبدأت دول العالم الاهتمام بالسياسات الديمغرافية عندما عايشت مرحلة النمو البطيء للسكان الذي كان سائدا في أرجاء المعمورة حتى نهاية القرن التاسع عشر، وشرعت بعض الحكومات تهتم بتشجيع الإنجاب ورفع معدلات النمو الديمغرافي لمواجهة الجانب الآخر المتعلق بالوفيات التي بدأت معدلاتها بالانخفاض في أجزاء عديدة من دول العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتحسن الظروف الصحية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي وزيادة كثافة السكان وتركيبهم وضعف التوازن في التوزيع لا سيما بين الريف والحضر، بسبب الهجرة المتزايدة من الريف إلى المناطق الحضرية (Urban area) وزيادة تركيز السكان في المناطق الكبرى، بات ذلك يشكل خطرا على التنمية في تلك الدول وخاصة الدول النامية منها، ومن هنا تبنت بعض الحكومات سياسات ديمغرافية خاصة بها هدفها تحقيق معدلات معتدلة للنمو الديمغرافي وحجما سكانيا مناسباً، وتوزيعاً متوازناً لتحقيق التوازن بين الموارد والسكان. ولقد تأكدت العلاقة بين حجم السكان ومعدلات نموهم من جهة وبين مجموعة العوامل الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى، مما ألزم وجود سياسات ديمغرافية تكون قاعدة للتنمية الاقتصادية وهدفها أوسع من وجهة النظر التي حصرتها بتحديد حجم السكان ومعدل نموهم<sup>1</sup>، أي أنها أوسع من مشكلة الزيادة الديمغرافية لوحدها، في حين اعتبرها البعض مشاريع وضعتها الدول الكبرى للحيلولة دون تمكين الدول الضعيفة من بلوغ أهدافها في القوة السياسية والوفاء الاقتصادي، والسياسات الديمغرافية تمثل الدولة بالنسبة لسلوك سكانها من الناحية الديموغرافية في الحاضر والمستقبل<sup>2</sup>.

ومن وجهة نظر الأكاديمية الوطنية للعلوم، أن السياسات الديمغرافية تهتم بالتغيرات الكمية والنوعية للسكان وتوزيعهم الجغرافي، أي تهتم بإحصائهم ومستويات تعلمهم ومهاراتهم وأسلوب معيشتهم والموارد المتاحة لهم على الرقعة الجغرافية التي يعيشون عليها، إذ أن التغير في حجم السكان ومستويات خصوبتهم ووفياتهم وتوزيعهم في الريف والحضر ومعدلات تغير هذا التوزيع كلها أمور تتفاعل مع مستوى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لهؤلاء السكان<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- حنا رزق، السياسة الديمغرافية مجالها أهدافها وسائلها ومشكلاتها، النشرة السكانية، العدد 7، تموز 1974، ص 124.

<sup>2</sup>- عبد الرحيم عمران، سكان العالم العربي، ط1، 2003، ص 342.

<sup>3</sup>- الأكاديمية الوطنية للعلوم، النمو الديمغرافي السريع ونتائجه ومنطويات السياسة، مطبعة جون هوكنز بلتيمور، ط1، 1971، ص

وحدد Bernard Berelson (1912-1979) السياسات الديمغرافية على أنها الإجراءات الحكومية التي تسعى إلى تغيير الوقائع الديمغرافية أو التي غيرتها بالفعل، وأن هناك أربعة عوامل ديموغرافية وأربع نواحي سلوكية تدخل في عملية صياغة السياسات الديمغرافية وذلك من خلال تفاعل تلك العوامل والنواحي فيما بينها، وفيما يأتي العوامل الديمغرافية<sup>1</sup>:

-الحجم السكاني -المعدلات الديمغرافية -التوزيع السكاني - التركيب الديمغرافي.

قد يكون كل عامل من العوامل سببا ونتيجة في نفس الوقت للسياسات الديمغرافية، أما النواحي السلوكية هي:

أ. الاقتصادية: الإنتاج الوطني الإجمالي ودخل الفرد في الأسرة وتوزيع الدخل والاستثمار الرأسمالي والقوى العاملة وفرص العمل والاحتياجات السكانية.

ب. السياسية: الخدمات والموارد الحكومية والرعاية والتأمين ضد الشيخوخة.

ج. البيئية: الموارد الطبيعية والاحتياجات الخاصة بالطاقة والتخلص من التلوث والنفايات.

د. الاجتماعية: توفير الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية وواقع المرأة ووسائل الترفيه.

وبهذا فإن السياسات الديمغرافية تشمل بالإضافة إلى مشكلة الزيادة الديمغرافية، برامج لتنشيط نمو السكان في بعض البلاد وتنظيم الهجرة وحركة السكان وتنسيق القوى العاملة وتنظيم تدفق العمالة من الخارج وهجرة الكفاءات ومساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وتخفيض الآثار الصحية للخصوبة غير المنظمة وتحسين سمات السكان وتضييق الفجوة بين سكان الريف والحضر وكل ما يتعلق بالسلوك الديموغرافي<sup>2</sup>.

ومما سبق يتضح لنا أن الهدف الذي تسعى إليه السياسات الديمغرافية هو رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي ورفاه السكان وحماية البيئة وتطويرها، ولا بد من وضع السياسات الديمغرافية جزءا من السياسات الإنمائية الشاملة التي يكون هدفها النهائي تقدم الأمة ورفاهها ولا يكون ذلك إلا بسعادة الأم وراحتها وتقليل الجهود التي تعانها وبالتالي الحفاظ على صحتها وهي الغاية المطلوبة من تطبيق السياسات الديمغرافية<sup>3</sup>، ومنه فإن مفهوم السياسات الديمغرافية لا يقتصر على

<sup>1</sup>-برنارد برلسون، السياسة الديمغرافية -مذكرات خاصة في الدراسات السكانية، ج25.

<sup>2</sup>-عبد الرحيم عمران، مرجع سابق، ص 342.

<sup>3</sup>-محمد عوض محمد، سكان هذا الكوكب، ص ص 171، 173.

تنظيم معدلات الإنجاب، كما أنها ليست كيانا واضح المعالم ومستقلا عن خطط التنمية القومية، كما أن نطاقها وبرامجها تشمل جميع التدابير الموجهة لعلاج مشكلات التغذية والسكن والعناية الطبية والتعليم والعمل والضمان الاجتماعي وتحسين مستويات الدخل، وتطور السياسات الديمغرافية تجلت أنواعها في مختلف المجالات.

### المطلب الثاني: أنواع السياسات الديمغرافية وتطورها ومجالاتها

تُقسم السياسات الديمغرافية حسب عدة معايير منها: معيار الزمن (طويل الأجل- قصير الأجل) أو معيار الفاعلية (تأثيرية-ذات أهداف)، وتطورت السياسات الديمغرافية من الواجهة الكمية إلى الواجهة النوعية، وتداخلت بالسياسات الاجتماعية والبيئية والخدماتية.

### أنواع السياسات الديمغرافية

سياسات ديمغرافية فورية: وتشمل التدابير التي تهدف إلى التغلب على تأثيرات الزيادة التي لم يسبق لها مثيل في حجم السكان وكثافتهم ونسبة المواليد المرتفعة، وقد أشارت لجنة الأمم المتحدة للسكان بأن السياسات الديمغرافية يجب ألا تقتصر على التدابير الرامية إلى التأثير في الخصوبة بل يجب أن تشمل مفهوما أوسع للسكان وتتناول عددا من الحقول كالنمو والهيكل السكاني والنمو الاقتصادي والتعليم والعمالة والتغذية والصحة والتحضر والإسكان.

سياسات ديمغرافية تأثيرية: وتشمل البرامج التي تهدف إلى تخفيض معدلات الخصوبة والوفيات والنمو، أو التي تؤثر تأثيرا مباشرا في النزوح الداخلي، وذلك بواسطة برامج تنظيم الأسرة وغيرها من النشاطات ومن هنا يظهر أن السياسات التأثيرية تعالج جذور المشكلة الديمغرافية<sup>1</sup>، حيث ترمي إلى تعديل النمو الديمغرافي، وتحسين أوضاع الإنسان اجتماعيا واقتصاديا عن طريق التدابير المباشرة (تنظيم الأسرة) وغير المباشرة (عن طريق التنمية) ولكن التنمية تعمل من خلال التأثير في العوامل الوسيطة والتأثير على السلوك الديموغرافي<sup>2</sup>.

سياسات تميل إلى عدم الترويج بشكل فعال لبرامج تنظيم الأسرة: لعدم وجود مشكلة حقيقية وحاجات البلد الماسة لليد العاملة.

<sup>1</sup>- حنا رزق، مرجع سابق، ص ص 132-140.

<sup>2</sup>- يونس حمادي علي، مبادئ علم الديمغرافية. دار وائل، ط1، 2010، ص ص 388، 389.



سياسات تميل إلى تحديد عدد السكان بإتباع وسائل متطورة: بالاعتماد على خلق توازن مع الجوانب التنموية أو عن طريق التثقيف وزيادة الوعي والترويج لبرامج تنظيم الأسرة.

سياسات داخلية قسرية تهدف إلى تحديد عدد السكان: بفرض التعقيم الإجباري أو فرض عقوبات قضائية مثل الصين التي أقدمت على تعقيم 40 مليون رجلا والهند بتعقيم 10 ملايين امرأة ورجل قسرا عام 1979.

سياسات ذات أهداف طويلة الأجل: وهي مجموعة من المواقف الحكومية والتدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي ترمي إلى إحداث تغيرات كمية ونوعية في حياة الإنسان لبلوغ التنمية المستدامة والعدالة بين الأفراد.

سياسات ذات أهداف قصيرة الأجل: تتراوح في معظم الأحيان بين 5 و10 سنوات والتي يشترط لتحقيقها التخصيصات المالية وكفاءة البرامج المنتقاة والرؤيا العامة للمجتمع.

#### تطور السياسات الديمغرافية

منذ أقدم العصور كانت الدولة تتدخل في سن الزواج أو تفرض ضرائب على غير المتزوجين، ويدفعون أجورا منتظمة للأسرة المنجبة للأطفال ويدعمون الأمومة ماديا ومعنويا ولوحظ في الفترة بين الحربين العالميتين في مختلف دول العالم نشر مبادئ حقوق الإنسان الاجتماعية والسياسية وغيرها في معظم الدول النامية، وانخفاض نسبة المواطنين في أقطارهم كدول الخليج، والرغبة في القوة والهيمنة والسيطرة وكمثال على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، والرغبة في الاستغلال الأمثل للموارد ككندا وأستراليا وسوء في التوزيع الجغرافي بين أقاليم الدولة بسبب النزوح الريفي والهجرة، والرغبة في التنمية البشرية دون الموارد المحلية مثل ما تبنته ماليزيا وسنغافورة.

والسياسات الديمغرافية لا تهتم بالضرورة بالناحية الكمية أو العددية للسكان بين الارتفاع والانخفاض في معدلات النمو فقط، بل انتقلت في المرحلة الحديثة لتشمل بشكل أكبر السياسات المرتبطة بالنوع والتنمية البشرية المستدامة لتعالج جميع مظاهر التخطيط الديمغرافي والتنموي وكذا الرفاه الاجتماعي، على أن يختار كل بلد الأولويات المسطرة كأساس لسياسته.

#### ➤ من السياسات الديمغرافية الكمية إلى السياسات الديمغرافية النوعية

إن النظرة الجديدة للسياسات الديمغرافية تدمج قضايا السكان ضمن مسار التنمية، مع العمل على وضع علاقات بين المتغيرات الديمغرافية والمتغيرات الاقتصادية من جهة والتنمية المستدامة

من جهة أخرى، وهكذا فإن الجهود المبذولة في إطار سياسات التنمية تمكن من تعبئة الموارد البشرية والطبيعية والمؤسسية لتحسين مستوى عيش السكان، والتقليص من الفوارق الاجتماعية بين الجنسين، ويتجلى تطور السياسات الديمغرافية ضمن محورين هما:

**المحور الأول:** يهتم بتنمية الموارد البشرية من خلال السياسات التي تهدف إلى تحسين خصائص السكان في ميادين التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، وكذا تأمين تجديد القوى العاملة، للرفع من مستوى مردودهم.

**المحور الثاني:** يهتم بالمتغيرات الديمغرافية وذلك بالتقليص من نسب الوفيات والأمراض وذلك بمنح السكان إمكانية الاختيار وإرادة الإنجاب، وحرية حركة السكان الداخلية والخارجية، بالموازاة مع تفعيل برامج التطوير الاجتماعي، وتطوير البرامج التي تساعد على تحقيق الأمن الاقتصادي للأسرة<sup>1</sup>.

لقد قلّت معدلات الوفيات في بعض الدول النامية لأسباب كثيرة بينما ظلّت الخصوبة تزداد عامًا بعد عام خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ولهذا ظهرت السياسات الديمغرافية الانكماشية التي كان الغرض منها تخفيض النمو الديمغرافي في تلك الدول<sup>2</sup>، وبعد قرنين من الزمن من صدور المقال الأول لمالتوس، أصدر (Paul Ehrlich.1968) في الولايات المتحدة كتابه (القنبلة السكانية) (The Population bom)، وقد أثار حوار عام حول النتائج الضارة للنمو الديمغرافي المتزايد. فالرؤى التي قدمها هذان الكاتبان قد أثارت جدلاً واسعاً بين الاقتصاديين حول الآثار الوخيمة للنمو الديمغرافي السريع المتوقعة مستقبلاً<sup>3</sup>. كتفاقم حدة الفقر وعرقلة جهود التنمية وخاصة في الدول غير منتجة أو ذات الموارد المحدودة. وهدفت السياسات الديمغرافية في الخمسينيات لإبطاء النمو الديمغرافي عن طريق تشجيع الأسر على إنجاب عدد اقل من الأطفال من خلال استخدام خدمات تنظيم الأسرة. وكانت الهند أول دولة في العالم تنشئ نظاماً لتنظيم الأسرة عام 1952 وبذلت جهوداً واسعةً لتشجيعه بعد اجتياح المجاعة لأجزاء واسعة منها في منتصف الستينيات<sup>4</sup>، وفي نفس الفترة بدأت الولايات المتحدة والسويد وغيرها من الدول الصناعية المتقدمة العمل ببرامج مساعدة لدعم جهود تخطيط الأسرة في الدول النامية، وفي عام 1969 أنشأت الأمم المتحدة صندوق الأمم المتحدة لنشاطات السكان (UNFPA) لمساعدة الدول على معالجة مشاكل السكان وتقديم الدعم لبرامج

<sup>1</sup> - اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، تحليل الوضع السكاني في العراق 2012، ص ص 184، 186.

<sup>2</sup> - يونس حمادي على، مبادئ علم الديمغرافيا، مرجع سابق، ص 408.

<sup>3</sup> - طارق السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص ص 175، 176.

<sup>4</sup> - اتحاد كتاب العرب، إلى أين يتجه عالم اليوم؟، منشورات اتحاد كتاب العرب دمشق، ط 1، 2004، ص 124.

تنظيم الأسرة، وبدأت حكومات دول عديدة تسعى إلى تنظيم الأسرة على أنه عامل أساسي لاستقرار النمو الديمغرافي فيها، وطرحت فكرة بديلة مضمونها أن الخصوبة ستخفض وسيبتاطاً النمو الديمغرافي عندما يرتفع مستوى المعيشة من خلال التنمية الاقتصادية، ومن ثم فإن النمو الاقتصادي هو العامل الذي يقود إلى تخفيض الخصوبة. فالرؤية الجديدة للسياسات الديمغرافية قلبت الأفكار القديمة رأساً على عقب عندما اعتبرت أن تخفيض النمو الديمغرافي يجب أن يمر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وليس العكس كما كان متصوراً من قبل، وأن الشرط الضروري لنجاح السياسات الديمغرافية هو البدء فعلياً بالتنمية الاقتصادية وليس برامج تنظيم الأسرة، وفي الثمانينات من القرن الماضي بدأت المواقف تتغير في معظم الدول النامية بعدما بينت البحوث العلمية أن معدلات النمو الديمغرافي عالية، وبذلك بدأت الرغبة واضحة في تحديد الإنجاب لدى شعوب تلك الدول. وقد نظمت كثيراً من الدول النامية في إفريقيا وغيرها إعلانات إقليمية حول السكان والتنمية واعتماد سياسات ديمغرافية في بداية التسعينات، ومع انعقاد المؤتمر الدولي في القاهرة عام 1994، كان أكثر من نصف الدول النامية لديها سياسات ديمغرافية لإبطاء النمو الديمغرافي، وأن معظم الدول الأخرى أعلنت أنها تخطط لتطوير مثل تلك السياسات في المستقبل القريب. وقد تضمنت معظم السياسات الديمغرافية حينئذ برامج لدعم تنظيم الأسرة، وصحة الأمومة والطفولة، والتي تهدف للوصول إلى حزمة من الأهداف تسهم في إبطاء النمو الديمغرافي وتحسين الصحة العمومية، ومن ثم دعم أهداف التنمية<sup>1</sup>، وتعمل السياسات الديمغرافية على دمج القضايا الديمغرافية مع قضايا التنمية انطلاقاً من المبدأ القائل بأن متغير السكان لم يعد خارج نطاق عملية التنمية، ولا يدخل في حساباتها إلا من خلال حساب متوسط دخل الفرد، ومن خلال هذا المنطلق أصبح من الضروري أن تترابط مؤشرات السياسات الديمغرافية مع مؤشرات التنمية المستدامة.

### المجالات الرئيسية للسياسات الديمغرافية

تهتم الدراسات السكانية أساساً بثلاثة مجالات رئيسية:

**حجم السكان:** أي مجموع عدد السكان ونمو هذا العدد على مر السنين ارتبط بعوامل وظروف معينة تحدد الحجم من خلال متغيرات أساسية للنمو الديمغرافي تتمثل في معدل المواليد (Birth rate) ومعدل

<sup>1</sup> - مفيد ذنون يونس، اقتصاديات السكان، مرجع سابق، ص ص 264، 266.

الوفيات (Death rate) والهجرة بنوعها<sup>1</sup>، مع دراسة آثار هذا النمو على عدد السكان من جوانب الحياة المختلفة بالمجتمع، والمتطلبات المختلفة المترتبة عنه.

التوزيع الجغرافي للسكان: ويقصد به مدى انتشار السكان في المناطق المختلفة وكثافة توزيعهم مع تقسيمهم إلى مناطق حضرية وأخرى ريفية، فضلا عن كشف أسباب هذا الانتشار والعوامل التي أدت إليه والآثار المترتبة عنه سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية... الخ.

خصائص السكان: وهي الخصائص المرتبطة بالنوع والعمر والحالة الزوجية (Nuptiality) والوضع التعليمي والاقتصادي والحالة المهنية ومدى عمق شعورهم الديني، وحجم البطالة ومعدل الإعالة، وإلى غير ذلك من الخصائص التي تميز السكان من مجتمع إلى آخر.

في الحقيقة ترتبط المجالات الثلاثة السابقة للدراسات السكانية ارتباطا وثيقا بموضوع التنمية في المجتمع، فلا شك أن هناك علاقة جوهرية بين حجم السكان والقدرة الإنتاجية للمجتمع ومعدلات تطوره، فضلا عما يرتبط بهذا الحجم من عوامل ومتغيرات مختلفة تحدد مستوى المعيشة ونمط الإنفاق ومعدل الاستهلاك ودرجة التحضير والتصنيع في المجتمع... الخ.

التوزيع الجغرافي للسكان يؤثر أيضا على معدلات التنمية في المناطق المختلفة ودرجة التصنيع بها ومستويات الخدمات فيها والمشكلات التي تواجهها، وهي أمور وثيقة الصلة كذلك بموضوع التنمية في البلدان المختلفة وفي المجتمعات المحلية، كما تؤثر خصائص السكان هي الأخرى على التنمية التي تتأثر دون شك بالحالة المهنية للسكان ونوعهم ومستواهم العلمي ووضعهم الاقتصادي وأعمارهم بما يحدد نسبة الإعالة (dependency ratio) ومستوى البطالة وحجم الأمية ومستوى الإنتاج... الخ. ومما سبق ذكره يتجلى لنا تداخل السياسات الديمغرافية مع مختلف السياسات التنموية كالسياسات الاجتماعية والاقتصادية والخدماتية والبيئية الموضحة في الجدول الآتي:

<sup>1</sup>-الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة، والهجرة الخارجية إلى خارج الوطن.

الجدول 01: مجالات السياسات الديمغرافية<sup>1</sup>

السياسات				
البيئية	الخدماتية	الاقتصادية	الاجتماعية	الديمغرافية
<ul style="list-style-type: none"> <li>• الحفاظ على توازن النظام البيئي</li> <li>• حماية الماء من التلوث</li> <li>• ترشيد استهلاك الماء</li> <li>• حماية التربة</li> <li>• وقف ظاهرة التصحر</li> <li>• الحفاظ على المساحات الخضراء والغابات</li> <li>• حماية الموارد الطبيعية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• سياسة صحية</li> <li>• سياسة تعليمية ومحو الأمية</li> <li>• سياسة التشغيل</li> <li>• سياسة السكن والإسكان</li> <li>• تأمين المرافق العامة (ماء- كهرباء- موصلات- طرق- الصرف الصحي...الخ)</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تنمية الموارد البشرية</li> <li>• تنمية صناعية</li> <li>• تنمية زراعية</li> <li>• سياسية الاعتماد على الذات</li> <li>• الأمن الغذائي</li> <li>• الاهتمام بالريف</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تنظيم الأسرة</li> <li>• رعاية الأمومة والطفولة</li> <li>• رعاية الشيخوخة</li> <li>• رعاية المعاقين</li> <li>• الضمان الصحي</li> <li>• سياسة إعلامية سكانية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• ضبط النمو الديمغرافي</li> <li>• تخفيض معدل الوفيات</li> <li>• ضبط معدل المواليد</li> <li>• ضبط معدلات الهجرة</li> <li>• إعادة توزيع السكان توزيعاً جغرافياً متوازناً</li> <li>• توازن التركيب العمري والنوعي للسكان</li> </ul>

<sup>1</sup>-محمد احمد عقله المومي، سمير مراد، السكان والتربية والتنمية في الوطن العربي، الأردن، دار طارق، دار الكندي، 1997، ص 13.

## المطلب الثالث: أبعاد السياسات الديمغرافية

السياسات الديمغرافية المتبعة في معظم دول العالم منها ما هو معلن ومحدد ومنها ما هو غير محدد أو معلن، وتختلف أهداف السياسات الديمغرافية من دولة لأخرى في مستوى وضع وتنفيذ السياسات الديمغرافية والنشاطات المرتبطة بها، وتظهر أبعاد السياسات الديمغرافية على محددات النمو الديمغرافي المباشرة وغير مباشرة.

## أبعاد السياسات الديمغرافية على المحددات المباشرة

تختصر في معدلات المواليد والوفيات والهجرة

## أبعاد السياسات الديمغرافية في معدلات المواليد

يمكن القول بأن الظروف السياسية والاقتصادية لعبت دورا هاما في كل مرحلة تاريخية في التأثير على عدد السكان، لذلك فإن مصطلح ضبط النسل لا يعني الإقلال من المواليد فقط بل إنه يعني أحيانا زيادة عدد المواليد أيضا، ومن خلال السياسات الديمغرافية التي تشجع على الإنجاب تم وضع برنامج علاوة الأسرة الذي تم تطبيقه في الكثير من مختلف دول العالم وقد تم تطبيق هذا البرنامج في عهد هتلر بألمانيا، وفي عهد موسوليني بإيطاليا، وفي عهد ستالين بالإتحاد السوفيتي سابقا. وعلى العكس من ذلك ظهرت دعاوي مناهضة للإنجاب في الدول ذات المعدل الكبير للسكان ولذلك تم تطوير السياسات الديمغرافية بهدف الإقلال من معدلات المواليد، فإذا كانت دول مثل ألمانيا تشجع الإنجاب فإن الصين والهند على سبيل المثال كانتا تعمل على تخفيضه<sup>1</sup>، ومن الملاحظ أن في مختلف الدول المتشابهة أو المختلفة في سياساتها الديمغرافية شهدت تراجعا ملحوظا في معدلات المواليد، الأمر الذي يدل أن هناك عوامل أخرى غير السياسات الديمغرافية تؤثر على معدلات المواليد كالعوامل الاجتماعية والثقافية وكذا الاقتصادية... وغيرها<sup>2</sup>.

## أبعاد السياسات الديمغرافية في معدلات الوفيات

يقاس معدل الوفيات بنسبة عدد الوفيات خلال سنة كاملة إلى عدد السكان في منتصف تلك السنة، ويرتبط معدل أو مؤشر الوفيات بعدد من العوامل التي لها دورها الفعال كالعناية الصحية، وكمية ونوعية الغذاء، ومستويات التعليم لدى السكان، وتؤدي هذه العوامل إلى خفض معدل وفيات

<sup>1</sup> طارق السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص ص 181، 182.

<sup>2</sup> فراس عباس فاضل البياني، الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية، دار غيداء للنشر والتوزيع الأردن، ط 1، 2011، ص 9.

الأطفال وتباينه من مجتمع لآخر، وقد لوحظ خلال العقود الثلاثة الأخيرة تراجع معدلات الوفيات وهذا ما يعكس نتائج السياسات الديمغرافية في تحسين الأحوال الصحية سيما صحة الأم والطفل، والأمر الذي يبين جودة وفعالية السياسات الديمغرافية وبالرغم من تراجع معدلات الوفيات في الكثير من الدول النامية إلا أن هذه المعدلات تعد مرتفعة مقارنة بمثيلاتها في الدول المتقدمة وبعض الدول العربية الأمر الذي يدل على زيادة مستوى فاعلية السياسات الديمغرافية لاسيما ما يتعلق منها بالجوانب الصحية والغذائية بصورة عامة<sup>1</sup>.

### أبعاد السياسات الديمغرافية في معدلات النمو الديمغرافي

إن الهدف الأساسي للسياسات الديمغرافية هو خفض أو زيادة أو ثبات معدل النمو الديمغرافي وهكذا نجد أن معدلات النمو الديمغرافي واتجاهات التغيير فيها تعد من المؤشرات الرئيسية التي توضح لنا كفاية السياسات الديمغرافية وفعاليتها، ولو وافقت اتجاهات تغيير معدل النمو الديمغرافي في دولة ما مع اتجاهات سياساتها الديمغرافية فإن هذا التوافق يؤكد لنا تأثير السياسات الديمغرافية على هذا المؤشر، والعكس صحيح فإذا اختلفت اتجاهات تغيير معدلات النمو الديمغرافي مع اتجاهات السياسات الديمغرافية فذلك يوضح لنا عدم كفاية السياسات الديمغرافية<sup>2</sup> في تحقيق الأهداف وعند حدوث زيادة في أجور العمال قد يدفع البعض إلى زيادة الإنجاب وبالتالي تتأثر الخصوبة ويرتفع عدد الأطفال، حيث يعتبر الأطفال نوعا خاصا من الاستهلاك، وبذلك تصبح الخصوبة استجابة اقتصادية عقلانية، ومع ذلك فإن هناك نتائج ضمنية للسياسات الديمغرافية على الخصوبة تتمثل في<sup>3</sup>:

- ✓ ارتفاع معدلات الخصوبة كلما زادت قدرة الأبناء في الحصول على دخل أو المساهمة في المزارع والأعمال العائلية.
- ✓ زيادة الخصوبة مع ارتفاع مستوى الدخل، نظرا لزيادة القدرة على تحمل نفقات الأولاد، وتحسن معيشة الأسرة.
- ✓ انخفاض معدلات الخصوبة عند إنشاء مؤسسات التقاعد والضمان الاجتماعي.

<sup>1</sup> - فراس عباس فاضل البياني، المرجع السابق، ص 89.

<sup>2</sup> - فراس عباس فاضل البياني، الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية، مرجع سابق، ص 90.

<sup>3</sup> - يونس حمادي علي، مبادئ علم الديمغرافيا، مرجع سابق، ص 144.

## أبعاد السياسات الديمغرافية على الهجرة

تؤكد الدراسات الديمغرافية على أن هجرة السكان تكون بدافع طلب السكن أو طلب العمل أو طلب العلم أو هروبا من الحروب أو الكوارث الطبيعية أو من أجل تحسين ظروف معيشة أفضل والانفتاح على خبرات وثقافات الشعوب الراقية... الخ، فبالرغم من أن لكل منها نتائج مختلفة كما أن كلا منها تحكمه اعتبارات مختلفة، فالدافع للهجرة يمكن أن يكون طوعيا أو إجباريا، فالانتقال الإجباري يجبر المهاجر على الحياة بمستويات أدنى أي العمل بأجور أقل، أما الانتقال الطوعي فينجم عنه تحسن في موقع المهاجر ومستواه المعيشي<sup>1</sup>. إن عملية التحكم في الهجرة الدولية (الخارجية) ترتبط بقدر محدود من الإمكانيات بسبب المشاعر القومية والاختلافات السياسية والعرقية ومشكلات التمثيل الثقافي والخوف من المشاكل الاقتصادية، لذلك كانت قوانين الهجرة في الدول الجاذبة للهجرة مثل استراليا، نيوزيلندا وبلدان غرب أوروبا صارمة بعض الشيء حتى تستبعد عنصرا غير مرغوب فيه وتحدث لأسباب قد تكون: اقتصادية؛ سياسية؛ صحية<sup>2</sup>... الخ.

كانت الهجرة الداخلية (Immigration) في الماضي غير مخططة وتأتي على رأس قائمتها الهجرة الريفية، ونتج عنها مشاكل الازدحام والانفجار الديمغرافي في عديد من المدن الكبرى لذلك ظهرت أهمية تخطيط المدن، والتجديد الحضري وإعادة توطين الصناعات وتطوير العمل الزراعي، حيث تتخذ السياسات الديمغرافية أشكالا مختلفة في هذا المجال، وعندما صار التخطيط الاقتصادي والاجتماعي دقيقا جدا يعتمد على تحقيق شروط نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر<sup>3</sup>: المنع الكامل والتشجيع الإيجابي وبعض القيود الخاصة بالسلالة والديانة وفي أستراليا مثلا يتم جذب السكان غير أن عدد المهاجرين يتم إحصاؤه تحديداً كل عام.

أبعاد السياسات الديمغرافية على أهم المحددات غير مباشرة: ونختصرها في التعليم والصحة وعمل المرأة.

<sup>1</sup> - طارق السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص 178، 190.

<sup>2</sup> - يونس حمادي على، مبادئ علم الديمغرافيا، مرجع سابق، ص 145.

<sup>3</sup> - مفيد ذنون يونس، اقتصاديات السكان، مرجع سابق، ص 266.



## أبعاد السياسات الديمغرافية على التعليم

التعليم استثمار غير مباشر في الموارد البشرية التي تعتبر العصب الرئيسي في إحداث التنمية<sup>1</sup> والمعتمدة على مشاركة السكان، وبالرغم من التطور الملحوظ الذي شهدته الكثير من الدول في مجال التعليم عبر مراحلها إلا أن القصور لا زال سواء من وجهة النظر الكمية أو النوعية وخاصة في الدول التي لم تتحقق فيها برامج السياسات الديمغرافية لعدة أسباب نذكر منها<sup>2</sup>:

ارتفاع نسبة الفئة العمرية الفتية: وهي الفئة الأقل من 15 سنة والتي تستوجب توفير فرص التعليم خاصة للمرحلة الأولى التي تحتاج الكثير من المرافق المدرسية.

ضعف مخرجات التعليم: ويظهر ذلك من حيث الكفاءة، فالاستراتيجية العلمية ما زالت تتعامل مع الكم وتهمل الكيف، وذلك من خلال استثمارها في تضخيم أعداد كبيرة من الطلاب الجامعيين حيث أصبحت الظاهرة عبء على التنمية ومضاعفة لأزمتهما لأنها في النهاية قوة بشرية استهلاكية وليست منتجة<sup>3</sup>، ومعالجة الجانب الكمي للتعليم يقودنا بالضرورة إلى اللجوء لجودة نوعيته<sup>4</sup> في العالم أجمع، فالأفراد يزدادون تأثراً من الاستفادة بالتربية والتعليم لأنفسهم ولأولادهم، هذا نتيجة ثلاثة أسباب رئيسية تكمن فيما يلي:

الإيمان بأهمية التربية: لاعتمادها على مبدأ الترابط الوثيق بين التكوين والدخل على مستوى الفرد والجماعة.

- التربية تسمح باكتساب داخل المجتمع بعض الصيت الاجتماعي يكون مهمًا من العمل في حد ذاته.

- التربية تمثل عامل أساسي في تكوين رأس المال البشري الضروري من أجل زيادة النمو الاقتصادي.

<sup>1</sup> محمد رضوان الأخرس، عالم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها، حمص ط1، 1985، ص 35.

<sup>2</sup> فوزي منصور، السكان والتنمية دراسة حالة مصر، دار الأمين مركز البحوث العربية والإفريقية، ص 71، 72.

<sup>3</sup> صبيح محمود قنوص، أزمة تنمية دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الدار الدولية، ط2، 1999، ص 230.

<sup>4</sup> الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وآخرون، ندوة تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي الكويت، دار الرازي، ط1، 1987، ص 51.

## أبعاد السياسات الديمغرافية على الصحة

من خلال ما توصل إليه مؤتمر خبراء العرب لوسائل السكان وعلاقتها بالصحة والتنمية الذي انعقد عام 1976 بمصر<sup>1</sup> تطرق المؤتمر إلى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية الذي أدى إلى تضخم حجم السكان، ولذلك آثار سلبية على جهود التنمية التي تستهدف رفع مستوى رفاهية الفرد والمجتمع. كما لوحظ ارتفاع نسبة السكان الأقل من 15 سنة وسوء في توزيع السكان مما أنقص من النتائج المرجوة من جهود تنظيم الأسرة، وقد أظهرت بعض الأبحاث الميدانية أن أثر السياسات الديمغرافية على الصحة يظهر في:

✓ تحقيق أنسب سن للحمل والذي يكون بين 20 و24 سنة.

✓ تحقيق أنسب مدة زمنية بين حمل وآخر، من الناحية الصحية والمقدرة بثلاث أو أربع سنوات.

✓ تحقيق إنجاب العدد المثالي من الأطفال والمحدد بطفلين أو ثلاثة على الأكثر حيث أن أخطارا صحية معينة تزداد نسبتها من الطفل الرابع.

✓ تجنب زواج الأقارب للتقليل من الأمراض الوراثية.

## أبعاد السياسات الديمغرافية على عمل المرأة

انعقد في كندا مؤتمر نسائي شاركت فيه أكثر من خمسين دولة على مستوى العالم، وقد ناقش المؤتمر موضوعين رئيسيين هما: العنف ضد النساء، والمساواة الاقتصادية بين الرجل والمرأة، وقد تبين أن النساء يشكلن ثلثي عدد القوة العاملة في العالم بينما لا يملكن أكثر من 1% من مجموع ممتلكات وعقارات وثروات العالم<sup>2</sup>. إن تحسين مركز المرأة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ساهم في تخفيض معدل المواليد بصورة ملموسة هذا ما أكدته العديد من الدراسات التجريبية، والتطور الاجتماعي للمرأة ونمو الوعي العام لديها وإقبالها على التعليم قد رفع من مستوى مساهمتها في العمل.

رفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد والاستفادة من الكوادر النسائية ذات الخبرة العلمية المتميزة، ونرى العديد من الموظفات في مراكز قيادية وذوات خبرة وتدريب عالٍ يساهمن مساهمة فعالة في حقول العمل المختلفة.

<sup>1</sup>-فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان أسس وتطبيقات، دارالمعرفة الجامعية، ط2، 1999، ص132.

<sup>2</sup>- أماني الرشيد، عمل المرأة بين الإيجابيات والسلبيات، كلية التربية للاقتصاد المنزلي، ط1، 2006.

إن عمل المرأة يشعرها بقيمتها في المجتمع، وبه تصبح عنصرا فعلا يساعد في التنمية، ويشارك في ازدهار البلد، عمل المرأة يساهم في رفع دخل الأسرة وزيادة درجة الرفاهية لديها، كما أن المرأة العاملة قد ساهمت بوضوح في سد حالات الفقر في الكثير من الأسر وهذا أمر مهم في سبيل الحفاظ على الكرامة وكف اليد عن السؤال وما يترتب عليه من ذل وإهانة، كما أضاف عمل المرأة قوة اقتصادية أخرى لكثير من الأسر يمكنها من تحقيق حياة أفضل<sup>1</sup>.

واستنادا على أبعاد السياسات الديمغرافية تتجلى لنا التوجهات الجديدة لها ودوافع انتهاجها من خلال النشاطات الدولية المنعقدة لتقويم أهداف ومبادئ السياسات الديمغرافية والتي نتطرق إليها فيما يأتي.

#### المطلب الرابع: التوجهات الجديدة للسياسات الديمغرافية

قبل التطرق إلى التوجهات الجديدة للسياسات الديمغرافية علينا التنويه إلى هذه السياسات عبر اللقاءات الدولية من خلال ذكر أهم دوافع انتهاجها وعناصرها الأساسية، حيث أن التوجهات الجديدة للسياسات الديمغرافية تتجسد في تحقيق مبادئها وأهدافها على أرض الواقع.

#### دوافع انتهاج السياسات الديمغرافية

تنقسم هذه الدوافع إلى ديمغرافية وتنموية<sup>2</sup>.

#### أ. الدوافع الديمغرافية

- نمو ديمغرافي مرتفع ونمو اقتصادي مرتفع كما هو الحال في الهند.
- نمو ديمغرافي مرتفع ونمو اقتصادي متوسط مثل الصين.
- نمو ديمغرافي منخفض ونمو اقتصادي مرتفع كما يحدث في إيطاليا وإسبانيا.
- الهجرة إلى المناطق الحضرية بمعدلات مرتفعة كما يحدث في معظم الدول النامية.

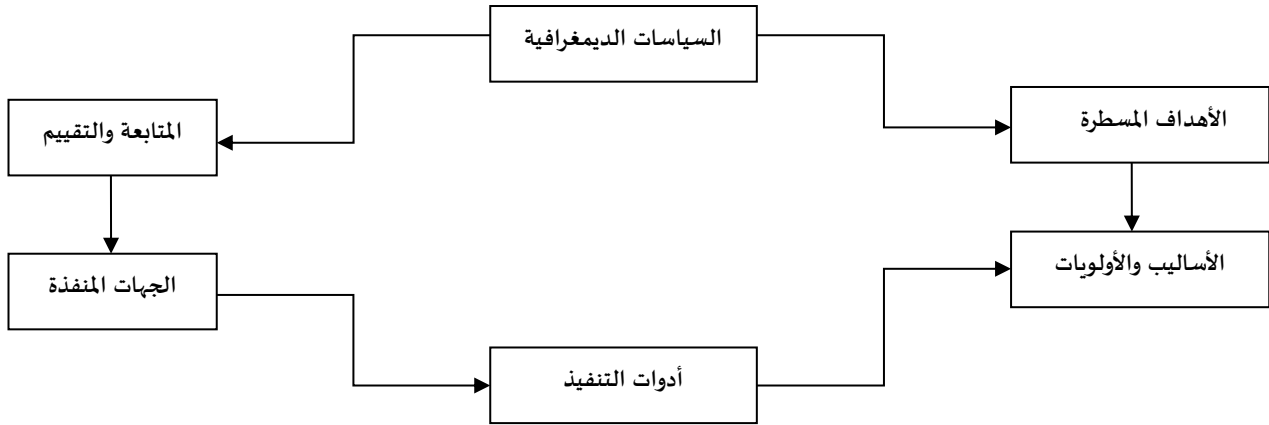
#### ب. الدوافع التنموية

- نشر مبادئ حقوق الإنسان الاجتماعية والسياسية وغيرها في معظم الدول النامية.
- انخفاض نسبة المواطنين في بلادهم مثل دول مجلس التعاون الخليجي.

<sup>1</sup> - أماني الرشدي، عمل المرأة بين الإيجابيات والسلبيات، المرجع السابق.

<sup>2</sup> - عبد الكريم الشافعي، مفهوم السياسات الديمغرافية ومدى حاجة دول مجلس التعاون الخليجي إليها، سلسلة دراسات سكانية قطر، ط1، 2008، ص 8، 9.

- الرغبة في القوة والهيمنة والسيطرة وكمثال على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية.
  - الرغبة في استغلال أمثل للموارد الكثيرة ككندا وأستراليا.
  - الرغبة في التنمية بفعل الإنسان دون الموارد المحلية مثل ما تبنته سنغافورة.
- و السياسات الديمغرافية مؤلفة من عناصر أساسية نلخصها في الشكل التالي<sup>1</sup>:



الشكل 01: العناصر الأساسية للسياسات الديمغرافية

### السياسات الديمغرافية من خلال أهم النشاطات الدولية

مؤتمر روما (1954) : اجتمع في هذا المؤتمر الخبراء الديمغرافيين فكان ذو طبيعة تقنية ومكّن من تجميع المعطيات في ميدان الديمغرافيا ونُظّم هذا المؤتمر من طرف منظمة الأمم المتحدة، وجاء بنظرة جديدة حول الدراسات العلمية للسكان إذ تنبأ بتحول شامل ومهم يخص الديناميكية الديمغرافية مستقبلا.

مؤتمر بلغراد (1961) : تطرق هذا المؤتمر للخصوبة كونها تطرح مشكلا سياسيا يهتم بقضايا التخطيط والتنمية، شاركت فيه 179 دولة وأقرت بتنفيذ سياساتها الديمغرافية مع الحرص على تلبية احتياجات الأفراد والأسر والجماعات وخياراتهم بدلا من التركيز الكامل على تخفيض معدلات الخصوبة، وعلى الاهتمام بالرعاية الصحية وتحسينها نوعًا وكَمًا وليس التركيز على تنفيذ برامج تنظيم الأسرة بمفهومها الضيق.

مؤتمر بوخارست (1974): اهتم ببلورة السياسات الديمغرافية حيث كان النمو الديمغرافي يشكل تحديا عالميا، والنمو الاقتصادي كان بطيئا بالدول النامية، مما جعل الدول المتقدمة توصي بمراقبة

2- عبد الكريم الشافعي، مفهوم السياسات الديمغرافية ومدى حاجة دول مجلس التعاون الخليجي إليها، مرجع سابق، ص 7.

النمو الديمغرافي، حيث أجابت الدول النامية ومن بينها الجزائر بتصريح الرئيس الراحل هواري بومدين بأن "التنمية هي أحسن وسائل منع الحمل"، ورغم هذا التعارض في المواقف، فقد تم إعداد أول وثيقة دولية للبرامج والسياسات الديمغرافية بعنوان: برنامج العمل الدولي حول السكان.

مؤتمر مكسيكو (1984): اهتم بمراجعة وتوسيع نطاق برنامج العمل الدولي حول السكان، بالاعتماد على الدراسات المنجزة والمعطيات الميدانية والاستعانة بتجربة الحكومات في ميدان برنامج تنظيم الأسرة. وتغير الرأي العام بالعديد من الدول لصالح السياسات الديمغرافية الحكومية، وتضمن محتواه<sup>1</sup>:

- أن النمو الديمغرافي وارتفاع معدلات الوفيات وتفشي الأمراض ومشاكل الهجرة كلها تسبب قلقا كبيرا يستلزم اتخاذ تدابير فورية.

- يتمثل الهدف الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والتي تشكل السياسات الديمغرافية جزءا لا يتجزأ منها، في تحسين مستويات المعيشة ونوعية حياة السكان.

- للأزواج الحق في اتخاذ القرار بحرية بشأن عدد أطفالهم والمدد الفاصلة بين ولاداتهم، وحققهم في الحصول على المعلومات والتعليم والوسائل اللازمة لتحقيق ذلك.

- ضرورة توفير تمويل إضافي بغية ابتكار أساليب جديدة وتحسين مستوى سلامة الأساليب الحالية وفعاليتها. وينبغي الاطلاع كذلك ببحوث موسعة في مجال التكاثر البشري لحل مشاكل العقم وقلة الخصوبة.

مؤتمر القاهرة (1994): هذا المؤتمر أكثر شمولية في ميدان السكان، سواء من حيث موضوعه وعدد المشاركين فيه، واعترفت الوفود المشاركة فيه بأن الاستجابة لحاجيات الأفراد والعائلات أصبحت ضرورة ملحة.

وكانت هناك لقاءات أخرى سلطت الضوء على السياسات الديمغرافية كمؤتمر "ريو" (1992) حول البيئة ومؤتمر فيينا (1993) حول المرأة.

لقد تم اطلاق العالم في مؤتمر بوخارست على خطورة المشاكل السكانية وحجمها والعلاقة الوثيقة المتبادلة بينها وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أما ما صدر عن مؤتمر مكسيكو فتمثل في التقدم الحثيث في التنفيذ الفعال لخطة العمل العالمية للسكان، والهادفة إلى تحسين مستويات المعيشة ونوعية الحياة لجميع شعوب الأرض تعزيزا لمصيرهم المشترك في أمن وسلام. فالسياسات

<sup>1</sup>- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، إعلان مكسيكو بشأن السكان والتنمية، النشرة السكانية الاسكوا، عدد 26، جوان 1985، ص ص 5-6.

الديمغرافية بالمنظور المعاصر تستهدف تحسين نوعية حياة السكان، مع تحديد أطرها الاجتماعية والثقافية في كل دولة، إذن فهي لا تقتصر على تخفيض أو زيادة عدد السكان عن طريق برامج مخصصة لذلك فحسب، بل تهتم بقضية التنمية باعتبارها جزء لا يتجزأ منها. فالنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي وتقليص الفوارق الاجتماعية بين الجنسين والقضاء على الفقر، كلها أصبحت أدوات يعبر بها الإنسان عن خياراته، كما أن سياسات التخفيف من حدة الفقر وسياسات تقليص الفوارق الاجتماعية وسياسات الهجرة وسياسات التشغيل والتعليم، ولا سيما تعليم البنات والحد من وفيات الرضع والأطفال والأمهات وتيسير سبل الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية يضمنها تنظيم الأسرة، والصحة الجنسية واستدامة أنماط الاستهلاك والإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي جميعها سياسات ديمغرافية وإنمائية في آن واحد. ومن ثم فإن مسائل السكان والتنمية متصلة ببعضها اتصالاً جوهرياً بحيث أن التقدم المحرز في أي مكون منها يؤدي إلى إدخال تحسينات في المكونات الأخرى<sup>1</sup>.

#### مبادئ السياسات الديمغرافية

أصبح لزاماً إعادة النظر جدياً في مسألة السياسات الديمغرافية الهادفة والمنسجمة مع النمو الاقتصادي والاجتماعي، دون إغفال الأولويات الإنسانية وتفضيلها على الأولويات الاقتصادية وذلك بتطبيق عدة مبادئ وبرامج وسياسات، يمكن تلخيصها فيما يلي<sup>2</sup>:

- ✓ نقل مفاهيم السكان والتنمية من الإطار الكلي الضيق والذي يربط النمو الديمغرافي بالنمو الاقتصادي، إلى الإطار الجزئي والإنساني الواسع الذي يأخذ في الحسبان كل ديناميكيات السكان ومتغيراتهم في إطار التنمية المستدامة.
- ✓ الاعتراف بالعلاقات التبادلية بين السكان والموارد والبيئة والتنمية، وإدارتها إدارة سليمة للوفاء بالاحتياجات الضرورية للأجيال الحالية دون الإضرار بالوفاء باحتياجات الأجيال القادمة.
- ✓ التأمين على حرية الإنسان وحقه في التنمية وهو حق شامل غير قابل للتصرف أو التجزئة.
- ✓ الأسرة هي الوحدة الأساسية في المجتمع يجب تعزيزها، ويقوم الزواج على الرضى بين الزوجين.

<sup>1</sup> مفيد ذنون يونس، اقتصاديات السكان، مرجع سابق، ص 266

<sup>2</sup> فراس عباس فاضل البياني، الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية، مرجع سابق، ص 48.

- ✓ الارتقاء بنوعية الحياة بالتحكم في أنماط الإنتاج والاستهلاك والحفاظ على البيئة لرفاهية الأجيال القادمة.
- ✓ حق الإنسان في الرعاية الصحية، وخاصة الصحة الإنجابية (Parity) للأم والطفل.
- ✓ لكل إنسان الحق في التعليم بإعطاء الأولوية لتعليم الأطفال والإناث.
- ✓ توكي العدالة في توزيع الدخل والخدمات الاجتماعية، والاهتمام بالفقراء وكبار السن وذوي الحاجات الخاصة.
- ✓ تنمية القدرات البشرية وتطبيق معايير حقوق الإنسان على كل جوانب البرامج والسياسات الديمغرافية.
- ✓ إدماج العوامل والديناميكيات الديموغرافية في استراتيجيات التنمية والتخطيط الإنمائي في البرامج الديمغرافية
- ✓ دراسة العوامل ورسم السياسات الديمغرافية التي تؤثر على التوزيع الديمغرافي وعلى الهجرة الداخلية والنمو الحضري من أجل تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة في الريف والحضر.
- ✓ توفير البيانات والمعلومات الديمغرافية، ودعم استعمالها في البحوث العلمية لتقييم السياسات الديمغرافية.
- ✓ تفعيل الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية في تنفيذ برامج السكان والتنمية مع المراعاة الكاملة للقيم الدينية والأخلاقية والثقافية لكل بلد.
- أهداف السياسات الديمغرافية
- تحقيق التوزيع السكاني والمكاني المتوازن: يلبي احتياجات التنمية الشاملة، ودمج النمو الحضري في سياق التنمية المستدامة.
- تقوية البنى الأساسية للأسرة وتطويرها: بداية من المدن الصغيرة وتوسيع قدراتها الاستيعابية بهدف تقليص الفوارق بين الريف والمدينة لتقليل الهجرة.
- المحافظة على البيئة وحمايتها: عن طريق التخطيط الإنمائي والبيئي والسكاني طويل الأجل عن طريق الإعلام ومناهج التربية والتعليم، وإصدار التشريعات واللوائح الخاصة بحماية البيئة والمحافظة عليها.
- التوافق أو التعارض مع الثقافة السائدة: لا تتوفر عوامل النجاح للسياسات الديمغرافية التي تسيطر فيها معتقدات دينية أو تقاليد وثقافات شعبية ذات علاقة بالسلوك السكاني إلا إذا كانت تتوافق مع هذه المعتقدات، كالإكثار من البنين وتضخيم حجم الأسرة للتباه بها أو الزواج المبكر أو غير ذلك.

اهتمام الحكومة والسياسيين بالمسائل الديمغرافية: تدعم الحكومة البرامج السكانية وتحدد أهدافها وتعمل على نجاحها، عندما تكون ثمة ضرورة لاقتناع كافة العاملين بجدوى الإجراءات المتخذة في مجال السكان.

ولتطبيق السياسات الديمغرافية يلزمنا اختيار الأسلوب المناسب لها وفق المعطيات المتاحة لهذا علينا التعرف على هذه الأساليب.



## المبحث الثاني: أساليب السياسات الديمغرافية

للسياسات الديمغرافية عدة أساليب اشتهرت منها أربعة تتمثل في: البرامج القومية لتخطيط الأسرة، إعادة توزيع السكان لتخطيط الأسرة، أسلوب منع الحمل وتمكين المرأة، أسلوب التنمية الاقتصادية.

## المطلب الأول: البرامج القومية لتخطيط الأسرة

للسياسات الديموغرافية أثر إيجابي على تنظيم الأسرة، وبخاصة عندما تكون السياسات رسمية ومعلنة، إن استخدام وسائل تنظيم الأسرة لا يصل إلى نسبة 50% في أحسن حالاته في الدول النامية ومنها الدول العربية لهذا تكون فاعلية وكفاية السياسات الديموغرافية منخفضة بمختلف مستوياتها، وتكون الفاعلية والكفاية جيدة في حالة وصول النسبة إلى حدود 80% فأكثر.

## برنامج تنظيم الأسرة (Family planning)

إن برنامج تنظيم الأسرة يعد من أهم الوسائل والإجراءات للتأثير على الخصوبة في البلدان النامية ككل على الرغم من أن السياسات الديمغرافية اتجه موضوع تنظيم الأسرة متباينة الأسباب ولكنها في توسيع مستمر نظرا لنشاط جمعيات تنظيم الأسرة في الدول النامية والعربية، فقد أثار تقرير الاتحاد الدولي لجمعيات تنظيم الأسرة (1996) إلى وجود نشاط ملحوظ لهذه الجمعيات وقسم الأقطار العربية إلى ثلاث مجموعات.

أ. مجموعة جيدة التغطية: بلغت النسبة فيها أكثر من 50% تضم تونس مصر ولبنان والمغرب.

ب. مجموعة متوسطة التغطية: بلغت نسبة التغطية ما بين 30% ، 50% وفيها الجزائر.

ج. مجموعة ضعيفة التغطية: لم تصل فيها نسبة التغطية إلى 25% وتضم الإمارات وموريتانيا.

الجدول 02: نسبة استعمال وسائل تنظيم الأسرة لبعض الدول العربية<sup>1</sup>

البلدان	نسبة استعمال وسائل تنظيم الأسرة %	عدد المؤسسات المهتمة بدعم الأمومة والطفولة	عدد مراكز تنظيم الأسرة	عدد مراكز الرعاية الاجتماعية
مصر	56	1090	203	5800
تونس	56	129	17	97
لبنان	53	239	89	37
المغرب	52	285	17	258
الجزائر	47	46	48	39

يعكس ضعف نسبة استعمال وسائل تنظيم الأسرة وقلة عدد المراكز الأخرى عدم الجدية في تنفيذ سياسات ديمغرافية تتفق مع حجم الخطر.

يلاحظ من الجدول ارتفاع نسبة استعمال وسائل تنظيم الأسرة في مصر، تونس، لبنان، والمغرب بنسب تفوق 50% وفي الجزائر دون ذلك. علما أن مصر وتونس ولبنان والمغرب تطبق هذه البرامج من خلال الجمعيات التطوعية كما تعمل على توفير وسائل منع الحمل مجانا إذ تشير الدراسات إلى اختلاف في عدد النساء اللواتي يستخدمن وسائل منع الحمل واغلبهن يفضلن حبوب منع الحمل من بين الوسائل الحديثة لضبط النسل إذ تشير إلى 71% في المغرب و 68% في مصر أما في تونس يفضلن اللولب ب 28% في حين بلغت الوسيلة القصوى للتعقيم 24% من المستخدمين لوسائل منع الحمل. علما أن في مصر والمغرب وتونس يتم استعمال وسائل منع الحمل مجانا. في حين بلغت نسبة استعمال الحبوب لمنع الحمل في الجزائر 64% من النساء المتزوجات وهي الطريقة الأكثر شيوعا، إلى جانب ذلك نلاحظ أن الدول التي اتبعت سياسات ديمغرافية تهدف إلى تشجيع زيادة الخصوبة قد حققت زيادة في معدل الخصوبة، كما أن الدول التي اتبعت سياسات ديمغرافية تهدف لخفض الخصوبة، كمصر وتونس، قد نجحت في تحقيق ذلك وهذا يوضح لنا فاعلية السياسات الديمغرافية فيما ونجاحها نسبيا، بالرغم من تراجع معدلات الخصوبة في الدول العربية إلا أنها تبقى مرتفعة إذا ما قارناها بالدول المتقدمة، وهذا مؤشر لضعف كفاية وفعالية السياسات الديمغرافية القائمة التي تهدف إلى تخفيض معدلات الخصوبة، وهذا يؤكد الحاجة إلى سياسات ديموغرافية أكثر فاعلية وتأثير.

<sup>1</sup> - المجلس العربي للطفولة والتنمية، واقع الطفل العربي، التقرير الإحصائي السنوي 1995، ص ص 244-260.

## رأي الإسلام في تنظيم الأسرة

نشأ خلاف بين العلماء لعدم وجود نص شرعي صريح عن الموضوع فكانت هناك آراء معارضة وأخرى مؤيدة.

الآراء المعارضة لتنظيم الأسرة: استنادا على بعض الآيات القرآنية الكريمة لقوله تعالى " رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا " سورة الفرقان، الآية 54. أي أن الهدف الأول من الزواج هو الإنجاب.

الآراء المؤيدة لتنظيم الأسرة: اعتمد أصحاب هذا الرأي على تفسير بعض آيات القرآن والأحاديث النبوية على نحو يبين أن الدين لا يعارض تنظيم النسل مثل قوله تعالى " وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ " سورة البقرة، الآية 223. أي مدة الرضاعة عامين بالإضافة لمدة الحمل لتصبح ثلاث سنوات بين كل حمل وحمل وكذا قوله تعالى: " لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ " سورة البقرة، الآية 223، ولقد صدرت عدة فتاوى تقر وتبيح استعمال بعض وسائل منع الحمل ليصبح بذلك تنظيم الأسرة اختياراً أو سعي إنساني بصورة لا تناف أحكام الدين والقوانين والقيم الأخلاقية وذلك سبيل تحقيق رفاه الأسرة والمجتمع.

لقد توصلت الدول المشاركة في المؤتمر العالمي للسكان (1984) بالمكسيك إلى أن خدمات تنظيم الأسرة ينبغي أن تكون متاحة عالمياً والبرامج القومية لتخطيط الأسرة تعتبر من أكثر الأساليب الديمغرافية استخداماً وتطبيقاً وذلك لتحقيقها لنجاحات كبيرة في عدد من الدول التي طبقت ذلك الأسلوب لتخطيط السكان وصياغة السياسات الديمغرافية لديها. وهذا لا ينفي أن هذا الأسلوب لم ينجح في بعض الدول لعدم توافقه مع ظروفها وعدم توافر القبول الاجتماعي والأسري له ويقصد بالبرامج القومية لتخطيط الأسرة، تبني الدولة لبرنامج قومي على مستوى الدولة ككل وليس على مستوى إقليم أو منطقة، ويوضح هذا البرنامج الأدوات والخطة والتنظيم والتنسيق للسياسات الديمغرافية في المدى الطويل بحيث تصبح عملية تخطيط الأسرة هدف قومي يتم حشد كافة الإمكانيات لتحقيقه مع تنسيق ذلك مع عملية التخطيط الاقتصادي وصياغة السياسات الاقتصادية العامة للدولة، ولقد نجح هذا النمط في بعض الدول.

لقد كانت سياسات زيادة السكان والحد من تلك الزيادة فكرة قديمة مارستها الدول في الماضي وما تزال تمارسها بعض الدول إلى يومنا هذا، إذ أن سرعة تزايد السكان وبخاصة في الدول النامية قد

تنبه العالم إلى خطورتها وتأثيرها المباشر على الاقتصاد<sup>1</sup>. وقد وجدت فكرة المناداة بالحد من زيادة السكان صدى كبيرا بين مفكري العصر الحديث الذين اعتمدوا في آرائهم على عدة مبررات أهمها: زيادة السكان في البلاد المحدودة الموارد وضعف الكفاية الإنتاجية تؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة، والمستوى الصحي وانتشار الأمراض، كما قد تؤدي إلى الحروب وإلى الاستعمار وإيجاد مناطق جديدة لتكون متنفسا للبلد المزدحم بالسكان أو تكون سوقا جديدا لمواردها.

الجدول 03: برنامج تنظيم الأسرة في مختلف دول العالم<sup>2</sup>

الدولة	السنة	الدولة	السنة	الدولة	السنة
الدانمرك	1955 و 1966	اليابان	1952 و 1954	أيسلندا	1968
فنلندا	1941 و 1951	موريشيوس	1957 و 1965	بولندا	1957
ألمانيا الغربية	1964 و 1965	المغرب	1965 و 1971	جيكوسلوفاكيا	1956
هولندا	1881 و 1968	تونس	1964 و 1968	يوغسلافيا	1966 و 1969
النرويج	1969	الجزائر	1967	الولايات المتحدة	1917 و 1965
السويد	1934 و 1938	مصر	1958 و 1965	استراليا	1966
بريطانيا	1930 و 1974	مالا كاسي	1967	شيلي	1962 و 1966
ايرلندا	1969	داهومي	1972	الأرجنتين	1966
فرنسا	1956	أثيوبيا	1966	أورغواي	1961
اليونان	1968	ليوسوثو	1968	ليبيريا	1956
إيطاليا	1968	مالي	1972	سيراليون	1960
غانا	1966 و 1969	تنزانيا	1959	جنوب إفريقيا	1932
		زامبيا	1971	زائير	1973
				بوتسوانا	1970
				كينيا	1961 و 1966

ويمكن تقسيم الأقطار الأوروبية على أساس تباين مواقفها من حيث التشريعات المرتبطة بالخصوبة والإنجاب، أي من مسائل تنظيم الأسرة وضبط النسل ونمو السكان إلى ثلاث مجموعات هي<sup>3</sup>:

➤ المجموعة الأولى: وتضم بريطانيا وهولندا والدول الإسكندنافية، وتوجد في هذه الدول حرية كاملة في استخدام وسائل تنظيم الأسرة وتوفير وسائل الدعاية والإرشاد الطبي لاستخدام هذه الوسائل، وقد أجازت تشريعات إباحة الإجهاض وعمليات التعقيم في معظم هذه الدول على أساس وجود مبررات اجتماعية أو نفسية.

<sup>1</sup>-Population reference Bureau.World Population Growth and Response: 1965-1975; Washington; C ;April; 1976 ;PP.11-12.

<sup>2</sup>- The World Bank ; Population Polices

<sup>3</sup>-عماد مطير الشمري، الجغرافية السكانية "أسس وتطبيقات"، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص 120.

➤ المجموعة الثانية: وهي تضم إسبانيا والبرتغال وإيرلندا، وموقف هذه الدول يتعارض تماما مع موقف دول المجموعة الأولى من حيث تنظيم الأسرة، حيث لا يسمح بأي حق للفرد في تنظيم النسل، وتعتبر الدعاية لوسائل منع الحمل أو الترويج لها جريمة يعاقب عليها القانون، أما الإجهاض والطلاق وعمليات التعقيم ممنوعة تماما.

➤ المجموعة الثالثة: وتضم بقية الأقطار الأوروبية ويمكن للأفراد في هذه المجموعة ممارسة تنظيم الأسرة، دون إعانة الدولة للأفراد الراغبين في استخدام تلك الوسائل ويعد الإجهاض جريمة قانونية ولا تزال بشأنه نقاشات لإباحته، وكانت كل من فرنسا وإيطاليا من هذه المجموعة وصدرت بهما أخيرا تشريعات خاصة بوسائل تنظيم الأسرة.

والمشكلة السكانية قائمة حتما لأن الرغبة الغريزية للإنسان في الاستمتاع بالحياة التي تؤدي بالضرورة في أغلب الأحيان إلى حدوث حمل ثم إنجاب طفل قد يكون غير مرغوب فيه، في حين أن كبت هذه الرغبة عن طريق تأجيل الزواج أو الزهد أو التعفف قد تؤدي إلى اضطرابات جسمية وعصبية لا تكون محمودة العواقب في كثير من الأحيان، وحتى تجني برامج تخطيط الأسرة ثمارها يجب مراعاة ما يلي:

❖ ضرورة العناية بالخدمات الطبية وتوفير أكبر قدر منها والاهتمام بالتعليم الذي به يمكن إقناع الأزواج باستخدام أساليب البرامج القومية لتخطيط الأسرة، وهنا يتعين أن نشير إلى اختلاف الأوضاع من دولة إلى أخرى إذا أن الجوانب الدينية قد تلعب دورا رئيسيا في قبول أو رفض تلك الأساليب ولذلك يتعين عدم تجاهل الدين والعادات والتقاليد وعلى الأخص في البيئات الريفية حيث يكون لتلك العوامل تأثير كبير في اتخاذ القرارات.

❖ الاهتمام بمؤشرات تخفيض معدلات المواليد والتي سبق لنا مناقشتها والمتمثلة في انخفاض معدلات الوفيات بين الأطفال وتحسين مركز المرأة، الاهتمام بالتغذية، التوزيع العادل لعوائد التنمية.

❖ دراسة البرامج الدولية التي حققت نجاحا واضحا كتلك التي طبقت في سنغافورة في تخفيض معدلات الخصوبة إلى معدل الإحلال.

لقد أثبتت التجارب أن ترك الأفراد أحرارا يأخذون أو لا بأساليب البرامج القومية لتخطيط الأسرة والتي لا تحقق نتيجة تذكر حتى في ظل تحقيق معدلات طموحة للتنمية، لذا يطالب العديد

بضرورة أن تكون أساليب البرامج القومية لتخطيط الأسرة إجبارية وتُسن قوانين لعقاب مخالفيها أو من يهملها<sup>1</sup> أو اتباع أساليب أخرى أكثر فاعلية.

#### المطلب الثاني: إعادة توزيع السكان لتخطيط الأسرة

يعتبر هذا الأسلوب مهم ومفيد وله القدرة على حل مشكلة النمو الديمغرافي وذلك بشرط أن يكون هناك مكان فارغ يمكن استخدامه للسكان كما يتم نقل وتهجير السكان من الأماكن ذات الكثافة السكانية (Population density) العالية إلى تلك الأماكن ذات الكثافة السكانية المنخفضة حتى يمكن إيجاد قدر من التوازن السكاني بين الأقاليم والمقاطعات المختلفة داخل الدولة الواحدة أو حتى بين مجموعة من الدول، شريطة أن يكون هناك اتفاق بينهم على تحقيق ذلك، ويتسم التوزيع الجغرافي لسكان العالم بعدم التكافؤ الذي يزداد عبر الزمن كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول 04: توزيع سكان العالم (1990-2020)<sup>2</sup>

الدول	إجمالي عدد السكان من العالم %		
	توقع 2020	2010	1990
جنوب شرق آسيا	52.1	52.1	51.5
أمريكا اللاتينية	8.7	8.6	08.3
شمال إفريقيا والشرق الأوسط	5.3	5.0	04.3
إفريقيا وجنوب الصحراء	13.6	12.4	09.8

نلاحظ من الجدول زيادة نسبة السكان بدول جنوب وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وشمال إفريقيا والشرق الأوسط، وإفريقيا إلى إجمالي عدد سكان العالم بينما يقطن أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا النسبة الباقية، وترتب على هذا التوزيع غير المتكافئ ارتفاع درجة الكثافة السكانية بالدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة<sup>3</sup>، ولنجاح هذا الأسلوب (إعادة توزيع السكان لتخطيط الأسرة) يجب توفير الأموال والاستثمارات الكافية في رأس المال والقدرات الإدارية وذلك يضع مسؤوليات كبيرة وأعباء على كاهل الحكومة وتنظيماتها المختلفة، وتوجد كثير من الدول والمناطق بل والقارات التي طبقت هذا الأسلوب من السياسات الديمغرافية مثل البرازيل واندونيسيا وغيرها كما تم تطبيق هذا الأسلوب في

<sup>1</sup> سلوى عثمان الصديقي، الأسرة والسكان من منظور اجتماعي وديني، المكتب الجامعي الحديث، ط1، 2003 ص ص 84-85.

<sup>2</sup> - Source: Michael P.Todaro and Stephen C.Smith, Op.Cit, P265.

<sup>3</sup> - وداد مرقص وأحمد السيد النجار، السكان والتنمية في مصر، سلسلة العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2005، ص13.

القرن التاسع عشر وذلك في عمليات النزوح والهجرة وأحيانا التهجير عبر قارات العالم المختلفة وبين المستعمرات والدول المستعمرة، وذلك لدوافع سياسية وأمنية تختلف عن برامج السياسات الديموغرافية ويرتبط نجاح هذا الأسلوب بتفعيل المؤشرات التالية:

### التركيبة السكانية وأدوات تحليلها

تتم دراسة المجتمعات السكانية للدول بشكل إجمالي ومفصل ويتم استخدام هذا الأسلوب من خلال تفكيك تركيبة المجتمع حسب صفة أو أكثر كالجنس، العمر، الحجم، الحالة العائلية، المستوى المعيشي والاجتماعي والتعليمي... الخ. وهذه المؤشرات تميز المجتمعات السكانية عن بعضها البعض والمجتمع نفسه بين فترة وأخرى، ويعتبر التركيب الطبيعي من أهم العوامل المؤثرة على الظواهر الديموغرافية والاقتصادية، إذ أن توزيع السكان حسب فئات العمر والجنس يحدد نموهم، فهو يؤثر من ناحية على الولادات والوفيات، وبالتالي على الخصوبة والزيادة الطبيعية، ومن ناحية أخرى يؤثر على حركة السكان الداخلية، وبالتالي على توزيع السكان ونموهم، وللتركيب العمري دور كبير على القوة الإنتاجية للمجتمع ومقدار فاعليتهم الاقتصادية التي تؤثر بدورها على حياة الهجرة وفعاليتها واتجاهاتها ومدى استغلال الهبة الديموغرافية في المجتمع المدروس، وسنركز هنا على دراسة التركيب النوعي والعمري أكثر إذ هناك أهمية كبيرة لهذين التركيبين.

التركيب النوعي: يعتبر هذا المؤشر أكثر استعمالا لمعرفة التوازن النوعي للسكان أي لمعرفة الجنس الأكثر سيطرة، ويمكن تعريفه على أنه يمثل توزيع السكان بحسب النوع (ذكور وإناث)، ويقاس بنسبة العدد الكلي لأحد النوعين إلى المجموع الكلي للسكان أو إلى العدد الكلي للنوع الآخر، كما يعرف أيضا على أنه تقسيم أفراد المجتمع حسب النوع أو الجنس، وتعتبر معرفة التركيب النوعي أمرا سهلا نسبيا كما أنه له فوائد ديموغرافية هامة وتكمن أهمية هذا المؤشر في أنه يجيبنا على سؤال أساسي هو: هل المجتمع متوازن نوعيا أم لا؟.

التركيب العمري: يقصد به نسبة كل مجموعة أو عدد من السكان موزعة حسب فئات السن، هذا المؤشر هو الثاني لدى الديموغرافيين، وهو مهم جدا وكثير الاستعمال لأنه يساعد أصحاب القرار على معرفة الفئات التي تُكوّن مجتمعهم، حيث يميز معظم الديموغرافيون بين ثلاثة فئات أساسية للأعمار

(14-0)، (15-64)، (65 فأكثر)<sup>1</sup>، وهي تقابل على الترتيب فترة التكوين والإعداد، فترة النشاط الاقتصادي وممارسة الأعمال، وفئة المتقاعدين والعجزة، وفي حالة الفئتان الأولى والثالثة أقل من الفئة الثانية يدخل المجتمع مرحلة النافذة الديمغرافية (الهبّة الديمغرافية).

### الموازنة بين الكم والنوع للسكان

بما أن مقياسي الكم والنوع مشروطين لفاعلية هذا الأسلوب (إعادة توزيع السكان لتخطيط الأسرة) فإن شرط الموازنة بينهما ذو أهمية بالغة الأهمية لأن استمرار الأمة وبقائها يتطلب توفر ثلاثة شروط هي: الأرض الكافية، الوحدة الفكرية والوجدانية الحافظة لجميع الشعوب، ثم العدد المناسب من الناس، حتى إذا ما واجهت هذه الأمة أي خطر يهدد زوالها بسبب الحروب أو الأوبئة أو غيرها يكون باستطاعتها مواجهته والتصدي له والمضي في مسيرتها وتقدمها والكثرة العددية في هذا الخصوص مهمة، فالقوة مطلوبة لحماية وتقوية الأمة لتكون قادرة على مواجهة الصراع الحضاري وتحدياته وعندما كانت القوة الناتجة من الكثرة العددية تترجم الانتصار العسكري والحضاري والريادة والقيادة والتطور للأمة وتنميتها، فإن الضعف والاستكانة الناتج عن القلة، هو لصيق التقهر والخضوع الفكري والسياسي، وال فشل العسكري والانحزام النفسي والخضوع للخصوم. والأمة الضعيفة المتراجعة المتخاذلة لا تستطيع حمل أي مشروع حضاري، وأن تتحمل مسؤوليته وأمانته التاريخية. إلا أن أيًا من القلة أو الكثرة ليس عاملا كافيًا بل إنهما ضروريان لاستحقاق الهزيمة أو تحقيق النصر، فالكثرة رغم أنها مطلوبة لكنها قد لا تكون بالضرورة نافعة. لقول المصطفى عليه الصلاة والسلام: (توشك الأمم أن تتداعى عليكم كما تتداعى الأكلة إلى قصعتها فقال قائل: أو من قلة نحن يومئذ؟ قال: بل أنتم يومئذ كثير، ولكنكم غثاء السيل...). فالقلة قد تنقلب إلى قوة ونصر، والكثرة قد تنقلب إلى ضعف وهزيمة كما أخبرنا الله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا اللَّهِ كَمْ مِّنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةً غَلَبَتْ فِتْنَةٌ كَثِيرَةٌ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ سورة البقرة، الآية 249، وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كُرُوتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ سورة التوبة، الآية 25. ويقول عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه: "إنما نعادي عدونا ونتنصر عليهم بمعصيتهم، ولو لا ذلك لم يكن لنا قوة بهم، لأن عدونا ليس كعددهم ولا عدتنا كعدتهم، فلو استوتينا نحن وهم في المعصية، كانوا هم أفضل منا في القوة والعدد، فهذا رأي عمر بن عبد العزيز للموازنة بين الكم والنوع للعنصر البشري في المفهوم الصحيح، في ضوء ما سبق فالكثرة مطلوبة

<sup>1</sup> - وهناك من يقسمهم إلى أربع فئات وهي: (14-0، 15-45، 45-65، 65 فأكثر) وهكذا تكون الفئتان الثانية والثالثة هما الفئتان النشطتان في المجتمع، بينما الفئتان الأولى والرابعة واللتان تتكونان من فئة صغار السن والمسنين فتعتمدان في معاشهما على الفئتين الثانية والثالثة باعتبارهما الفئتان العاملتان والقادرتان على الإنتاج.



ومقرونة بالتنوع الملتزمة بأوامر وشرع الله وهي التي يعول عليها في أداء الدور الحضاري الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للأمة.

### برامج التجديد الريفي

وتهدف هذه البرامج إجمالاً إلى المساهمة في القضاء على التهميش وتحقيق تنمية متوازنة ومنسجمة لاسيما عن طريق دعم المشاريع الريفية، حيث أن تشجيع المرأة الريفية وتحفيزها بشكل أكبر على استحداث مشاريع استثمارية خاصة في الأنشطة الفلاحية والخدمات والصناعات التقليدية وحتى السياحية يحد من اتساع فجوة الفوارق الاجتماعية ويسهل توزيع السكان وفاعلية هذا الأسلوب.

### برامج التربية السكانية والجنسية

إن إدماج هذه البرامج في فاعلية ونجاح هذا الأسلوب أمر ضروري، فالبلاد التي تعاني من التضخم السكاني تسعى إلى تخفيض الخصوبة، في حين تتجه بعض البرامج في دول أخرى إلى توفير الخدمات لدواع صحية واجتماعية، وقد لوحظ أن فرص التعليم والتدريب المتاحة للمرأة غير كافية، وأن المرأة بالدول النامية مثقلة بأعباء عدد كبير من الأطفال الذين ترعاهاهم، وقد أدى كل ذلك إلى تقليص الدور الذي يمكن أن تقوم به المرأة في التنمية وتنظيم الأسرة، وقد وضّحت الكثير من الدراسات أن للكوارث الطبية المساعدة دور كبير في نجاح قبول فكرة تنظيم الأسرة وفي الخدمات الخاصة بذلك مع توفير الشروط اللازمة، إن إدماج برامج التربية السكانية والجنسية ببرامج تنظيم الأسرة والبرامج التعليمية في مختلف المراحل له أثر بالغ الأهمية في فاعلية ونجاح هذا الأسلوب الذي يعتبر الأقل استعمالاً مقارنة بالأساليب الأخرى وخاصة أسلوب منع الحمل والتنمية الاقتصادية.

### المطلب الثالث: أسلوب منع الحمل وتمكين المرأة

يعتبر الأسلوبين السابقين (البرامج القومية لتخطيط الأسرة، إعادة توزيع السكان لتخطيط الأسرة) ذا فعالية طويلة المدى للسياسات الديمغرافية، بينما أسلوب منع الحمل وتمكين المرأة ذو فعالية قصيرة المدى للسياسات الديمغرافية.

### منع الحمل

أول من دعا إلى تحديد النسل وتنظيم الأسرة هي الباحثة الأمريكية (مارغريت سانجر)، فتحت أول عيادة لها في نيويورك سنة 1916، وبعد ذلك قرر المجلس الطبي الأمريكي التصريح رسمياً باستخدام وسائل منع الحمل لتنظيم الأسرة، وانتقلت الحملة إلى أوروبا ثم انتشرت في جميع أنحاء

العالم بعد أن لقي المشروع دعماً من المنظمات العالمية وفي مقدمتها منظمة الصحة العالمية<sup>1</sup>، وفي بوخارست (1974) طرحت تجارب الدول غير مشجعة لهذا الأسلوب (منع الحمل وتمكين المرأة) والتي اكتفت باستخدام الأسلوبين السابقين فقط وقد لاقت رفضاً ونقداً واسع النطاق، وتنظيم الأسرة غير ضبط النسل (Birth Control) أو تحديده (Birth Limiting) حيث أن ضبط النسل يعني توقيفه مرحلياً لمدة معينة في حين أن تحديد النسل يعني إيقاف الإنجاب بعد عدد معين، ويرتبط مفهوم ضبط النسل بمفهوم منع الحمل طالما كانت عملية الضبط تعتمد في توقيف النسل مرحلياً، على وسيلة أو أكثر من وسائل منع الحمل (Contraceptives) وهي كثيرة مثل الغطاء المطاطي للذكر والحجاب المانع أو الحاجز المهبلية وهو حاجز من المطاط يمنع دخول الخلايا المنوية إلى عنق الرحم، والحبوب وهي هرمونات كيميائية تمنع نزول البويضة من المبيض، فعاليتها 100%<sup>2</sup>، واللؤلؤ (Intra uterine Device) وهو آلة بلاستيكية أو نحاسية توضع في داخل الرحم لمنع الاتصال بين البويضات والحيوانات الذكرية وتأثيرها يشبه تأثير الحبوب والإبر، وقد يصل تأثيرها أحياناً إلى 97% ومن الوسائل الأخرى العزل (Isolation)، أي الفصل بين الزوجين لمدة من الزمن<sup>3</sup>، ولولب الأشفار الذي يوضع في عنق الرحم على نطاق واسع منذ وقت مبكر لغرض السيطرة على المواليد. وهناك وسيلة أخرى يطلق عليها ربط الأنابيب تحول دون مرور البويضة من المبيض إلى مكان تلقيحها في الرحم، كذلك الإبر ذات المفعول طويل الأمد تعمل بطريقة الحبوب نفسها لمنع انطلاق البويضة إلى الرحم فعاليتها 100%، وهناك الأقراص الفوارة، والعد الشهرية وما يرتبط به من وسائل فرعية كثيرة تحول دون إتمام عملية الولادة أو حتى إتمام عملية الحمل أصلاً، ومن هذه الأساليب نجد عمليات الإجهاض والتعقيم وغيرها من الأدوات التي تستخدم بكثافة في القرن العشرين وحتى أيامنا هذه، وقد لعبت هذه العوامل دوراً إيجابياً في ضغط الكثافة السكانية وتحجيم عمليات النمو الديمغرافي في بعض الدول والأقاليم المختلفة في أنحاء العالم مثل الدول الأوروبية ودول شرق آسيا وأمريكا الجنوبية والشمالية. ولكن بالرغم من ذلك هناك بعض العوامل التي تحد من فعالية هذا الأسلوب لحل المشكلة السكانية سواء عوامل أخلاقية، دينية، اجتماعية تجعل الأفراد عازفين عن تطبيقه، ولم ينجح هذا الأسلوب إلا في الدول ذات الأبعاد الأخلاقية والسلوكية والاجتماعية التي تتوافق معه وتسايره،

<sup>1</sup>-يونس حمادي علي، مبادئ علم الديمغرافية، مرجع سابق، ص 136.

<sup>2</sup>- [Http://s26.postimg.org/2014](http://s26.postimg.org/2014) جمعية تنظيم الأسرة العراقية.

<sup>3</sup>-أبو الأعلى المودودي، حركة تحديد النسل، دار الشهاب للطباعة والنشر، ط1، 2005، ص138.

كالمجتمعات الغربية وبعض المجتمعات الآسيوية، وأسلوب منع الحمل إجراء وقائي لتنظيم النسل وتحسينه ويتضمن المزايا الآتية<sup>1</sup>:

- تجنب حمل غير مرغوب وتشجيع الولادات المرغوب فيها.
- تحديد عدد أفراد الأسرة في ضوء الإمكانيات المتوفرة لدى الأسرة.
- تحديد واختيار زمن الولادة وتوقيتها بحسب قابليات المرأة الصحية واستعداداتها المعنوية.

### تمكين المرأة

ولفاعلية هذا الأسلوب بغية تنظيم النسل علينا مراعاة أهم مؤشرات ونلخصها فيما يلي:

- ✓ تعزيز تعليم الإناث خاصة في المناطق الريفية وتوسيع برامج محو الأمية.
- ✓ الاهتمام بصحة الأمومة والطفولة مما نتج عنه تقلص نسبة وفيات الأمهات والأطفال.
- ✓ تعزيز عمل المرأة كالاستفادة من المنح الجزافية وإنشاء خلايا جواريه بتأطير نسوي.
- ✓ صحة المرأة في مجال مراقبة الحمل وتحسين الولادة.
- ✓ تخفيض وفيات الأمهات أثناء الولادة.
- ✓ التكفل بالمرأة الحامل سواء خلال الحمل أو الولادة وما بعدها والمواليد الجدد.
- ✓ إعداد استراتيجية وطنية لترقية وإدماج المرأة ومخططها التنفيذي، تستعرض فيها حصيلة التقدم المسجل لصالح المرأة في مختلف المجالات وتقتراح الإجراءات الأولية الكفيلة بتحقيق نهوض ملموس بأوضاع المرأة وتمكنها من التمتع بحقوقها وحرّياتها الأساسية لتمارس أدوارها التنموية وتشارك بفاعلية أكبر في مختلف مجالات الحياة العامة للبلاد.
- ✓ تطوير تكوين العنصر النسوي وإعداد برامج خاصة بالترقيات المهنية والتكوين المهني موجهة للنساء الحرفيات والنساء الماكثات بالبيت وتلك اللواتي يرغبن في إنشاء مؤسسات مصغرة.
- ✓ تعزيز استفادة المرأة من برامج ومشاريع التنمية الريفية من خلال إدماجها في البرامج الفلاحية ومكافحة البطالة والفقر.
- ✓ تدعيم الهياكل القاعدية بإنشاء وحدات للعلاج المكثف للحوامل على مستوى كل تجمع سكاني معتبر، وإعادة تأهيل قاعات الولادة بالإضافة إلى إنشاء وحدات خاصة بالمواليد حديثي الولادة مع تكوين ورسكلة الإطارات الطبية.
- ✓ الكشف المبكر والتكفل بالنساء ضحايا العنف... الخ.

<sup>1</sup> - يونس حمادي علي، مبادئ علم الديمغرافية، مرجع سابق، ص 137.

والمرأة المعاصرة لم تعد تنظر إلى نفسها على أنها ربة بيت فحسب بل ترى أن لها مكانة جديدة فهي تتطلع إلى أدوار اجتماعية وثقافية وإدارية وإلى تبوأ مهام قيادية مختلفة فهي تسعى لإثبات ذاتها وقدراتها في شتى المجالات العلمية والحضارية وإبراز كفاءتها بلا تردد، يتجلى ذلك في إصرارها على منافسة الرجل لأدواره في حقول التنمية، فقد أصبحت المرأة ذات شخصية مستقلة بأفكارها وطريقتها، بل أصبحت تعترض وتناقش وتجادل، ومن التحولات الاجتماعية التي حدثت في مكانة المرأة هي اشتراط غالبية الفتيات لشروط شائعة عند الزواج منها إكمال الدراسة الجامعية وعدم ممانعة الزوج في التحاقها بالوظيفة وتشتراط سكنًا خاصًا، وهذه الشروط لم تكن متاحة للزوجة سابقًا، وذلك لبساطة الأعراف المتبعة في ذلك الوقت ومن التحولات المشهودة أيضا تحول رغبة الشباب إلى زوجة موظفة خلافاً لما كان سائداً في السابق، حيث أصبحت وظيفة الزوجة في سلم الأولويات<sup>1</sup>.

وقد عُرف هذا الأسلوب (منع الحمل وتمكين المرأة) بأنه يعني المبادعة بين حمل وآخر واختيار السن المناسب للزواج، وتنظيم النسل يعتبر الأسلوب الفعال لحل المشكلة الديمغرافية حيث يقوم على أساس التوفيق بين غريزتي الإنسان في التمتع بالحياة والتحكم في إنجاب الأطفال المرغوب فيهم بحيث لا يقل عن طفلين بالأسرة الواحدة. لقد أخفقت الكثير من السياسات الديمغرافية في إنجاز العديد من أهدافها بسبب كونها كرسست رسالتها واهتمامها بالمرأة وحدها وتحملها مسؤولية تحديد النسل حيث ركزت كل برامجها على الحد من معدلات الخصوبة من خلال الترويج لاستخدام وسائل منع الحمل فقط، دون ربط ذلك بقضايا تحسين الخدمات التعليمية والصحية وبتوسيع المشاركة الفعلية للمرأة في التنمية الشاملة، هذا ما جعل الكثير من الدول والحكومات تتبع أسلوب التنمية الاقتصادية.

#### المطلب الرابع: أسلوب التنمية الاقتصادية

يرى الكثير من المنظرين أن أسلوب التنمية الاقتصادية وحده قادر على حل المشكلة الديمغرافية وتوفير متطلبات تلك الإعداد المتنامية من البشر وذلك من خلال ظاهرة التحول الديمغرافي ( la transition démographique) التي يمكن أن تسرع في تخفيض معدلات الخصوبة بعد تحقيق زيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي ورفع التعليم وتحسين المستوى الصحي، هذا الأسلوب أفضل بكثير من الأساليب السابقة ومزجه مع أسلوب التخطيط الأسري يؤدي إلى نتائج إيجابية في أحيان كثيرة ومن ثم فإن توافر توليفة من تلك الأساليب سألفة الذكر بما يلائم ظروف المنطقة أو الدولة هو الحل الأمثل للمشكلة

<sup>1</sup> - أماني الرشيد، عمل المرأة بين الإيجابيات والسلبيات، مرجع سابق، ص 21.

الديمغرافية وتداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولاشك أن هدف العالم حتى يستطيع أن يسيطر على مشكلة السكان أن تبلغ جل دول العالم خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين معدل الإحلال في الخصوبة (Replacement level fertility rate)<sup>1</sup>، وإذا لم ينجح العالم في ذلك فإن هناك مجموعة من البدائل ذكرها القس البريطاني مالتوس في نظريته حيث ذكر أن الوفيات والكوارث والحروب هي نتيجة إيجابية لمواجهة مشكلة السكان، وكذلك الهجرة من الدول النامية إلى الدول الصناعية على الرغم من أن الدول المهاجر منها كثيرا ما تزيد من معدلات مواليدها وذلك لتعويض نقص سكانها الناجم عن الهجرة التي تعتبر بمثابة علاج مرحلي، لذلك لا مفر من إتباع أسلوب منع الحمل والتنمية في آن واحد، ويعد السلوك الإيجابي انعكاسا للظروف الاجتماعية والصحية والاقتصادية للمجتمع. ففي بعض الدول يعتبر ارتفاع مستوى الإنجاب مشكلة ديمغرافية تمثل تناقضا بين العقلية الفردية التي تتجه إلى زيادة عدد الأطفال والعقلية الجماعية التي ترى العكس وأن حل التناقض يكمن في إحداث تغيرات هيكلية في البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع لتوفير البيئة الملائمة لخفض الإنجاب.

#### أبعاد أسلوب التنمية الاقتصادية

أ. البعد الاقتصادي: يتمثل في رفع معدل النمو الاقتصادي الذي يؤثر بدوره في الإنفاق على الخدمات ولا سيما التعليم والصحة وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق رفاه أفراد المجتمع.

ب. البعد الاجتماعي: يتمثل في الحد من الفقر المطلق، من خلال تمكين الإنسان من الانخراط في كافة أشكال الحياة الاجتماعية والعمل على تقليص الفوارق الاجتماعية من خلال تمكين المرأة.

ج. البعد البيئي: يتمثل في التقليص من حجم النفايات والتلوث بأنواعه (هوائي، مائي، بري) والكف عن استمرار تدهور الظروف البيئية وجعل التنمية تنمية مستدامة تحافظ على البيئة من خلال حسن استغلالها وعدم استنفادها كمورد لضمان استمرارها في المستقبل.

د. البعد البشري: ويتمثل في توسيع نطاق خيارات الناس المختلفة ويتجلى ذلك من خلال إتاحة الفرصة لهم في ممارسة حرياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الإنتاج والإبداع واحترام ذواتهم وحقوقهم الإنسانية.

<sup>1</sup> ريتشارد إيستلين، دراسات في تنظيم الأسرة، إطار اقتصادي لتحليل الخصوبة، المجلد السادس، العدد الثالث، مركز الدراسات السكانية بجامعة بنسلفانيا، المعهد الوطني لرعاية الاطفال والتنمية البشرية، الولايات المتحدة الأمريكية، مارس 1975.

## شروط تطبيق أسلوب التنمية الاقتصادية

في مؤتمر عمان (1984) حول السكان وفي مجال السياسات الديمغرافية خرج المؤتمرين بالزامية أربع شروط لتطبيق هذا الأسلوب هي<sup>1</sup>:

✓ الأخذ بمبدأ التخطيط الشامل الذي يتضمن رؤية واضحة للسياسات الديمغرافية، وللآثار التي يمكن أن تفرزها الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والجوانب الحضارية على مسار نسق سكاني معين وكيفية تأثيره بها.

✓ التخطيط لتوفير الحاجات الأساسية في العمل والتعليم والصحة والغذاء والمسكن والملبس والضمان الاجتماعي بدءاً من عام 2000، وتوفير حد أدنى مناسب من الدخل للأسرة لتحقيق أهداف السياسات الديمغرافية.

✓ توفير الظروف التي تحقق تطوير مكانة المرأة ومشاركتها الفعالة في جهود التنمية.  
✓ إعطاء أولوية للتنمية الشاملة، وتطوير أساليب الإنتاج والرفع من الخدمات الأساسية، واستقرار سكان الريف، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، واستخدام أنماط الاستثمار الملائمة لتطبيق مبدأ التشغيل الكامل.

لم يكن هناك خلاف على أهمية هذا الأسلوب في كل الدول المشاركة والذي به تتحقق أهداف السياسات الديمغرافية. حيث أن التنمية ذات جوانب اجتماعية واقتصادية وسياسية ولا يجب أن يقتصر مفهومها على الجانب الاقتصادي وحده، كما أكد المؤتمرين أن هناك منفعة متبادلة بين مدخلي التنمية وتنظيم الأسرة حيث أن التنمية الاجتماعية تزيد من فعالية تنظيم الأسرة بينما يساعد انخفاض الخصوبة الناتج عن المجهودات المكثفة لتنظيم الأسرة على الإسراع بعملية التنمية، وقد حددت الوثيقة الصادرة عن المجلس القومي للسكان بعد مؤتمر القاهرة (1994) أهم الإجراءات الميدانية القبلية لتنفيذ هذا الأسلوب.

## الإجراءات القبلية لتنفيذ أسلوب التنمية الاقتصادية

- ✓ نشر خدمات تنظيم الأسرة ورفع مستواها وخاصة في المناطق الريفية.
- ✓ الارتقاء بالخدمات الصحية لخفض معدلات وفيات الأمهات والأطفال الرضع.

<sup>1</sup>- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، إعلان عمان حول السكان في الوطن العربي، النشرة السكانية الاسكوا، عدد 24، جوان 1984، ص 16-17.

- ✓ إعداد برنامج إعلامي يهدف إلى تغيير نسق القيم والعادات والتقاليد وبالتالي تغيير الأسلوب الإنجابي.
  - ✓ تطوير مستوى الخدمة في المساجد واعتبار المسجد إشعاع ديني؛ اجتماعي؛ صحي.
  - ✓ برمجة مادة التربية السكانية في جميع مراحل التعليم.
  - ✓ تمكين المرأة وتشجيع مشاركتها في الحياة العامة.
  - ✓ وضع استراتيجية واضحة لإعادة توزيع السكان والتي تهدف إلى إحداث توازن نسبي.
  - ✓ النهوض بالريف من خلال برامج التنمية الشاملة ليصبح منطقة استقرار سكاني والحد من ظاهرة الهجرة الداخلية.
  - ✓ الحد من عوامل الجذب في المدن الكبرى، إلا إذا توفرت فرص عمل حقيقية.
  - ✓ إعداد تخطيط للقوى العاملة يرتبط ارتباطاً عضوياً بسياسة التعليم والتدريب لمواجهة الطلب الحقيقي للقوى العاملة بمختلف قطاعاتها ونوعياتها سواء في سوق العمل الداخلية أو الخارجية.
  - ✓ العمل على محو الأمية فضلاً عن تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال في سن الإلزام والحد من التسرب المدرسي<sup>1</sup>.
- أسلوب التنمية له خصائص الشمولية والتوازن، بحيث يشمل الجوانب المادية والروحية معاً ويلبي حاجة الفرد والجماعة في تناسق تام، ويهتم هذا الأسلوب بالإنسان وحياته المادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، كما يعتبر هذا الأسلوب نشاطاً متعدد الأبعاد لا يقتصر على جانب دون آخر حيث يعيد التوازن بين المتغيرات الكمية والنوعية، ويضمن الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق التوزيع المتكافئ مما يقود إلى تعظيم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.
- وكل حكومة لها الخيار في الأسلوب المناسب أو توليفة من الأساليب لتحقيق أهداف سياساتها الديمغرافية المنتهجة، ولم ينجح هذا الأسلوب عملياً إلا في الدول ذات الأبعاد الأخلاقية والسلوكية والاجتماعية التي تتوافق معه وتسايهه كالمجتمعات الغربية وبعض المجتمعات الآسيوية، ولما كان المؤشر الأساسي للسياسات الديمغرافية هو النمو الديمغرافي علينا التطرق لهذا الأخير لمحاولة الإلمام بأهم عناصره النظرية.

<sup>1</sup> - فوزى منصور، السكان والتنمية، دراسة حالة مصر، مركز البحوث العربية والإفريقية، ص 83.

## المبحث الثالث: مقاربة نظرية للنمو الديمغرافي

في القديم كان النمو الديمغرافي يتسم بطابع دوري، يمر فيه معدل النمو بدورات ارتفاع وانخفاض على مستوى العالم كله وقد تضمنت هذه الدورات تغيرات متتالية في ثلاث عوامل سكانية (الوفيات-الخصوبة-الهجرة)،

فالنمو الديمغرافي يعتبر مؤشرا رئيسيا للسياسات الديمغرافية وللإلمام به علينا التطرق إلى تعريفه وأهم نظرياته.

## المطلب الأول: تعريف النمو الديمغرافي-أنماطه-مؤشراته-كيفية قياسه

السكان إما قد يسيروا في اتجاه النمو نتيجة للزيادة في أعدادهم بفعل العوامل المختلفة مثل المواليد والهجرة وإما أن يسيروا في الاتجاه المعاكس<sup>1</sup> وموضوع السكان يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية التي تهتم بها دول العالم كافة ولاسيما الدول النامية، وهذا الارتباط يرجع إلى أن النمو الديمغرافي يعتبر من العوامل الهامة في التأثير على معدلات نمو الدخل القومي.

## النمو الديمغرافي

يقصد به نمو السكان عبر فترات زمنية متباينة ويرتبط بتضخم السكان وأزمة السكان وحركة السكان وتغيرها، كما يقصد بالنمو الديمغرافي اختلاف في حجم السكان في المجتمع بالزيادة أو النقصان خلال فترة زمنية معينة نتيجة لعاملين أساسيين، الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة ( Net migration)، فالنمو الديمغرافي الطبيعي يحدث نتيجة لعاملين هما المواليد والوفيات أي كلما زاد عدد المواليد وقل عدد الوفيات زاد حجم النمو الطبيعي للسكان ويعرف أيضا أنه ناتج عن ميزان الولادات والوفيات ويعبر عن ديناميكية مجتمع ما.

أنماط النمو الديمغرافي<sup>2</sup>

إن علماء السكان يهتمون بثلاث أنماط للنمو الديمغرافي والتي تعتبر أطوارا مر بها العالم الغربي كما أنها تمثل حالات يمر بها العالم النامي اليوم، والنمط الرابع نادرا ولا يحدث إلا في حالات استثنائية مثل الحرب والكوارث الطبيعية وعلى الرغم من أن الهجرة تلعب دورا هاما في التأثير على حجم السكان إلا أن معدلات المواليد والوفيات هي العوامل الحاسمة في النمو الديمغرافي.

<sup>1</sup> - صابر عبد الباقي، علم اجتماع السكان، ط2، 2003، ص ص 86-87.

<sup>2</sup> - مدحت محمد العقاد، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية للطباعة والنشر بيروت، ط1، 1982، ص ص 413، 414.

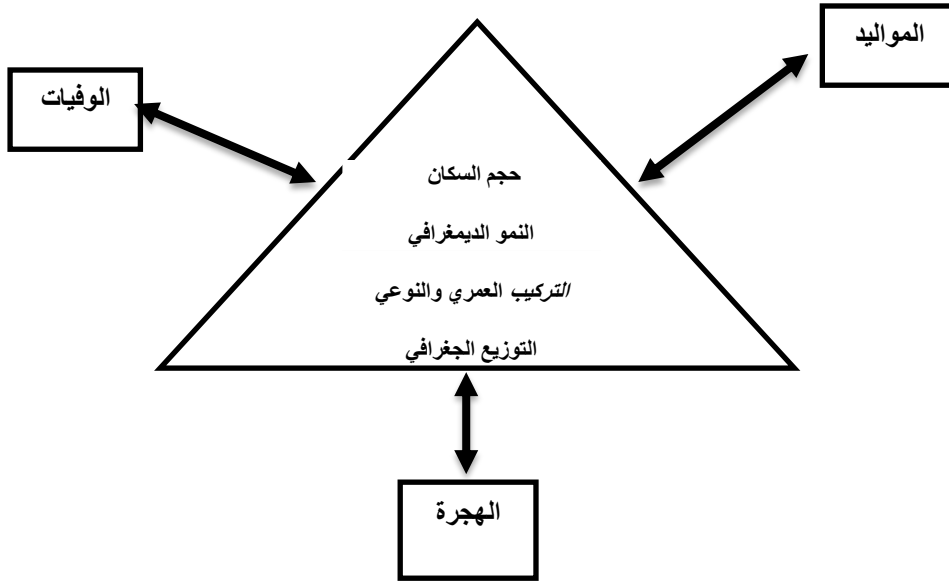


المجتمعات ذات إمكانية النمو السريع: ويتمثل هذا النمط في المجتمعات الزراعية والبدائية، حيث نسبة المواليد مرتفعة نتيجة للزواج المبكر، ولكن تقابلها نسبة وفيات مرتفعة أيضا ولذلك يبقى حجم السكان على ما هو عليه تقريبا، وقد تختلف معدلات النمو الديمغرافي من سنة لأخرى بسبب الأوبئة والمجاعات وحالات الرخاء والاستقرار ولكنها في النهاية تغيرات تلغي بعضها البعض ويصبح حجم السكان ثابتا تقريبا على مدى فترات طويلة وهذه المجتمعات ذات إمكانات نمو سريع، وذلك لأن أي انخفاض حاسم في معدلات الوفيات وخاصة وفيات الأطفال يؤدي للزيادة الهائلة في عدد السكان، وكانت الهند وباكستان تقعان في هذه المجموعة حتى وقت قريب حيث اتخذت معدلات الوفيات اتجاهها تنازليا واضحا.

المجتمعات ذات النمو الانتقالي: وهي المرحلة الثانية من مراحل النمو الديمغرافي حيث تتميز هذه المجتمعات بمعدلات مواليد مرتفعة ومعدلات وفيات منخفضة نسبيا، تعبر عن استفادة هذه المجتمعات بما تحقق من وسائل فعالة في مجالات الطب الوقائي والعلاجي ولكنها في نفس الوقت لا تزال على حالها من حيث معدلات المواليد المتزايدة، وتمرد دول الشرق الأوسط بهذه المرحلة والنتيجة زيادة سكانية كبيرة تبدو حدها ظاهرة في دول معينة كحالة مصر ودول أخرى.

المجتمعات ذات النمو المتناقص: وهي المرحلة الثالثة من مراحل النمو الديمغرافي والمرتبطة بالتقدم الاقتصادي حيث نلاحظ أن معدلات المواليد والوفيات منخفضة وتمر أوروبا واليابان بهذه المرحلة، فالواقع انه ليست هناك حدودا فاصلة واضحة بين كل نمط وآخر، ومهما يكن من أمر فإن مراحل الانتقال الديمغرافي أو ما يسمى بنظرية الثورة الديمغرافية إنما تعكس التغيرات الاجتماعية الهائلة التي شهدتها المجتمعات عندما اتجهت نحو سكن المناطق الحضرية (المدن) والتصنيع.

أثر السياسات الديمغرافية على مؤشرات النمو الديمغرافي<sup>1</sup>  
تعتبر المواليد، الوفيات، الهجرة من أهم مؤشرات السياسات الديمغرافية وبيهما أثر متبادل ومباشر  
نلخصه فيما يلي:



الشكل 02: أهم مؤشرات النمو الديمغرافي

أثر السياسات الديمغرافية على معدلات المواليد

معدل المواليد هو نسبة المواليد الأحياء في السنة إلى عدد السكان في منتصف السنة وقد لوحظ تراجعاً واضحاً في معدلات المواليد في مختلف الدول المتشابهة أو المتباينة في سياساتها الديمغرافية، مما يدل على أن هناك عوامل أخرى غير السياسات الديمغرافية تؤثر على معدلات المواليد كالتعليم وتمكين المرأة ويحسب معدل المواليد كالاتي<sup>2</sup>:

$$\text{معدل المواليد الخام} = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء في عام معين}}{\text{عدد السكان في منتصف العام}} \times 1000$$

<sup>1</sup>- عبد القادر قداوي، النمو السكاني والنفقات العامة- الجزائر نموذجاً دراسة تحليلية قياسية، النشر الجامعي الجديد، ط1، 2017، ص59.

<sup>2</sup>-عباس فاضل السعدي، المفصل في جغرافية السكان الجزء الأول، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط2، 2014، ص300.

## أثر السياسات الديموغرافية (Demography) على معدلات الوفيات

يقاس معدل الوفيات بنسبة عدد الوفيات خلال سنة كاملة إلى عدد السكان في منتصف هذه السنة، ويرتبط هذا المؤشر بالعناية الصحية والغذاء ومستوى الرفاه ولوحظ تراجعاً واضحاً في معدلات الوفيات في معظم دول العالم خلال العقود الثلاثة الأخيرة، الأمر الذي يدل على جودة وفعالية السياسات الديموغرافية المتبعة ويحسب هذا المعدل كما يلي<sup>1</sup>:

$$\text{معدل الوفيات الخام} = \frac{\text{عدد الوفيات المسجلة في عام معين}}{\text{عدد السكان في منتصف ذلك العام}} \times 1000$$

## أثر السياسات الديمغرافية على الهجرة

الهجرة الداخلية: تسعى السياسات الديمغرافية لتوزيع أفضل للسكان ودفع مجهودات التنمية الريفية المتكاملة بما يحقق الاستقرار السكاني ودعم إمكانيات الإنتاج والحياة بالمراكز الحضرية الصغيرة بما يتيح لهذه المراكز حيوية اقتصادية واجتماعية تضمن الإحتفاظ بسكانها وتوفير لهم إمكانيات النمو، وإنشاء مراكز تجمع سكاني جديدة مهيأة ومخطط لها.

الهجرة الخارجية (Emigration): الحد من هجرة الكفاءات إلى الخارج عن طريق تقديم فرص جادة لها للانتماء والمساهمة في النمو، أصبحت الهجرة الدولية مصدراً رئيسياً للنمو السكاني في الدول الأكثر تقدماً، خاصةً عقب وصول عدد المهاجرين الدوليين إلى 232 مليون شخص عام 2013.

## أثر السياسات الديمغرافية على معدلات الخصوبة (Fertility)

يقاس معدل الخصوبة بعدد الولادات للمرأة الواحدة، أما معدل الخصوبة العام فهو نسبة المواليد الأحياء في السنة إلى عدد الإناث في سن الحمل (15-45) سنة، ومعدل الخصوبة الكلي هو متوسط عدد الولادات للمرأة الواحدة أثناء فترة الإنجاب ويتم كمؤشر نظراً لسهولة حسابه ودقته، انخفضت معدلات الخصوبة الكلية العالمية من 2.5 طفل لكل امرأة إلى 2.4 في الفترة 2010-2015 ومتوقع أن يصل إلى 2.1 خلال الفترة 2025-2030 وإلى 2 من 2050 إلى 2100.

## أثر السياسات الديمغرافية على معدل العمر

لقد أثرت السياسات الديمغرافية إيجاباً على متوسط طول العمر المتوقع عند الولادة حيث ارتفع هذا المعدل عالمياً من 67 سنة إلى 70 سنة.

<sup>1</sup> - U.N.Department of International Economic and Social Affairs , Statistical Office, Demographic Yearbook 1987, New York, 1989, Table 4, P.182.

## كيفية قياس النمو الديمغرافي

يعتقد معظم علماء السكان أن عدد سكان العالم لا يمكن التنبؤ به لأكثر من بضع عشرات السنين بدقة ويمكن التنبؤ بعدد سكان العالم في المستقبل إذا استمر نموه بالمعدلات الحالية، ونلخص التقديرات التي صدرت عن الأمم المتحدة فيما يلي<sup>1</sup>:

الجدول 05: عدد سكان العالم وتقديراته حسب الأمم المتحدة (1950-2100)

التوقعات		عدد سكان العالم بالمليار	
عدد السكان بالمليار	السنوات		
8.5	2030	2.6	1950
9.7	2050	5	1987
11.2	2100	5.3	1990
		6	1999
		7.3	2011
		7.3	2015

الأرقام المتوقعة بها كبيرة جدًا تخلق مشكلة الانفجار الديمغرافي أي عدم التوازن بين الموارد الاقتصادية والسكان ويقتضي الأمر جهدًا دوليًا تقوده الدول المتقدمة لزيادة الإنتاج ولاسيما إنتاج الغذاء ولا شك أن هناك جهدًا دوليًا من قبل الأمم المتحدة يتعلق بمؤتمرات الغذاء والطاقة، إلا أنه يبقى متواضعا إذا قورن بالمطلوب فعلا، ومنه فالعالم يواجه مشكلة قصور في إنتاج الغذاء ستزداد حدته مع الزيادات السكانية المستمرة والأمل في تعويض ذلك النقص الحالي ومواجهة الزيادة السكانية المستقبلية وهذا يقتضي مجهودا هائلا لا تستطيع الدول المتخلفة وحدها النهوض به ومن ثم وجب قيام الدول المتقدمة بالتعاون الدولي الوثيق عن طريق الأمم المتحدة أو خارجها للمساعدة على تحقيقه، وعلى العموم فإن تخفيض الزيادة الهائلة في الأعداد السكانية المتزايدة<sup>2</sup> بالدول النامية سيخفف جزئيا من عناء تلك المشكلة، ويعبر عن الزيادة السكانية لدولة ما بالزيادة الصافية في عدد السكان خلال العام حيث:

✓ الزيادة الصافية في عدد السكان = الزيادة الطبيعية + صافي الهجرة الخارجية

✓ الزيادة الطبيعية في عدد السكان = عدد المواليد - عدد الوفيات

<sup>1</sup> -www.un.org consulté le 22/04/ 2015 à 19h.

<sup>2</sup> -شادي نسيم جبير، المشكلات السكانية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص ص 40 - 41.

✓ صافي الهجرة الخارجية = عدد المهاجرين للداخل - عدد المهاجرين للخارج

ومنه: معدل النمو الديمغرافي = معدل الزيادة الطبيعية للسكان + معدل صافي الهجرة الخارجية

حيث:

معدل الزيادة الطبيعية للسكان (Rate of natural increase) = معدل المواليد - معدل الوفيات

ويقاس معدل المواليد بعدد الأطفال الذين يولدون أحياء لكل ألف من السكان، كما يقاس معدل الوفيات بعدد الموتى لكل ألف من السكان خلال العام، بينما يقاس معدل صافي الهجرة الخارجية بنسبة صافي الهجرة الخارجية لكل ألف من السكان خلال نفس العام، وهناك طريقتين رئيسيتين لقياس معدل النمو الديمغرافي:

أ. معدل النمو الديمغرافي البسيط: وهو يقيس معدل النمو الديمغرافي السنوي، أي معدل النمو بين عامين متتاليين ويتم ذلك وفقاً للمعادلة الآتية<sup>1</sup>:

$$\text{معدل النمو السنوي البسيط: } m = \frac{x_t - x_{t-1}}{x_{t-1}} \text{ حيث:}$$

$x_t$ : يمثل عدد السكان في العام (t)؛

$x_{t-1}$ : يمثل عدد السكان في العام السابق؛

ب. معدل النمو الديمغرافي المركب: وهو يقيس معدل النمو الديمغرافي خلال فترة زمنية معينة (t)، ويتم ذلك وفقاً للمعادلة الآتية<sup>2</sup>:

$$\text{معدل النمو المركب: } m_c = \frac{x_{t+1} - x_t}{x_t} \text{ حيث:}$$

$x_t$ : عدد السكان في بداية الفترة؛

$x_{t+1}$ : عدد السكان في نهاية الفترة؛

t: عدد السنوات التي يتم خلالها قياس معدل النمر السكاني؛

يختلف معدل النمو المركب عن معدل النمو البسيط للسكان لكونه يقيس معدل نمو السكان بين نقطتين زمنيتين، بصرف النظر عن أي تغيرات حدثت خلال هذه الفترة ويلاحظ أن التركيب

<sup>1</sup>- عباس فاضل السعدي، المفصل في جغرافيا السكان، مرجع سابق، ص ص 233-234.

<sup>2</sup>- عباس فاضل السعدي، المرجع السابق، ص 232.

العمرى للسكان يؤثر على طبيعة الموارد البشرية ومدى مساهمتها في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال التأثير على حجم القوى العاملة في مقابل الطبقة المعالة والتي تعبر عن الأفراد ذوي الأعمار الأقل من 15 عاماً بالإضافة إلى الأفراد ذوي الأعمار الأكبر من 65 عاماً، ويمكن قياس عبء الإعاقة نظرياً باستخدام المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الإعاقة \%} = \frac{\text{عدد الأفراد تحت 15 عاماً} + \text{عدد الأفراد فوق 65 عاماً}}{\text{مجموع القوى العاملة ما بين (15-65) عاماً}}$$

ويعبر ارتفاع هذه النسبة عن ارتفاع ما تتحمله القوى العاملة من أعباء لمعيشة الأطفال وكبار السن. ويلاحظ أن هذه النسبة تصل إلى أكثر من 50% في الدول النامية في مقابل ما بين (25% و33%) في الدول المتقدمة، ولكن من الناحية الواقعية فإن عبء الإعاقة يقع فقط على قوة العمل، أي الأفراد الذين يعملون بالفعل وقياس عبء الإعاقة عملياً كما يلي:

$$\text{عبء الإعاقة} = \frac{\text{عدد الأفراد تحت 15 عاماً} + \text{عدد الأفراد فوق 65 عاماً} + \text{العاطلين من القوى العاملة}}{\text{قوة العمل الفعلية}}$$

وتدخل الدول مرحلة الهبة الديمغرافية في حالة مقياس النسبتين أقل تماماً من 50%، وهذا ما تسعى الكثير من الدول النامية لتحقيقه، فالهبة الديمغرافية للنمو الاقتصادي لا تأتي صدفة إنما تعتمد على استجابات السياسات الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية لكل دولة<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: النظرة القديمة للنمو الديمغرافي

إن تضخم عدد السكان يؤدي حتماً إلى انخفاض دخل الفرد الواحد، هذا ما أكدته كتابات الصينيين القدامى مما ينجر عنه انخفاض مستوى الحياة العامة للمجتمع وقد لوحظ أن معدلات النمو الديمغرافي تتجسد في:

ارتفاع كل من معدل المواليد والوفيات نتيجة نقص الموارد والزواج المبكر والحروب، لذا كانت معظم السياسات الديمغرافية المنتهجة قديماً تهدف إلى رفع تكاليف الزواج لتخفيض معدلات الولادات<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - راجي أسعد وفرزانه رودى فبيهي، الشباب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فرصة ديمغرافية أو تحدي، المكتب المرجعي للسكان القاهرة، ط2، 2007، ص 71.

<sup>2</sup> - محمد رضوان الاخرس، عالم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها، مرجع سابق، ص 57.

## الكتابات القديمة

كان يغلب على تفكير اليونانيين الطابع الفلسفي ورأوا أن يتوفر عدد مناسب من السكان في الدولة بما يمكنها من الاكتفاء الذاتي والدفاع عنها<sup>1</sup>، فيذكر أفلاطون (429-247 ق.م) في جمهوريته أن العدد الأمثل للسكان يحدد بـ 5040<sup>2</sup> شخصا يقسمه حسب الحاجة، كما اقترح سياسة ديمغرافية تتماشى والوضع السكاني للدولة تعمل على زيادة عدد السكان في حالة قلتهم بتشجيع الزواج وعند تجاوز الزيادة عن الحد المطلوب فالحل في الحرب أو الهجرة، ويرى أرسطو (284-222 ق.م) بضرورة تحديد عدد السكان تجنباً للفقر، وتعد كتابات أرسطو نواة للنظرية المالتوسية وتكمن سياسته الديمغرافية بالحد من المواليد عن طريق الإجهاض.

أما الرومان فقد دعموا النمو الديمغرافي واقترحوا سياسات ديمغرافية ترمي إلى زيادة عدد السكان عن طريق تشجيع الزواج والحث على التكاثر، نظراً لأوضاعهم السائدة آنذاك من الحروب باعتبار أن السكان قوة حربية.

صاغ ابن خلدون الخطوط العريضة للسياسات الديمغرافية المعاصرة في إطارها التنموي، وأكد على اقتران المسألة السكانية بالتنمية من خلال التأثير على العمران والإنتاج وبلوغ الرفاهية، وذكر أن السياسات الديمغرافية الموسعة تسمح أكثر بتقسيم العمل وتنوع أكبر للمهن وشعور أوسع بالأمن سياسياً وعسكرياً لاعتقاده أن الإنسان اجتماعي بطبعه لا يوفر حاجاته لوحده بل تحصل بالتعاون، ومتى زاد العمران زاد الترف وزادت الفوائد واكتملت الحضارة.

ودعا الكتاب المسيحيون إلى سياسات ديمغرافية مبنية على أسس دينية وأخلاقية تحث على الزيادة السكانية وتشجيعها فمنعوا الإجهاض ووأد الأطفال كما عارضوا الطلاق. والعرب قبل الإسلام تميزوا بكثرة النسل، رغم ما عرف عنهم من عادات لا إنسانية كقتل أولادهم خشية الفقر، ونهاهم الله عن ذلك لقوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ﴾ سورة الإسراء، الآية 31. كما كانوا يثدون بناتهم باعتبارهم من نصيب آلهتهم، زيادة على ما لحق العرب من وفيات في حروب تلك الفترات.

<sup>1</sup> محمد رضوان الأخرس، المرجع السابق، ص 62.

<sup>2</sup> العدد 5040 له 60 قاسماً.  $5040 = 2^4 \times 3^2 \times 7 \times 5$  أي:  $60 = 5 \times 3 \times 2 \times 2$

موقف الإسلام من النمو الديمغرافي<sup>1</sup>

غيّر الإسلام نظرة العرب اتجاه النمو الديمغرافي جذريا فعلى غرار الديانات الأخرى كرم الإسلام الإنسان، بتنظيم الزواج تنظيما يحفظ الكرامة للرجل والمرأة على السواء، فعُرف المسلمون بكثرة نسلهم حتى يستطيعوا تعبئة الجيوش لنشر الدعوة والفتوحات قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ۚ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ سورة الأنعام "151" بالإضافة لنظرة الدين للنسل والزرية باعتبارها زينة الحياة الدنيا فضلا عن تنظيم أمور الرضاعة وتكرار الحمل<sup>2</sup>، وحثت السنة النبوية على زيادة النسل، لقوله صلى الله عليه وسلم: "تزوجوا الودود الولود فإني مباح بكم الأمم يوم القيامة"، لكن قد توجد أسباب وظروف تحول بين الزوجين والإنجاب، كالأَسباب الصحية؛ التعليمية؛ المهنية... الخ، تعني عبارة تحديد النسل كل ما يسلكه الزوجان من وسائل وأسباب تحول دون حدوث الحمل كاستعمال مختلف وسائل منع الحمل كالحبوب؛ الإبر؛ اللولب؛ والعزل وهو من أقدم وسائل تحديد النسل، واعتماداً على ما سبق نلخص موقف الإسلام من النمو الديمغرافي في النقاط التالية:

- ✓ السياسات العامة في الإسلام تحث على التكاثر والتناسل على اعتباره أمراً طبيعياً وجزءاً فطرياً لدى الإنسان، كما أنه يمثل إحدى الكليات الخمس بالنسبة للإنسان (حفظ النفس).
- ✓ التناسل والتكاثر هبة ونعمة من الله تعالى على عباده.
- ✓ أجاز الفقه تنظيم النسل باستعمال الموانع والعقاقير الطبية التي تمنع الحمل، انطلاقاً من حق الإنسان وحرية الشخصية في تنظيم وتحديد الإنجاب، وفقاً لما تقتضيه الضرورة الشخصية للزوجين، والذي يترك تقديرها لضمير الفرد ودينه ولكن ليس تأسياً بنظرية عدم كفاية الموارد الطبيعية لحياة البشرية، فإن هذا المفهوم يتناقض مع الإسلام لذلك لا يمكن إصدار قانون يحد من الزيادة السكانية ومن قدرة الزوجين على الإنجاب في المجتمع الإسلامي على المستوى الكلي.
- ✓ إن تنظيم النسل أو تحديده خشية الجوع والفقر غير جائز، وإن كان هذا الفعل ينقص عزة الأمة الإسلامية وفيه إضعاف لها اجتماعياً واقتصادياً وعسكرياً.

<sup>1</sup>-الحطاب كمال، السكان والتنمية من منظور إسلامي. دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد 33، العدد 2006، ص 230، 231.

<sup>2</sup>- حمدي عبد العظيم، قضية السكان في مصر ورأي الدين في تنظيم النسل، سلسلة إصدارات النهضة طنطا، ط1، 1997، ص 143.



## موقف المؤتمرات والمجامع الفقهية الإسلامية من النمو الديمغرافي

✓ قرار مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة (1965): إذا وُجِدَت ضرورة شخصية تحتم تنظيم النسل، فللزوجين التصرف حسب الضرورة ولا يصلح شرعا وضع قوانين تجبر الناس على تحديد النسل بأي وجه من الوجوه<sup>1</sup>.

✓ قرار هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية (1976): أجمعوا على أنه لا يجوز تحديد النسل مطلقا ولا منع الحمل إذا كان القصد منه خشية الفقر، وأما إذا كان لضرورة محقة يراها الزوجان فإنه لا مانع حينئذ من منع الحمل أو تأخيرها عملا بما جاء في الأحاديث الصحيحة، وبما روي عن جميع الصحابة رضوان الله عليهم من جواز العزل<sup>2</sup>.

✓ قرار مجلس المجمع الفقهي الإسلامي في دروته الثالثة المنعقدة بمكة المكرمة (1980): لا يجوز شرعا تحديد النسل أو منع الحمل بصفة عامة وأشد من ذلك في الإثم والمنع إلزام الشعوب بذلك وفرضه عليها في الوقت الذي تنفق فيه الأموال الضخمة على سباق التسلح العالمي للتدمير، بدلا من إنفاقه في التعمير والتعليم وحاجات الشعوب<sup>3</sup>.

✓ قرارات مجمع الفقه الإسلامي في الدورة الخامسة بالكويت عام 1988م كانت كما يلي:

➤ لا يجوز إصدار قانون عام يحد من حرية الزوجين في الإنجاب.  
➤ يحرم استئصال القدرة على الإنجاب (Fecundity) من الرجل أو المرأة أي التعقيم، ما لم تدع إلى ذلك الضرورة بمعاييرها الشرعية.

➤ يجوز التحكم المؤقت في الإنجاب بقصد المباشرة بين فترات الحمل أو إيقافه لمدة معينة من الزمن، إذا دعت الحاجة إليه بحسب تقدير الزوجين عن تشاور بينهما وتراض، بشرط ألا يترتب على ذلك ضرر، وأن تكون الوسيلة مشروعة، وألا يكون فيها إجهاض<sup>4</sup>.

ولكن هذا لا يعني الحث المتكرر على إنجاب عدد كبير من الأطفال في ظل ظروف لا تسمح لهم بالحصول على رعاية صحية وتعليم وتربية وتغذية، فالأخذ بالأسباب واجب والتواكل حرام، وقد ظهرت عدة نظريات وأفكار متضاربة عن النمو الديمغرافي لاسيما تلك المتعلقة بالنمو الاقتصادي حيث أن حوالي

<sup>1</sup>- الطريقي عبد الله، تنظيم النسل وموقف الشريعة الإسلامية منه، الرياض، ط1، 1983، ص570.

<sup>2</sup>- محمد فاروق الشبول، النمو السكاني والتنمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، ط1، 2015، ص211.

<sup>3</sup>- أبو الأعلى المودودي، حركة تحديد النسل، دار الشهاب للطباعة والنشر، ط1، 1988، ص98.

<sup>4</sup>- مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، ج1، 1988، ص748.

ربع سكان العالم فقط لهم مستوى غذائي جيد ويحصلون على الطاقة الغذائية المطلوبة كماً ونوعاً والباقيون (ثلاثة أرباع سكان العالم) يعانون من الجوع وسوء التغذية ومعظمهم يعيش تحت خط الفقر<sup>1</sup>.

المطلب الثالث: أهم نظريات النمو الديمغرافي المتعلقة بالنمو الاقتصادي

إن أهم نظريات النمو الديمغرافي المرتبطة بالنمو الاقتصادي يمكننا حصرها في أربع مدارس هامة تتمثل في المدرسة التجارية؛ الطبيعية؛ الكلاسيكية؛ والكلاسيكية الجديدة.

#### المدرسة التجارية

إن السياسات الديمغرافية المعتمدة من هذه المدرسة تهدف إلى تشجيع الزيادة السكانية بهدف إغناء الدولة وزيادة ثرواتها، مما يقوي سلطتها من جيش قوي وأرض واسعة وزيادة في إنتاج السلع المصدرة نظير الذهب والفضة<sup>2</sup>، ويرجع ذلك لسببين هما:

✓ إيمانهم أن زيادة السكان تؤدي حتماً لزيادة الناتج الكلي من سلع وخدمات لتبدأ عجلة التنمية الاقتصادية.

✓ تقوية الطلب على المنتجات الزراعية لتحقيق تنمية اقتصادية وذلك بزيادة القوى العاملة<sup>3</sup>.

✓ وأهم ما أقره التجاريون اتجاه السياسات الديمغرافية وضعهم لتشريعات قانونية كخفض سن الزواج ومنح إعانات للمتزوجين لإعتقادهم أن زيادة السكان دليل على الرخاء الاقتصادي وأنها تساعد على تنظيم السكان.

#### المدرسة الطبيعية

اعتبرت هذه المدرسة الطبيعة هي التي تتحكم في نمو السكان، ومن أهم روادها نجد كل من: ميشيل سادلر: يعتقد بأن قدرة الإنسان على التكاثرتتناسب عكسياً مع عدده، وأن السعادة تضعف الخصوبة، والحرمان يشجع التناسل، ويتوقف النمو الديمغرافي عندما يصل المجتمع إلى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية.

توماس دبلدي: يعتقد أن الفقر يتناسب طردياً مع النمو الديمغرافي، وأن الطبيعة تبذل جهوداً

<sup>1</sup>-فايز محمد العيسوي، أسس جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية ط2، 2005، ص404.

<sup>2</sup>-حسن الساعاتي، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية بيروت، ط1، 1981، ص29.

<sup>3</sup>-صلاح الدين نامق، اقتصاديات السكان في ظل تضخم السكاني، دار المعارف القاهرة، 1980، ص44.

لحماية الجنس البشري عند تعرضه للخطر خاصة الناجم عن المجاعات ونقص الغذاء، ويشير إلى أنه بين الفقراء والأغنياء طبقة وسطى ذات حجم ثابت.

هربرت سبنسر: يؤكد أن الغذاء والرفاه يزيدان من القدرة على التكاثر، فكلما ازداد جهد الفرد لتأكيد وجوده وكيانه ونجاحه كلما ضعفت قدرته على الإنجاب، حيث أن الكثير من الدراسات الحديثة بينت الأثر السلبي للتعليم على خصوبة المرأة وقدرتها على التكاثر.

كوراد جيبي: يرى أن أي جيل سكاني يأتي من نسبة تتراوح بين 1/8 و 1/3 من الجيل السابق وأن العوامل الديمغرافية وخلال فترة قصيرة تغير التركيب النوعي للمجتمع، فنسبة التكاثر المنخفضة لدى الطبقات العليا تعوض من الطبقات الدنيا لشغل الفراغ، كما رأى بأن المجتمعات تتميز في مرحلة تكوينها بخصوبة مرتفعة في مكانها الأصلي.

#### المدرسة الكلاسيكية

ويمكن تقسيم الفكر السكاني الكلاسيكي إلى ثلاث مدارس فكرية هي:

مدرسة آدم سميث: تبنى بعض التفاؤل إزاء أية زيادة سكانية، والتي تؤدي حتما لزيادة أجور العمال وزيادة رؤوس الأموال واستثمارها ليشيع الرخاء في المجتمع، ويرى أن غنى الدولة وثورتها المادية يرتبطان ارتباطا وثيقا بحجم ناتجها القومي الإجمالي الذي يتوقف على قوة العمالة مستندا في ذلك على أن أهم مؤشر يدل على رخاء الدولة يتمثل في زيادة أعدادها السكانية<sup>1</sup>، كما بين أن رفع الأجور يشجع على الزواج والإنجاب.

مدرسة مالتوس: تعد هذه المدرسة المرجع بين جميع النظريات السكانية القديمة منها والحديثة، وذلك بسبب امتداد ظلها على الفكر السكاني حتى الآن، وبما حملته من نظرة تشاؤمية للعلاقة بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي ليومنا هذا، فقد عاش روبرت مالتوس خلال الفترة (1766-1834) التي كانت تتسم بعدة تغيرات هامة في الجوانب الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية<sup>2</sup>، وكانت امتدادا للمدرسة التجارية<sup>3</sup>، وتأثرت بالمدرسة الطبيعية أيضا<sup>4</sup>، فقد شهد مالتوس فترة تحول الاقتصاد البريطاني من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية أي فترة

<sup>1</sup> - سدي كونتر، ترجمة: أحمد إبراهيم عيسى، النظريات السكانية وتفسيرها الاقتصادي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر القاهرة، ص 62.

<sup>2</sup> - Michael P. Todaro , Economic Development in the Third World , previous reference, page 183-187

<sup>3</sup> - رمزي زكي، المشكلة السكانية والخرافة المالتوسية الجديدة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، ط 1، 1984 ص 21.

<sup>4</sup> - كمال يوسف، الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع المنصورة، ط 1، 1986، ص 18.

تراكم رأس المال الذي أحدث توسعا كبيرا في الثورة الصناعية<sup>1</sup>، وقد تزامن مع زيادة الكثافة السكانية بشكل كبير في تلك المناطق، الأمر الذي أدى إلى الازدحام البشري في الغرف والكنائس والملاجئ مما أدى إلى تفشي الأمراض والمشاكل الاجتماعية مثل البطالة نتيجة الاستخدام الواسع للآلات، فزادت عمليات التسول والسرقه، وتعرض العمال لكافة أنواع الاستغلال من حيث طول ساعات العمل وتدني الأجور وعدم مراعاة ظروف الأطفال والنساء في العمل<sup>2</sup>. يضاف إلى ذلك استمرار النزاع بين الرأسمالية الصناعية وبين النبلاء وملاك الأرض، وانتهى ذلك النزاع لصالح الرأسمالية الصناعية نتيجة زيادة تراكم رأس المال ونمو الإنتاج الصناعي، واستيلاء البرجوازية على السلطة، والقضاء على مؤسسات الإنتاج الاقطاعية<sup>3</sup>. وفي خضم ذلك الجو نشر مالتوس عددا من المؤلفات والبحوث كمقاله الشهير عام 1798 "مبدأ السكان" ثم أعاد نشره بعد إجراء تعديلات عليه في عام 1803، ثم كتابه "رسالة في الاقتصاد السياسي"، وكل هذه الأدبيات كانت تمثل وجهة نظر مالتوس والخلاف الفكري بينه وبين بعض الكتاب المعاصرين له<sup>4</sup>، مثل جودوين وكوندرسية وديفيد ريكاردو وساي في عدد من القضايا الاجتماعية الهامة مثل قضايا السكان ونظرية القيمة والريع والأجور ونظرية التوازن الاقتصادي ومستقبل البشرية... الخ. ورد مالتوس على الفيلسوفين جودوين وكوندرسية، حيث تمثلت وجهة نظر كلاهما أن ما يعانيه الإنسان من آلام وعوز وحرمان مرده الحكم الفاسد والقوانين التعسفية، والحكام الجائرين ورجال الأعمال المحتركين، فنتج عن ذلك الفقر والمعاناة، والشرو والانحطاط، وطابقت أفكاره ابن خلدون في أن للمناخ الاجتماعي والسياسي أثر واضح في خلق السعادة للبشرية وتقدمها وازدهارها<sup>5</sup>، وتتخلص نظرية مالتوس في أن السكان يتزايدون وفقا لمتتالية هندسية أما السلع الغذائية فإنها تزيد وفقا لمتتالية عددية كما يلي:

الجدول 06: تزايد السكان والمواد الغذائية حسب مالتوس

السنوات	1800	1825	1850	1875	1900
مواد غذائية	1	2	3	4	5
السكان	1	2	4	8	16

ويرى مالتوس أن عدم التوازن بين المواد الغذائية و السكان يؤدي في النهاية إلى الحد من

<sup>1</sup>-دوب، موريس، ترجمة حامد رءوف عباس، دراسات في تطور الرأسمالية، دارالكتاب الجامعي، ط1، 1978، ص290.

<sup>2</sup>- شكري محمد فؤاد، الصراع بين البرجوازية والإقطاع، دار الفكر العربي مصر، ج2، 1958، ص ص22-26.

<sup>3</sup>-لينين ف أ، ترجمة البراوي، الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية، مكتبة النهضة العربية مصر، ط3، 1954، ص ص101-102.

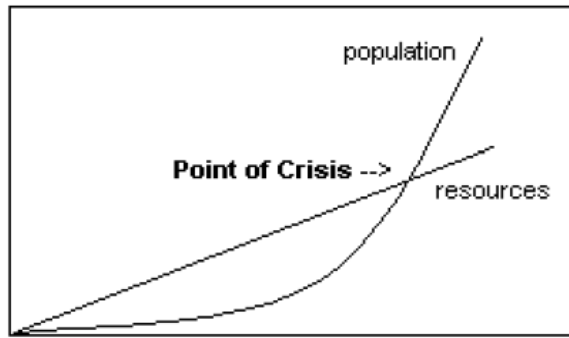
<sup>4</sup>-طاحون يسري حسين، أساليب التنمية والتخطيط الاقتصادي، مطبعة جامعة طنطا مصر، ط1، 2001، ص102.

<sup>5</sup>-ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، دار العلم بيروت، ط1، 1978، ص ص264-271.

الأعداد المتزايدة من السكان عن طريق الأوبئة والحروب، وقد قسّم مالتوس العوامل التي تحد من الزيادة السكانية إلى موانع ايجابية كالكوارث والمجاعات والحروب وموانع سلبية كتأجيل سن الزواج والتعفف، وأيد دافيد ريكاردو أفكار مالتوس حول السكان لقوله أن الرأسماليين يميلون للتوسع من خلال تراكم رأس المال فيزيد من طلبهم للأيد العاملة فتتجه الأجور نحو الارتفاع وطبقا لقانون السكان الذي صاغه مالتوس فإن زيادة طبقة العمال تزيد من معدل الولادات وبالتالي زيادة معدل النمو الديمغرافي فتزداد الحاجة لموارد العيش ونظرا لمحدودية الأراضي الخصبة فإن الضغط السكاني المتزايد على الغذاء وتبعاً لقانون تناقص الغلة ترتفع تكاليف الإنتاج وأسعار السلع ليقل الطلب على السلع المصنعة، يصاحب ارتفاع الأسعار ارتفاع في معدلات الأجور النقدية للمحافظة على قدرتهم الشرائية، وهذا يؤدي لتدهور معدل الربح، فتقل قدرة الرأسماليين على تراكم رأس المال لينخفض معدل التقدم الاقتصادي، هذا في الوقت الذي يجني فيه أصحاب الأراضي ثمرة متزايدة لاتجاه حجم الربوع للتزايد مع تزايد السكان، ومنه فإن زيادة النمو الديمغرافي تؤدي لنتيجتين هما<sup>1</sup>:

➤ اتجاه معدل الربح نحو التدهور في المدى الطويل وتزيد الأجور.

➤ المرونة التامة لعرض العمل اتجاه التغيير في معدل الأجر طبقاً لتزايد السكان.



**Malthus' Basic Theory**

### الشكل 03: نظرية مالتوس الأساسية<sup>2</sup>

سمى مالتوس نقطة التقاطع بنقطة الأزمة لأن بعدها يكون عدد السكان أكبر من كمية الموارد، وبالرغم من أهمية النظرية في الفكر السكاني إلا أنه في القرن التاسع عشر أنتقدت بقوة للأسباب التالية:

<sup>1</sup>- رمزي زكي، المشكلة السكانية والخرافة المالتوسية الجديدة، مرجع سابق، ص 26.

<sup>2</sup>-Dorel G.(1998), la puissance des Etats, Paris la Documentaion Française.

- زيادة الإنتاج بنسبة كبيرة نتيجة للاستغلال الواسع للأراضي الزراعية في العالم الجديد.
  - تقدم وسائل المواصلات البرية والبحرية، مما أدى إلى سهولة نقل الفائض من الموارد الغذائية.
  - تطور طرق وأساليب الإنتاج لاستخدام أحدث الأساليب العلمية في الإنتاج.
  - ظهور عامل الهجرة كحل لمشكلة الزيادة السكانية وخلق التوازن السكاني.
- وبالرغم من هذه الانتقادات تبقى النظرية صحيحة لأنها تقوم على فكرة عدم التوازن بين المواد الغذائية والسكان.

### مدرسة كارل ماركس (1818-1883)

ويرى أنه لا يوجد قانون عام يحكم تزايد السكان ولذلك فهذه النظرية لا توافق على نظرية مالتوس في السكان، ويرى أن الكساد والبطالة في النظام الرأسمالي يرجعان إلى تعارض المصالح بين أصحاب رؤوس الأموال والعمال فههدف أصحاب رؤوس الأموال تحقيق أقصى ربح ممكن، وليس بالضرورة أن يتحقق أقصى إنتاج ممكن، ولكن في ظل حجم معين من الإنتاج الأمر الذي قد يدعوهم إلى عدم تشغيل عدد كبير من العمال ووجود بطالة، كما يرى أن العمل مصدر جميع الثروات، ومن هنا فليست هناك أية مشكلة سكانية لأن الزيادة السكانية تؤدي في نظره إلى زيادة الإنتاج والتوظيف في المجتمع، وترى الماركسية أن السياسات الديمغرافية يجب أن تقوم في إطار منظومة متكاملة من الإجراءات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وأن أي برنامج لتنظيم الأسرة يجب أن تسبقه تحولات اجتماعية واقتصادية جذرية من شأنها رفع المستوى المعيشي والمادي والثقافي للناس على مستوى الأسرة الصغيرة حتى تكون حافزا ونموذجا لأولئك الذين يفضلون الأسرة الكبيرة، وتوافقت الكثير من الرؤى مع نظرية كارل ماركس نذكر أهمها:

**جودوين (1756-1836):** يؤكد أن قدرة الأرض الإنتاجية غير محدودة لتغطية الحاجات البشرية الغذائية وفي اعتقاده أن ما يعانیه المجتمع من مشاكل لا يرجع إلى نقص الإنتاج وإنما إلى سوء توزيع الثروة.

**براي (1811-1884):** يرى طالما أن العامل هو المنتج الوحيد لجميع أنواع الثروة فإن الزيادة في الإنتاج يمكن أن تسير جنباً إلى جنب مع الزيادة في الأعداد السكانية.

**سيمون (1770-1856):** يعتقد أن سوء توزيع الثروة هو السبب الرئيسي لفقر وبؤس الطبقة العاملة وهي مظاهر إنسانية متغيرة يمكن إزالتها باستبدال نظام الملكية الخاص بالجماعي كما رفض الموانع الأخلاقية لمالتوس.

## المدرسة الكلاسيكية الجديدة

ومن أهم رواد هذه المدرسة نجد:

ريتشارد جونز (1790-1855): عارض نظرية ريكاردو في الربيع برفضه أن السكان متغير مستقل في تحديد مستوى الربيع، فالسياسات الديمغرافية المشجعة على زيادة النمو الديمغرافي تعتمد على تحسين أحوالهم المعيشية من خلال ممارستهم للموانع الوقائية، فجونز لا يؤمن بالصفة الأبدية لقانون الغلة المتناقصة لوجود التكنولوجيا<sup>1</sup>.

يوهان فون تونن (1826-1863): السياسات الديمغرافية تهدف إلى التغير الديمغرافي والذي يؤثر على الأجور من ناحيتين، الأولى بزيادة الطلب الكلي ومن ثم استخدام مواد أقل جودة، وبالتالي خضوع الإنتاج لقانون الغلة المتناقصة، والثانية ما تحدثه الزيادة السكانية من زيادة في عرض العمل وفي الحالتين تثار مشكلة الإنتاجية الحدية المتناقصة<sup>2</sup>.

جون كيرنس (1823-1875): اعتقد أن السياسات الديمغرافية التي تهدف لزيادة النمو الديمغرافي تحت قانون الغلة المتناقصة، سوف تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، ولكنه رأى إمكانية مواجهة ارتفاع الأسعار من خلال التقدم التقني، وأكد أن السياسات الديمغرافية التي تحد من النمو الديمغرافي تتماشى والظروف الاقتصادية للبلد.

هنري كاريه (1739-1879): خالف نظرية مالثوس ورفض نظرية ريكاردو في الربيع بدليل أن السكان زرعوا الأراضي الأقل خصوبة وليست الخصبة كما افترض ريكاردو، واختلف مع الاقتصاديين القائلين بالغلة المتناقصة<sup>3</sup>، ورأى أن السياسات الديمغرافية المشجعة على زيادة النمو الديمغرافي ليست مثبطة للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

هنري جورج (1839-1897): رفض هنري نظرية مالتوس في السكان، ورأى أن السبب الرئيسي لانخفاض الأجور هو ظهور الفقر والبؤس على العمال وليس تزايد السكان<sup>4</sup>، ورأى أن السياسات الديمغرافية الرامية

<sup>1</sup>-ألبرت مايكل ترجمة أحمد زكي، السكان، ط2، 1998، ص87.

<sup>2</sup>- رمزي زكي، مرجع سابق، ص87.

<sup>3</sup>- رمزي زكي، مرجع سابق، ص ص 93-94.

<sup>4</sup>-روبرت هيلبرونر ترجمة راشد البراوي، قادة الفكر الاقتصادي، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، ط1، 1979، ص ص 210-211.

لزيادة النمو الديمغرافي تؤدي إلى زيادة تقسيم العمل وزيادة حجم الإنتاج، ورفع مستوى المعيشة خاصة مع وجود العدالة في التوزيع<sup>1</sup>.

هنري سيد جويك (1838-1900): أيد مالتوس في أن السكان يتزايدون أكثر من الغذاء، ورفض قوله بأن إعادة التوازن بين هذين المتغيرين يتم من خلال الموانع الوقائية والإيجابية<sup>2</sup>، ورأى أن السياسات الديمغرافية الداعمة للتزايد الديمغرافي تؤدي إلى تفعيل عمل قانون الغلة المتناقصة، معتمدين على التقدم التكنولوجي وزيادة تراكم رأس المال.

الفريد مارشال (1842-1928): يرى أن السياسات الديمغرافية الهادفة لزيادة النمو الديمغرافي تزيد من حجم الثروة من خلال زيادة إنتاجية الأراضي وزيادة عنصر رأس المال والتقدم الفني، ويمكن التقليل من مفعول الغلة المتناقصة لفترة طويلة من خلال اكتشاف أراضي جديدة، وتوسيع شبكة المواصلات البرية وتقديم المعارف والقدرات التنظيمية.

توجد الكثير من النظريات التي حاولت تفسير طبيعة النمو الديمغرافي وعلاقته بالمحددات الاقتصادية، الطبيعية والاجتماعية، بالإضافة إلى نظريات أخرى سميت بالحديثة وركزت على الحجم الأمثل للسكان والتحول الديمغرافي وتعتمد على عدة معايير منها الرقعة الجغرافية، الموارد المتوفرة والأهداف المراد تحقيقها.

#### المطلب الرابع: نظريات النمو الديمغرافي في العصر الحديث

نظريات النمو الديمغرافي في العصر الحديث تهتم بالعلاقة بين حجم السكان والقدرة الإنتاجية للمجتمع، حيث أن الحجم الأمثل للسكان هو الذي يكون فيه متوسط إنتاج الفرد أقصى ما يمكن.

#### مقارنة عدد السكان بالحجم الأمثل

لحصر هذه المقارنة نميز ثلاث حالات:

نقص عدد السكان عن الحجم الأمثل: يكون عدد سكان مجتمع ما قليلا بسبب انخفاض المستوى المعيشي، فإذا افترضنا أن بلدا يشمل عددا قليلا من السكان، وفيه مصانع ومنشآت، فإن أي زيادة في عدد سكان هذا البلد يمكن الانتفاع بها في استغلال هذه المنشآت استغلالا كاملا، كذلك لن يستطيع

<sup>1</sup> - رمزي زكي، مرجع سابق، ص 95.

<sup>2</sup> - رمزي زكي، المشكلة السكانية، ص ص 97، 98.



أفراد هذا البلد من التخصص وتقسيم العمل بين أفراده لأن السوق صغيرة لقلّة المستهلكين فإن الأساس قد هدم وإذا افترضنا أن البلاد التي تسود فيها حالة من نقص السكان عن الحد الأمثل ولكنها تتمتع بدرجة من التخصص وتقسيم العمل، فإن أي زيادة في عدد السكان إلى الحجم الأمثل تفيد المجتمع وتسمح له بالاستغلال الأمثل للموارد.

زيادة عدد السكان عن الحجم الأمثل: تنشأ عن هذه الزيادة أضراراً كبيرة، فالعملية الإنتاجية تقتضي تعاون رأس المال والعمل، فإذا ما زاد العمل فلا بد من زيادة رأس المال، الأمر الذي يتعذر في كثير من الأحوال مما يؤدي إلى انخفاض في الإنتاج وضغط العمل على رأس المال، وهذا يؤدي إلى انخفاض الإنتاج والدخل ومستوى المعيشة.

عدد السكان الأمثل (Optimum population): تحديد الحد الأمثل للسكان أمراً صعباً لصعوبة قياس الإنتاج لكثرتة وتنوعه واختلاف الأسعار من سنة لأخرى، وتغير نسب عوامل الإنتاج، وما يعتبر حداً أمثل في سنة ما لا يعتبر كذلك في سنة أخرى.

#### المشكلة الديمغرافية لدى الاقتصاد المبتدل

**Jean-Baptiste Say (1767-1832):** وهو من أبرز أنصار المذهب الحر في القرن التاسع عشر ومن الذين تميزت أفكارهم بالتحليل العميق للظواهر الاقتصادية وكان متفائلاً في آرائه على عكس أنصار هذا المذهب في إنجلترا من أمثال ريكاردو وغيرهم، وعالج المشكلة الديمغرافية على ضوء التطورات التي جاءت بها الثورة الصناعية من ناحية العلاقة بين السكان والإنتاج، يردد نفس الأفكار المالتوسية لتزايد السكان عن الغذاء لكنه يرى ما يحكم التزايد الديمغرافي هو حجم ما ينتجه المجتمع<sup>1</sup>.

**John R. Mc Culloch (1789-1864):** رأى المشكلة من جهة العلاقة بين السكان وتكوين رأس المال، فحسب رأيه أن التقدم الصناعي وتكوين رأس المال يفعّلان السياسات الديمغرافية التوسعية في البلدان حديثة النمو، ويرى أن في ظل التقدم الفني يتجه السكان لتطبيق الموانع الوقائية بشكل اختياري.

لقد أجمع رواد الاقتصاد المبتدل على صحة مبدأ مالتوس لتزايد السكان بمعدلات أسرع من معدلات نمو الغذاء إلا أنهم رأوا على خلاف مالتوس ميزة معينة تبرز في الآثار الإيجابية، كتوسع نطاق

<sup>1</sup> -حجاج أحمد، الانفجار السكاني...هل ندمر العالم بأيدينا؟، مجلة أخبار اليوم القاهرة، العدد 3229، 2006، ص53.

السوق وتقسيم العمل والتخصص، ومن وجهة نظرهم أن السياسات الديمغرافية التوسعية تؤثر على المستوى المعيشي وفق المعادلة الآتية:

$$\text{عدد السكان} / \text{حجم الإنتاج} = \text{مستوى المعيشة}$$

أي أن هناك تناسب عكسي بين عدد السكان ومستوى المعيشة.

### المدرسة الكينزية (1929-1933)

أدى الكساد الكبير إلى التشكيك بآليات السوق<sup>1</sup> وقدرته على إحداث التوازن تلقائياً نتيجة تدهور الاقتصاد الرأسمالي وظهور البطالة، وإفلاس العديد من المؤسسات، وانخفاض مستويات الدخل والاستثمار وانهار نظام النقد الدولي<sup>2</sup>، عالج كينز المشكلة من خلال مسألة العمالة والبحث عن المحددات والأوضاع التي تحدث البطالة وعدم التوظيف التي كانت تحتل المرتبة الأولى في تحليله، فأعتبر السياسات الديمغرافية التوسعية عاملاً محفزاً للنمو الاقتصادي، لأن النمو الديمغرافي يصاحبه تزياداً في حجم الطلب الكلي الفعال، وبالتالي يشكل عاملاً دافعاً لزيادة الاستثمار والدخل والتشغيل، بهدف إيجاد حل أزمة النظام الرأسمالي بسبب الفجوة بين فائض الإنتاج والبطالة التي تقود النظام نحو الركود<sup>3</sup>. لقد كان التشغيل الكامل للعمال أمراً مفروغاً منه قبل ظهور نظرية كينز نتيجة عمل قانون ساي للأسواق الذي ينص على أن كل عرض يخلق طلباً، باستثناء نوعين من البطالة (الإرادية؛ الاحتكاكية)، وباستثناء هذين النوعين في أي قطاع تعني أن عرض العمل أصبح أكبر من الطلب عليه، مما يحفز المنتجين على استخدام أكبر عدد ممكن من العمال طالما أن إنتاجيتهم الحدية أكبر من أجرهم، وفي ظل المنافسة الكاملة ورخص الأيدي العاملة تنخفض تكلفة الإنتاج، وبالتالي انخفاض أسعار السلع المنتجة وزيادة الأرباح.

اعتبر كينز أن التوازن الاقتصادي يحدث عند مستويات من التشغيل تقل عن مستوى التشغيل الكامل، فحجم العرض الكلي يتحدد بناءً على الطلب المتوقع (الطلب الفعال) وبذلك يكون حجم القوى العاملة المستخدمة متناسباً مع حجم الطلب الكلي الفعال وزيادة ونقصاناً، فزيادة تشغيل العمال تعني زيادة حجم الطلب الكلي الفعال الذي ينقسم إلى الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمار<sup>4</sup>. وتعزى التقلبات التي تصيب الدخل القومي وما يصاحبها من تغيرات في سوق العمل إلى الفجوة ما بين

<sup>1</sup>-شقيربليب، تاريخ الفكر الاقتصادي، ط1، 1988، ص ص 223-224.

<sup>2</sup>-J.M.Keynes, The General Theory of Employment, Interest and Money, Macmillan, co.LTD. London, 1964, p124.

<sup>3</sup>- رمزي زكي، مرجع سابق، ص ص 122-123.

<sup>4</sup>-J.M.keynes, 'The General Theory of Employment, Interest and Money', Macmillan, CO.LTD. London, 1964,p129.

الادخار الكلي والاستثمار الكلي. ومن ثم فإن تساوي الادخار مع الاستثمار شرط ضروري لتوازن الدخل القومي في أية فترة من الزمن، حسب المعادلات التالية:

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{الدخل القومي} = \text{الاستهلاك} + \text{الادخار} \dots \dots \dots (1) \\ \text{الدخل القومي} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار} \dots \dots \dots (2) \end{array} \right. \Leftrightarrow \text{الادخار} = \text{الاستثمار} \dots \dots \dots (3)$$

لقد آمن الكلاسيك والنيوكلاسيك تأسيساً على قانون ساي للأسواق في أن التعادل بين الادخار والاستثمار مسألة حتمية وحسب وجهة نظرهم فإن الادخار لا يعتبر تسرباً من الدخل القومي وبالتالي لا يؤثر في وصول الدخل القومي إلى حالة التشغيل الكامل لأن لا سبيل أمام الادخار إلا الاستثمار. وهذا يعني أنهم لم يميزوا بين العوامل التي تحدد قرارات المدخرين وتلك التي تتحكم في تحديد قرارات المستثمرين، فكلتا المجموعتين تخضع لعوامل محددة، إلا أن كينز فرق بين الميل للادخار والميل للاستهلاك والميل للاستثمار، نتيجة اختلاف العوامل التي تحدد قرارات الأفراد عند قيامهم بالادخار عن العوامل التي تحدد قراراتهم عند قيامهم بالاستثمار، ومع ذلك فإنه يرى أن التوازن في الدخل القومي يحدث عند تعادل الادخار والاستثمار، فإذا كان الادخار أكبر من الاستثمار فهذا يعني انخفاض الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي بسبب التسرب من دورة الإنفاق الكلي، فيحدث فائض في المخزون السلعي؛ انخفاض في الأسعار والأرباح؛ نقص في الناتج؛ وزيادة معدلات البطالة؛ مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل القومي الذي يؤدي إلى انخفاض حجم الادخار حتى يتعادل مع حجم الاستثمار في نهاية فترة الركود (الانكماش)، ويحدث هذا التوازن عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، وأما إذا كان الاستثمار أكبر من الادخار فيحدث العكس، لأن ارتفاع الاستثمار عن الادخار يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال مما يؤدي إلى حدوث انخفاض في المخزون السلعي وارتفاع في المبيعات وتزايد الأسعار والأرباح. ولمواجهة الطلب المتزايد يتم تشغيل كل الطاقات المعطلة من قبل المنتجين ويرتفع بذلك حجم الناتج القومي مما يؤدي إلى ارتفاع حجم الادخار إلى أن يتعادل مع حجم الاستثمار في نهاية فترة الانتعاش، مما يؤدي إلى حدوث انتعاش اقتصادي بسبب ارتفاع مستوى الاستثمار الذي يؤدي إلى ارتفاع في التشغيل وانخفاض معدلات البطالة وربما اختفائها. فالمدرسة الكينزية أخذت موقفاً إيجابياً من النمو الديمغرافي وأثره الإيجابي على تراكم رأس المال، وأبدت قلقها إزاء تباطؤ النمو الديمغرافي في القرن العشرين ومما سبق يُستنتج من نظرية كينز أن آثار السياسات الديمغرافية على النمو الاقتصادي إيجابية، لأن زيادة السكان تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمار والدخل والتشغيل الذي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، وكان يعارض وجهة نظر الكلاسيك المتشائمة بشأن الركود الاقتصادي، إذن فالمشكلة الديمغرافية معبرا عنها

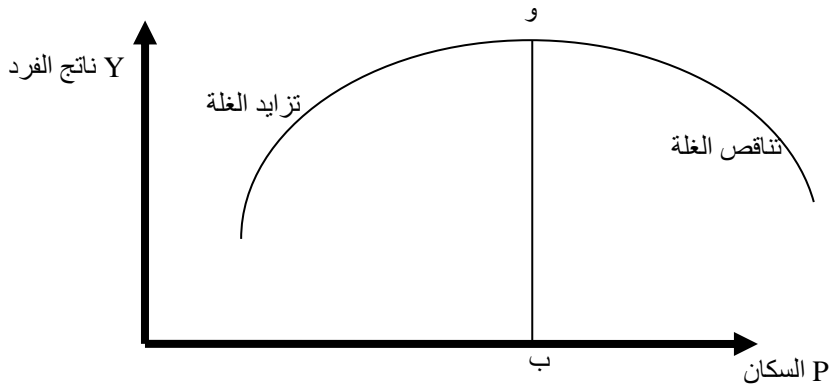
في مشكلة البطالة عند كينز تتعلق بالسياسات والوسائل الخاصة التي تؤدي بالنظام الرأسمالي إلى عدم الاستقرار بسبب الفجوة القائمة بين الادخار والاستثمار وإن لم يكن قد أشار إليها صراحة، لكن تحليله كان بمثابة البداية نحو فهم صحيح لطبيعة تلك المشكلة في النظام الرأسمالي.

الكينزيون الجدد: حاولوا تحديد معدل النمو الاقتصادي الذي يحقق توازن الاقتصاد القومي عند مستوى التشغيل الكامل، ووجدوه يتوقف على تراكم رأس المال والنمو الديمغرافي والتقدم الفني. وقد بين Alvin Hansen (1887-1975)<sup>1</sup> أن الركود طويل المدى يرجع إلى انخفاض فرص الاستثمار أمام الرأسماليين، وهذا لم يكن موجوداً من قبل، ويبرر Hansen نمو الرأسمالية وزيادة مستوى الدخل والتشغيل التي كانت سائدة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إلى تزايد فرص الاستثمار بسبب ثلاث عوامل ساعدت على ارتفاع حجم الطلب الكلي الفعال هي: تزايد النمو الديمغرافي؛ الاختراعات؛ التكنولوجيا؛ توسع السوق الرأسمالية؛ وقد تلاشت هذه العوامل مع الزمن ومن ثم أصبح النظام الرأسمالي غير قادر على تحقيق مستوى النمو الذي يحقق التشغيل الكامل في الأجل الطويل، لذلك يجب أن تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق التشغيل التام ومنه فإن نظرية الركود في الأجل الطويل تشير إلى أثر تباطؤ النمو الديمغرافي على تراكم رأس المال، حيث لاحظ HANSEN مثل KEYNS، واعتبرا أن السياسات الديمغرافية التوسعية تدفع الاستثمار للزيادة لأنها تعمل على توسيع حجم السوق وعرض العمل واختلاف متطلبات الناس وحاجاتهم وكلها عوامل تعمل على تراكم رأس المال.

### نظرية الحجم الأمثل للسكان

ترى هذه النظرية أن للسكان حجماً أمثلاً، والذي عنده يتحقق أعلى ناتج متوسط للفرد الواحد، وهذا الحجم يتغير باستمرار مع تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ففي البداية يتزايد الناتج الكلي بمعدل أكبر من تزايد السكان (مرحلة تزايد الغلة) حتى الوصول إلى نقطة الحجم الأمثل للسكان (Optimum Population)، حيث يتحقق عندها أعلى متوسط دخل حقيقي ممكن، وبعد هذه النقطة يبدأ الناتج الكلي في التزايد بمعدل أقل من تزايد السكان (مرحلة تناقص الغلة).

<sup>1</sup> - رمزي زكي، مرجع سابق، ص ص 135-136.



الشكل 04: الحجم الأمثل للسكان

النقطة (و) من الشكل تمثل الحجم الأمثل للسكان، بينما بعد هذا الحجم يؤدي تزايد السكان إلى انخفاض ناتج الفرد، ومنه لمرحلة تناقص الغلة، ولذا ترى هذه النظرية أن ناتج الفرد يتوقف على حجم السكان في المجتمع وبالتالي يمكن الوصول إلى مستوى مرتفع لناتج الفرد عن طريق التأثير على حجم السكان، ومن الوسائل المقترحة في ذلك تنظيم النسل.

(1991 - 1915) Lewis Arthur

وسُميت بنظرية العمل غير المحدود واهتمت بالسكان وعلاقتهم بالتنمية الاقتصادية أهم فروضها عرض غير محدود للعمل في القطاع الزراعي على وجه الخصوص، فتظهر البطالة المقنعة لتتخفف الأجور المدفوعة إلى حد الكفاف، باعتبار الأجور تتحدد وفق قانون العرض والطلب فلا بد من انخفاض أسعار عوامل الإنتاج، يتساءل Lewis هل يمكن الاستفادة من هذا الوضع لدفع عجلة التنمية الاقتصادية؟، وأشار بأن معالجة الوضع يتم بسحب فائض العمالة للقطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي بأجور منخفضة باعتبار هذا القطاع تتركز فيه الاستثمارات الحكومية والفردية ويشترط أن تتغير الأجور تبعاً لتغير الإنتاجية وعليه يحذر Lewis من المغالاة في رفع الأجور، وهذه السياسة تحول نقمة الزيادة الديمغرافية إلى نعمة تدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

نظرية الطلب على العمل « Coontz »

تنص على أهمية عامل الطلب في تحديد السعر لسلمة ما وأبرز أهمية الطلب على العمال كمحدد اقتصادي في تحديد نمو السكان وتوزيعهم ومحدد الهجرة بنوعها الداخلية والخارجية على المدى الطويل، فيرى أن الطلب على العمل عامل مؤثر على النمو الديمغرافي عن طريق إحداث تغيرات ديمغرافية، وتعد الدول النامية الناشئة للتصنيع حقل لتطبيق هذه النظرية فيعتقد كونتز أن

الصناعة عند بدايتها ينجم عنها زيادة ملموسة في طلب العمال وهو ما يترتب عنه زيادة في الأعداد الديمغرافية كنتيجة لعاملين أساسيين هما:

- الانخفاض الملحوظ في الوفيات نتيجة التحسن في الخدمات الصحية المرتبطة بالصناعة.
- زيادة معدل الخصوبة ومنه زيادة الطلب لتحقيق التقدم الاقتصادي.

### نظرية التحول الديمغرافي

لخص الاقتصادي "مينت" مراحل التحول الديمغرافي إلى خمس مراحل كما يلي<sup>1</sup>:

المرحلة الأولى: الثبات الديمغرافي (المجتمعات البدائية): وفترتها في العصور الوسطى وما قبلها، واتسمت بانتشار الحروب الداخلية والمجاعات التي ساعدت على ارتفاع معدل الوفيات والتي تعوض بارتفاع معدل المواليد<sup>2</sup>.

المرحلة الثانية: النمو الديمغرافي البطيء: وفترتها منذ قيام الثورة الصناعية حتى منتصف القرن التاسع عشر، تميزت هذه الفترة بزيادة درجة الاتصال بالعالم الخارجي الذي أدى إلى تحسين الأوضاع الصحية والتغذية، مما أدى إلى انخفاض معدل الوفيات ليصل إلى 30 %، وبقي معدل المواليد مرتفعاً عند 40 %، ومنه الزيادة الديمغرافية بـ 10 % سنوياً، وتجاوز فيها عدد سكان العالم المليار نسمة في أوائل القرن التاسع عشر.

المرحلة الثالثة: النمو الديمغرافي المعتدل: وقد مرت دول أوروبا منذ منتصف القرن التاسع عشر بهذه المرحلة، حيث تميزت هذه الفترة بانخفاض أكبر في معدل الوفيات ليصل إلى 20 %، للاهتمام ببرامج الصحة العامة، وفي ظل بقاء معدل المواليد مرتفعاً عند 40 % نتيجة لبطء التغيرات الاجتماعية اللازمة لإحداث انخفاض في معدل المواليد، فإن معدل الزيادة الديمغرافية يرتفع ليصل إلى 20 % سنوياً.

المرحلة الرابعة: النمو الديمغرافي المرتفع: وهي المرحلة التي تمر بها الآن كثير من الدول النامية، وفي هذه المرحلة يواصل معدل الوفيات انخفاضه ليصل إلى 10 %، ويرجع السبب في ذلك إلى استفادة هذه الدول من ثمار التقدم الطبي في مجالي العلاج والوقاية من الأمراض، في ظل امتداد نطاق الخدمات الطبية إلى الطبقات الفقيرة، بالإضافة إلى تحسن الأوضاع المعيشية واكتشاف مزيد من

<sup>1</sup>- راشدي خضرة، الانتقالية الديمغرافية والتحول السوسيوديمغرافيا للأسرة الجزائرية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2013.

<sup>2</sup>-معدل المواليد=معدل الوفيات=4%

الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة، الأمر الذي ينعكس من جهة أخرى في بقاء معدل المواليد مرتفعاً عند 40% والمحصلة النهائية ارتفاع معدل الزيادة الديمغرافية الطبيعية لتصبح 30% سنوياً، ويمثل هذا المعدل من وجهة نظر "مينت" أعلى معدلاً للنمو الديمغرافي.

المرحلة الخامسة: الثبات الديمغرافي: وهي تشبه المرحلة الأولى من حيث اقتراب معدل الزيادة الديمغرافية من الصفر بل قد يكون سالباً في بعض الأحيان (كما حدث في اليابان وألمانيا)، غير أن الأسباب تختلف، ففي المرحلة الأولى كان السكون الديمغرافي راجعاً إلى الفقر الشديد وتفشي الأمراض والأوبئة، بينما في هذه المرحلة يرجع ثباته إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي والحضاري المصاحب للرفاهية الشديدة، أضف إلى ذلك استقلال المرأة وخروجها إلى العمل الذي حقق لها دخلاً مستقلاً، ولذا يحدث انخفاض كبير في معدل المواليد ليقدر حول 10% سنوياً كما يقدر معدل الوفيات حول النسبة نفسها<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - لم يشر "مينت" إلى هذه المرحلة في نظريته، فقد تم استنباطها من خلال الوضع الحالي الذي تمر به عدد من الدول المتقدمة في أوروبا واليابان.

## خاتمة

تعتبر السياسات الديمغرافية مظلة واسعة تندرج تحتها جميع البرامج والأنشطة والفعاليات التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على المتغيرات الديمغرافية (الخصوبة، الولادة، الوفاة (Mortality)، التوزيع الجغرافي، الهجرة، التركيبة السكانية)، وتركز السياسات الديمغرافية على منطلقات وثوابت تنبثق عن ثقافة المجتمع وقيمه.

السياسات الديمغرافية بأنواعها وأبعادها وأهدافها وأساليبها لا تنحصر في مجرد توفير خدمات منع الحمل وتمكين المرأة وترسيخ قيم العدالة والإنصاف بين الجنسين، والرفاه لكل الفئات والأجيال وتطوير الصحة الإنجابية بما يضمن توفير خدمات صحة الأسرة والطفل بل يجب أن تكون صدى لمدى وعي السكان ولدوافعهم الاجتماعية والثقافية وحتى النفسية لتحقيق التوازن في الموارد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتطوير الأسرة وتماسكها بتدخل الكثير من المعطيات والقطاعات مرفوقة بإصلاحات وإنجازات تشريعية واجتماعية ومؤسسية وتحولاً تدريجياً وعميقاً للأسرة والمجتمع، إن أسلوب البرامج القومية لتخطيط الأسرة وإعادة توزيع السكان لتخطيط الأسرة ذا فعالية طويلة المدى بينما أسلوب منع الحمل وتمكين المرأة والتنمية الاقتصادية ذا فعالية قصيرة المدى، و لما كانت جل أنماط التخطيط الديمغرافي التنموي قائمة أساساً على البعد الكمي للسكان وفي علاقته بالنمو الاقتصادي وجب علينا معرفة علاقة هذا الأخير بالسياسات الديمغرافية.



# الفصل الثاني

علاقة السياسات الديمغرافية بالنمو  
الاقتصادي

## الفصل الثاني: علاقة السياسات الديمغرافية بالنمو الاقتصادي

## مقدمة

الدراسات التي تناولت موضوع النمو الاقتصادي تختلف من حيث رؤيتها لهذه الظاهرة الاقتصادية، ولقد حاولت المدارس الفكرية تقديم إطار نظري شامل وموحد، حيث كل نقائص نظرية كانت نقطة انطلاق نظرية أخرى، وفي هذا الفصل سنحاول التطرق لمفاهيم ونظريات النمو الاقتصادي اعتمادا على أهم المدارس الاقتصادية المشهورة ثم نتطرق للسياسات الديمغرافية في أهم نماذج النمو التقليدية (مالتوس - كينز) والداخلي (جونز-بارو)، ثم نتطرق لبعض آثار السياسات الديمغرافية على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية.

## المبحث الأول: مقارنة نظرية للنمو الاقتصادي

إن الزيادة السكانية إذا تجاوزت حد المواءمة بين حجم السكان والموارد الطبيعية من أرض زراعية؛ مياه؛ غابات؛ مناجم؛ أو مصادر أخرى أمكن القول بأن هناك انفجارا سكانية، ومن هنا يظهر الافتقار إلى الأمن الغذائي، وإلى المشروعات الخدمية السكانية، وتصبح الزيادة الكبيرة في عدد السكان عبءاً على النمو الاقتصادي وعائقاً في طريقه.

## المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي-أنواعه-محدداته

يعرف النمو الاقتصادي أنه مجرد الزيادة الكلية في ثروة المجتمع بغض النظر عن إجمالي عدد السكان ومستوى عيشهم.

## مفهوم النمو الاقتصادي

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي، وبالتعمق في هذا المفهوم فإنه يتعين التأكيد على ما يلي:

إن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لا بد وأن يترتب عليها زيادة في دخل الفرد الحقيقي بمعنى أن معدل النمو لا بد وأن يفوق معدل النمو الديمغرافي وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما، إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد، فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي إلا أنه لم يحقق نموا اقتصاديا ووفقا لذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي - معدل النمو الديمغرافي

إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية أي لابد من استبعاد معدل التضخم وعلى ذلك فإن<sup>1</sup>:

معدل النمو الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفردي النقدي - معدل التضخم

إن الزيادة التي تتحقق في الدخل لا بد أن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة تزول بزوال أسبابها فإذا تتبعنا متوسط نصيب الفرد من الدخل في دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية نجد اتجاهه المستمر نحو الزيادة حتى بعد استبعاد أثر التضخم وعلى ذلك فإننا لا بد أن نستبعد ما يعرف بالنمو العابر والذي يحدث نتيجة لعوامل عرضية<sup>2</sup>، يتعزز معدل النمو بتعليم أولي، وبحياة متوقعة أعلى وبنسبة ولادة أقل، وباستهلاك حكومي أقل، وبتضخم أقل وبتحسينات في شروط التجارة... الخ.

### النمو الاقتصادي

يتطلب تعريف النمو الاقتصادي مجال واسع نظرا لأهميته في التحليل الاقتصادي ويتطلب أيضا تحديد المتغير الذي على أساسه يقاس، وكذا تحديد الفترة التي من خلالها ترغب في تحديد وقياس قيمة هذا المتغير، وعلى هذا الأساس فللنمو عدة تعاريف يمكن ذكرها على سبيل المثال لا الحصر:

➤ يعرفه فيليب بيرو: "بأنه الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي هو الناتج الصافي الحقيقي".

➤ أما كوسوف فيقول "أن النمو الاقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي"، ويؤكد بونيه "أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية توسع اقتصادية تلقائية تقاس بتغيرات كمية حادثة".

➤ سامويلسن ونوردوس: يعتبران أن النمو الاقتصادي هو العامل الأهم في تحديد نجاحات الدول على المدى الطويل، وهو وسيلة للتنمية للقضاء على الفقر والبطالة.

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية، ط1، 2007، ص ص73-74.

<sup>2</sup> محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص76.

➤ فرنسوا بيرو يعرف النمو الاقتصادي أنه ظاهرة من خلالها يزداد متوسط الدخل الفردي مع مرور الوقت.

➤ أما شبيرو فعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

➤ سيمون كزنتس يعرفه بالزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها.

➤ ويعرفه آخرون بأنه الزيادة الكمية لمؤشر اقتصادي غالبا ما يكون الناتج الداخلي الخام (PIB) أو الناتج الوطني الخام (PNB) سواء كان الكلي أو للفرد، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي يمثل ظاهرة كمية قابلة للقياس.

### مؤشرات النمو الاقتصادي<sup>1</sup>

✓ متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الخام.

✓ متغير يعبر عن التوسع الاقتصادي، ولهذا ارتبط تعريفه بالناتج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية والتوسع الاقتصادي.

✓ متغير يقيس ثروة الأمم خاصة المنتجة وهنا نميز بين نوعين من النمو، النمو الحقيقي (croissance effective) ونمو القدرة (croissance potentielle) والذي يمثل الزيادة في القدرات الإنتاجية للدول وكلما كانت هذه القدرة كبيرة تم تشغيل جزء من اليد العاملة البطالة وكذا جزء من الرأس مال العاطل حتى نصل إلى مرحلة الإشباع.

✓ يعد الناتج الداخلي الخام (PIB) أحسن مؤشر لقياس النشاط الاقتصادي، لأنه يحدد قيمة السلع والخدمات المنتجة من طرف اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة وبالتالي هو مؤشر يقيس قدرة الاقتصاد على إشباع احتياجات المجتمع إلا أن إشباع هذه الاحتياجات يكون متفاوتاً خاصة في إشباع الاحتياجات الجماعية، ويمكن أن نعرفه بأنه عبارة عن القيمة النقدية

<sup>1</sup> أسامة بن محمد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الجزائر، ط1، 2000. ص ص52-

السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، وذلك من طرف عوامل الإنتاج المقيمة والتي تتشكل من عوامل وطنية وأخرى خارجية<sup>1</sup>.

✓ يجب التمييز بين النمو والتنمية، فالنمو مرتبط بالزيادة في الإنتاج الداخلي الخام للفرد أو الدخل الوطني الحقيقي، أما التنمية الاقتصادية تدخل التغيير الهيكلي في جميع المركبات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، إلا أن المفهومين مرتبطين لكن ليس لهم نفس الدلالة، وحسب تعريف الأمم المتحدة للتنمية فهي النمو زائد التغيير، والتغيير يكون في الجانب الاجتماعي والثقافي بشكل نوعي أكثر منه كمي، وبصفة عامة يمكن القول أن النمو الاقتصادي مازال يعتبر شرط أساسي والذي يحدث ارتفاعا في مستوى حياة المواطنين لأي بلد كان، ولكن غير كاف لإحداث الرفاهية المطلوبة<sup>2</sup>.

حاول الاقتصاديون وضع التنمية في الدرجة الأولى للأهداف المسطرة للدولة من خلال تنمية التعليم والصحة والبيئة ومنه فإن مفهوم التنمية أوسع من النمو.

### عوامل النمو الاقتصادي

كمية رأس المال المادي (K) : إن المزيد من الأدوات المساعدة في عمليات الإنتاج تؤدي إلى الزيادة من الناتج من السلع والخدمات والناتج عن تراكم رأس المال إلى الحد الذي اعتبر فيه أنه هو المصدر المهم في النمو الاقتصادي، وعموما فطالما تتوافر لأي مجتمع فرصا للإستثمار، فانه من الممكن لهذا المجتمع أن يحقق زيادة في طاقته الإنتاجية بزيادة رصيده من رأس المال الحقيقي، وإذا أخذنا في اعتبارنا نظرية الإنتاجية الحدية، فإن التراكم الرأسمالي إذا كان له أن يصبح المصدر المهم في النمو الاقتصادي فإن لابد أن يكشف أجلا أم عاجلا على تناقص العائد من رأس المال تبعا لتناقص الإنتاجية الحدية له مع كل زيادة في الكمية المستخدمة منه في عملية الإنتاج، وهذا يدعو إلى التنبؤ بالتحرك تنازليا في جدول الإنتاجية الحدية.

الابتكار (A): إن المعرفة والابتكارات يمكن أيضا أن تساهم وبدرجة ملحوظة في نمو الدخل القومي ورؤية ذلك تتضح، في أن الدخل القومي سوف ينمو بسبب تقدم المعرفة الفنية لا بسبب تراكم المزيد من رأس المال وهنا فان هذا النوع من الزيادة في الدخل يمكن أن يأتي من خلال التقدم المعرفي والفني داخل المجتمع أو من خلال استيراد هذه المعرفة من الخارج، أي مستوى التقنية التي

<sup>1</sup> -Francis Malherbe, le produit intérieur brut(pib), [www.comtanat.fr](http://www.comtanat.fr), site de la comptabilité national, p01.

<sup>2</sup> -جلال خشيب، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، الألوكة، ص3. [www.alukah.net](http://www.alukah.net)

توصل إليها المجتمع<sup>1</sup>، إن الدول الأقل تقدماً يمكن أن تقوم بإحلال رأس المال القديم برأس المال الجديد وهذا ما يطلق عليه بالأساليب الفنية في الإنتاج التي كانت من قبل متبعة في الخارج، والتي لم يتسن لهذه الدول أن تفيد منها بعد في التنمية لاقتصاداتها، أما الدول الأكثر تقدماً فإنه يتعين عليها أداء مهمة أصعب بكثير على ما يبدو إذ ينبغي عليها تطوير الأساليب الفنية الجديدة عن طريق البحوث بغية ابتكار أساليب أخرى أكثر تطوراً.

نوعية رأس المال البشري (H) : يعتبر عنصر العمل كأحد عناصر الإنتاج على أنه نسق واحد كأحد مدخلات العملية الإنتاجية، والعمل يختلف من نوع لآخر، من الميكانيكي الماهر إلى أبسط عامل، وذلك لما ينتجه كل منهم في ساعة، ومن الملاحظ أن نوعية العمل ترتبط إيجابياً مع التحسينات في صحة السكان وطول أعمارهم ومستوى معيشتهم وتعليمهم، وهذه الأمور، بطبيعة الحال مرغوبة كأهداف في حد ذاتها، ولكن لها نتائج تنعكس على المستوى الإنتاجي والإنتاجية، ومن ناحية ثانية من النواحي المتعلقة بنوعية رأس المال البشري وهي التعليم والتدريب الفني بمختلف مستوياته، ومما لاشك فيه أن التعليم والتدريب مطلوبان للارتقاء بنوعية العمل، وذلك من أجل ابتكار وتشغيل وإدارة وإصلاح الآلات الضخمة المعقدة التركيب في ظل التطور التكنولوجي الكبير في غضون المئة سنة الأخيرة، كما أن كل الدراسات الجادة تشير إلى أن التعليم المتقدم أو التدريب الفني يعملان على زيادة الناتج الكلي بنفس القدر من الموارد المتاحة، وزيادة متوسط ناتج الفرد تبعاً لذلك، فكلما طالت فترة تعليم الفرد وتدريبه، فإنه يصبح أكثر قدرة على التكيف ومواجهة كل التحديات والمتغيرات الجديدة<sup>2</sup>.

ولالإمام بالجانب النظري للنمو الاقتصادي يلزمنا التطرق لنظرة رواد أهم المدارس الاقتصادية للنمو الاقتصادي.

### المطلب الثاني: المقاربة الكلاسيكية للنمو الاقتصادي

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو وروبرت مالتوس وكارل ماركس.

<sup>1</sup>-والاس بيتسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي ترجمة صلاح دباغ، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت، ج2، 1968، ص 327.

<sup>2</sup>- أسامة بن محمد، مرجع سابق، ص ص50، 51.

## نظرية Adam Smith

في كتابة الشهير "ثروة الأمم" عرف النمو بتنامي قيمة الإنتاج المتبادل الحقيقي لكل مواطن، وبالتالي فإن النمو متعلق بالعمل المنتج ودرجة كفاءته بحيث يقول سميث " لرفع قيمة الإنتاج السنوي للأرض والعمل لدولة ما لا يوجد وسيلة لذلك سوى زيادة عدد العمال المنتجين أو زيادة قدراتهم ومهاراتهم وإذا لم يزيد الإنتاج فإن الآلات تسهل العمل" ويرى سميث أن تراكم رأس المال هو مرتبط بتوزيع الدخل المحلي بين العمل المنتج والعمل غير منتج ويكون هذا التوزيع في شكلين<sup>1</sup>:

✓ بين رأس المال الذي يغذي الأجور المنتجة وبين الدخل في شكله (دخل ملاك الأراضي، ربح الرأسمالية).

✓ توزيع الرأسماليين السابقين للدخل على الاستهلاك، الادخار الذي يتحول إلى استثمار.

بالتالي فإن تراكم رأس المال يؤدي إلى الادخار الذي يمثل محرك النمو الاقتصادي، وربط بين تقسيم العمل والفعالية وحجم السوق وجعلها العناصر الأساسية في نظريته حول كيفية خلق الثروة وتحقيق النمو الاقتصادي، بحيث اعتبر الادخار والاستثمار نواتج جانبية للتجارة الخارجية التي تحفز النمو الاقتصادي وللادخار والاستثمار دور كبير في توسيع حجم السوق وتقسيم العمل. ويرى سميث أن المستويات المرتفعة في الادخار والاستثمار تعزز النمو الاقتصادي من خلال التأثير المباشر على زيادة تراكم رأس المال، والتأثير غير المباشر على إنتاجية عنصر العمل وتفاعلاته مع التجارة، ويؤكد على أن حجم السوق الداخلية هي مصدرا للنمو الاقتصادي، كما يرى سميث أن النقطة الأساسية في النمو ترتكز حول منافع تقسيم العمل الذي يزيد من إنتاجية العامل دون أن يتطلب ذلك مزيدا من الجهد المبذول من قبل العمال، ولقد عدد سميث هذه المزايا بما يلي<sup>2</sup>:

- زيادة مهارة العمال نتيجة تخصصهم وممارستهم لعمل معين.
- الاقتصاد في الوقت وتقليل الجهد والحركة بين الأعمال المختلفة.
- احتمال الوصول إلى الابتكارات وتحسين ظروف عمل الفرد.

ومنه نخلص أن آدم سميث يعتمد على أساسيات ثلاثة هي:

<sup>1</sup> محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، 1999، ص69.

<sup>2</sup> محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، المرجع السابق، ص39.

$$y = f(K, L, N) \Rightarrow \begin{cases} \text{تراكم رأس المال} \\ \text{النمو الديمغرافي} \\ \text{إنتاجية العمل} \end{cases}$$

حيث:

y : الإنتاج؛ K: رأس المال (تراكم رأس المال)؛ L: العمل (النمو السكاني)؛ N: الأرض (إنتاجية العمل).

### نظرية David Ricardo

وافق في كتابه " مبادئ الاقتصاد السياسية والضريبية " رؤية آدم سميث للنمو الاقتصادي الذي كان عبارة عن تحديد مصادر النمو الاقتصادي إلا أن ريكاردو فضل دراسة النظام الرأسمالي من جهة أخرى وهي تأثير توزيع الدخل السنوي بين مختلف أقسام المجتمع وكان هدفه توضيح حدود للنمو الاقتصادي على المدى الطويل وقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات رئيسية وهي<sup>1</sup>:

الرأسماليون: يتولون البحث عن أسواق واسعة وزيادة أرباحهم مما ينعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي من خلال إعادة استثمار هذه الأرباح في مشاريع جديدة.

العمال: يمثلون الوسيلة التي من خلالها تقوم عملية الإنتاج، ولهم الأجور.

ملاك الأراضي والعقارات: يوفرون أساس عملية الإنتاج وهي الأرض، ولهم الربح.

وتحقيق الأرباح من الرأسماليين يسمح بإعادة استخدامها في العملية الإنتاجية وهكذا يستمر التوسع الإنتاجي ويزيد التراكم الرأسمالي وطور ريكاردو نظرية الربح التي تنص على أن تزايد النمو السكاني بشكل أكبر يؤدي إلى تناقص الدخل المكون من أرباح، أجور وريع وهذا ما يؤثر سلبا على عملية الإنتاج وبالتالي النمو الاقتصادي وهو ما يؤكد التأثير السلبي للنمو الديمغرافي المتزايد على النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك.

بشكل عام يرى رواد النظرية الكلاسيكية بأن العامل الحاسم في النمو الاقتصادي هو العمل ورأس المال، الزيادة في تراكم رأس المال (بافتراض أن نمو القوة العاملة مرتبط بالنمو الديمغرافي) تؤدي إلى الزيادة في معدل الإنتاج، ولكن كلما زاد رأس المال وزاد عدد السكان تناقصت إنتاجية

<sup>1</sup> - عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2005، ص ص 34، 37.



عوامل الإنتاج وبالتالي تنخفض الأجور والأرباح ويتجه نصيب الفرد من الدخل المحلي نحو الركود في المدى الطويل.

### نظرية Robert Malthus<sup>1</sup>

ركز على أهمية النمو الديمغرافي في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، وأن ادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين، وأن أي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع فينخفض العرض، ويتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو الاقتصادي، وأما نظريته في السكان فتتلخص في أن النمو الديمغرافي يكون متزايداً وفق متتالية هندسية والغذاء يتزايد بمتتالية حسابية، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات لتناقص عوائد الزراعة، فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف، وبالتالي فإن أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان ولا تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي.

### نظرية Karl Marx

اختلف الكلاسيك حول أسباب انخفاض معدل الربح على رأس المال مع نمو الاقتصاد، حيث أكد "Smith" أن السبب يرجع إلى التنافس بين الرأسماليين، وأعتقد "Ricardo" أن السبب هو تناقص العوائد على الأرض وارتفاع حصتي الأجور والربح، وبالنسبة لـ "Marx" اعتقد أن الأزمات الدورية التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للأبد، وذكر "Marx" أن الأجور تتحدد بالحد الأدنى لمستوى الكفاف، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت ترفع وتخفض معها معدل الربح بموجب قانون فائض القيمة ( الفرق بين كمية إنتاج العامل والحد الأدنى لأجر العامل ) كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض، وأن أي تراكم رأسمالي يؤدي إلى اختفاء العمال الاحتياطيين مما يدفع الأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل، وكل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يحل رأس المال محل العمل وجوبا مما يؤدي إلى انتشار البطالة، ويعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها، فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتتحوّل معها السلطة ووسائل الإنتاج إلى العمال فتنهال الرأسمالية<sup>2</sup>.

إن تحليلات "Marx" بخصوص أداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار النظام الرأسمالي لم تكن

<sup>1</sup>-إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية {نظريات-نماذج-استراتيجيات}، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط2، 2011، ص27.

<sup>2</sup>- محمد البناء، التخطيط والتنمية الاقتصادية، جامعة المنوفية، ط1، 1992، ص63.

صحيحة، حيث زيادة الأجور النقدية لا تؤدي حتما إلى زيادة الأجور الحقيقية، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية العمل، مما يمكن تحقيقهما معا باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله "Marx".

### المطلب الثالث: المقاربة النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي

بينما اعتمدت المدرسة الكلاسيكية على قانون "Say" لتحليل النمو الاقتصادي، فإن العديد من الاقتصاديين رواد المدرسة الجديدة أمثال "Jevons" و" Menger" و"Walras" و"Alfred Marshal" اهتموا بالمنفعة الحدية في تحديد أثمان عوامل الإنتاج، حيث تتم عملية تكوين رأس المال من خلال إحلاله محل العمل وبمعزل عن نظرية السكان، واعتمادا على الادخار الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة ومستوى الدخل، ويتحدد الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية وبالإنتاجية الحدية لرأس المال، كما يلعب السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية دورا مشجعا في توسع الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي.

### نظرية Schumpeter (1883-1950)

من أبرز الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا بالنمو الاقتصادي ونلخص نظريته فيما يلي:

الابتكارات: يلعب الابتكار دورا أساسيا في تحليل شومبيتر للنمو الاقتصادي، ويتمثل في التقدم الفني أو اكتشاف موارد جديدة أو كليهما مما يسمح للابتكارات من التمكن في تغيير دالة الإنتاج إلى زيادة الناتج الكلي<sup>1</sup>.

دور المبتكر: يعطي شومبيتر للمبتكر دور المنظم وهو شخص قادر على تقديم شيء جديد تماما فرغم أنه لا يوفر أرصدة نقدية إلا أنه يحول مجال استخدامها وذلك لعدة دوافع منها: الرغبة في خلق مملكة تجارية خاصة، الرغبة في الانتصار، السعادة الناجمة عن استخدام القدرات الشخصية. ويؤكد شومبيتر " أن المبتكر أو المنظم يحتاج إلى وجود قدر من المعارف الفنية غير المستغلة ويكون قادراً على استخدامها"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الياقوت للنشر والتوزيع، ط1، المجلد1، 2013، ص ص 73-74.

<sup>2</sup>-Frédéric Teulon ,Croissance, crises et développement, Ed.Puf, Paris, 1998, P.P.106-107.

دور الأرباح: إن دافع المبتكر هو تحقيق الأرباح، ووفقاً لشومبيتر فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماماً لتكاليف الإنتاج أي لا توجد أرباح وتظهر الأرباح نتيجة للتغيرات الديناميكية الناجمة عن الإبتكارات.

كسر التدفق الدائري: يتم كسر التدفق الدائري حسب شومبيتر من خلال الابتكار في شكل منتج جديد بواسطة المنظم من أجل تحقيق الأرباح، وبمجرد ما يصبح الابتكار مربحاً يتهافت المنظمين الآخرين على إنتاج هذا المنتج الجديد.

العملية الدائرية: إن تمويل الاستثمارات من الإئتمان المصرفي، يؤدي إلى زيادة الدخول كما يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية. ومع ظهور المنتجات الجديدة ينقص الطلب على المعروضات من السلع القديمة وهذا يؤدي إلى تقلص تلك المشروعات وخروجها تدريجياً. عند بداية المبتكرون في تسديد القروض من الأرباح فإن المعروض النقدي سوف ينكمش وتميل الأرباح نحو الانخفاض، وقد أكد شومبيتر على وجود موجات طويلة من المد والجزر فكل موجة من الرواج تأتي مصحوبة بالاكشافات وعندما تنتهي موجة الرواج يعود الاقتصاد إلى حالة السكون وعندئذ يبدأ بعض المنظمين في تقديم ابتكارات جديدة ويحدث الازدهار مرة أخرى.

انتقدت نظرية النمو لـ "Schumpeter" لكونها أهملت مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية واعتمدت على الابتكارات فقط والتي اعتبرها من مهام المبتكر وحده، وأن الإئتمان المصرفي لا يكفي وحده لتمويل الاستثمارات، كما أن الكثير من البلدان النامية لا تتوفر على المنظمين الذين تعتمد عليهم نظرية "Schumpeter" في النمو.

### نظرية W.WRostow (1916-2003)

وضع روستو مراحل معينة لعملية النمو الاقتصادي حيث ورد في كتابه " مراحل النمو الاقتصادي، " أنها ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدتها التاريخ الحديث<sup>1</sup> وتمثل في خمس مراحل هي:

مرحلة المجتمع التقليدي: أين تكون الدول شديدة التخلف ويعتمد اقتصادها على الطابع الزراعي التقليدي مستعملاً وسائل بدائية للإنتاج، ومن مظاهر هذه المرحلة تمسك المجتمع بالتقاليد وتفشي الإقطاع وانخفاض مستوى الإنتاجية، وضعف نصيب دخل الفرد من الناتج الوطني.

<sup>1</sup> -صلاح الدين نامق، اقتصاديات السكان في ظل التضخم السكاني، دار المعارف القاهرة، ط1980، ص.103

مرحلة التهيؤ للإنتلاق: فيها تكون الدولة متخلفة أيضاً لكنها تحاول كسر الجمود الذي يخيم على المجتمع، وتتميز باستبعاد وسائل الإنتاج القديمة وجلب الوسائل الحديثة وقيام الصناعات الخفيفة إلى جانب الزراعة، كما يفترض أن تظهر طبقة من المفكرين تخرج على إطار التفكير التقليدي للمجتمع أمر ضروري في هذه المرحلة.

مرحلة الانطلاق: وفيها تسعى الدولة للقضاء على أسباب تخلفها والإنتلاق نحو التقدم عن طريق زيادة مواردها الاقتصادية وإحداث تغيير في أساليب الإنتاج والتوزيع وإنشاء الصناعات الثقيلة والنهوض بالزراعة والخدمات، وفيها يفوق معدل الاستثمار معدل النمو الديمغرافي، وتكون هذه المرحلة قصيرة نسبياً ويتم خلالها تحول الاقتصاد الوطني تحولاً كبيراً يجعل عملية النمو بعد ذلك تتم تلقائياً وبطريقة أوتوماتيكية، وتعتبر هذه المرحلة من أصعب المراحل باعتبارها مرحلة الجهد الشاق والعمل المتواصل من أجل خلق نهضة اقتصادية.

مرحلة النضوج: تكون الدولة في هذه المرحلة قد استكملت نمو قطاعاتها بشكل متوازن وزيادة الاستثمار فيها عن الاستهلاك، وفيها يزيد نشاط الصناعات الأساسية كالحديد والصلب والصناعات الكهربائية وازدهار حركة التجارة الخارجية ونضوج المجتمع فكرياً وفنياً وزيادة متوسط دخل الفرد فيه.

مرحلة الاستهلاك الوفير: وفيها تكون قد بلغت الدولة درجة كبيرة من التقدم ويزيد إنتاجها عن حاجتها ويعيش سكانها عند مستوى عال من الرخاء، ومن مظاهر هذه المرحلة ارتفاع متوسط استهلاك الفرد من السلع الاستهلاكية وخاصة المعمرة منها كالسيارات والثلاجات وغيرها وزيادة أيضاً متوسط الدخل الفردي.

ويرى "W.Rostow" أن الدولة التي تتوفر فيها سمات المرحلة الأولى والثانية هي دولة متخلفة اقتصادياً، وإذا توفرت فيها سمات المرحلة الثالثة فهي دولة متوسطة لاهي متقدمة ولا متخلفة، أما التي تضعها مظاهر حياتها الاقتصادية في المرحلتين الرابعة والخامسة فهي دولة متقدمة مع اختلاف درجة التقدم.

#### نظرية النمو المتوازن Ragnar Nurkse (1907-1959)

نقطة التركيز الأساسية لهذه النظرية هي بدأ عملية التنمية وخروج الاقتصاد الوطني من الحلقة المفرغة بالقضاء على مشكل ضيق السوق، وانخفاض الإنتاجية في الدول المتخلفة وما يترتب

عليه من انخفاض الدخل يؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية، وإلى ضيق نطاق السوق ومن ثم انخفاض الحافز على الاستثمار.

إن استراتيجية النمو المتوازن تقوم على مفهوم الوفورات الخارجية "ECONOMIES EXTERNES" عن طريق خلق الطلب عن ناتج الصناعات وينظر للدفعة القوية وللنمو المتوازن أنهما وجهين لعملة واحدة، كما يعتبر البعض الآخر أن النمو المتوازن هو الشكل التنفيذي لفكرة الدفعة القوية، لأن فرضيات نظرية النمو المتوازن تتضمن:

- دفعة قوية متمثلة في حد أدنى من الاستثمارات.
- توجيه هذه الاستثمارات إلى جهة عريضة من المشروعات الاستثمارية في عديد من الأنشطة.
- أن تكون هذه المشروعات متكاملة من حيث خدماتها لاحتياجات الطلب الاستهلاكي النهائي.

#### النمو غير متوازن Hirschman (1915-2012)

وترجع هذه النظرية إلى الاقتصادي "هيرشمان" وتعتبر كسياسة بديلة للنمو المتوازن وأهم روادها "F.PERROUX" و "W.W.ROSTOW" و "D.DEBERNIS" ويمكن تلخيص تحليلات هذه النظرية في ثلاثة عناصر مهمة:

✓ وجود موارد طبيعية موزعة توزيعاً غير متكافئ بين المناطق، ويرى "Sagorsky" أن ذلك يدفع البلد الذي يملك شروطاً أفضل في وفرة مورد طبيعي ما يتخصص في هذا الإنتاج الذي يعتمد عليه في قيادة التنمية وهي سياسة نمو غير متوازنة نجد جذورها التاريخية في نظرية التفضيلات المقارنة لـ "ريكاردو" عن التخصص التجاري بين الدول والذي تحصل به على أكبر فوائد في المبادلات التجارية، لذا يستلزم من كل بلد أن يتخصص في إنتاج تكون تكاليفه النسبية أقل<sup>1</sup>.

✓ ندرة رأس المال والخبرات الفنية في البلدان المتخلفة لا تساعدها على تطبيق سياسة النمو المتوازن، لأنها تقتضي حجماً كبيراً من الاستثمارات يستحيل على مثل هذه المجتمعات الفقيرة ذات الدخل الحقيقي المنخفض والادخار الضعيف توفير شروطها، وإذا وزعت إمكاناتها المادية والفنية المحدودة في عدة نقاط استثمارية ستكون قطرة في بحر تتلاشى دون إحداث الأثر المنتظر منها في النمو المتوازن، ولهذا يكون من مصلحة التنمية تجميع هذه الإمكانيات وتركيز استثمارها في مشاريع محدودة، تعطي فيها للنمو الاقتصادي عند البداية دفعة قوية وهي سياسة نمو غير متوازن.

<sup>1</sup>-www.etudiant.dz.net , consulté le : 18/02/2017 à 21h 27min.

✓ وجود قطاعات نشيطة وقطاعات خاملة في الاقتصاد الوطني وهذا يتطلب في التنمية التركيز على الاستثمار في القطاعات الأكثر حيوية والتي تتمتع بمعدل توسع سريع، وهذا الدور كفيل بأن يؤثر مباشرة على التنمية في المجتمع ويجر وراءه القطاعات الخاملة في نفس الاتجاهات، ويرى "روستو" أن درجة حيوية هذه القطاعات ليست ثابتة في كل مراحل النمو، وتختلف من مرحلة لأخرى لأن احتياجات النمو خاضعة بدورها للتطور ولهذا يمكن تصور القطاع القائم والذي يلعب النمو الاقتصادي فيه دورا ذو أهمية خاصة في الأمن الوطني.

### المطلب الرابع: المقاربة الكينزية والحديثة للنمو الاقتصادي

بعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929 ظهرت أفكار كينز (1883-1946)، وفي النصف الثاني من الثمانينات ظهرت النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية.

### المقاربة الكينزية

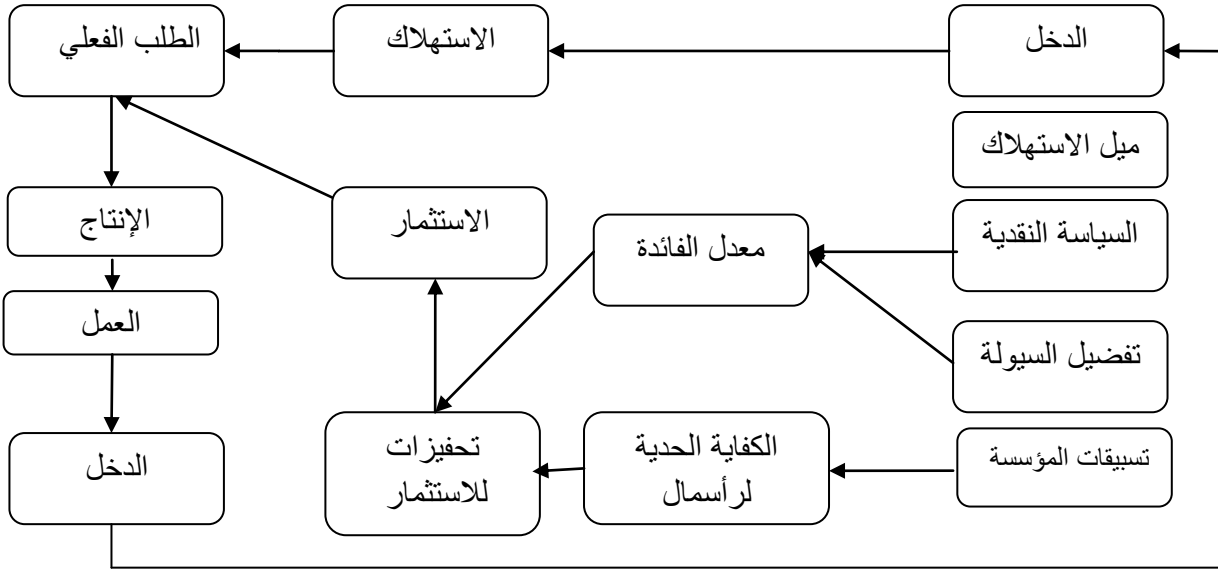
لقد اهتم "كينز" أساسا بتحليل الوضع الاقتصادي في الدول المتقدمة، وقد تناول النمو الاقتصادي من وجهة نظر التحليل الكلي، وركز في تحليله على المتغيرات الكلية التالية: العمل، سعر الفائدة، عرض النقود ومعدل الاستثمار<sup>1</sup>، ويفترض كينز دائما في تحليله على فكرة التوظيف الكامل في الأجل القصير، وقد اعتبر الادخار والاستهلاك دالة في الدخل، واهتم بشكل أساسي بظاهرة البطالة والتي تكلم عنها في كتابه "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود" وتُبنى نظريته في التشغيل على أن الذي يحدد عدد العمال الذين يشتغلون وكمية السلع التي تُنتج هو الطلب الكلي الفعال وبالتالي فإن مشكلة الاقتصاد تكمن في خلق الطلب الفعال الذي يخلق العرض، وفي هذا الإطار أكد على أن الطلب الفعال هو أساس عملية النمو الاقتصادي، إذ أنه يصدر عن جميع المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أفرادا؛ مؤسسات؛ حكومات، وهو بذلك يشير إلى إمكانية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والذي اعتبره ضرورة حتمية لا مناص منها في إطار السياسة المالية للدولة بحكم عجز آلية السوق عن الإدارة التلقائية للاقتصاد. إذ يؤكد على أهمية دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي وهو بذلك يبرز تحولا كبيرا في الفكر الرأسمالي الذي يرفض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

<sup>1</sup>- وليد محمد شواقفة، العلاقة بين الناتج والنقود والأسعار في الاردن، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38 العدد1، 2011، ص258.

- ويشير كينز إلى أن عملية النمو الاقتصادي تكون عبر " آلية المضاعف " والذي يفسر انتقال أثر تغيرات الطلب على جانب العرض، ولزيادة الطلب على السلع الرأسمالية فإن كينز ينصح بما يلي:
- ✓ عند حدوث بطالة يجب إحداث مشروعات استثمارية من طرف الدولة توظف فيها جزء من البطالين.
  - ✓ أن تخفض الدولة سعر الفائدة حتى تشجع المؤسسات على الاقتراض والقيام بالاستثمارات.
  - ✓ أن تقضي الدولة على الاحتكار حتى لا تبقى أسعار المنتجات مرتفعة ويكون الطلب على السلع الاستهلاكية ضعيف مما يقلل الاستثمارات، وتخفض أسعار السلع الاستهلاكية فيزيد الطلب عليها مما يدفع المنتجين لزيادة إنتاجها ومن ثم على زيادة طلبهم على الآلات والاستثمارات اللازمة لهذا الإنتاج.
  - ✓ الاهتمام بالاقتصاد الكلي (Macro Economie) عكس ما تطرق إليه الكلاسيكيين الذين اهتموا بالاقتصاد الجزئي.
  - ✓ مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام (العمل، الدخل)، وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، منتقدا بذلك النظرية الكلاسيكية وقانون ساي (Say).
  - ✓ المشكلة التي مر بها النظام الرأسمالي ليس بسبب العرض من السلع والخدمات، بل تكمن في الطلب الفعال الذي عرفه على أنه " الجزء من الدخل الوطني أو القومي الذي ينفق على الاستهلاك، والتراكم والقصور أو الضعف الذي مر به النظام الرأسمالي أدى إلى حدوث المشكلة.
  - ✓ الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل على عكس الكلاسيك الذين يعتبرون أن الدخل دالة في معدل الفائدة أولا، وفي مستوى الدخل ثانيا، أما المستوى التوازني للدخل حسب كينز فإنه يتحدد وفق الطلب على الاستثمار الذي يتوقف بدوره على معدل الفائدة السائد في السوق.
  - ✓ ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل التوجيه، لأن التدخل حسبه يؤدي إلى الإقتراب من التشغيل التام، على عكس ما اعتقده الكلاسيكيون بقولهم أن التشغيل التام يحدث تلقائيا.
  - ✓ إن النمو الاقتصادي يحفز بالطلب؛ ويكبح بالادخار، واهتم بالشروط اللازمة للنمو الاقتصادي الوطني، واعتبر أن الطلب الفعال في مقدمة الشروط اللازمة للنمو و هو ذلك الجزء من الدخل الذي ينفق على الاستهلاك.

✓ زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة مهمة للناتج والدخل على المدى القصير، حيث أن الاستثمار المرتفع جداً لا يزيد فقط من الطلب الكلي، بل يزيد من الدخل ويؤثر بطريقة غير مباشرة في زيادة الطلب الاستهلاكي<sup>1</sup>.

✓ التوازن في سوق السلع والخدمات أي المساواة بين الاستثمار والادخار ( $I = S$ ) وفيما يلي نلخص ما جاء به كينز:



الشكل 05: نظرة كينز إلى مكونات النمو الاقتصادي<sup>2</sup>

الأساس التحليلي لكينز يعتمد على دوال أساسية تتمثل في: الاستثمار، الاستهلاك، السيولة وهو يهمل أثر التقدم التكنولوجي الذي يتدخل لإعطاء فعالية جديدة للاستثمار كل سنة هذا بشكل يجعل الإنتاجية الحدية لرأس المال تتجه من جهة نحو الانخفاض من أثر التراكم الكبير شيئاً فشيئاً لرأس مال، ومن جهة أخرى نحو الارتفاع، وركز على الآثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب الكلي، ولم يتعرض كثيراً لحقيقة أن الاستثمار يتمخض أو ينشأ عن زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني<sup>3</sup>، وبين كينز عكس ما جاء به ريكاردو، حيث ذكر أن الأزمة العالمية الاقتصادية هي إشكال تنظيمي وحتي، وتُحل من خلال امتلاك سياسة اقتصادية وأكد على أن النمو يتوقف عندما تحول طاقة الإنسان

<sup>1</sup> - 1-Todaro.M.P & Smith.S.C (2003), Economic development, Addison-Wesley Edition, p.p.113-115

<sup>2</sup>-Combenale.P & Piriou.J.P (2003), l'économie politique, p.70.

<sup>3</sup> - محمد عبد العزيز عجمية ومحمد على الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية الإسكندرية، ط 2001، ص 102.



(العامل) إلى مهام أخرى ذات أولوية من الإنتاج<sup>1</sup>، وقد برهن على إمكانية الاحتفاظ بالإنتاج في المستوى المطلوب رغم تزايد معدل النمو الديمغرافي، وذلك من أجل الجزء القليل الذي يسمح به تراكم رأسمال.

### المقاربة الحديثة للنمو الاقتصادي

وتسمى بنظرية النمو الداخلي وقد ظهرت في منتصف الثمانينات من القرن الماضي وهي تبحث في تفسير النمو الاقتصادي عن طريق التراكم دون اعتبار العوامل الخارجية، ويعود سبب ظهور هذه النظرية إلى النمو المستمر الذي عرفته ولا تزال تعرفه معظم الدول ذات عدد السكان الثابت تقريبا بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في معدلات النمو ما بين البلدان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا لضرر الاقتصاديات العالمية، وانحطاط الدخل الفردي العالمي بسبب عدة معوقات نذكر منها: الفقر؛ المجاعة؛ اللامساواة في التطور؛ الأمراض والأوبئة الخطيرة<sup>2</sup>؛ والعمل على إزالتها أصبح من أهداف الألفية الثالثة التي تنادي به هيئات عالمية كبرى لإقصاء هاته المعوقات أو الإنقاص من درجتها على الأقل، فهل ينجح العالم في تحقيق هذا؟ لا يتحقق إلا إذا تحسنت الدخل الوطنية والفردي ومنه تحقيق نمو اقتصاديا مُرضٍ لكافة بلدان العالم.

الجهود والدراسات المعاصرة الواسعة أظهرت عدة نظريات مفسرة للنمو الاقتصادي وتوفر إطار نظري لبروز نظرية النمو الداخلي، كما أن الدافع الأساسي في نظريات النمو الجديدة هو تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو بين البلدان وتفسير الجزء الأعظم من النمو المحقق، ويفترض نموذج نظرية النمو الحديثة وجود وفرة خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشري الذي يمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض. ويتعزز موقف النظرية الحديثة بأن التعليم والبحث والتطوير يمنعان إنتاجية رأس المال الحدية من الانخفاض، مما ينتج عنه اختلاف حقيقي فيما بين أداء اقتصاديات البلدان المختلفة. والنتائج السابقة لمدرسة النمو الداخلي تفترض أن معدل الادخار ومعدل الاستثمار ومعدل نمو السكان والتكنولوجيا وكل العوامل التي تؤثر على إنتاجية العمل متساوية فيما بين بلدان العالم، وترى نظرية النمو الداخلي أن هناك عدة مصادر للنمو، وأنها تتشابه مع تلك الموجودة في النظرية النيوكلاسيكية مع وجود بعض الاختلافات، فبالنسبة لعنصر العمل تربط هذه النظرية قدرة العمالة على زيادة الإنتاجية والاستثمار في المورد البشري عن طريق التعليم والبحث

<sup>1</sup>-Clerc.D(2004), De l'état stationnaire à la décroissance: Histoire d'un concept flou, Revue L'économie politique N° 22, Avril, p.83.

<sup>2</sup> -Salama.P(2007), Comprendre la croissance volatile en Amérique latine Grâce à l'Histoire, Revue Problèmes économiques N° 2917 du 14 février, p.36.

والتطوير، وهذا ما يؤدي إلى التغلب على مشكلة تناقص الغلة أي عن طريق الاستثمار في رأس المال البشري بالإضافة إلى رأس المال العيني، ويمكن مما سبق إبراز أهم الاختلافات الموجودة في نظرية النمو الداخلي مقارنة مع النظريات التي سبقها. فنظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير وجود زيادة في عوائد الحجم وتباين نماذج النمو الاقتصادي طويل الأجل بين الدول<sup>1</sup>، و التكنولوجيا تلعب دورا مهما في هذه النماذج، فلم تعد هناك ضرورة لشرح النمو طويل الأجل، وقد تم بناء العديد من النماذج الكمية للنمو الاقتصادي بالاعتماد على أفكار ومبادئ نظرية النمو الداخلي ومن أهم هذه النماذج نجد نموذج (Paul Romer) الذي ركز على أهمية البحث والتطوير، بينما ركز "Lucas" على رأس المال البشري<sup>2</sup>، وسبقها نماذج النمو التقليدية.

<sup>1</sup> - ميشيل تودارو ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد، دار المريخ للنشر الرياض، ط1، 2009، ص155 .

<sup>2</sup> - سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية جامعة الموصل، ط 2000، ص.230.

المبحث الثاني: السياسات الديمغرافية في نماذج النمو الاقتصادي

عرفت نظريات النمو الاقتصادي تطوراً ملحوظاً بفضل مجموعة من الاقتصاديين على اختلاف توجهاتهم بدءاً بالمدرسة الكلاسيكية ممثلة بـ آدم سميث وريكاردو ومالتوس وتلتها بعد ذلك بعض المحاولات الجريئة الأخرى والتي استعملت فيها النماذج الرياضية على نطاق واسع، وسنتطرق في هذا المبحث لأهم متغيرات السياسات الديمغرافية في أبرز نماذج النمو التقليدية (مالتوس، هارود-دومار) والنمو الداخلي (جونز، بارو).

المطلب الأول: المتغيرات الديمغرافية في نماذج النمو التقليدية حسب مالتوس

اعتبر مالتوس أن الزيادة السكانية تؤدي إلى تدهور مستوى المعيشة للسكان وتحسن مستوى المعيشة يدفع نحو زيادة عدد السكان، هذه المفارقة دفعت مالتوس بتقديم نموذجاً للنمو يتصف بالدورية ويتضح في الارتباط المتبادل بين متغير السكان والأجر الحقيقي يكون فيه كل من المتغيرين تابعا للآخر ومحددا له في نفس الوقت، ولصياغته قدم تانزلمان نموذجاً<sup>1</sup> في علاقته الأولى تعطينا معدل النمو الديمغرافي بدلالة مستوى الأجر الحقيقي والثانية تعطينا معدل نمو الأجر الحقيقي بدلالة مستوى السكان كما يلي:

$$g_p = \frac{\dot{P}}{P} = -c + \gamma \cdot w \leq g_p^* \dots \dots \dots (1)$$

$$g_w = \dot{w}/w = a - \alpha \cdot p \dots \dots \dots (2)$$

حيث:

$\dot{P}$ : مستوى السكان؛

$\dot{w}$ : معدل الأجر الحقيقي؛

$a, \gamma, \alpha, c$  ثوابت.

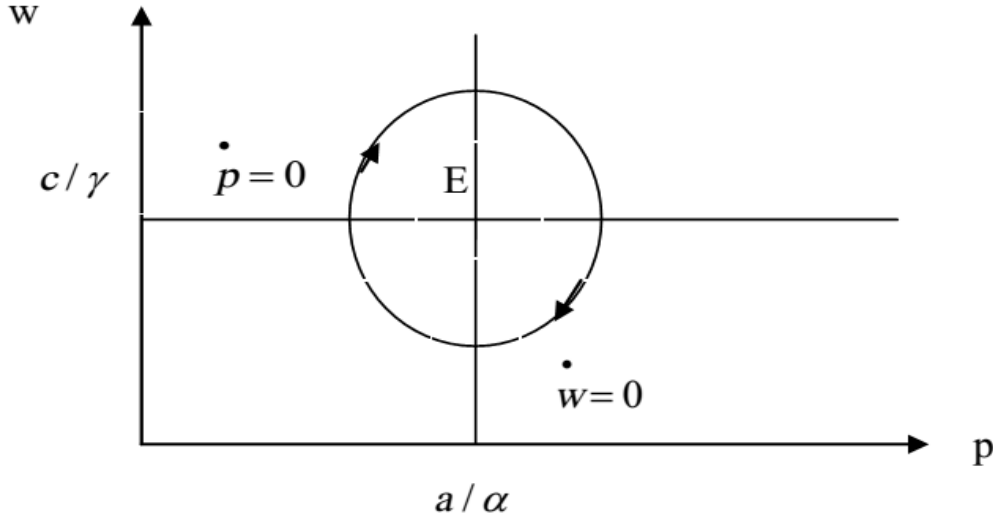
هناك مستوى حرج يتمثل في المستوى الذي ينعدم فيه نمو السكان ( $g_p = 0$ ) ونمو الأجر الحقيقي ( $g_w = 0$ ).

مستويا السكان والأجر الحقيقي اللذان يحققان هذين الشرطين هما:

<sup>1</sup> -G.N.Von Tunzelmann ,Malthus's evolutionary model, expectations, and innovation, Evolutionary Economics,.Vol.1, Springer 1991, P.P.273-291.

$$P = \frac{a}{\alpha} \dots \dots \dots (3)$$

$$w = \frac{c}{\gamma} \dots \dots \dots (4)$$



الشكل 06: مسار النمو عند تانزلمان والنقطة الحرجة<sup>1</sup>

ويبين الشكل أنه إذا كان  $P > a/\alpha$  فإن  $W$  ينخفض ( $\dot{W} < 0$ ) وأنه إذا كان  $w < c/\gamma$  فإن  $P$  ينخفض ( $\dot{P} < 0$ ) والعكس صحيح.

إذا اعتبرنا أن معدل النمو الديمغرافي يمكن أن يرتبط عكسيا بمستوى السكان فإن المعادلة (1) نكتبها على الشكل:

$$g_p = -c + \gamma.w - \delta.P \dots \dots \dots (5)$$

وإذا كان  $g_p = 0$  فهذا يعني أن هناك علاقة خطية تربط مستوى الأجر الحقيقي بمستوى السكان وهي:

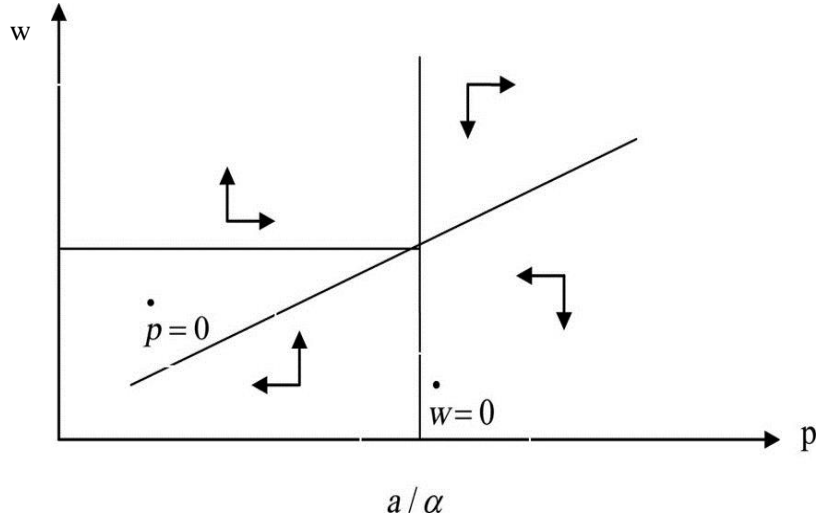
$$w = (\delta / \gamma).P + c / \gamma \dots \dots \dots (6)$$

المستقيم  $\dot{P} = 0$  في هذه الحالة له ميل موجب.

الشكل التالي يوضح مسار النمو في هذه الحالة مع وجود المستقيم الذي يعطينا كل التوليفات

<sup>1</sup> - Jean-Luc Giffard, Croissance et fluctuations économiques, P.26.

من مستوى السكان ومستوى الأجر الحقيقي<sup>1</sup> التي تحقق  $\dot{P} = 0$ .



الشكل 07: الحد الأقصى للنمو السكاني ومسار النمو

ويبين هذا الشكل أنه إذا كان  $P > a/\alpha$  فإن  $w$  ينخفض ( $\dot{w} < 0$ ) والعكس صحيح أما إذا كان:  $w < (\delta/\gamma)P + c/\gamma$  فإن  $P$  ينخفض ( $\dot{P} < 0$ ) والعكس صحيح.

المعادلة (06) تعني عدد السكان  $P$  يتناسب طردياً مع الأجر الحقيقي  $w$  وذلك بزيادة الطلب على العمل الناتج عن زيادة الطلب على الاستهلاك، عند وصول مستوى السكان إلى  $\frac{a}{\alpha}$  ومن أجل الأجر معدوم أي ( $\dot{w} = 0$ ) فإن العلاقة تكون طردية بين المتغيرين، أي أنه كلما زاد الأجر الحقيقي  $w$  زاد عدد السكان  $P$ .

ومن أجل ( $\dot{P} = 0$ ) و  $(\delta/\gamma)P + c/\gamma$  فإن العلاقة تصبح عكسية بين المتغيرين ويحدث التوازن المتمثل في توقف نمو الأجر الحقيقي ونمو السكان وذلك من أجل:  $P = a/\alpha$  و  $w = (\delta/\gamma)P + c/\gamma$

النموذج المالتوسي: يمكن وصف هذا النموذج بدالة الإنتاج بمورد طبيعي ومستوى تقني ثابتين ودون وجود لرأس المال، حيث تكتب دالة الإنتاج على الشكل:

$$y = A.K^\alpha .R^\beta .P^{1-\alpha-\beta} \dots\dots\dots(7)$$

<sup>1</sup> - Jean-Luc Giffard, Croissance et fluctuations économiques, Op.Cit ; P.26.

بتثبيت  $R$  و  $A$  و  $K$  و  $\beta$  عند القيمة 1 نجد:

$$y = P^{-\alpha} \dots\dots\dots(8)$$

من جهة أخرى يقدم النموذج المالتوسي علاقة موجبة بين مستوى المعيشة وحجم السكان أي أنه يبرز تأثيرا ايجابيا لمستوى الناتج الفردي على معدل النمو الديمغرافي ويمكن أن نعبر عن ذلك بإعطاء معدل النمو الديمغرافي  $g_p$  كدالة متزايدة في الدخل الفردي  $y$ :

$$g_p = \Phi(y) \dots\dots\dots(9)$$

حيث  $\Phi'_y > 0$  (كلما كان الدخل الفردي كبيرا كلما تحسن مستوى معيشة السكان وزاد النمو الديمغرافي)، وللتبسيط يمكن كتابة المعادلة (9) على الشكل:

$$\Phi(y) = k(\log y_t - \log y_0) \dots\dots\dots(10)$$

ومن أجل حجم السكان المناسب لحالة التوقف نجد:

$$P^* = y^{*-1/\alpha} \dots\dots\dots(11)$$

يكون عند نقطة التوازن  $(P^*, y^*)$  النموذج مستقرا لأنه إذا كان  $P > P^*$  يكون  $y < y^*$  مما يؤدي إلى انخفاض حجم السكان والعكس محقق، ويبين أيضا أن التطور التقني الخارجي لا يغير شيئا في مستوى معيشة السكان<sup>1</sup> أي أنه لا يؤثر في قيمة الناتج الفردي  $y$  ولتوضيح ذلك نضيف المستوى التكنولوجي  $A$  لدالة الإنتاج بالتعبير الفردي، ونكتب معدل نمو الناتج الفردي على الشكل:

$$g_y = g_A - \alpha \cdot g_p \dots\dots\dots(12)$$

من المعادلات (9) و (10) و (12) نكتب معدل نمو الناتج الفردي كما يلي:

$$g_y = g_A - \alpha \cdot \kappa (\log y_t - \log y_0) \dots\dots\dots(13)$$

وهي العلاقة التي لها حل توقيفي  $y^*$  حيث:

$$\log y^* = \log y_0 + g_A / \alpha \cdot \kappa \dots\dots\dots(14)$$

$$\text{أو: } y^* = y_0 \cdot e^{\gamma/(\alpha \cdot \kappa)} \text{ حيث } \gamma = g_A$$

وهو توازن مستقر  $g_y$  دالة متناقصة في  $y$  كما تبينه العلاقة (13) ونذكر أيضا أن النظرة

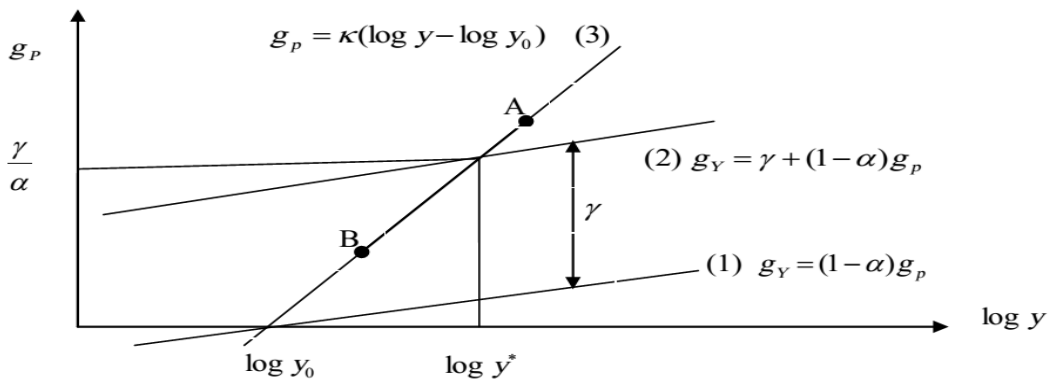
<sup>1</sup> - Jean-Luc Giffard, Croissance et fluctuations économiques, Op.Cit, P.11.

المالتوسية تُعتبر أن المستوى التقني ينمو بمعدل ثابت  $\gamma$  (وهو  $(g_y = 0)$ ) متغير خارجي مستقل) مهما كان نمو السكان، ومنه فإن وصول معدل النمو الديمغرافي  $g_p$  إلى المستوى  $\gamma/\alpha$  يعني ثبات معدل الدخل الفردي  $(g_y = 0)$ ، وإذا زاد معدل النمو الديمغرافي عن هذا المستوى فإن الدخل الفردي سينخفض  $(g_y < 0)$ ، وللحفاظ على مستوى معيشة السكان يجب أن يزيد النمو الديمغرافي بالمعدل  $\gamma/\alpha$  وفي هذه الحالة سيبقى معدل النمو الديمغرافي ثابتا عند هذه القيمة لأن ثبات الدخل الفردي لا يسمح بأي تسارع للنمو السكاني<sup>1</sup>. ولتحسين مستوى المعيشة يجب أن يزيد النمو الديمغرافي بأقل من المعدل  $\gamma/\alpha$ ، نقطة توازن الدخل الفردي التي تُبقي معدل النمو الديمغرافي ثابتا عند المستوى  $\gamma/\alpha$  هي عندما يكون الدخل الفردي عند المستوى  $y^*$  حيث:  $(g_y = 0)$  أي:

$$y = y_0 \cdot e^{\gamma/(\alpha \cdot \kappa)}$$

وهو توازن مستقر لأنه إذا كان  $y > y^*$  فإن  $g_y$  سينخفض أما إذا كان  $y < y^*$  فإن  $g_y$  سيرتفع.

يتضح إذن أن التطور التقني يسمح فقط بزيادة السكان بمعدل ثابت وليس بنمو متواصل للناتج الفردي، الأمر الذي كان سيؤدي إلى تحسين مستوى معيشة السكان بصفة مستمرة وأن السكان يعودون دائما إلى نفس مستوى المعيشة الناتج عن التطور التقني (المصيد المالتوسية)، هذا يعني أن التطور التقني يُمكن بتغذية عدد أكبر من السكان فقط وليس بتحسين مستوى المعيشة بصفة مستمرة وإن كان يؤدي إلى إيجاد مستوى معيشة أعلى مما كان دون التطور التقني، الشكل التالي يبين لنا حالات التوقف للنمو السكاني في حالتي وجود وعدم وجود تطور تقني<sup>2</sup>.



الشكل 08: حالات التوقف للنمو السكاني اعتمادا على منحنيات نمو الناتج الكلي

<sup>1</sup>-حنان عبد الخضر هاشم، المشكلة السكانية ومتطلبات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية الكوفة، العدد الثامن، ص 107.

<sup>2</sup>-Didier Blanchet, Modélisation démo-économique, conséquences économiques des évolutions démographiques, P.12.

يمثل المستقيمان (1) و(2) تطور معدل نمو الناتج الكلي في حالي غياب ووجود التطور التقني على التوالي ويمثل المستقيم (3) تطور معدل النمو الديمغرافي.

يتقاطع المستقيمان (1) و(3) عند المستوى  $y_0$   $g_p = 0$ ، (مستوى الناتج الفردي المناسب لثبات حجم السكان في غياب التطور التقني)، بينما يتقاطع المستقيمان (2) و(3) عند مستوى أعلى من معدل النمو الديمغرافي الذي يكون ثابتا عند المستوى  $g_p = \alpha / \gamma$  يكون مستوى الناتج الفردي  $y = y^*$  أكبر من المستوى الأدنى حيث: (مستوى الناتج الفردي التوقفي  $y^* = y_0 \cdot e^{\gamma/(\alpha.k)}$  في حالة وجود التطور التقني)<sup>1</sup>. نلاحظ أنه لو كان معدل النمو الديمغرافي أعلى من  $\gamma/\alpha$  (النقطة A) فإن الناتج الفردي سيكون أكبر من  $y^*$  وهو ما يسمح بزيادة معدل نمو السكان غير أن الزيادة المفرطة في السكان الناتجة عن ذلك تؤدي إلى انخفاض الناتج الفردي إلى مستواه الأصلي  $y^*$ . وإذا لم يكن هناك ما يمنع من زيادة السكان أكثر فإن الناتج الفردي سينخفض إلى دون المستوى  $y^*$  (عند النقطة B) وينتج عن ذلك تعديل للسكان عن طريق الوفيات أي عن طريق المانع الإيجابي (الحروب والكوارث، المجاعة، الأمراض والابوثة).

المطلب الثاني: المتغيرات الديمغرافية في نماذج النمو التقليدية حسب هارود- دومار

نموذج هارود- دومار (1939): يندرج ضمن نماذج النمو التقليدية وفق المقاربة الكينزية، واهتم هذا النموذج بمحاولة إيجاد شروط الحفاظ على التوازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق الشغل، منطلقا من ثبات كل من معامل رأس المال  $v$  حيث  $v = K/Y$ ، معدل الادخار  $s$  ومعدل النمو الديمغرافي  $n$  معتمدا على ثلاثة متغيرات هي:

$$g_y = \frac{s}{v} \dots \dots \dots (15)$$

$$g^w = \frac{s}{v^*} \dots \dots \dots (16)$$

$$g^n = g_k = \frac{s}{v} = g^w = \frac{s}{v^*} \dots \dots \dots (17)$$

$g_y$ : معدل نمو الناتج الفعلي :

$g^w$ : معدل النمو المضمون ويمثل  $y$  معدل نمو الناتج الذي يضمن كل الطاقة الإنتاجية المتوفرة من رأس المال وتحقيق الاستثمار؛

<sup>1</sup> - Didier Blanchet , Croissance de la population et du progrès par tête au cours de la transition démographique, un modèle malthusien peut- il rendre compte de leurs relations, Population, INED, Vol.44, N°3, Juin.1989, P.616.



$g^n$  : معدل النمو الطبيعي للنمو الديمغرافي ويمثل معدل نمو الناتج  $y$  الذي يضمن ثبات معدل البطالة؛

$V^*$ : معامل رأس المال المرغوب فيه؛

$S$  : الادخار؛

$n$  : معدل النمو الديمغرافي.

وللحفاظ على توازن سوق السلع والخدمات بتحقيق تطلعات المستثمرين يجب أن ينمو الناتج الفعلي بالمعدل المضمون أي:

نلاحظ أن التوازن مرتبط بسلوك المستهلكين والمتعلق بالادخار وهو الذي يحدد نسبة الادخار  $S$  وفي نفس الوقت مرتبط بسلوك المستثمرين والمتعلق بالاستثمار المخطط وهذا السلوك هو الذي يحدد معامل رأس المال  $V^*$ .

هذا يعني أن التنسيق بين المستهلكين والمستثمرين كفيل وحده بضمان التوازن للاقتصاد وعدم وجود هذا التنسيق هو الذي يجعل تحقيق التوازن لا يتم إلا صدفة وبالتالي لا يكون النمو مستقرًا<sup>1</sup>.

$n$  ( وهو مطابق حسب النموذج لمعدل النمو الديمغرافي) و معدل نمو إنتاجية العمل  $\gamma$  ؛ وحيث أن الناتج  $Y$  يمكن كتابته:

$Y=(Y/L).L$  فإن معدل نمو  $Y$  فإن معدل نمو  $Y$  يكون  $g_Y = g_{Y/L} + g_L$  أي:

$g_Y = \gamma + g_L$  وباعتبار أن النموذج يفترض ثبات إنتاجية العمل ( $\gamma = 0$ ) فإن:  $g_Y = g_L$ .

ولتحقيق التوازن يجب أن يتساوى الطلب مع العرض أي:  $g_I = n$  ومنه نجد:

$$g_Y = g_L = g^n = n \dots \dots \dots (18)$$

ولتحقيق التوازن الكلي يجب أن يتساوى معدل النمو الفعلي ومعدل النمو المضمون ومعدل النمو الطبيعي أي:

$$s / v = s / v^* = n \dots \dots \dots (19)$$

<sup>1</sup> -Robert M.Solow , Neoclassical growth theory, Handbook of macroeconomics, Vol.1, Edited by J.B.Taylor and M.Wood ford, Ed.Elsevier Science B.V, Amsterdam, 1999, P.640.

ونتيجة هذا النموذج هي أنه كلما كان النمو الديمغرافي أسرع كلما تطلب نمو أسرع للنتائج.

### مقارنة النمو الديمغرافي بمعدل النمو المضمون

في المدى الطويل يمكننا مناقشة ثلاث حالات:

✓  $n < g^w$ : لا تتحقق مخططات المستثمرين لأن  $n$  هو معدل النمو الأقصى أي:  $g_Y \leq n < g^w$  وينتج عن ذلك حالة من الانكماش والكساد الاقتصادي وتشهد خلق فائض متزايد في كل من اليد العاملة وفي رأس المال.

✓  $n > g^w$ : أي  $n > g_Y > g^w$  وفيها يكون العرض أقل من الطلب ويرتفع  $g_Y$  دون أن يتجاوز  $n$ .  
 ✓  $n = g_Y$ : النمو يتحقق مع بطالة متزايدة، ويكون حينها الاقتصاد في حالة انكماش وكساد وبطالة متزايدة.

أما بالنسبة لدومار<sup>1</sup> فإن التوازن يرتبط بـ : الإنتاجية المتوسطة الاجتماعية الكامنة لرأس المال: التقنية الإنتاجية ( $\delta$ ): سلوك المستهلكين ( $s$ ): سلوك المنتجين ( $v$ ).

وحسب دومار فإنه يصعب تحقيق التوازن في ظل اقتصاد رأسمالي تكون القرارات فيه لامركزية، والتوازن لا يكون إذن إلا في حالة خاصة حيث يتغلب على الاقتصاد حالات الاختلال ومنها نوعان:

(أ) تضخمي: عندما يكون تأثير الدخل أكبر من تأثير المعجل أو تأثير الطاقة، في هذه الحالة فائض العرض الناتج عن زيادة الاستثمار لا يكون كافيا للتصدي لزيادة الطلب.

(ب) انكماشية: يحدث هذا عندما يكون تأثير الطاقة أكبر من تأثير الدخل، في هذه الحالة زيادة الاستثمار لا تكون كافية للتصدي لزيادة العرض الناتج عن زيادة القدرة الإنتاجية، وينتج عن ذلك ركود اقتصادي يصاحبه فائض في رأس المال وفي اليد العاملة أي البطالة، وهي الحالة التي تمثلت في الأزمة العالمية في الثلاثينيات التي نتج عنها كساد اقتصادي.

يعتبر دومار أن الاستثمار يشكل من جهة حلا لمشكلة البطالة من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة التوظيف ومن جهة أخرى سببا في البطالة من حيث أن زيادة الاستثمار ربما تخلق فائضا في العرض لا يجد الطلب المقابل لاستيعابه مما يخفض من الإنتاج ومن التوظيف.

<sup>1</sup> -Sébastien Charles , Macroéconomie hétérodoxe de Kaldor à Minsky, Ed.l'Harmattan , Paris, 2006, P.30.

بما أن المتغيرات  $s$ ،  $n$ ،  $\gamma$  و  $\gamma^*$  هي متغيرات خارجية وتتحدد بصفة مستقلة عن بعضها فإن علاقة التوازن لا يمكن أن تتحقق إلا صدفية وبالتالي فإنه من المستحيل أن يصاحب النمو الاقتصادي توظيف تام على الدوام، ويوجد نموذج هارود-دومار حدوده في الفرضيات التي اعتمد عليها منها بالخصوص فرضية ثبات المعاملات التي تركز عليها علاقة شرط التوازن وأيضا كونها متغيرات خارجية لا يمكن التحكم فيها من خلال المتغيرات الاقتصادية، تحت هذه الشروط لا يستطيع نموذج هارود دومار تفسير الانتعاش الاقتصادي بالمدة الطويلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ولا حجم هذا التطور.

يمكن استنتاج نتيجة نموذج هارود-دومار<sup>1</sup> مع إدراج التطور التقني بمفهوم هارود أو نمو إنتاجية العمل حيث يكون في هذه الحالة معدل النمو الطبيعي  $g^n$  هو  $g^n = n + \gamma$  الشرط السابق للتوازن الاقتصادي ونكتب:

$$g_Y = g_L + \gamma = n + \gamma \dots \dots \dots (20)$$

ونناقش ثلاث حالات كما يلي:

$$g_L > n \text{ : النمو يزيد مع انخفاض في معدل البطالة. (1)}$$

$$g_L < n \text{ : النمو يزيد مع ارتفاع معدل البطالة. (2)}$$

$$g_L = n \text{ : النمو يزيد مع ثبات في معدل البطالة. (3)}$$

المطلب الثالث: متغيرات السياسات الديمغرافية في النمو الداخلي حسب جونز ورومر

نموذج Jones (2000)<sup>2</sup>

يعتمد هذا النموذج على فرضية تناقص الإنتاجية الهامشية لمخزون المعارف ويربط معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو الديمغرافي تراكم المعارف ويكتب:

$$\dot{A} = \mu.H_A^r A^\phi \dots \dots \dots (21)$$

1- محمد الناصر حميد اتو، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية الوادي، العدد 7 المجلد 2 السنة السابعة 2014.

2- Tianran Chen(2010), „Analysis on accruab based models in detecting earnings management, vol.2, 2010,p58.

حيث:

$H_A$ : عدد المشتغلين في ميدان البحث؛

$\tau$ : مخرجات المعارف؛

$A$ : مستوى المعارف؛

$\mu$  و  $\phi$  ثابتان.

ومن أجل:  $\phi < 1$  نميز حالتين:

➤ الحالة الأولى:  $0 < \phi < 1$  وتعني أن إنتاجية البحث تزيد مع مخزون الأفكار المحقق سابقا.

➤ الحالة الثانية:  $\phi < 0 < 1$  تعني أن الأفكار الجديدة يصبح اكتشافها أصعب شيئا فشيئا.

المعادلة السابقة (21) تفترض أن عدد الاكتشافات التي تستند لنفس الفكرة يرتفع مع عدد الباحثين حيث يعبر  $\tau > 0$  عن وجود مخرجات للمعارف ( $\tau = 1$  يعني عدم وجود مخرجات لنفس المعرفة).

معدل نمو المعارف يكتب كما يلي:

$$g_A = \mu \cdot H^{\tau} / A^{1-\phi} \dots\dots\dots(22)$$

ثبات  $g_A$  يعني:  $\tau \cdot g_{H_A} = (1 - \phi)g_A$  وبما أن المسار التوازني يتطلب أن يكون معدل نمو

الباحثين  $g_{H_A}$  مطابقا لمعدل النمو الديمغرافي  $n$ ، فإن معدل نمو المعارف يكتب في التوازن كما يلي:

$$g_A = \tau \cdot n / (1 - \phi) \dots\dots\dots(23)$$

بقاء عدد الأفكار الجديدة ثابتا مع الزمن يعني أن نسبة الأفكار الجديدة لمجموع ما تم اكتشافه من أفكار تصبح أضعف شيئا فشيئا مما يعني أن معدل نمو الأفكار سوف يؤول إلى الانعدام مع الزمن.

الحالة الوحيدة التي تجعل النمو ممكنا هي أن يتزايد عدد الأفكار الجديدة مع الزمن ولا يحدث

ذلك إلا بزيادة عدد الباحثين وهو ما يحدث مع النمو الديمغرافي الذي يحدد نمو الأفكار والمعارف<sup>1</sup>.

إذا لم تكن هناك مخرجات للمعارف ( $\tau = 1$ ) ولا تأثير للمعارف السابقة على قدرة اكتشاف

المعارف الجديدة أي ( $\phi = 0$ ) فإن العلاقتين (21) و (23) يصبحان على التوالي:

<sup>1</sup>Charles I.Jones: Théories de la croissance endogène, traduction de la première édition américain par Fabrice Mazerol, 12/11/1999, P.100.

$$\dot{A} = \mu \cdot H_A \dots \dots \dots (24)$$

$$g_A = n \dots \dots \dots (25)$$

يبين جونز أن الزيادة المستمرة للمعارف مضمونة بمعدل نمو المعارف وليس بمستواها، ونلاحظ أن ارتفاع عدد المشتغلين في ميدان البحث ( $H_A$ ) يرفع مؤقتا  $g_A$  ولكن ليس له أي تأثير على معدل النمو على المدى البعيد. كما يبين النموذج أن النمو الديمغرافي يسمح بدعم جهود البحث بإعطاء الاقتصاد تدفقا منتظما للموارد البشرية العاملة في قطاع البحث ويضمن وجود تطور تكنولوجي يسمح بنمو الناتج الفردي الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بزيادة في المعارف والاكتشافات مع الزمن ويحدث هذا بزيادة عدد العاملين في قطاع البحث والذي يتحدد بزيادة السكان.

### نموذج النمو بالبحث والتطوير Romer (1990)<sup>1</sup>

يعتمد هذا النموذج على ثلاثة قطاعات في الاقتصاد: قطاع السلعة النهائية في إطار المنافسة التامة؛ قطاع السلع الوسيطة يضم عدة مؤسسات كل واحدة تنتج نوعا معينا من هذه السلع في ظل الاحتكار في إنتاج هذه السلعة؛ قطاع البحث حيث يعمل الباحثون في ظل الاحتكار.

قطاع السلعة النهائية: دالة الإنتاج التي يعتمد عليها هذا القطاع تكتب كما يلي:

$$Y = H_y^\alpha = L^\beta \cdot Ax^{1-\alpha-\beta} \dots \dots \dots (26)$$

حيث:

$L$ : الطلب على العمل (حجم القوة العاملة)؛

$H$ : رأس المال البشري المخصص للعمل في قطاع البحث؛

$A$ : رأس المال المادي غير متجانس (أنواع السلع الوسيطة)؛

$x_i$ : الكمية المستعملة من  $A$ ؛

وفي حالة التوازن يتحقق:  $g_K = g_A$

قطاع السلع الوسيطة: ويكتب نموذج هذا القطاع كما يلي:

$$Y = \eta^{\alpha+\beta-1} (A \cdot H_y)^\alpha (AL)^\beta \cdot K^{1-\alpha-\beta} \dots \dots \dots (27)$$

<sup>1</sup>-Paul M.Romer , Endogenous Technological change, Journal of Political Economy, Vol.05, 1990, p.98.

ولإنتاج  $x_i$  وحدة من السلعة الوسيطة يستعمل المنتج كميات توجه لقطاع إنتاج السلعة النهائية بمقدار  $\eta.x_i$  وحدة من السلعة النهائية ويستخدم كل رأس المال المتوفر  $K$  حيث:

$$K = \eta.Ax$$

قطاع البحث: إنتاج أنواع جديدة من السلع الوسيطة أي زيادة (A) يرتبط عدد الأنواع الموجودة في الأصل (A) والذي يتميز بكونه دون عائد وبمخزون ثابت لرأس المال البشري المخصص لقطاع البحث (H<sub>A</sub>=a.L) أي بعدد الباحثين وبذلك يكون المستوى التكنولوجي في نموذج رومر متغيرا داخليا حيث يمثل مخزون الأفكار والمعارف  $A_t$  التي تم اكتشافها على مدى التاريخ<sup>1</sup> إلى غاية الزمن t.

كل اكتشاف جديد يسمح بإنتاج نوع جديد من السلع الوسيطة؛ تراكم مستوى المعارف A يكتب:

$$\dot{A} = \mu.H_A.A.....(28)$$

$\mu$ : معامل يعبر عن فعالية البحث وهو ثابت.

وهي نفس معادلة إنتاج المعرفة في العلاقة (21) والتي اعتمدها رومر ولكن بوضع

$$\tau = \phi = 1 \text{ وباعتبار أن: } g_A = g_K \text{ نجد:}$$

$$g_K = g_Y = g_A = \mu.H_A.....(29)$$

ونلاحظ هنا أنه بانعدام التطور التكنولوجي لا يكون هناك نمو اقتصادي وأيضا في حالة تخصيص كل اليد العاملة المؤهلة (رأس المال البشري) للإنتاج دون البحث فإن معدل النمو سينعدم. كما نلاحظ أن معدل التطور التكنولوجي يعبر عن الإنتاجية الهامشية لمخزون المعارف وهو يرتبط بمستوى السكان (L) ويجب أن يكون ثابتا لتفادي انفجار النمو، ففي حالة زيادة (a) عدد السكان يجب أن يكون هناك انخفاض في عدد ساعات العمل الفردية وإلا لكان معدل التطور التكنولوجي متزايدا مما يجعل النمو متزايدا، وهذه النتيجة تعني أنه على المدى البعيد وفي حالة الانتظام سيكون معدل النمو الاقتصادي ثابتا وسيكون مرتبطا بمستوى السكان مما يعني أن الدولة التي لها مستوى أكبر من السكان تعرف معدل نمو أكبر وذلك لأن مستوى أكبر للسكان يخلق إمكانية لتخصيص موارد بشرية أكبر لقطاع البحث مما يسمح بنمو أسرع.

يبين نموذج رومر إذن أنه كلما كان عدد العاملين في قطاع البحث أكبر كلما كان النمو

<sup>1</sup> -Charles I. Jones: Théories de la croissance endogène, Op.cit., P.96.

الاقتصادي أسرع أي كلما كانت الموارد المخصصة للبحث والتطوير أكبر كلما كان معدل النمو أكبر، ولكن هذا لا يتطابق مع الواقع حيث أنه في الولايات المتحدة الأمريكية بقي متوسط معدل النمو قريبا جدا من 1,8% خلال القرن العشرين بالرغم من الزيادة السريعة لعدد الباحثين، ومعظم الدراسات الميدانية التي تمت لمعرفة تأثير جهود البحث والتطوير في النمو بيّنت أن زيادة الموارد المخصصة للبحث والتطوير لم تحقق زيادة معدل النمو بالدرجة التي يبينها نموذج رومر نظريا.

### نموذج النمو برأس المال البشري وقطاع البحث والتطوير Romer (1990)<sup>1</sup>

في هذا النموذج بين Romer باستخدام دالة إنتاج تُحوّل بفضل التكوين جزء من العمل غير المؤهل إلى عمل مؤهل، فإن هذا يعني انخفاضا في العمل الإجمالي ( $L$ ) وهو ما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الهامشية لرأس المال البشري العامل في قطاع السلعة النهائية، إن انخفاض العمل غير المؤهل يخفض من الإنتاجية الهامشية لرأس المال البشري ( $\frac{\partial y}{\partial H_y}$ ) الموظف في قطاع السلعة النهائية  $H_y$  (لأن جزء أكبر من رأس المال البشري سيوظف في هذا القطاع).

ارتفاع رأس المال البشري الموظف في قطاع الإنتاج  $H_y$  يؤدي إلى زيادة إنتاج السلعة النهائية مما يرفع من الطلب على رأس المال البشري أكثر لهذا القطاع وهو ما يرفع ثمن الاختراعات والاكتشافات المحققة في قطاع البحث والتطوير.

ارتفاع ثمن الاختراعات يشجع على اندفاع عدد الباحثين  $H_A$  وهو ما يرفع من معدل النمو الاقتصادي، هذا يعني أن النمو الديمغرافي المرتفع الذي يعكس زيادة في اليد العاملة غير المؤهلة مقارنة باليد العاملة المؤهلة يعني ارتفاع الإنتاجية الهامشية لرأس المال البشري ( $\frac{\partial y}{\partial H_y}$ ) وهو ما يؤدي إلى تخصيص جزء كبير من اليد العاملة المؤهلة في إنتاج السلعة بدلا من البحث والتطوير.

### المطلب الرابع: المتغيرات الديمغرافية في نماذج النمو الداخلي حسب بارو

#### نموذج السلع العمومية

يعتبر هذا النموذج أن الدولة تقوم بشراء جزء من الإنتاج الخاص من أجل توفيره لكل المنتجين مجانا، وهذه المشتريات تمثل حجم الإنفاق العام  $G$  الذي تسخره الدولة للمجتمع، ولتمويل هذا الإنفاق تقوم الحكومة باقتطاع ضريبي من الدخل الوطني  $Y$  بنسبة ثابتة  $t$  مع ضمان توازن

<sup>1</sup>-Bruno Amable & Dominique Guellec , Les théories de la croissance endogène, Economie Politique, Vol.102, N°3, Mai-Jui.1992, P.351.

موازنتها العامة فيكون كالتالي:

$$G = t.Y \dots \dots \dots (30)$$

التوازن اللامركزي: وفيه يفترض Barro (1990)<sup>1</sup> ثبات العمل الإجمالي  $L$  معتمدا على دالة إنتاج من نوع كوب - دوغلاس وتكتب كما يلي:

$$Y_i = AL_i^{1-\alpha} K_i^\alpha G^{1-\alpha} \dots \dots \dots (31)$$

وتكتب دالة الإنتاج الكلية بنفس الشكل كما يلي:

$$Y = AL^{1-\alpha} K^\alpha G^{1-\alpha} \dots \dots \dots (32)$$

حيث:  $0 < \alpha < 1$

- إن دالة الإنتاج الكلية تتميز بإنتاجية هامشية متناقصة لرأس المال الكلي.
- وافترض النموذج أن زيادة  $K_i$  تصاحبها زيادة  $G$  يعني القضاء على خاصية تناقص الإنتاجية الهامشية الكلية لرأس المال.
- التحكم في الإنفاق العام  $G$  يصنف هذا النموذج من نماذج النمو الداخلي.
- توازن المنتج أو المؤسسة يتحقق عندما يكون الناتج الهامشي لرأس المال بعد الاقتطاع مساويا للمردودية الحقيقية لرأس المال ونكتب:

$$r + \delta = (1-t)\partial Y_i / \partial Y_i = (1-t)A\alpha.k_i^{\alpha-1}G^{1-\alpha} \dots \dots (33)$$

حيث:  $k_i = K_i / L_i$

من المعادلتين (30)، (31) نجد صيغة  $G$  كما يلي:

$$Y = t.AL^{1-\alpha}K^\alpha G^\alpha \dots \dots \dots (34)$$

حيث:  $k = K / L$

ويكون شرط تحقيق التوازن الخاص بافتراض أن  $(k_i = k)$  فنجد:

$$r + \delta = (1-t).\alpha.A^{1/\alpha}.(t.L)^{(1-\alpha)/\alpha} \dots \dots \dots (35)$$

نلاحظ من المعادلتين (34) و(35) أن  $t$  لها تأثيران الأول إيجابي من الشكل  $t^{(1-\alpha)/\alpha}$  والثاني سلبي يعبر عنه ب:  $1-t$  وقد بين النموذج أنه لقيم ضعيفة من  $t$  يظهر التأثير الإيجابي، ولقيم كبيرة

<sup>1</sup>- Xavier Sala-i-Martin et Robert Barro: La croissance économique, Ed.Ediscience Internationale et Mc Graw-Hill Book Co. Europe, Paris, 1996.



من النسبة  $t$  يظهر التأثير السلبي، مما أدى إلى وجود قيمة توازنية للنسبة  $t$  تجعل معدل النمو عند مستواه الأقصى وهي من أجل:  $t = 1 - \alpha$  وعند هذه القيمة يتساوى الناتج الهامشي للإنفاق الحكومي  $\partial Y / \partial G$  مع الواحد الصحيح:

$$\partial Y / \partial G = (1 - \alpha) \cdot \alpha L^{1-\alpha} K^\alpha K^{-\alpha} = (1 - \alpha) \cdot (Y / G) = (1 - \alpha) / t \dots \dots \dots (36)$$

واعتمادا على المعادلة نميز ثلاث حالات:

- إذا كان:  $\partial Y > \partial G$  على الدولة الزيادة في الإنفاق العام.
- إذا كان:  $\partial Y < \partial G$  على الدولة التخفيض من الإنفاق العام.
- إذا كان:  $\partial Y = \partial G$  يتحقق الحجم الأمثل.

التوازن المركزي: لتحقيق الحجم الأمثل يجب تحقيق الشرط  $\partial Y / \partial G = 1$  ونحسب معدل النمو الأمثل الذي يكتب:  $g(op) = (1 / \theta) [\partial Y / \partial K - \delta - \rho]$  وبتعويض الناتج الهامشي لرأس المال الكلي نجد:

$$g(op) = (1 / \theta) [\alpha \cdot A^{1/\alpha} \cdot (t \cdot L)^{(1-\alpha)/\alpha} - \delta - \rho] \dots \dots \dots (37)$$

وبالمقارنة نجد أن معدل النمو اللامركزي أصغر من معدل النمو المركزي (المثالي) ويظهر ذلك عندما يحسب الخواص معدل النمو اللامركزي فإنهم لا يأخذون بعين الاعتبار أن ارتفاع الإنتاج  $Y$  بسبب زيادة استثماراتهم الخاصة يرفع من حجم الضرائب المقتطعة لهم وبالتالي فإنهم يرفعون من حجم الإنفاق العام الذي يعود على جميع المؤسسات بالإيجاب.

ويمكن للدولة أن تواجه هذا الفرق وتضمن المساواة بين معدل النمو الخاص ومعدل النمو المثالي اجتماعيا إما بتقديم إعانات أو دعم للإنتاج الخاص بالمعدل  $(1 - \alpha) / \alpha$  ، حيث يصبح في هذه الحالة المردود الهامشي لرأس المال الخاص متطابقا مع المردود الهامشي لرأس المال الكلي، أو من خلال فرض ضريبة جزافية وفي هذه الحالة لا يكون الدخل مرتبطا بالضرائب مما يلغي العامل  $(1 - t)$  في معدل النمو اللامركزي.

أما بخصوص تأثير النمو الديمغرافي فنلاحظ أن  $L$  موجود في كلا المعدلين بتأثير إيجابي، مما يعني أنه كلما كان مستوى التوظيف  $L$  أكبر كلما كان النمو أسرع.

نموذج الازدحام على الخدمات العمومية

تتميز الخدمات العمومية بالازدحام في الطلب عليها والاستفادة منها مثل خدمات الصحة والتعليم والأمن... إلخ ويكتب هذا النموذج على الشكل التالي<sup>1</sup>:  $(G/Y=t)$   
 بافتراض أن الحكومة تقطع نسبة ثابتة  $t$  من الدخل الوطني  $Y$  مع تحقيق التوازن.

فحسب دالة الإنتاج الخاصة فإن زيادة  $G$  مقارنة بـ  $K$  يرفع الناتج الخاص  $Y_i$  لكل  $K_i$  معطى، ولكن بسبب الازدحام فإن زيادة  $K$  لـ  $G$  معطى يخفض الخدمة العمومية المتوفرة لكل منتج وبالتالي ينخفض  $Y_i$ .

هذه الصياغة الرياضية الخاصة تفترض إذن أن يرتفع حجم الخدمات العمومية  $G$  مع زيادة الاستثمارات أي مع زيادة  $K$  وذلك لكل مستخدم، ارتفاع  $G$  و  $K$  بنفس المعدل يعني بقاء النسبة  $G/K$  ثابتة وهو يعني أن الناتج الهامشي لرأس المال الخاص يكون ثابتا.

أما معدل النمو المثالي بالاعتماد على الناتج الهامشي لرأس المال الكلي يكون كما يلي<sup>2</sup>:

$$g(op) = (1 / \theta) [\alpha . A . (G / K)^{1-\alpha} - \delta - \rho] \dots \dots \dots (38)$$

وبما أن شرط تحقيق الحجم الأمثل:  $t = 1 - \alpha$  بالتعويض في المعادلة السابقة نجد:

$$g(op) = (1 / \theta) [(1 - t) . A . (G / K)^{1-\alpha} - \delta - \rho] \dots \dots \dots (39)$$

ومنه يتساوى النمو اللامركزي مع النمو المركزي ونستنتج أن مبدأ الازدحام على الخدمات العمومية يجعل النمو اللامركزي نموا مثاليا.

إن النمو الاقتصادي هو نتيجة جملة من العوامل تتركز بالأساس على عوامل الإنتاج: العمل؛ رأس المال؛ التكنولوجيا؛ إضافة إلى عوامل ومحددات أخرى لها تأثيرها على حجم الناتج تتمثل في متغيرات السياسات الديمغرافية، لكن ذلك لن يكون بتحقيق مزايا إنتاجية فقط لأن التكاليف البيئية والصحية هي في تزايد مستمر الأمر الذي يجعل عملية النمو الاقتصادي رهينة قدرة البلد على تحمل المزيد من التكاليف والتضحيات في المستقبل.

<sup>1</sup> -Katheline Schubert, Macro-économique comportement et croissance, 2<sup>ème</sup> édition, vuibert France 2000, p319.

<sup>2</sup> -Frédérique Bec, Analyse Macro-économique, édition la découverte, France 2000, p402.

انطلاقاً من تطور نظريات ونماذج النمو الاقتصادي والتي اختلفت في نظرتها وتفسيرها لعملية النمو، حيث أعزت النظريات التقليدية النمو الاقتصادي إلى عملية التراكم الرأسمالي، ونفس الأمر بالنسبة لبعض الكينزيين كنموذج "هارود-دومار" إلا أن التحليل الكينزي ومن ثم نظريات الفكر المعاصر أكدت على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في عملية النمو وذلك من خلال سياساتها الديمغرافية المنتهجة، حيث أن جل النماذج بينت أن النمو وتحقيق النهضة سيكون دائماً أسرع بين الدول التي تملك رصيماً أكبر من رأس المال وقوة العمل المتعلمة والمدربة مع وجود بيئة اقتصادية مشجعة لتراكم المعرفة الإنسانية.

من خلال ما تقدم نرى أن " القضية الديمغرافية " متفرعة ومتشعبة، لكن عناصرها مرتبطة ومتفاعلة مع بعضها البعض سواء كانت مادية تحيل إلى الاقتصاد والإنتاج والدخل، أو بشرية ذات علاقة بالحجم السكاني والتركيبية الديمغرافية (المورد البشري) والسياسات الديمغرافية وبالحدود والقدرات والمشاركة، ومنه فإنه لا يوجد انفصال بين الظواهر الاقتصادية والديمغرافية بل هما ظاهرة واحدة متكاملة ومتجانسة.

المبحث الثالث: أثر السياسات الديمغرافية على المتغيرات الاقتصادية الكلية

المطلب الأول: أثر متغيرات السياسات الديمغرافية على النمو الاقتصادي

نموذج سولو الأولي: يكتب سولو نموذج معتمدا على دالة الإنتاج النيوكلاسيكية  $(Y=F(K,L))$  كما يلي:

$$\dot{k} = s.f(k) - (n + \delta).k \dots \dots \dots (40)$$

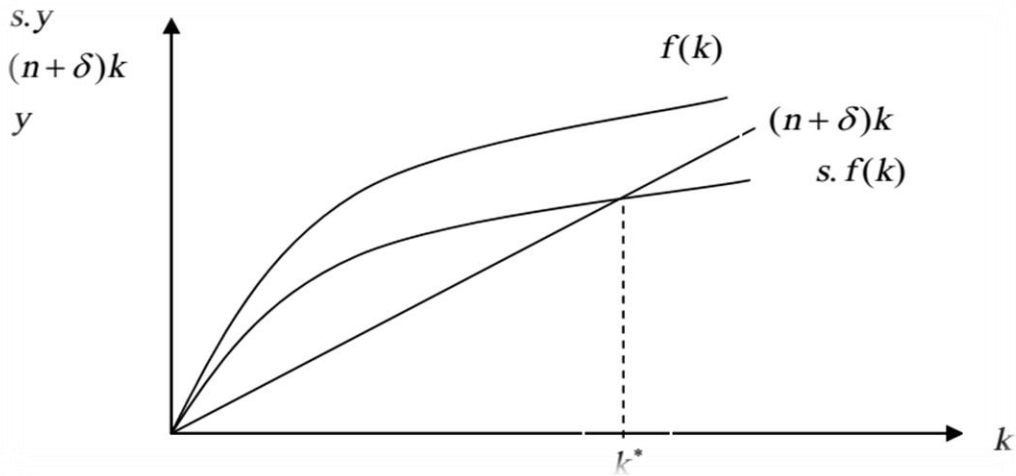
ونكتب معادلة معدل نمو رأس المال الفردي كما يلي:

$$g_k = s.f(k)/K - (n + \delta) \dots \dots \dots (41)$$

ونلاحظ أن معدل النمو الديمغرافي يتناسب عكسا مع معدل نمو رأس المال الفردي، ومن أجل  $(s=0)$  فإن رأس المال الفردي سوف ينخفض بمعدل  $(n + \delta)$  وهذا يخفض حصة الفرد من رأس المال الإجمالي، ومن أجل  $(\dot{k}=0)$  نجد:

$$s.f(k^*) = (n + \delta)k^* \dots \dots \dots (42)$$

ويتضح لنا  $k^*$  بيانيا برسم منحنيات كل من  $f(k)$ ،  $s.f(k)$ ، و  $(n + \delta).k$  في شكل واحد:



الشكل 09: التوازن في نموذج سولو<sup>1</sup>

من البيان يمكننا مناقشة حالتين:

1- إذا كان  $k < k^*$  يكون  $g_K > n$ : يزيد رأس المال بأسرع من اليد العاملة مما يخفض من معدلات الفائدة مقارنة بمعدلات الأجور وهو ما يؤدي إلى اللجوء إلى استخدام رأس المال أكثر مقارنة بالعمل.

<sup>1</sup> -Gregory N.Mankiw , Macroéconomie, Traduction de la 5<sup>ème</sup> Ed par Jean Houard, de boeck Universités, Paris, 2003, P.29

2- إذا كان  $k > k^*$  يكون  $g_K < n$ : تزيد اليد العاملة بأسرع من رأس المال مما يخفض من معدلات الأجر مقارنة بأسعار الفائدة وهو ما يؤدي إلى اللجوء إلى استخدام العمل أكثر مقارنة برأس المال، وفي حالة التوقف نجد:

$$g_Y = g_K = g_c = 0 \quad g_Y = g_K = g_L = n \dots \dots \dots (43)$$

ومنه نستنتج:

$$k^* = \left[ \frac{s}{n + \delta} \right]^{\frac{1}{1-\alpha}} \dots \dots \dots (44)$$

$$y^* = \left[ \frac{s}{n + \delta} \right]^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} \dots \dots \dots (45)$$

ومما سبق نجد أن ارتفاع معدل النمو الديمغرافي يؤثر سلبا على ناتج الفرد في الحالة المنتظمة، وهي الصيغة المالتوسية لنموذج سولو، ونميز حالتين<sup>1</sup>:

➤  $y < y^*$  فإن  $g_Y > 0$ : يرفع من مستوى الناتج الفردي.

➤  $y > y^*$  فإن  $g_Y < 0$ : يخفض من مستوى الناتج الفردي.

نلاحظ أن نموذج سولو يعطينا نفس خصائص النموذج المالتوسي المتعلقة باستقرار الناتج الفردي أو مستوى المعيشة وبإدخال اللوغاريتم على طرفي المعادلة (45) نجد:

$$Ln(y^*) = \frac{\alpha}{1-\alpha} [Ln(s) - Ln(n + \delta)] \dots \dots \dots (46)$$

ارتفاع النمو الديمغرافي ب 1% يخفض الناتج الفردي ب  $\frac{\alpha}{1-\alpha}$  %، وأعظم مستوى من معيشة الأفراد يوافق أعظم استهلاك  $c_{or}^*$  وادخار أمثل ( $S_{or}$ ) عند مستوى مخزون رأس المال المتوقف بالقاعدة الذهبية ( $K_{or}^*$ ) حيث:

$$f'(k^*_{or}) = n + \delta \dots \dots \dots (47)$$

وفي هذه الحالة يكون معدل الربح الصافي  $r$  مطابقا لمعدل النمو الديمغرافي  $n$  ونحصل على:

$$r_{or} = n \quad r_{or} = f'(k^*_{or}) = -\delta \dots \dots \dots (48)$$

<sup>1</sup> -Gregory N.Mankiw (2003), Macroéconomie, 3<sup>ème</sup> Ed, de boeck universités A.S,p.274-275.

نموذج سولو بالتطور التكنولوجي:

تكتب دالة الإنتاج في هذا النموذج على الشكل:  $Y=F(K,AL)$  حيث:  $A$  يمثل درجة فعالية العامل و  $AL$ : يعبر عن مستوى العمل الفعال، وتكتب صيغة هذا النموذج<sup>1</sup>:

$$\dot{k}^e = s.f(k^e) - (n + \gamma + \delta)k^e \dots\dots\dots(49)$$

حيث:  $k_t^e = \frac{K}{A}$ ؛  $K^e = y/A$  و  $(Y^e$  و  $K^e)$  هما على التوالي رأس المال العامل الفعال وناتج العامل الفعال حيث:  $\gamma = g_A$ ، وتتميز حالة التوقف بالمساويات التالية:

$$g_k = g_y = g_c = n + \gamma \qquad g_{k^e} = g_{y^e} = g_{c^e} \qquad g_k = g_y = g_c$$

نموذج سولو يبين أن التطور التكنولوجي وحده يمكن من رفع مستوى المعيشة، ويغير معيار القاعدة الذهبية حيث:

$$f'(k^{e*or}) = n + \gamma + \delta \dots\dots\dots(50)$$

إذا كان رأس المال العامل الفعال في التوقف مناسباً للقاعدة الذهبية فإن الإنتاجية الهامشية الصافية لرأس المال العامل الفعال تكون مساوية لمعدل نمو الناتج الكلي المناسب لحالة التوقف أي:

$$f'(k^{e*or}) - \delta = r_{or} = n + \gamma + \delta = g_Y \dots\dots\dots(51)$$

يمكن إعطاء القيم التوازنية لكل من  $k^e$  و  $y^e$  ذلك بالاعتماد على دالة الإنتاج التي تدرج التطور التقني بمفهوم هارود أي:  $Y = K^\alpha (AL)^{1-\alpha}$  ومنه:  $y = A^{1-\alpha} k^\alpha$  وتكون عبارة العامل الفردي الفعال كما يلي:

$$y^e = k^{e\alpha} \dots\dots\dots(52)$$

وفي الحالة المنتظمة نجد:

$$k^{e*} = [s / (n + \gamma + \delta)]^{\frac{1}{1-\alpha}} \dots\dots\dots(53)$$

$$y^{e*} = [s / (n + \gamma + \delta)]^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} \dots\dots\dots(54)$$

إذن التطور التقني يحفز النمو والإنتاج، ونستنتج أن النمو الاقتصادي يتسارع إذا كان كل من معدل البطالة ومعدل النمو الديمغرافي ضعيفين ويتقلص إذا كان كلاهما مرتفعاً.

<sup>1</sup> -Didier Blanchet, Modélisation démo-économique, conséquences économiques des évolutions démographiques, Op.cit., P.21

فبإدراج التطور التقني بمفهوم سولو نجد أن معدل النمو الديمغرافي ليس له أي تأثير على معدل نمو الناتج الفردي، والذي يكتب في الحالة المنتظمة بالصيغة التالية:

$$g_{y^e} = g_{k^e} = \alpha \cdot \gamma / (1 - \alpha) \dots \dots \dots (55)$$

$$y_t = \left( \frac{s}{n + \delta + \gamma / (1 - \alpha)} \right)^{\frac{\alpha}{1 - \alpha}} e^{\left( \frac{\gamma}{1 - \alpha} \right) t} \dots \dots \dots (56)$$

وإدراج التطور التقني بمفهوم سولو يمنع وجود حالة التوقف التي ينعدم فيها الناتج الفردي للعامل الفعال .

نلاحظ أنه ليس هناك أي تأثير لمستوى السكان على مستوى الناتج الفردي ولكن معدل النمو الديمغرافي له تأثير سلبي على مستوى الناتج الفردي، ولكي يكون هنا مسار للتوازن يجب أن يتحقق:

$$n > -\delta - \gamma(1 - \alpha)$$

وبإدخال اللوغاريتم على طرفي المعادلة (56) ودراسة تغير  $y$  لتغير  $n$  نجد:

$$\frac{d \log y}{dn} = \frac{\alpha}{\alpha - 1} \left[ \frac{1}{n + \delta + \gamma / (1 - \alpha)} \right] \dots \dots \dots (57)$$

ومنه نستنتج أن التطور التقني يمكنه التخفيف من التأثير السلبي للنمو الديمغرافي على مستوى المعيشة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - Didier Blanchet , L'impact des changements démographiques sur la croissance et le marché de travail , faits, théories et incertitudes, Economie Politique, Vol.111, N°4, Juil-Aout.2001, P.526.

ونلخص العلاقة بين معدل نمو السكان والنتائج الفردي في حالة العوائد المتناقصة وحالة العوائد الثابتة حسب نموذج سولو في الجدولين التاليين<sup>1</sup>:

الجدول 07: حالة العوائد المتناقصة

النتائج الفردي		المستوى	السكان
المعدل	المستوى		
محايد	تأثير سلبي	المستوى	
تأثير سلبي	تأثير سلبي	معدل النمو	

الجدول 08: حالة العوائد الثابتة

النتائج الفردي		المستوى	السكان
المعدل	المستوى		
محايد	محايد	المستوى	
محايد	تأثير سلبي	معدل النمو	

المطلب الثاني: أثر السياسات الديمغرافية على الدخل والاستثمار

أثر السياسات الديمغرافية على الدخل

إن زيادة النمو الديمغرافي تؤدي إلى انخفاض في مستوى دخل الطبقات الفقيرة وذلك بانخفاض معدلات الأجور، ويعتقد الكثير أن معدل نمو الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد يكونان أقل في حالة النمو الديمغرافي المرتفع. ذلك أن زيادة السكان بمعدل أكبر من زيادة الدخل القومي تؤدي إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد ومن ثم انخفاض في مستوى معيشتهم، كما يؤثر النمو الديمغرافي على توزيع الدخل في المجتمع، حيث تتكاثر الطبقات الفقيرة بمعدلات أكبر من نظيرتها الغنية وذلك لارتباط مستويات الدخل المنخفضة بمستوى تعليمي ووعي صحي منخفضين، حيث أن الأسر الفقيرة تعتبر الطفل مورداً اقتصادياً لها فيدخل سوق العمل في سن صغيرة، و أية زيادة في الدخل القومي يتحول جزؤها الأكبر إلى الطبقات الغنية المسيطرة على النشاط الاقتصادي من جهة ويرتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل لهذه الطبقات من جهة أخرى، الأمر الذي يزيد من تفاوت توزيع الدخل، ويمكن أن ينخفض هذا التفاوت في الأجل الطويل إذا انخفضت معدلات الخصوبة لدى الطبقات الفقيرة مما يترتب عليه ارتفاع نصيب هذه الطبقات من الدخل بفعل التأثيرات الإيجابية على

<sup>1</sup>- Didier Blanchet , L'impact des changements démographiques sur la croissance et le marché de travail , faits, théories et incertitudes, Economie Politique, Vol.111, N°4, Juil-Aout.2001,p.526.



مستويات التعليم والصحة، وبصفة عامة لا يمكن التسليم بصحة هذا التحليل دوماً فزيادة الأطفال في بعض الأسر قد يحفز الآباء على مضاعفة ساعات العمل من أجل زيادة الدخل<sup>1</sup>.

### أثر السياسات الديمغرافية على الاستثمار

قد تؤدي السياسات الديمغرافية التوسعية إلى إضعاف القدرة على الادخار في المجتمع وبالتالي نقص الاستثمار، وهذا لا يتحقق دوماً، فالمدخر قد يختلف عن المستثمر لاختلاف دوافع كل منهما، ففي الدول النامية نجد أن الجزء الأكبر من الاستثمارات يمول عن طريق الادخار الإجباري أو الاقتراض الخارجي وهذان المصدران مستقلان عن النمو الديمغرافي، وإذا كان معدل النمو الديمغرافي مرتفعاً فقد يؤدي إلى انخفاض مستويات الأجور، مما يُمكن الطبقات الرأسمالية من تحقيق زيادة في الأرباح وبالتالي تزيد الاستثمارات، وقد يؤدي النمو الديمغرافي السريع إلى تحول هيكل الاستثمار في المجتمع نحو توسيع مشروعات البنية التحتية (المواصلات والاتصال والكهرباء والمياه... الخ) على حساب المجالات الاقتصادية الأخرى، غير أن تلك الاستثمارات لا تحقق عوائدها بالكامل إلا في الأجل الطويل ومع استغلال كامل طاقتها، لذا فإن النمو الديمغرافي قد يعيق عملية التنمية الاقتصادية ولكن ما يجب التأكيد عليه هو أن تلك الاستثمارات لا ترتبط كثيراً بالنمو الديمغرافي في الدول النامية وإنما تتوقف على أولويات السياسات الديمغرافية المنتهجة من طرف الحكومات، الكثير من الدراسات بينت الأثر السلبي للسياسات الديمغرافية التوسعية على الاستثمار ومنها ما بينت عكس ذلك، حيث يؤكد أنصار الاتجاه الأول أن السياسات الديمغرافية التوسعية تؤثر سلباً على الاستثمار وبالتالي على النمو الاقتصادي إذ ينطلقون من حقيقة التناسب العكسي في توزيع المداخل بين الاستهلاك والادخار، حيث أن السياسات الديمغرافية التوسعية حسب نظرهم تتطلب تخصيص جزء أكبر من المداخل للاستهلاك مما يقلل من مخصصات الادخار ومن ثم الاستثمار، ومن جهة أخرى فإن السياسات الديمغرافية التوسعية ذو تأثير سلبي على الاستثمار من خلال توجيه المخصصات نحو الإنفاق على المشاريع المخصصة لإشباع الحاجات الضرورية للسكان وكذلك على المشاريع والخدمات بأنواعها مما يقلل من حصة الإنفاق على المشاريع القاعدية (مشاريع البنية التحتية والهيكلية للاقتصاد) وعليه فقد خلص أصحاب هذا الاتجاه إلى التأثير السلبي للسياسات الديمغرافية التوسعية على التنمية من خلال تشتيت موارد التنمية وزيادة أعبائها، أما الاتجاه الثاني المتفائل فيرى أن للسياسات الديمغرافية التوسعية تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي إذا ما هُيئت الظروف والعوامل الملائمة للمشاركة في

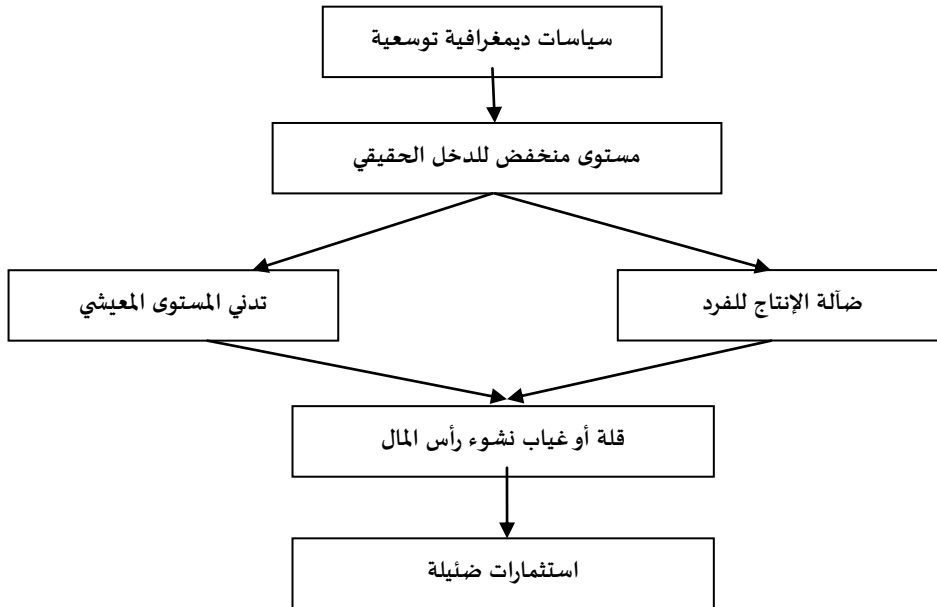
<sup>1</sup> - J.Simon, Population Growth in Poor Countries, Selected Essays, Princeton University Press, New Jersey, 1990, p.19.

البناء التنموي وبذلك تصير السياسات الديمغرافية التوسعية عاملا من عوامل دفع حركة التنمية قدما للأمام وليس العكس، استناد إلى ما يلي<sup>1</sup>:

➤ السياسات الديمغرافية التوسعية تزيد من فتوة المجتمع أي من عدد العناصر الشابة في الهرم السكاني (Population pyramid) وبذلك زيادة في نسبة القوة البشرية وقوة العمل لإجمالي عدد السكان وهذا ما يؤدي بدوره إلى إمداد سوق العمل دائما بالعناصر الفتية والقادرة على العمل والعطاء للمستثمرين (الاستعداد للهبة الديمغرافية).

➤ السياسات الديمغرافية التوسعية تخلق تنوع في الخبرات والكفاءات الضرورية للبناء التنموي وهذا ماله بالغ التأثير في عملية تأمين قوة العمل الملائمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية بالاعتماد على السوق المحلية للعمل.

➤ السياسات الديمغرافية التوسعية تخلق نموا في الموارد البشرية وهذه الموارد شأنها شأن غيرها من العوامل المساهمة في البناء التنموي إذا يمكن تحسين استغلالها والاستفادة منها بالدرجة القصوى وأحيانا تصديرها والحصول من جراء ذلك على مداخيل كبيرة تساهم في تنمية المجتمع وازدهاره.

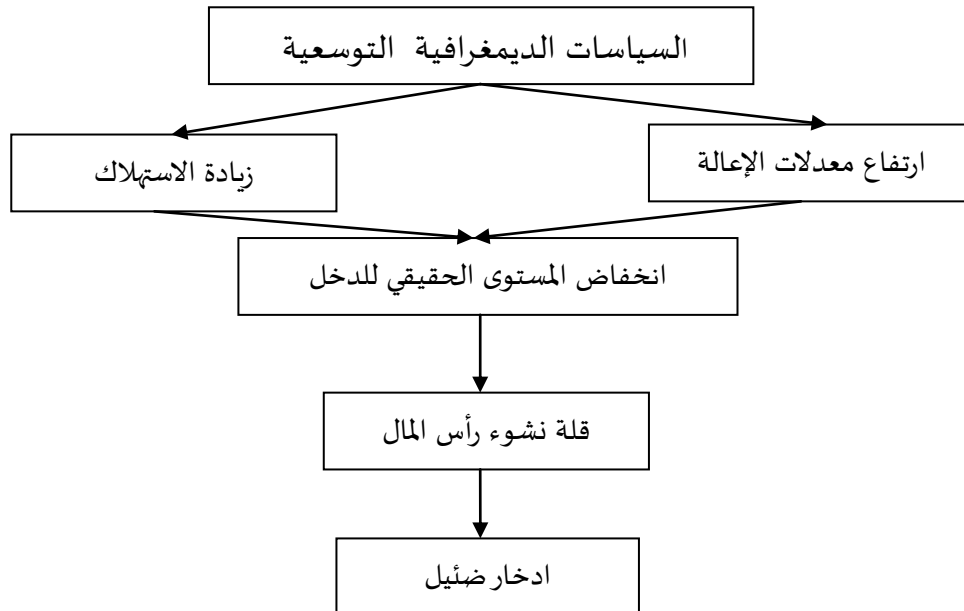


الشكل 10: أثر السياسات الديمغرافية التوسعية على الإستثمارات<sup>2</sup>

<sup>1</sup>- أسامة محمد الفيل، نظرة المستقبل الاستثمار في الإنسان، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، ط1، 2001، ص89.  
<sup>2</sup>- المصدر: من إعداد الطالب.

## أثر السياسات الديمغرافية على الادخار

قد يترتب على السياسات الديمغرافية التوسعية إضعاف القدرة على توليد المدخرات من خلال عاملين، التزايد السريع للنمو الديمغرافي؛ ارتفاع معدلات الإعالة، حيث يرى بعض الاقتصاديين أن للسياسات الديمغرافية التوسعية أثراً سلبياً على توليد المدخرات، فزيادة معدل النمو الديمغرافي عن معدل نمو الدخل قد يؤدي إلى التحول من الادخار إلى الاستهلاك، كما أن زيادة عدد المعالين في الأسرة قد يؤدي لانخفاض القدرة على الادخار ولكن من جهة أخرى يعتمد معدل الادخار على الهيكل العمري للسكان، فكلما كان المجتمع فتي (Young population) (ترتفع فيه نسبة الشباب، كما هو الحال في الدول النامية) كان معدل الادخار أكبر مقارنة بالمجتمعات الهرمة، ذلك أن الأفراد في المراحل العمرية الأولى عادة ما يقومون بالعمل والاجتهاد ويزيدون من مدخراتهم من أجل تحسين مستويات معيشتهم في المستقبل، أو من أجل توفير حياة مستقبلية آمنة لأطفالهم صحياً وتعليمياً، أضف إلى ذلك عدم وجود متسع من الوقت للاستمتاع بالحياة، وذلك على عكس حال كبار السن الذين لديهم ميل أكبر للاستهلاك عن الشباب ولذا فإن السياسات الديمغرافية الانكماشية تؤثر سلباً على الادخار، حيث قد يزداد الإنفاق الاستهلاكي من خلال زيادة الطلب على الخدمات الطبية والصحية والرفاهية للمسنين، ويمكن تلخيص ما سبق في الشكل الآتي:



الشكل 11: أثر السياسات الديمغرافية التوسعية على الادخار

## أثر السياسات الديمغرافية على الاستهلاك

ترجع الزيادة في الطلب الاستهلاكي إلى عوامل عديدة نذكر منها السياسات الديمغرافية التوسعية وزيادة دخول الأفراد، ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة الآتية:  $td = p + eR$  حيث تعبر  $td$ ،  $p$ ،  $R$  عن: معدلات الزيادة السنوية في الطلب على الغذاء؛ عدد السكان المتزايد الناتج عن السياسات الديمغرافية التوسعية؛ دخل الفرد على الترتيب، بينما ترمز  $e$  إلى مرونة الطلب الدخلية على الغذاء، فإذا افترضنا أن معدل نمو السكان بأحد البلدان النامية كان يبلغ 3% سنوياً وبتزايد دخل الفرد فيه بمعدل 4% سنوياً وأن مرونة الطلب الدخلية على الغذاء تبلغ 0.7، تصبح الزيادة السنوية للطلب على الغذاء كالآتي:  $3\% + (0.7 \times 4\%) = 5.8\%$  سنوياً.

ويرجع اختلاف معدلات الزيادة السنوية في الطلب على الغذاء بين الدول النامية والمتقدمة لعدة أسباب منها انخفاض معدل الزيادة السكانية في معظم الدول المتقدمة (تقع بين 1% و 1.5%)<sup>1</sup>. وكذلك انخفاض مرونة الطلب الدخلية على الغذاء بتلك الدول (تقع بين 0.3 و 0.5)، نظراً لارتفاع مستويات الدخل، ولو افترضنا أن معدل نمو السكان بأحد البلدان المتقدمة هو 1% سنوياً وبتزايد دخل الفرد فيه بمعدل 3% سنوياً وأن مرونة الطلب الدخلية على الغذاء هي 0.3% تصبح الزيادة السنوية للطلب على الغذاء كالآتي:  $1\% + (0.3 \times 3\%) = 1.9\%$  سنوياً، أي أن الطلب على الغذاء في الدولة النامية قد يزيد عن ثلاث أضعاف بالدول المتقدمة.

<sup>1</sup> -مثيرا سيغق وتسقيا فاين، ترجمة صالح علي سواعد، الناس والبلدات كتب لتعليم الجغرافيا، مركز التكنولوجيا التربوية، ط1، 2011، صص 153-155.

المطلب الثالث: أثر السياسات الديمغرافية على البطالة

حسب دراسات الكثير من الاقتصاديين تبين أن السياسات الديمغرافية التوسعية تؤدي إلى زيادة معدلات البطالة خاصة في الدول النامية والتي تعاني من جمود في هياكلها الاقتصادية وعدم مرونة أجهزتها الإنتاجية وعدم قدرة قطاعاتها المختلفة على استيعاب مزيد من العمال، ولذا فإن أي زيادة سكانية ستعكس في زيادة معدلات البطالة، خاصة مع عدم توفر عناصر الإنتاج المكتملة لعنصر العمل بنفس نسبة الزيادة السكانية مما يحقق قانون تناقص الغلة، بينما يرى فريق آخر أن السياسات الديمغرافية التوسعية تؤدي إلى زيادة حجم القوى العاملة ومن ثم تجديد قوة العمل؛ وتوفير عنصر العمل بسعر معتدل يمكن من قيام تنمية اقتصادية سريعة، و المجتمعات التي تسعى لتطبيق سياسات ديمغرافية توسعية تتسم بكونها مجتمعات فتية ترتفع بها نسبة الشباب الذي يميل للتغيير والتجديد، مما يساعد على سرعة استيعاب المخترعات الجديدة كما يمكن التقليل من الأثر السلبي للنمو الديمغرافي بالعمل على تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة أو المكثفة لعنصر العمل المصاحب بإقامة البنية الأساسية التي تسمح باستصلاح مزيد من الأراضي، الأمر الذي يمكن أن يسهم في خلق فرص عمل منتجة للزيادة السكانية.

لمعرفة أثر السياسات الديمغرافية على البطالة علينا معرفة قدرة السوق على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل<sup>1</sup>، والجدول التالي يوضح معدل البطالة في أهم الدول المتقدمة.

الجدول 09: معدل البطالة في أهم الدول المتقدمة في السنتين 1991 و 2016<sup>2</sup>

معدل البطالة %		الدولة
عام 2016	عام 1991	
3.14	2.10	اليابان
4.31	5.32	ألمانيا
4.91	6.80	الولايات المتحدة
10.33	8.21	تركيا
6.05	9.10	الدانمارك
11.54	10.10	إيطاليا
7.07	10.30	كندا
19.45	15.93	اسبانيا

<sup>1</sup> - Statistiques - Perspective Monde - Université de Sherbrooke, www.perspective.usherbrooke.ca

<sup>2</sup> - معطيات البنك العالمي ( perspective monde )

نلاحظ أن معدلات البطالة زادت بأكثر نسبة في اليابان بنسبة %49.5 ثم بتركيا بنسبة %25.8، بينما نقصت وبأكبر نسبة بالدانمارك %33.5- ثم في كندا بنسبة %31.3- هذا ما يتماشى ونسبة الزيادة السكانية.

ويشير الجدول الموالي إلى ارتفاع نسب البطالة في الدول العربية ممثلة للدول النامية

الجدول 10: معدل البطالة في أهم الدول العربية للسنتين 1991 و 2016<sup>1</sup>

معدل البطالة %		الدولة
عام 2016	عام 1991	
12.01	9.60	مصر
17.06	10.59	اليمن
14.79	14.44	تونس
13.21	15.41	الأردن
9.98	17.30	المغرب
11.22	20.60	الجزائر
19.22	20.81	ليبيا

نلاحظ من خلال المعطيات أن أكبر نسب البطالة كانت في ليبيا بنسبة %19.22 ثم تليها اليمن بنسبة %17.06 غير أن أول دولة سعت لمحاربة البطالة هي الجزائر حيث انخفضت نسبتها من %20.60 إلى %11.22 وتليها المغرب.

<sup>1</sup> - التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، الفصل الثاني، ص48.

الجدول 11: نسبة تطور الأيدي العاملة في أهم الدول المتقدمة والنامية للسنتين 1991 و 2016<sup>1</sup>

نسبة التوظيف %		عدد السكان بالمليون		عدد الأيدي العاملة %		الدولة
2016	1991	2016	1991	2016	1991	
51.4	52.4	126.99	123.92	65328.41	64879.31	اليابان
52.4	50	82.67	80.01	43299.98	40024.98	ألمانيا
50.1	50.9	323.13	252.98	162173.60	128764.92	الولايات المتحدة
37.6	36.5	79.51	54.84	29857.44	200331.78	تركيا
51.7	56.4	5.73	5.15	29638.34	2909.39	الدانمارك
41.7	42.5	60.60	56.76	25276.49	24110.32	إيطاليا
54.9	52.5	36.29	28.17	19942.44	14813.97	كندا
44.9	44.3	66.90	58.56	30055.12	25965.13	فرنسا
58.2	56.9	1378.67	1150.78	802968.95	650046.40	الصين
32.9	28.2	95.68	58.75	31569.88	16622.38	مصر
29.8	21.5	27.58	12.66	8206.51	2723.47	اليمن
36.3	30.5	11.40	8.42	4137.45	2571.46	تونس
25.7	22.3	9.46	3.75	2432.50	838.43	الأردن
35.7	32.3	35.28	25.34	12606.20	8184.64	المغرب
31.1	23.4	40.91	26.55	12631.06	6213.06	الجزائر
38.0	28.4	6.29	4.54	2392.39	1289.47	ليبيا

#### المطلب الرابع: أثر السياسات الديمغرافية على البيئة

البيئة هي إجمالي الأشياء التي تحيط بنا وتؤثر على وجود الكائنات الحية على سطح الأرض متضمنة الماء والهواء والتربة والمعادن والمناخ والكائنات أنفسهم وتنقسم إلى نوعين: مادي (الهواء - الماء - الأرض) وبيولوجي (النباتات - الحيوانات - الإنسان)، والدمج بين النوعين يعطينا بيئة صناعية صنعها الإنسان.

<sup>1</sup> - Statistiques - Perspective Monde - Université de Sherbrooke www.perspective.usherbrooke.ca.

تعد البيئة أحد أضلاع مثلث الحياة بمعية الإنسان والموارد والعلاقة بينهم تكاملية تبادلية<sup>1</sup>، فالسياسات الديمغرافية التوسعية غير فعالة ينتج عنها استغلال مساحات أكبر من الأراضي و نمو عشوائي للمدن وينتج عنها أيضاً مشاكل صحية ناتجة عن تلوث الماء والهواء والتراب<sup>2</sup>، ضف إلى ذلك الاستهلاك الزائد للطاقة بكافة أشكالها وتزايد عنها نسبة (CO<sub>2</sub>) ثاني أكسيد الكربون، حيث يموت كل عام حوالي 3 ملايين نسمة نتيجة تلوث الهواء وقرابة 5 ملايين نسمة نتيجة الإصابة بمختلف الأمراض الناتجة عن تلوث المياه<sup>3</sup>، ومن الأمثلة لتلوث الماء ما نلاحظه على نهر النيل بمصر ونهر سيدي سالم في تونس وسعيدة بالجزائر، فالمدينة التي يبلغ سكانها مليون نسمة تستهلك بمعدل كل يوم 625 ألف طن من الماء و2000 طن من الأغذية و9500 طن وقود وترمي 2000 طن من الفضلات الصلبة و950 طن من ملوثات الهواء<sup>4</sup>. بالإضافة إلى التدهور البيئي للأراضي التي تتآكل بسبب تعرية التربة، الرعي الجائر والزحف العمراني على الأراضي الزراعية<sup>5</sup> حيث اجتثت مساحات كبيرة من الغابات في دول العالم النامي لتحويلها إلى مراعي أو أراضي زراعية كما هو الحال في السودان وموريتانيا والصومال والجزائر<sup>6</sup> ويؤدي هذا على المدى البعيد إلى التصحر وتخفيض قدرة الدولة على إنتاج الغذاء<sup>7</sup> ويمكننا تصنيف الأخطار البيئية بالترتيب اعتماداً على الدوائر المختصة بالشؤون البيئية فيما يلي:

➤ قطع الغابات والرعي الجائر والحرق وتكثيف الاستخدام الزراعي<sup>8</sup>.

➤ عدم كفاية التخلص من النفايات وخاصة نفايات المدن.

➤ تلوث المياه بالإضافة للضجيج بسبب كثافة السيارات والمصانع في المدن.

➤ التصحر الذي يعني انهيار الطاقة الإنتاجية للأرض.

وتقدر الخسائر السنوية لتدهور الأراضي في المنطقة العربية وحدها بنحو 10 مليارات دولار سنويا إلى نحو 3 % من الناتج المحلي القومي<sup>1</sup>، كما تقدر الخسائر السنوية للتدهور البيئي في المنطقة العربية

<sup>1</sup> -هاني عبيد، الإنسان والبيئة منظومات الطاقة والبيئة والسكان، دار الشروق عمان، ط1، 2000، ص 162.

<sup>2</sup> -مرسيدالا وترجمة ابنناش عفت، تخطيط المدن الأبعاد البيئية والإنسانية، معهد مراقبة البيئة العالمية القاهرة وثيقة 105، 1994، ص 18.

<sup>3</sup> -عادل عوض، مشكلات تزايد السكان والتنمية البيئية المستدامة والواقع العربي، مجلة شؤون عربية، العدد 108، ديسمبر 2001، ص 188.

<sup>4</sup> -سيروى كلن ترجمة ليلي الجبالي، عالم يفيض بسكانه، سلسلة 3 العدد 213 سبتمبر 1996 الكويت، ص 23-24.

<sup>5</sup> -فايز محمد العيسوي، جغرافيا السكان، دار المعرفة الجامعية، ط1، 2003، ص 327.

<sup>6</sup> -عصام الحناوي، العمل البيئي العربي خطوة للأمام خطوتان للوراء، مجلة البيئة والتنمية، مجلد العدد 52-53، 2003، ص 28.

<sup>7</sup> -عادل عوض، مرجع سابق، ص 195.

<sup>8</sup> -عادل عوض، مرجع سابق ص 189.



ب 15 بليون دولار أي كل دولار يستثمر في حماية البيئة له عائد بما لا يقل عن 3 دولارات<sup>2</sup>، إن تأثير السياسات الديمغرافية التوسعية على البيئة لا يتعلق بزيادة عدد السكان فقط بل بأسلوب استخدام الزيادة والمجمعات للموارد الطبيعية<sup>3</sup>، أما من حيث المورد المائي فقد قدر المعهد العلمي للموارد المائية أن مجموع الموارد المائية المتجددة المتاحة حوالي 276 مليار م<sup>3</sup> سنويا كما سجل المعهد ما يلي:

الجدول 12: المعدل السنوي لنصيب الفرد من المياه ب م<sup>3</sup>/ السنة<sup>4</sup>

التقدير السنوي للفرد	أفريقيا	آسيا	العالم
1000	5500	3500	7000

علما أن مؤشر الفقر المائي المتعارف عليه دوليا والمقدر ب 1000 م<sup>3</sup>/ السنة للفرد حيث أنه إذا كانت الكمية محصورة بين 500 و 1000 م<sup>3</sup>/ السنة للفرد الواحد فهي معيقة لعملية التنمية ودون 500 م<sup>3</sup>/ السنة للفرد الواحد تعتبر ضائقة مالية حادة<sup>5</sup>، ويتوقع أن ينخفض هذا المعدل إلى حوالي 460 م<sup>3</sup> سنويا في الدول العربية في عام 2025 حسب التنبؤات الدولية<sup>6</sup> حيث تقسم الأقطار العربية إلى ثلاث مجموعات:

➤ المجموعة الأولى: فيها مواردها المائية كافية للمستقبل القريب مثل: العراق، السودان، موريتانيا، سوريا، الجزائر والصومال.

➤ المجموعة الثانية: فيها الموارد المائية قاربت الشح المائي مثل: مصر، المغرب، عمان ولبنان.

➤ المجموعة الثالثة: تعاني الشح المائي مثل: تونس، ليبيا، الأردن، اليمن، السعودية ودول

الخليج.

والصورة المستقبلية أشد حدة وأخطر، وتؤكد مصادر البنك الدولي أن الكثير من الدول العربية تصنف في المجموعة الثالثة في حدود سنة 2025، كما يتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من

1- عصام الحناوي، قضايا البيئة والتنمية في مصر الأوضاع الراهنة وسيناريوهات مستقبلية حتى عام 2020، دار الشروق ط1، 2001، ص 33.

2- محمد مدحت مصطفى، اقتصاديات الموارد المائية رؤية شاملة لإدارة المياه، الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية دراسات اقتصادية، 2001، ص 86

3- عصام الحناوي، قضايا البيئة والتنمية في مصر الأوضاع الراهنة وسيناريوهات مستقبلية حتى عام 2020، مرجع سابق، ص 74.

4- من إعداد الطالب اعتماد على معطيات المعهد العلمي للموارد المائية.

5- الفاروقي، المياه في الإسلام، مجلة البيئة والتنمية، المجلد 7 العدد 56 نوفمبر 2002، ص 18.

6- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2001، ص 80.

المياه إلى الثلث ومما يزيد الأمر خطورة هو تحول المياه العذبة إلى مياه غير صالحة للاستخدام وتحليلتها تتطلب تكلفة كبيرة ومن المتوقع أن يزداد العجز المالي ويعوض باستيراد للغذاء، وما يدعم زيادة العجز المالي هو ظاهرة التلوث المائي والتي تهدد فقدان كبير من الموارد المائية وغالبا ما تكون التجمعات السكانية سببا مباشرا لانتشار هذه الظاهرة وحوالي 26% من سكان الدول العربية محرومين من خدمة توفير مياه الشرب<sup>1</sup>، إضافة للانقطاعات المتكررة لها أما في الوسط الريفي فإن نسب التزويد بالمياه أكثر تدنيا إذ يغطي فيها النقص من الأنهار والأودية وهذا ما يسبب في انتشار العديد من الأمراض التي تكلف الدول إنفاقات إضافية لتتكفل بالمرضى ويعد هذا عبءاً إضافياً معيقاً لعملية التنمية.

الجدول 13: نسبة السكان العاملون في القطاع الزراعي بالدول العربية والنامية والصناعية في 2015<sup>2</sup>

الدول	إجمالي السكان الزراعيين	إجمالي القوى العاملة في كل القطاعات	العاملون في القطاع الزراعي	نسبة القوى العاملة في الزراعة إلى إجمالي القوى العاملة %	نسبة القوى العاملة في الزراعة إلى السكان الزراعيين %
العربية	86.5	130.4	26.1	20.0	30.2
النامية	261.0	250.4	131.0	52.3	50.2
الصناعية	34.0	480.0	16.0	3.3	47.1

إن ضعف النسبة المئوية للقوى العاملة في الزراعة إلى إجمالي القوى العاملة في الدول العربية نتيجة نقص مساحات الأراضي الزراعية، والتصحر وتدهور إنتاجية التربة بفعل استنزافها عن طريق الاستغلال الكثيف، ونقصان الموارد المائية بفعل الطلب السكاني المتزايد والتلوث والسقي، وتراجع التنوع الحيوي الذي أدى إلى انقراض كثير من الحيوانات البرية والبحرية بسبب الصيد العشوائي، وتلوث الهواء والماء والتربة بسبب النشاط الصناعي واستعمال المبيدات والأسمدة ووسائل النقل والمواصلات، واستنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة كالمعادن ومصادر الطاقة بسبب النشاط الصناعي الكثيف، وحدثت تغيرات مناخية والتي تتجلى في الارتفاع المتواصل لحرارة كوكب الأرض ونقص كمية التساقطات (الجفاف) بسبب تأثير ظاهرة الاحتباس الحراري الناتجة عن تلوث الجو بغاز ثاني أكسيد الكربون، وأخيرا تزايد حدة بعض الكوارث الطبيعية كموجات الجفاف والفيضانات والزلازل والأعاصير بسبب التغيرات المناخية.

<sup>1</sup>- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002، ص 36.

<sup>2</sup> - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017، نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2016، مقدمة التقرير.

تعتبر التنمية المستدامة الحل الأمثل للتحديين الديمغرافي والبيئي في المجال العالمي وهي الحل على تحسين مستوى عيش السكان أي نوعية الحياة، ويتم ذلك عبر تحقيق التنمية الاقتصادية (الزيادة في إنتاج وفعالية النشاط الاقتصادي)، مع تدير جيد لإمكانات وموارد البيئة، وذلك قصد مراعاة توازنها واحترام حقوق الأجيال المقبلة من الموارد الطبيعية، وتسعى التنمية المستدامة إلى المواءمة والتوفيق بين ثلاثة عناصر رئيسية هي: السكان ومتطلباتهم، النمو الاقتصادي، والبيئة.

إن الغاية من التنمية المستدامة هو البحث المستمر عن حلول ناجعة ومتكاملة للتحديات التي يطرحها الانفجار السكاني والتدهور البيئي، ويكون ذلك باتخاذ إجراءات قبلية نذكر أهمها: تطوير مصادر الطاقة غير الملوثة؛ كبح عملية التلوث وخصوصا الجوي؛ وضع حد للأنشطة البشرية المدمرة للبيئة؛ تدير استغلال الموارد المائية؛ إنقاذ الغابات بتنظيم عمليات التشجير؛ إنقاذ ما بقي من التنوع الحيوي؛ التخطيط الجيد للمدن والأرياف؛ إعداد السواحل وتقنين الصيد البحري وتنظيمه؛ تحسين الأوضاع الصحية للسكان؛ التحكم في وتيرة النمو السكاني بإتباع سياسات ديمغرافية رشيدة؛ العمل للرفع من الإنتاج الزراعي؛ نشر الوعي البيئي بين السكان.

إن مسألتي النمو السكاني والتدهور البيئي اليوم تحديين كبيرين يواجهان العالم نظرا للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تنتج عنهما، وعلى الرغم من بعض الإجراءات والتدابير المتخذة على الصعيد العالمي، فإن نتائجها لازالت جد محدودة، لذا فالتخوفات قائمة والأخطار المحدقة بكوكب الأرض تظل مستمرة، وهذا ما يتطلب تكثيف جهود الجميع دولا وشعبا وأفرادا، ما دام المصير واحدا<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - سلوى أبو بكر تبيدي وأنس محمد عثمان، السكان والبيئة، مجلة العلوم والتقانة، المجلد 2 (2) 2001، ص 67.

## خاتمة

استنتجنا من خلال هذا الفصل أنه في أغلب الحالات يصعب تأكيد وجود علاقة بين السياسات الديمغرافية والنمو الاقتصادي كون معدلات النمو الاقتصادي في تذبذب دائم، إلا أن الدراسات الاقتصادية تؤكد على أن برامج الإصلاح الاقتصادي تتضمن السياسات الديمغرافية، وبرهنت بعض الدراسات على الأثر السلبي للسياسات الديمغرافية على النمو الاقتصادي بحجة أن الزيادة السكانية تتطلب تخصيص جزء أكبر من المداخيل للاستهلاك مما يقلل من مخصصات الادخار والاستثمار ويزيد عدد المعالين في الأسرة كما تتطلب أيضا الإنفاق على مشاريع البنية التحتية والهيكلية للاقتصاد، وأكدت دراسات أخرى الأثر الإيجابي للسياسات الديمغرافية التوسعية على النمو الاقتصادي شريطة تهيئة العوامل الملائمة للمشاركة في البناء التنموي وبذلك تدفع الزيادة السكانية حركة التنمية قدماً للأمام .

الدول النامية لم تنجح في استغلال الزيادة السكانية لدفع النمو الاقتصادي بمعدلات متسارعة ومستدامة إلا في عدد محدود من الدول عكس الدول المتقدمة، وسنبين ذلك من خلال تطرقنا لأهم النماذج الدولية للسياسات الديمغرافية في أهم دول العالم النامي والعالم المتقدم و توضيح مواطن القوة والضعف.

# الفصل الثالث

العلاقة بين السياسات الديمغرافية والنمو الاقتصادي

بناءً على الدراسات السابقة

الفصل الثالث: العلاقة بين السياسات الديمغرافية والنمو الاقتصادي بناءً على الدراسات السابقة

مقدمة

يمكننا تقسيم العالم إلى أربعة مناطق من ناحية درجة الكثافة السكانية: المنطقة الأولى تكاد تخلو من السكان وتشمل مساحات شاسعة تقدر بنصف مساحة الأرض ومن أهمها العروض الشمالية في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وفي أواسط إفريقيا وحوض الأمازون، أما المنطقة الثانية تمثل مناطق قليلة السكان ويتصف اقتصادها بأنه مغلق وأنهم يعيشون على الصيد والزراعة والرعي، والكثافة السكانية تبلغ فيها حوالي 11 نسمة لكل كيلومتر مربع، والمنطقة الثالثة تمثل مناطق متوسطة الكثافة السكانية، وتتركز في العروض الوسطى المعتدلة حيث تنتشر الزراعة وتوجد العديد من المعادن وتمثل في السهول الوسطى بالأمريكتين وسهول شرق أوروبا، وتصل كثافة السكان في هذه المناطق إلى حوالي 97 نسمة في الكيلومتر المربع، بينما المنطقة الرابعة كثيفة السكان وتتركز في الأماكن ذات التربة الخصبة والمناخ المعتدل والجار والأرض السهلة، وبها كثافة سكانية تزيد عن 97 نسمة في الكيلومتر المربع، وتزيد بكثير لتبلغ بين 772 و1152 نسمة في الكيلومتر المربع في الأقاليم الصناعية الرئيسية، كشمال شرقي الولايات المتحدة، وشمال غرب أوروبا واليابان حيث تقوم الصناعات المختلفة وما يرتبط بها من خدمات، فالمناطق الأربعة فيما تبين بين النمو الاقتصادي والنمو الديمغرافي هذا ما نتج عنه ثلاث آراء مختلفة حول العلاقة بينهما.

المبحث الأول: النمو الاقتصادي والسياسات الديمغرافية حسب المدارس المتشائمة-المتفائلة-الحيادية.

إن للنمو الاقتصادي والسياسات الديمغرافية علاقة جدلية وثيقة منذ أمد طويل وهي محل اهتمام الباحثين والمفكرين الاقتصاديين فحيثما يكون التعليم ميسراً ومنتشراً على مساحة واسعة من البلاد تقل نسبة الأمية بين السكان فيرتفع المستوى الثقافي للناس وخصوصاً الإناث منهم وهذا بدوره يؤخر سن الزواج لدى الأنثى ويؤدي إلى رفع مستوى وعيها الصحي ويدفعها إلى مقاومة العديد من العادات والتقاليد السيئة التي ارتبطت بالإنجاب المتواصل وبالتالي الحد من الخصوبة العالية، والعكس صحيح، فحينما يكون نمو السكان مرتفعاً لا يستطيع التعليم مواكبة هذا النمو وبالتالي يؤدي إلى تفشي الأمية بين الناس، والتي تؤدي إلى ارتفاع معدل الخصوبة (fertility rate)، وتكريس اللامبالاة بالقضايا الصحية والبيئية وسيطرة العادات والتقاليد السيئة المرتبطة بالزواج والإنجاب وتفشي الأمراض...الخ.

المطلب الأول: جدلية العلاقة بين السياسات الديمغرافية والنمو الاقتصادي

إن العلاقة بين السياسات الديمغرافية والنمو الاقتصادي يمكن النظر إليها من الناحية التاريخية من ثلاثة جوانب<sup>1</sup>، ففي الأول نجد القوميين (Nationalistes) يرون أن السياسات الديمغرافية المشجعة للنمو الديمغرافي تحفز النمو الاقتصادي، وهم يسعون إلى تحرير بلادهم من الاستغلال والسيطرة الاقتصادية من خلال تكوين دولة قوية اقتصادياً، ويؤكدون أن النمو الديمغرافي محفزاً للنمو الاقتصادي حيث أن ارتفاعه يكون مؤشراً على ارتفاع الحاجات، وبما أن التنمية تعتمد على المعطيات الديمغرافية فهي حافزاً مهماً لسير العجلة إلى الأمام، فالعقول تهم الاقتصاد مثلما تهمه الأيدي والأفواه وربما أكثر وهناك جانباً مهماً من التقدم يحققه أشخاص ليسوا على مستوى جيد من الثقافة ولا من ذوي الدخل العالي، اقتربت وجهه النظر الأمريكية في مؤتمر السكان عام 1984 في المكسيك من هذه الفكرة حيث صرح المختصون آنذاك أن المزيد من السكان سوف يؤدي إلى المزيد من الإنتاجية وأن زيادة النمو الديمغرافي تؤدي إلى زيادة الطلب ومن ثم تشجيع الاقتصاد.

ومن جهة أخرى فإن الماركسيين يُخَطِّئون كل من أعتقد أن زيادة السكان مشكلة ويؤمنون بأن عدم العدالة الاقتصادية والاجتماعية تنشأ أساساً من عدم وجود جهود تنموية أصلاً، وأنه ليس

<sup>1</sup> - Bloom, D. demographic transition and economic opportunity, the Jordan 2001.

هناك أي علاقة سببية بين السكان والتنمية الاقتصادية بسبب الفقر والجوع والأمراض والأفات الإجتماعية الناتجة عن طبيعة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وليس بسبب النمو الديموغرافي.

ومن جهة أخرى نجد أن المالتوسيين الجدد يدعون بأنه إذا لم تطبق سياسات ديمغرافية انكماشية أي مثبطة للنمو الديمغرافي فإن المكاسب الاقتصادية الناتجة عن التنمية سوف تزول بفعل هذا النمو، وكما سبق أن رأينا أن هناك خلاف بين مالتوس والمالتوسيون الجدد حول قضية تحديد النسل.

هل السياسات الديمغرافية الموسعة (المشجعة للنمو الديمغرافي) عامل مشجع على النمو الاقتصادي؟

إن الاقتصادي كولن كلارك البريطاني الجنسية هو أشهر من دعا إلى فكرة أن زيادة النمو الديموغرافي عامل محفز للنمو الاقتصادي وبالتالي التنمية، ويؤكد أنه على المدى الطويل يؤدي النمو الديموغرافي إلى التنمية الاقتصادية، فهو يدعي لسياسات ديمغرافية موسعة و مشجعة للنمو الديمغرافي ويستخلص كلارك هذه الآراء من دراسته لتاريخ أوروبا حيث كانت الثورة الصناعية والزيادة في الإنتاج الزراعي مصاحبة لسياسات ديمغرافية موسعة، وتقوم حجة "كلارك" على أساس أن النمو الديموغرافي هو العامل المحفز على استغلال الأراضي غير المزروعة وتطوير المحاصيل باستعمال الأسمدة وأساليب الري وكل هذه التطورات مرتبطة بالثورة في قطاع الزراعة.

إذن السياسات الديمغرافية المشجعة للنمو الديموغرافي وفقا لوجهه النظر هذه هي القوة القادرة على جعل هذه المجتمعات تغير من أساليب الإنتاج الخاص بها وتحول هذه المجتمعات في الأجل الطويل إلى مجتمعات أكثر تقدما وأكثر إنتاجية، فالعالم مازال لديه إمكانيات هائلة للزراعة لم تستغل بعد. أما في الدول الصناعية فإن الآثار الاقتصادية للأسواق الكبيرة إيجابية، ومن ثم فإن المشكلة الأساسية ليست هي النمو الديموغرافي ولكن الزيادة الواضحة في الثروة في بعض الأماكن التي ينمو فيها السكان، وجاذبية هذه الأماكن للمهاجرين والاتساع غير المنظم لحجم المدن.

من ناحية أخرى نجد الاقتصادي "هيرشمان" يرى أن أحد القواعد المتعارف عليها أن الناس دائما ما ترفض تخفيض مستويات المعيشة الخاصة بها وأن الأنشطة التي يقوم بها المجتمع تؤدي إلى زيادة قدراته<sup>1</sup>، ومن ثم يكون قادرا على استغلال فرص النمو الاقتصادي التي كانت متاحة فيما سبق

<sup>1</sup> - Bloom d, economic development and the demographic transition, the role of cumulative causality p51, 1957.



ولم يتم استغلالها، إن فكرة أن السياسات الديمغرافية الموسعة و المشجعة للنمو الديموغرافي تحفز النمو الاقتصادي لها أسس من الناحية التطبيقية، حيث أن بعض دارسي التاريخ يرون أن الانخفاض في معدلات الوفيات الذي سبق الثورة الصناعية كان بسبب السيطرة على الطاعون وهو العامل الذي أدى إلى أحداث الثورة الصناعية والسبب في ذلك كما يوضح "كلارك" أن انخفاض الوفيات أدى إلى زيادة في معدلات النمو الديموغرافي والذي أدى بعد ذلك إلى زيادة الطلب على الموارد الأخرى وعلى الرغم من أن التاريخ يثبت أن السياسات الديمغرافية الموسعة كانت عنصرا مشجعا للنمو الاقتصادي في الدول الصناعية، فإن الإحصاءات تشير إلى وجود فارق جوهري بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة وهذه الأخيرة الآن لا تتبع نفس خطوات الدول المتقدمة لنموها. فهي تبدأ ببناءها الاقتصادي على أسس أقل كثيرا من تلك الأسس التي قام عليها البناء الاقتصادي في الدول المتقدمة، ومن ناحية أخرى فإنه بالرغم من أن بعض الدول المتخلفة قد حققت معدلات نمو أعلى من تلك التي حققتها الدول الصناعية في مراحلها الأولى، إلا أن معدلات النمو الديمغرافي بها أعلى أيضا وبصورة جوهريّة.

إن معدلات النمو الديموغرافي في الدول المتخلفة ليس لها مثل في التاريخ ومن الواضح أن النمو الديموغرافي كان عاملا مشجعا على النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة وذلك من خلال إجبار السكان على تغيير النمط الذي اعتادوا عليه في المعيشة، ودفعهم نحو الاختراعات الجديدة وأدى ذلك إلى زيادة سرعة عملية إحلال قوة العمل بعمالة أكثر تعليما وتدريبًا.

وفي عام 1981 قدم "جوليان سيمون" أحد الاقتصاديين في "جامعة ميريلان" بالترويج لفكرة أن السياسات الديمغرافية الموسعة هي المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي، وتجاهل الفكرة المالتوسية بأن الموارد في العالم محدودة، وأدعى أن الموارد محدودة بالقدرة على اختراعها، وأن القدرة على الاختراع تتزايد مع تزايد عدد العقول التي تحاول حل المشكلات، فقد تم استبدال الفحم بالخشب كمصدر من مصادر الطاقة ثم بالنفط، ويمكن استبدال النفط بالطاقة الشمسية إذا استطعنا تحقيق ذلك بشكل مناسب، وهكذا وفقا لسيمون فإن الاختراعات تسير خطوة بخطوة مع النمو الديموغرافي، على العكس يرى "سيمون" أن النمو الديموغرافي المعقول هو أفضل السبل نحو تحسين الرفاهية البشرية، نرى أن سيمون قد وضع افتراضا جوهريا وهو أن النمو الديموغرافي لكي يكون مفيدا لابد وأن يتم في جو يتسم بالحرية حيث يمكن للأفراد التعبير عن أنفسهم وأن يكونوا مبدعين ومن ثم فإن الاقتصاديات الحرة أو الرأسمالية هي الأجواء المناسبة لتمكين النمو الديموغرافي من أن ينعكس على زيادة الموارد بالإيجاب.

هل السياسات الديمغرافية لا علاقة لها بالنمو الاقتصادي؟

إن وجهه النظر الماركسية تنحصر في أن مشاكل السكان سوف تنتهي حينما تحل المشاكل الأخرى في المجتمع وأن التنمية الاقتصادية تتم في المجتمع الاشتراكي.. وأعتقدا (ماركس وانجلز) بأن لكل مجتمع في كل فترة تاريخية معينة قانونه السكاني الخاص، وأن النمو الاقتصادي يرتبط بالهيكل السياسي والاقتصادي للمجتمع وليس له علاقة مطلقا بالسياسات الديمغرافية في المجتمع<sup>1</sup>، ومن وجهه نظر ماركس فان نمو السكان أو عدم نموه المصاحب للنمو الاقتصادي يرتبط بطبيعة التنظيم الاجتماعي في المجتمع، ففي المجتمعات الرأسمالية تشجع الحكومات على السياسات الديمغرافية الموسعة لكي تظل الأجور عند مستوى منخفض، أما في المجتمعات الاشتراكية لن يحدث مثل هذا التشجيع، فكل شخص يولد يتوفر له حد الكفاف الخاص به، ولقد أدعى قادة الدول المتخلفة أن النظام الاقتصادي في العالم يدار بنفس الطريقة التي وصفها ماركس، متناسين في ذلك بأن للديمغرافيا سياسة خاصة بها، وماركس قد ربط النمو الاقتصادي بالهيكل السياسي، فالدول المتقدمة تقوم بشراء المواد الخام من الدول النامية بسعر زهيد وتبيع لها السلع المصنعة بأسعار مرتفعة مما يضع الدول النامية دائما في موقف الدول المدانة والغير مستقلة اقتصاديا، بل وادعوا أنه لو أن القوة الاقتصادية للدول المتقدمة انخفضت وللدول النامية ارتفعت فان التنمية الاقتصادية في دولهم كفيلة بحل مشكلات الفقر والجوع التي يعتقد أنها نتيجة للنمو الديموغرافي، وتنتهي بذلك مشاكل النمو الديمغرافي.

فبعد الثورة الشيوعية في روسيا قام لينين بإلغاء القوانين التي تمنع الإجهاض وألغى القيود على الطلاق لتحرير النساء مما أدى إلى انخفاض واضح في معدلات المواليد أما في كوبا ارتفع معدل المواليد الخام من 27 إلى 37‰ للفترة (1909-1962). كذلك انخفضت البطالة في المناطق الريفية، وزادت فرص العمل في المدن، وكنتيجة لذلك قامت الحكومة بتخفيض سن الزواج وأوقفت برامج تنظيم الأسرة، ومنذ ذلك الحين أخذت معدلات المواليد في الانخفاض إلى المستويات التي كانت سائدة قبل الثورة، وساعد على ذلك تخفيف القيود على الإجهاض وتوافر وسائل تحديد النسل أما الأسباب التي أدت إلى انخفاض معدلات المواليد فترجع إلى زيادة درجة التحضر، وتدهور المستوى الاقتصادي بعد النجاح المبدئي الذي تحقق بعد الثورة.

<sup>1</sup> - Solow, R.M technical progress and aggregate production function review of economics and statistics, vol.39 p312.

أثبتت بعض الدراسات الحديثة أن العلاقة بين السياسات الديمغرافية والنمو الاقتصادي ضعيفة للغاية، فقد قاما " Bloom, Freeman " بتجميع بيانات عن الدول النامية في الفترة (1965-1984)، وتوصلا إلى ضعف العلاقة بين السياسات الديمغرافية والتنمية الاقتصادية، وأنه بالرغم من ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي في هذه الدول فإن أسواق العمل بها كانت قادرة على استيعاب الزيادة الكبيرة من السكان، وأشار "ديفز" في نظريته عن التغير السكاني والاستجابة المبدئية للزيادة السكانية من جانب المجتمع هي العمل بشكل أكبر بهدف توفير الدعم للمواليد الجدد. ولكن هل يمكن للمجتمع الاستمرار في هذه العملية إلى ما لانهاية، إن Preston (1986) يشير إلى أنه من الممكن استمرار هذه العملية فقط في المناطق التي تتوافر لديها موارد طبيعية كفاً، وهو ما يعني أن المهم ليس مجرد الزيادة في أعداد السكان، ولكن الزيادة في أعداد السكان ذوي المستوى التعليمي الجيد ومستوى تدريبي مرتفع والذين يتم دمجهم مع وسائل أفضل للاتصالات والمواصلات، فالدول النفطية استطاعت أن ترفع متوسط الفرد من الدخل بشكل واضح من خلال عمليات بيع النفط دون الالتفات إلى معدلات النمو الديمغرافي المرتفعة بها، ونجد أن هناك دولاً تقل فيها الموارد الطبيعية بشكل واضح بما يجعل إضافة شخص جديد إلى القاعدة السكانية بها يؤثر على المستوى العام للمعيشة لكافة السكان في المجتمع، ففي بنغلادش مثلاً نجد أن معدلات الأجور الحقيقية في الزراعة عام 1970 تقل عن المستوى الفعلي للأجور الحقيقية عام 1830، في مثل هذه الحالات من السهل الادعاء بأن السياسات الديمغرافية عامل محدد للنمو الاقتصادي.

### هل السياسات الديمغرافية معيقة للنمو الاقتصادي؟

تتوافق الآراء في الدول المتقدمة مع نظرة "المالتوسيون الجدد" بأن السياسات الديمغرافية المشجعة للنمو الديمغرافي تعد عاملاً معيقاً للنمو الاقتصادي، وهذا الأخير لن ينعكس في شكل تنمية إلا إذا تم تطبيق سياسات ديمغرافية مثبطة للنمو الديموغرافي، فالزيادة في السكان سوف تزيد أعباء إضافية في صورة توفير الغذاء والملبس والمأوى ونفقات التعليم<sup>1</sup>، وإذا لم يتزايد الناتج القومي بالقدر الذي يكفي لمواجهة هذه الأعباء فإن مستويات المعيشة للسكان لن تتحسن. ونجد بين عامي 1970 و1980 زاد الدخل القومي الإجمالي في المكسيك بـ 90% في الوقت الذي تزايد فيه السكان بـ 33% تقريبا وكنتيجة لذلك بلغت الزيادة في نصيب الفرد من الدخل 28%، وخلال نفس الفترة زاد الدخل القومي في الولايات المتحدة بـ 27% بينما كانت زيادة السكان بـ 11% فقط ومن ثم زاد متوسط

<sup>1</sup> - Bloom, D. demographic transition and economic opportunity , the Jordan 2001.

نصيب الفرد من الدخل في الولايات المتحدة بـ 24%، وهي نسبة تقارب النسبة التي زاد بها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في المكسيك، على أن جانباً كبيراً من النمو في الدخل القومي في المكسيك كان نتيجة الزيادة في الدخل الناتج من النفط، ومن ثم فعندما انخفضت أسعار النفط عام 1982 تأثر الاقتصاد بصورة جوهريّة، وفي نفس الوقت استمر النمو الديمغرافي في الزيادة لدرجة أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عام 1988 كان أقل من متوسط نصيب الفرد من الدخل عام 1980 والنتيجة هي أنه لو انتهجت المكسيك سياسات ديمغرافية مثبتة للنمو الديمغرافي لتمت عملية التنمية الاقتصادية بصورة أكثر سهولة، ومن ثم يستنتج "النيو مالتوسيون" بأن السياسات الديمغرافية التوسعية (Pronatalist Demography policy) تعد عاملاً معيقاً للنمو الاقتصادي وأن التقدم المادي في هذه الدول سوف يتدهور إذا أستمّر النمط الحالي للنمو الديمغرافي، كذلك فإن الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية سوف تتسع، ولمعرفة كيف أن السياسات الديمغرافية التوسعية تعد عائقاً للنمو الاقتصادي، حيث أن التنمية الاقتصادية أدت إلى انخفاض في الوفيات وفي الخصوبة في الدول الصناعية، بمعنى آخر فإن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى ارتفاع مبدئي في النمو الديمغرافي ثم تأخذ معدلات النمو الديمغرافي في الانخفاض تدريجياً.

### المطلب الثاني: المدرسة المتشائمة

-النيومالتوسية التي تعتمد على النظرية المتشائمة لمالتوس وهو تيار ظهر في إنجلترا حيث ذهب رواده إلى أكثر ما ذهب إليه مالتوس نفسه بالمناداة بتعميم استعمال وسائل منع الحمل، وظلت أفكار هذه المدرسة منتشرة في أوساط المجتمع الذي تبناها ونذكر أفكار أهم روادها فيما يلي:

### G- Tapinos (1940-2000)

بين أن النمو الاستثنائي لسكان دول العالم الثالث في بداية الستينيات كان عائقاً كبيراً للتنمية وأن تبرير ذلك يتمثل في ثلاثة نقاط أساسية.

- ✓ النمو الديمغرافي السريع الناتج عن الولادات المرتفعة يؤدي إلى ارتفاع نسبة الإعالة.
- ✓ استهلاك جزء كبيراً من رأس المال المخصص للحفاظ على المستوى المعيشي للسكان.
- ✓ تفاشي ظاهرة اللامساواة في توزيع الدخل<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - George Tapinos, Démographie et économie quelles relations ?, Cahiers Français, N°259, Jan- Fév.1993. p160.

ويؤكد "G-Tapinos" نظريته المستنبطة من دالة إنتاج كوب-دوغلاس ذات الشكل:  $y = K^\alpha L^{1-\alpha}$  وبإدخال اللوغاريتم على طرفي المعادلة (54) ودراسة تغير  $y$  لتغير  $n$  وبافتراض ثبات معدل الاهتلاك نكتب<sup>1</sup>:

$$\frac{\delta \log y}{\delta n} = \frac{-\alpha}{1-\alpha} \dots \dots \dots (58)$$

ويتضح لنا من المعادلة (58) أن ارتفاع معدل النمو الديمغرافي  $n$  بـ 1% ينخفض الدخل

$$\text{الفردى } y \text{ بـ } \frac{\alpha}{1-\alpha}$$

### (1958) Coall, Hoover

قدما نموذجا يربط بين المتغير الوحيد للسياسات الديمغرافية والمتمثل في النمو الديمغرافي وبين التنمية في الهند، وتوصلا إلى أن ارتفاع معدل الولادات يؤدي إلى انخفاض متوسط الدخل الفردي، ومن ثم ينخفض الادخار العائلي الذي يعتبر أهم مكون في الادخار الكلي للدولة، مما يفرض ارتفاع مستوى الاستهلاك الذي يشمل أيضا الحاجة إلى التربية والصحة مما يخفض من الدخل الفردي، وبينت الدراسة أيضا عدة سلبيات أخرى للنمو الديمغرافي السريع على النمو الاقتصادي أهمها<sup>2</sup>:

- ✓ توجيه الاستثمارات من تشغيل العمال في نشاطات منتجة مباشرة إلى تشغيلهم في عمليات إنتاج غير مباشرة.
- ✓ زيادة نسب البطالة ومستوى الفقر.
- ✓ التخفيض من رأسمال المخصص للاستثمارات المباشرة<sup>3</sup>.

### (1999-1930) Bairoch

أهتم بفكرة الحجم السكاني الأمثل حيث أعتبر زيادة النمو الديمغرافي عن حد معين يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي ويكون عائق أمام تراكم رأس المال ولا تتحقق الاستثمارات الديمغرافية، وبين أنه

1 - George Tapinos , La démographie , population, économie et sociétés, Op.cit., P.164.

2 - Nancy Birdsall , Economic analyses of rapid population growth, Research Observer, The World Bank, Vol.04, N°1, Jan.1989, P.28

3- عرف الأفراد سوفي الاستثمارات الديمغرافية كل الاستثمارات في الهياكل التي تفرضها الزيادة السكانية من مدارس، سكن، دور حضانة،روضات الأطفال....الخ

من أجل الحفاظ على مستوى المعيشة يجب تحقيق معدل جد مرتفع من الاستثمار<sup>1</sup>، فإذا كان يتوجب الحفاظ على نصيب الفرد من رأس المال بما في ذلك رأس المال البشري وذلك بالاهتمام بالنقاط الآتية:

- ✓ التعليم
- ✓ الصحة
- ✓ المهارة والتدريب

وبرهن على ذلك بفرض أن:  $n$  متوسط معدل نمو السكان؛  $N$  يمثل عدد السكان؛  $v$  معدل رأس المال.

أي:  $n = \frac{\Delta N}{N}$  و  $v = \frac{K}{Y}$  وللحفاظ على مستوى الناتج للفرد نجد:  $y = \frac{Y}{N}$  ويتحقق التناسب:  
حيث:  $\Delta Y = n.Y$  ، ومنه  $I = \Delta K = v.n.Y$  باعتبار أن  $Y$  يمثل الناتج المحلي الإجمالي.

#### (1998) J.G Williamson

وجد أن دول جنوب شرق آسيا المسماة بالدول المعجزة (النمور الآسيوية) التي بدأت ظاهرة التحول الديمغرافي فيها في سنوات 1940 و 1950، شهدت قبل 1970 نمو للناتج الفردي ولكنه كان يتم الضغط عليه بالمستويات المرتفعة لمؤشرات الخصوبة وقلة السكان في سن العمل.

بدءً من 1970 انتعش النمو الاقتصادي بفضل ضعف نسبة الإعالة الخاصة بالصغار وبكبار السن وزيادة عدد السكان في سن العمل (الهبة الديمغرافية)، والاستغلال الأمثل لمرحلة الهبة الديمغرافية في هذه الدول ظهر في حساب متوسط معدل نمو الدخل الفردي الذي شهدته هذه الدول في هذه الفترة (1970-1995) وقدر بـ 6.1% سنوياً، واعتبر J.G Williamson التحول الديمغرافي مؤشراً مستقلاً عن المتغيرات الديمغرافية، حيث أن انخفاض الوفيات كان بعوامل تطور الصحة العمومية والتطور التكنولوجي الذي استفادت منه هذه الدول في إطار الانتقال التكنولوجي الذي كان يتم من الدول المتقدمة نحو دول العالم الثالث<sup>2</sup>.

1- Paul Bairoch.In, Marc Nouschi & Régis Bénichi, P.23

2- Jeffrey G.Williamson, Globalizations, convergence and history, journal of economic History, 56(2), June 1996, P.247.

(1980) R.Lee

بين من خلال دراسته الإحصائية بإنجلترا أن فرضية العوائد المتناقصة التي تعتمد عليها النظرية المالتوسية هي مؤكدة فمثلا في الفترة 1539-1809، وبمعطيات عشر سنين لكل مشاهدة تحصل "R.Lee" على 27 مشاهدة وعلاقة الانحدار التالية<sup>1</sup>:

$$\log w_t = 25.59 + 0.00645t - 1.62 \log p_t \dots \dots \dots (59)$$

$w_t$ : معدل الأجر الحقيقي وهو تقريب للناتج الفردي ؛ P: مستوى السكان ؛ t: الزمن بالسنوات.

يظهر من هذه العلاقة الارتباط السلبي بين الأجر الحقيقي ومستوى السكان (-1,62) وهو ما يؤكد فرضية العوائد المتناقصة في علاقة مستوى المعيشة بالسكان وهي النتيجة التي أكدها R.Lee (1989) بالنسبة لعدة دول أوروبية.

(2004) A.Dellis & Pestieau

اعتمدا على نموذج انحدار بسيط وكانت فترة الدراسة (1950-1990) مقسمة على 7 فترات وباستخدام معطيات ماديسون (Maddison) والتي شملت 56 دولة في فترة تمتد من 1870 إلى 1994 مقسمة إلى فترات جزئية من 15 سنة وتحصلا أيضا على علاقة عكسية معنوية بين المتغيرين بإرتباط ضعيف حيث توصلا إلى العلاقة التالية<sup>2</sup>:

$$g_y = 2.1102 - 0.1722n \dots \dots \dots (60)$$

$g_y$ : هو معدل نمو الناتج الحقيقي الفردي و n معدل النمو الديمغرافي، وجود علاقة سلبية بين النمو الديمغرافي ومعدل نمو الناتج الحقيقي الفردي.

P.Fortin

دراسته نفى فيها أطروحة هانسان (1939)<sup>3</sup> التي يرى فيها أن السياسات الديمغرافية الإنكماشية تؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي مما يؤدي إلى ركود الاقتصاد، ورأى "P.Fortin" أن هذه الأطروحة لا توافق الواقع التاريخي الذي شهدته الدول الصناعية منذ 60 عاما، وحاول تأكيد ذلك من

1- Ronald D.Lee.In, Didier Blanchet, Modélisation démo-économique conséquences économiques des évolutions démographiques, Op.cit., P.42.

2- Pierre Fortin: L'impact du choc démographique sur le niveau de vie à long terme, L'Actualité Economique, Revue d'analyse économique, Vol.65, N°3, Sept.1989, p.188.

3- Pierre Fortin , L'impact du choc démographique sur le niveau de vie à long terme, L'Actualité Economique, Revue d'analyse économique, Vol.65, N°3, Sept.1989.

خلال دراسة إحصائية تربط بين متوسط معدل نمو الناتج الحقيقي الفردي للسكان بين 15 و64 سنة ومتوسط معدل النمو الديمغرافي السنوي للسكان بين 15 و64 سنة في الفترتين: 1973-1960 و1985-1973 ونتيجة الدراسة تمثلت في العلاقة القياسية التالية:

$$g_{y(15-64)} = -2.82 - 1.07n \dots \dots \dots (61)$$

وحيث أن العلاقة سلبية بين معدل نمو الناتج الفردي ومعدل النمو الديمغرافي  $n$  (-1.07) فإن هذه النتيجة تنفي العلاقة الموجبة التي ذهب إليها هانسان بين معدل نمو الناتج الفردي ومعدل النمو الديمغرافي بشكل عام دون تحديد الفئة المستهدفة.

**(2001) P.Agrawal**

اعتمد في دراسته على منهجية (Granger-Engle) <sup>1</sup> ونموذج شعاع تصحيح الأخطاء (VECM). والعلاقة المراد تقديرها هي علاقة معدل الادخار الذي ربطه بكل من معدل النمو؛ نسبة الإعالة الخاصة بالصغار؛ معدل الادخار الأجنبي؛ سعر الفائدة الحقيقي؛ وقبل تقدير العلاقة لاحظ الباحث وجود ارتباط سلبي قوي بين الدخل الفردي الحقيقي ونسبة الإعالة في إندونيسيا؛ تايلاند؛ سنغافورة؛ ماليزيا؛ كوريا؛ تاوان؛ الهند. وبنزع متغير الدخل الفردي من علاقة معدل الادخار نظراً لارتباطه بنسب الإعالة وتقدير العلاقة في دول ماليزيا؛ كوريا؛ تاوان؛ الهند. تم إيجاد علاقة معنوية عكسية بين نسبة الإعالة ومعدل الادخار في هذه الدول عدا الهند حيث لم يكن التأثير فيها معنوياً.

**(1988)D.Blanchet**

وصل إلى نتيجة متشائمة بخصوص العلاقة بين السياسات الديمغرافية التوسعية والنمو الاقتصادي بالاعتماد على المعطيات الديمغرافية للأمم المتحدة ومعطيات نمو الناتج المحلي الإجمالي (*pib*) للبنك الدولي سنة 1986، حيث تبين أن هناك علاقة سلبية واضحة بين النمو الديمغرافي والناتج الفردي من أجل عينة أكبر من (82 دولة) منها دول ذات الدخل المرتفع (بالخصوص الدول المصدرة للبترول وبعض دول أمريكا اللاتينية أو الدول حديثة التصنيع). وتبدو العلاقة السلبية أقل وضوحاً إذا اعتبرنا العينة أصغر من (76 دولة) وهي الدول الأكثر فقراً (وهي المصنفة من قبل البنك الدولي والتي تتميز بدخل ضعيف أو متوسط) <sup>2</sup>.

<sup>1</sup> -Pradeep Agawam , The relationship between savings and growth , cointegration and causality evidence from Asia, Applied Economics, N°33, 2001.

<sup>2</sup> - Didier Blanchet , Modélisation démo-économique Conséquences économiques des évolutions démographiques, Op.Cit., P.52-53

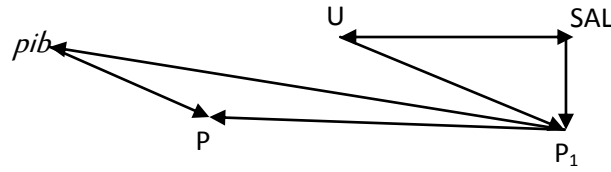


المطلب الثالث: المدرسة المتفائلة

نذكر أفكار أهم رواد هذه المدرسة فيما يلي:

(2005) C.Doliger

بحث عن طبيعة العلاقة بين أهم متغيرات السياسات الديمغرافية (الخصوبة، عدد السكان الإجمالي، عدد أفراد الفئة المعالة من (0-14) سنة) والمتغيرات الاقتصادية (الأجور، البطالة، الناتج المحلي الإجمالي) في فرنسا بداية من 1950، وقد أعطى اختبار السببية النتائج التالية<sup>1</sup>:



الشكل 12: نتائج اختبار السببية بين المتغيرات

$pib$ : الناتج المحلي الإجمالي؛

$P$ : عدد السكان الإجمالي؛

$U$ : البطالة؛

$P_1$ : الأطفال (أي السكان في الفئة 0-14) سنة؛

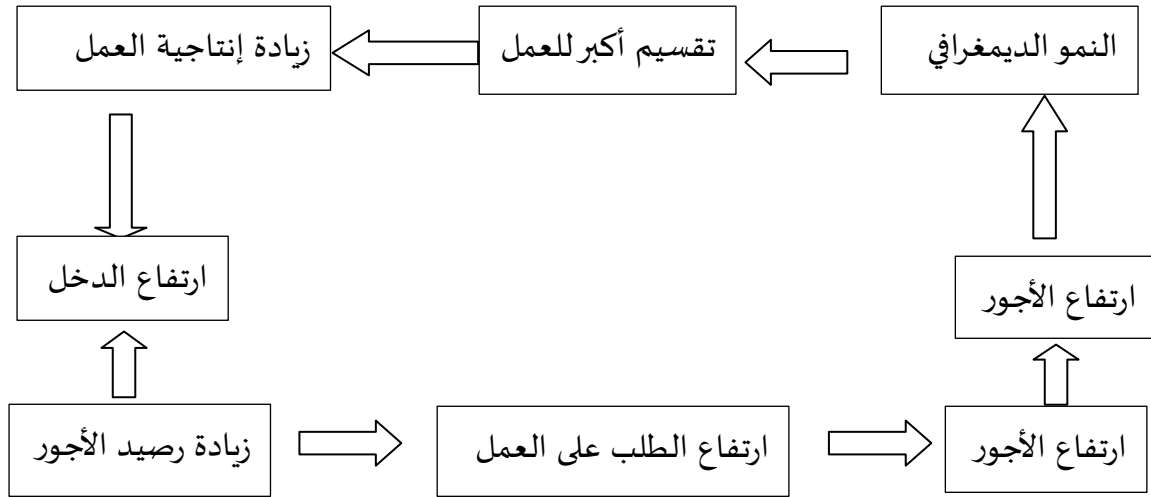
$SAL$ : الأجور.

ويتبين من خلال هذه الحلقة أن معدل الخصوبة والمعبر عنه بـ ( $P_1$ ) في المخطط أعلاه يتأثر بصفة مباشرة بمعدل البطالة ( $U$ ) والأجور ( $SAL$ )، أي بحالة سوق الشغل ونتائج الدراسة تؤكد وجود تأثير إيجابي للسياسات الديمغرافية الموسعة على النمو الاقتصادي من خلال معدلات الخصوبة التي نشطت الحركة الاقتصادية في فرنسا منذ 1950 بفضل تحفيز الطلب وتشجيع الإنتاج، إضافة إلى دور المتغيرات الاقتصادية في زيادة السكان بفضل تحسن مؤشرات سوق الشغل وبالتالي تحسن مستوى المعيشة مما يؤدي إلى زيادة معدلات الخصوبة.

1 -Cédric Doliger, Démographie et croissance économique en France après la deuxième guerre mondiale, une approche cliométrique, Economies et Sociétés, N°33, Juil.2005, P.1323-1340

(1975 – 1887) Alvin Harvey Hansen

اعتبر العلاقة المتبادلة بين السياسات الديمغرافية والنمو الاقتصادي هي علاقة مزدوجة في مقاله المنشور عام 1939، من خلال رجوعه إلى فكرة آدم سميث المرتبطة بالسكان والتي اعتبرت النمو الديمغرافي هو في نفس الوقت سبب ونتيجة للتطور الاقتصادي وهذا الترابط يمكن توضيحه كما يلي:



الشكل 13: العلاقة بين النمو الديمغرافي والاقتصادي حسب (Hansen)

من الشكل نلاحظ أن النمو الديمغرافي يؤدي إلى تقسيم أكبر للعمل وهو ما يرفع من إنتاجية العمل، وزيادة الدخل الناتجة عن ذلك ترفع من رصيد الأجور الذي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على العمل وهو ما يسمح بزيادة الأجور التي تؤدي إلى زيادة السكان<sup>1</sup>.

كيزني (1965)

عارض الفكرة النيومالتوسية التي ترى أن السياسات الديمغرافية التوسعية تعيق النمو الاقتصادي، لأن ارتفاع الناتج الفردي يؤدي إلى زيادة السكان وهو ما يؤدي إلى استهلاك الفائض المحقق في هذا الناتج، ويعتمد كيزني في معارضته لهذه الفكرة على عدم وجود أي مثال على النمو الديمغرافي المتزايد الذي يصاحبه تدهور مستمر للناتج الفردي، فعندما يكون هناك سوء استعمال للموارد الطبيعية فإن النمو الديمغرافي سيكون مفيداً من حيث زيادة عرض العمل اللازم لاستغلال هذه الموارد، ودعم كيزني فكرته بما حدث في الدول المتقدمة التي كان النمو الديمغرافي فيها بطيئاً جداً

<sup>1</sup> -Claude Courtois, taux de Croissance démographique et développement économique en A frique noire. In: Tiers Monde, Tome 22, n° 85, 1981, pp.194-195.

فكان قوة دافعة للاقتصاد وتأثيره إيجابيا حيث أن المزيد من السكان يعني المزيد من المنتجين للثروة والمزيد من المعرفة والتكنولوجيا والمزيد من الناتج الكلي ومن ثم حدوث زيادة مستمرة وسريعة في متوسط الناتج الفردي، ويستشهد كيزني بمسار التنمية الذي شهدته هذه الدول في القرنين 19 و20 والذي كان متلازما جنبا إلى جنب مع الزيادة السكانية.

### النيوماركسيون

يروون أن الأرض يمكن أن تحتوي أكثر مما فوقها بكثير من البشر ويهتمون الرأسمالية بمحاولة الحد من ولادات العالم الثالث بدلاً من محاولة مساعدة هذه الدول والكف عن استغلال شعوبها وثرواتها، ويثبتون بأن الدول الغنية هي السبب في الوضع الاقتصادي والاجتماعي المزري لدول العالم الثالث، وأنها هي نفسها تطورت في القرن الـ 19 في إطار موجة من النمو الديمغرافي السريع والذي تواصل بعد الحرب العالمية الثانية في شكل ما يسمى بالانفجار السكاني (Baby-boom)<sup>1</sup>، وبالتالي فإنها ليست في وضع يسمح لها بإعطاء الدروس، ودول العالم الثالث تعتبر أن المورد البشري بنفس أهمية المورد المالي والتقني كعامل أساسي للتطور، لهذا كانت الصين ترى في عدد سكانها الكبير مصدرا للقوة حيث اعتبر الرئيس الصيني (Mao) أن كل فم جديد يعني في نفس الوقت يدين إضافيتين للعمل<sup>2</sup>، فإذا كانت النظرة المتشائمة تعتمد على الفكرة الاقتصادية التي ترى أن زيادة الطلب على الموارد سوف تؤدي إلى نفاذها وهذا صحيح إذا كانت الموارد تتميز بثبات في مستوى العرض دون وجود بدائل لها، ولكن هذا يعتبر استثناء لأن معظم الموارد لا تتميز بذلك، كما أن التطور التكنولوجي كفيل بأن يمد العالم بمزيد من الموارد، كما أن زيادة الطلب الناتج عن النمو الديمغرافي إما أنه سيرفع من أسعار الموارد وهو ما يؤدي إلى تحول الطلب عنها إلى موارد أخرى بديلة أرخص، مما يشجع على خلق موارد جديدة وإما أنه سيشجع على زيادة المعروض منها وتبيديا للمخاوف المتعلقة بانخفاض الموارد، الصين والهند تضمان أكثر من 40% من سكان العالم ومعظمهم فقراء وشهدت كلاهما تطورات في الميدان الزراعي مما أدى بهما تقريبا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من حيث المنتجات الزراعية، في هذا الصدد يرى المتفائلون أن مستوى التطور التكنولوجي هو الذي يحدد مستوى النمو الاقتصادي وليس مستوى الموارد الطبيعية، وأن هذا يفرض وجود أفراد ينتجون ويستعملون المعرفة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي مما يعني أن الإنسان الذي ينتج المعرفة ويستخدمها هو الثروة الوحيدة لأي أمة، وهو ما

<sup>1</sup> - Gérard Vincent, Croissance démographique et développement, Alternatives Economiques, N°218, Oct.2003, P.74.

<sup>2</sup> - Mao.In ,Gérard Vincent, Op.Cit., P.75.

ذهب إليه "جون بودان"، وبالتالي فإن الإنسان بواسطة التطور التكنولوجي وما يحمله من معارف يتمكن دائماً من إيجاد الموارد اللازمة لتغذية النمو الاقتصادي، وعموماً فإن النمو الديمغرافي في البلاد التي تتميز بوفرة الأراضي الصالحة للزراعة ليس له آثار سلبية على النمو الاقتصادي، حتى ولو أن النمو الديمغرافي يشكل ضغطاً على الموارد الغذائية فإن هذا يدفع نحو استغلال أمثل وأكبر للأراضي من أجل توفير الغذاء اللازم في إطار تنمية زراعية أكبر.

#### المطلب الرابع: المدرسة الحيادية

#### Alfred Sauvy

بين عدم وجود أية علاقة سببية بين السياسات الديمغرافية والنمو الاقتصادي وانتقد الفكرة التي ترى أن السياسات الديمغرافية التوسعية تخلق البطالة من خلال تدني الأجور، مبيناً أن تدني الأجور في الدول النامية ليس ناتجاً عن النمو الديمغرافي وإنما مؤشر على عدم تأهيل اليد العاملة في هذه الدول، وأن ذلك يشكل ضغطاً على هذه الدول لرفع مستوى التكوين والتأهيل لديها وذلك عن طريق التخصصات، وبالتالي فإن كل دولة يجب أن تخصص في إنتاج ما يسمح به مستوى التكوين والتأهيل لليد العاملة فيها، وإذا كان أصحاب النظرية النيومالتوسية يؤكدون أن التطور التكنولوجي مصدراً للبطالة لأنه عوض الإنسان بالآلة، فإن "Sauvy" رأى أن التطور التكنولوجي يخلق وظائف في قطاعات أخرى كما أنه يفرض على الإنسان التوجه إلى وظائف أقل احتياجاً للمؤهلات مما يضطره إلى رفع مستواه المهني من أجل الاستفادة من الوظائف التي تحتاج لمؤهلات أكبر<sup>1</sup>، كما ينفي أيضاً أن السياسات الديمغرافية التوسعية تفرض تحقيق استثمارات ديمغرافية ضرورية وغير منتجة على المدى القصير، مما يخفف من الادخار الموجه نحو الاستثمارات المنتجة ويشل حركة النمو ويستشهد بفرنسا كمثال مضاد لذلك والتي كان فيها حجم الاستثمارات ضعيفاً مع ضعف النمو الديمغرافي في القرن التاسع عشر ولكن رغم ذلك لم تتمكن من تحقيق النمو المطلوب، وذكر أن الاستثمارات الديمغرافية إذا كانت كبيرة يمكنها أن تحفز على النمو الاقتصادي خاصة إذا كانت موزعة على المناطق مما يسمح بخلق وظائف عمل وتوزيع دخول الأفراد وتحريك النشاط الاقتصادي.

1 -صلاح الدين نامق، مرجع سابق، ص.148

D.Blanchet

يرى أن النموذج المالتوسي يتكون من علاقيتين<sup>1</sup> تتناسب الأولى مع العوائد المتناقصة التي تعني أنه مع ثبات المتغيرات الأخرى فإن السياسات الديمغرافية التوسعية تؤدي إلى تدهور مستوى معيشة الأفراد، والثانية في علاقة الاتجاه المعاكس أي أن تحسن مستوى الدخل الفردي يؤثر إيجاباً على النمو الديمغرافي، وبالتالي فإن تحليل علاقة واحدة بمعزل عن الأخرى يؤدي إلى إهمال التأثيرات التي تنتج عن العلاقة المهملة، والنموذج المقترح يعد إذن نموذج حلقات وهو في نفس الوقت بتأخير وليس أنياً لأن التغيرات لا تحدث في آن واحد.

وفي دراستين تطبيقيتين تعتمدان على فكرة هانسان (1939)، وجد D.Blanchet (1985) - (1988)<sup>2</sup> علاقة متبادلة بين النمو الاقتصادي والسياسات الديمغرافية، ولمعرفة الارتباط المتبادل بينهما اعتمد على طريقتين هما: الانحدار بدون ترجيح والانحدار بترجيح كل بلد بعدد سكانه في سنة 1960، وكانت نتائج الدراسة تتمثل في وجود ارتباط ضعيف بكلتا الطريقتين بالنسبة لمجموع 43 دولة، وارتباط موجب ومعنوي بطريقة الترجيح بالنسبة لمجموع 20 دولة، وارتباط سلبي ومعنوي بكلتا الطريقتين بالنسبة لمجموع 15 دولة.

كما بينت الدراسة غياب الارتباط بين المتغيرين بالنسبة لمجموع الدول (العينة الكاملة أي بالنسبة لـ 78 دولة)<sup>3</sup>. وفي خلاصة أعمال "Blanchet" أنه في كل الدراسات الإحصائية السابقة الخاصة بالدول النامية المعتمدة على تحليل الارتباط واختبار التأثير بين السياسات الديمغرافية والنمو الاقتصادي لم يجد أي نتيجة توحى بوجود علاقة عامة ونهائية عكسية بين هذين المتغيرين، وهي نفس النتيجة التي وصل إليها "بايروش" الذي عمل على أساس معطيات لأكثر من ثلاثة أرباع القرن (1840-1910) على الدول المتطورة حالياً حيث لم يجد أي ارتباط معتبر سواء كان سلبياً أو إيجابياً بين المتغيرات الديمغرافية والاقتصادية، غير أنه يرى أن هناك حداً ما للنمو الاقتصادي يكون بعده حداً ما للنمو الديمغرافي يكون بعده هذا الأخير عائقاً للتطور الاقتصادي<sup>4</sup> وهذا ما يسمى بالحجم الأمثل.

<sup>1</sup>- Didier Blanchet, Modélisation démo-économique: conséquences économiques des évolutions démographiques, Op.cit., p27.

<sup>2</sup>-Didier Blanchet, Croissance économique et démographique dans les pays en développement, indépendance interdépendance, Op.cit., P.31.

<sup>3</sup>-Ibid., P.29.

<sup>4</sup>Claude Courtois: Taux de Croissance démographique et développement économique en Afrique noire Op.cit., P.197

(1985) J-C.Chesnais

وكانت دراسته<sup>1</sup> على 22 دولة في الفترة (1960-1980) مقسما إياها على الفترتين (1960-1970) و(1971-1980) فلاحظ أن 4 دول شهدت في الفترة الأولى وفي نفس الوقت معدل نمو ديمغرافي أعلى من 3% ومتوسط معدل نمو للدخل الفردي أكبر من 4,28%. وفي الفترة الثانية انخفض عدد هذه الدول إلى دولتين فقط، في حين ارتفع عدد الدول من 4 في الفترة الأولى إلى 10 في الفترة الثانية ذات معدل نمو ديمغرافي أقل من 2% ومعدل نمو الدخل الفردي أكبر من 4,58%. والدول الإضافية التي دخلت في هذه المجموعة تضم بالتحديد دول جنوب شرق آسيا مثل "تاوان" و "هونغ كونغ" التي تتميز بمعدلات نمو اقتصادي لا نظير له يتراوح من 7% إلى 8% سنويا، وهما الدولتان اللتان كانتا في الفترة السابقة تعرف أعلى معدل نمو ديمغرافي وفي نفس الوقت أضعف معدل نمو اقتصادي، انتقال مثل هذه الدول التي تتميز بنمو اقتصادي استثنائي إلى المجموعة التي تتميز بنمو سكاني أقل هو الذي أحدث هذه النتيجة، باستثناء هذا النوع من الدول فإن النتيجة التي وصل إليها "Chesnais" هي أن النمو الديمغرافي لا يعتبر متغيرا مؤثرا على نمو الدخل الفردي أو انخفاضه، وليس هناك ما يثبت أن النمو الديمغرافي السريع هو عائق في وجه النمو الاقتصادي<sup>2</sup>، أو محفزا له.

(2002) M.Godet

بين بأن السنوات الثلاثين المسماة بالثلاثين الذهبية (Les trentes Glorieuses) والانفجار السكاني (baby-boom) تحققا في نفس الوقت، وأن الحركة الاقتصادية للولايات المتحدة مقارنة بأوروبا يمكن تفسيرها بوجود سياسات ديمغرافية أحسن حيث أنه منذ عشرين سنة كان معدل الخصوبة في الولايات المتحدة طفلين لكل امرأة بالمتوسط بينما كان في أوروبا 1,4، ومن جهة أخرى بين "جودي" أنه في الفترة (1975-2000) كانت الولايات المتحدة واليابان الدولتان اللتان خلقتا وظائف أكثر من غيرهما (+57% و+23% على التوالي) في نفس الوقت هما الدولتان اللتان شهدتا نموا ديمغرافيا أكبر من غيرهما (+28% و+13% على التوالي) في حين كانت تتميز كل من ألمانيا، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا وبريطانيا في مجموعها بضعف في النمو الديمغرافي وقلّة عدد الوظائف المنشأة وزيادات كبيرة في مستويات البطالة، غير أن هذه النتيجة لا يمكن أن تستند عليها أي نظرية لعلاقة إيجابية بين النمو الديمغرافي وخلق الوظائف والتخفيف من البطالة، ففي فرنسا، سويسرا وإسبانيا مثلا وإن شهدت

<sup>1</sup>Jean-Claude Chesnais , Essor démographique et développement économique dans les pays pauvres (1950-1980), l'hypothèse Malthusienne en question, p39.

<sup>2</sup>Jean-Claude Chesnais , Progrès économique et transition démographique dans les pays pauvres trente ans d'expérience (1950-1980), P.17.

نموا ديمغرافيا كبيرا في الفترة (1975-1998) إلا أنها لم تستطع خلق إلا عددا ضئيلاً من المناصب، كما أن النمو الاقتصادي وخلق الوظائف وبالتالي التخفيف من البطالة لا يعتمد فقط على الزيادة السكانية بل يمكن أن يتحقق لمستوى معين من السكان بفضل التجديد والفكر التنظيمي في المؤسسة وشروط سوق الشغل أي أنه يعتمد على الظرف الاجتماعي والتنظيمي لكل بلد<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup>- Michel Godet, Creating Futures Scenario planning as a strategic Management Tool, second edition, pp.294-295.

### المبحث الثاني: نماذج السياسات الديمغرافية لأهم دول العالم

في الدول المتقدمة متوقع أن يتضاعف عدد سكانها كل مئة سنة إذا إنها تجاوزت مرحلة التحول الديمغرافي، بل من المتوقع أن تميل معدلات الزيادة نحو الهبوط وأن تواجه بعض الدول بثبات عدد سكانها أو ميله نحو التناقص، ما يترتب على زيادة السكان من مشاكل اقتصادية واجتماعية في الدول النامية لا يكون بالمثل في الدول المتقدمة وإن كانت ستتأثر بدورها وتواجه مشاكل مختلفة في ظل سعيها نحو استمرار تقدمها في ظل مشكلة التوازن العالمي من حيث وفرة الإنتاج، الغذاء، الطاقة والموارد الطبيعية وعلى أساس الحفاظ على موارد العالم.

#### المطلب الأول: السياسات الديمغرافية في أوروبا

في الدول المتقدمة ينمو السكان بوتيرة بطيئة وضعيفة جدا، بل إن النمو يقف نهائيا في بعضها، وأصبحت تشكو من شيخوخة مجتمعاتها حيث أن ارتفاع المستوى المعيشي فيها يؤدي إلى ارتفاع مستوى استهلاك الفرد للموارد الطبيعية، كما أن حركة التصنيع القوية تحدث ضغطا قويا على هذه الموارد وعلى مكونات البيئة (التلوث؛ الأمطار الحمضية؛ نفاذ الموارد غير المتجددة).

#### السياسات الديمغرافية في فرنسا

تحددت المعالم الأساسية للسياسات الديمغرافية في فرنسا في قانون الأسرة (code de la famille) الذي وضع عام 1940 وحددت هدفين أساسيين لها هما:

-التشجيع على تكوين الأسرة وتربية الأطفال بالعدد الذي يكفي للمحافظة على الزيادة المعقولة للسكان.

-مناهضة شيخوخة السكان.

ولضمان تحقيق هذين الهدفين وضعت البرامج اللازمة لذلك منها إعانات مالية وإجراءات اقتصادية وأخرى ردعية وتشجيع الهجرة الدولية إليها في الشكل الذي يتناسب مع القوى العاملة والاحتياجات الديمغرافية للبلاد، وكان إنشاء المركز القومي للدراسات الديمغرافية عام 1995 آخر منجزات السياسات الديمغرافية بفرنسا حيث تُقام فيه البحوث والدراسات السكانية ومقارنتها ببلدان أخرى وتطوير مختلف الوسائل الممكنة لزيادة عدد السكان وتحسين مستواهم، لقد أقلق انخفاض السكان في فرنسا المسؤولين في الوقت الذي تحيط بها دولتان تتميزان بنمو كبير في السكان ألمانيا وإيطاليا، لهذا ارتفعت الدعوة في فرنسا إلى رفع معدلات مواليدها، وتنفيذًا للاتجاه الجديد اتخذت الحكومة



الفرنسية نوعين من التدابير: الأول وضع حدا لحالات الإجهاض غير المأذون به، والثاني تخفيض أعباء الأسر وتشجيعها على زيادة عدد الأطفال عن طريق التقليل من بيع أدوات ضبط النسل، غير أن هذه الإجراءات لم تحقق الهدف المنشود، لهذا اتخذت إجراءات أخرى أبرزها<sup>1</sup>:

✓ تشجيع التوالد عن طريق مكافأة الأسر التي تنجب أطفالا أكثر، عن طريق تخفيض الضريبة على الدخل كلما زاد عدد أفراد الأسرة، وبالمقابل فرض ضرائب على غير المتزوجين.  
✓ تخصيص إعانات مالية للأمهات عند وضع كل طفل جديد ومساعدة الأسرة الكبيرة بتعليم أبنائها.

✓ إنشاء مستشفيات تعني بالأم الحامل مجانا، ومنحها إجازة أمومة من عملها بأجر كامل قبل الوضع وبعده.

✓ تخفيض تذاكر السفر للأسر ذات العدد الكبير من الأطفال.

✓ منح الأسرة عند الزواج سلفة نقدية لغرض بناء مسكن أو شراء قطعة أرض زراعية مع التنازل عن جزء من هذا الدين كلما أنجبت طفلا، وسقوط الدين كله إذا أنجبت خمسة أطفال.

إن هذه الإجراءات لم تؤد إلى زيادة معدل المواليد حتى عام 1938، وإذا كان المعدل قد ارتفع بعد عام 1942 فإن هذا الارتفاع شأنه شأن ارتفاع معدلات المواليد في بقية الدول بعد انتهاء الحرب حتى تعوض العائلات الأبناء الذين فقدتهم في الحروب، وقد استمرت هذه السياسات الديمغرافية حتى عام 1950 ثم أخذت بعد ذلك في الهبوط تدريجيا بحيث وصل معدل المواليد حاليا إلى نحو 13.8‰ وبمعدل الوفيات 9.5‰، مما جعل معدل النمو فيها بحدود 0.5% خلال المدة 1980-1987<sup>2</sup>، و0.4% خلال الفترة (2015-2016).

#### السياسات الديمغرافية في السويد

تبنّت السويد سياسات ديمغرافية مدعومة وغير مناهضة للإنجاب شأنها شأن فرنسا للمحافظة على معدلات المواليد، واهتمت السياسات الديمغرافية في السويد بمسائل الرفاهية الفردية والحرية الشخصية لتصيغها في الأولوية المطلقة على الأهداف التي تتوخاها السياسات المدعومة للإنجاب إلى جانب ما توليه عناية واهتمام ملحوظين بالمساعدات الكيفية وبالخدمات الحكومية والاجتماعية التي توفرها للأسرة، حيث تشير البيانات الإحصائية حالة متقدمة في هذا البلد فعدد السكان فيه حاليا

<sup>1</sup> - اسماعيل محمد هاشم، مبادئ الاقتصاد التحليلي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1977، ص304.

<sup>2</sup> - Demographic Yearbook 1987; Tables 3&4; PP.175&188.

(2016) بحدود 9.9 مليون نسمة وسوف يزيدون إلى حوالي 10.3 مليون فقط عام 2020 ومعدل النمو الديمغرافي السنوي فيها 1.06%، حيث أن معدل المواليد: 8.5% و معدل الوفيات -21.3% لعام 2014 ويتوقع أن يكون معدل الولادات -7% ومعدل الوفيات -8.9% لعام 2020، ومتوسط عمر الإناث أعلى متوسط في العالم فهو 79 عاما، وقد هبط معدل وفيات الأطفال الرضع ( Infant mortality rate) أقل مستوياته 5%<sup>1</sup>. انخفضت معدلات الوفيات في السويد قبل الحرب العالمية الثانية انخفاضا كبيرا كما انخفضت معدلات المواليد فيها بدرجة أكبر من الانخفاض في معدل الوفيات، حتى أصبحت السويد مثلا بارزا للدول التي ينمو فيها السكان ببطء يكاد يصل إلى حالة الاستقرار. بل إن الحالة التي وصلت إليها السويد تهدد السكان بالانقراض إذا استمر الحال هكذا على مدى الأجيال، ولذلك عهدت الحكومة السويدية إلى هيئة من الأخصائيين ببحث ودراسة أسباب انخفاض السكان و وضع المقترحات لعلاج هذه المشكلة، وقد رأت الهيئة أن يأتي الاهتمام برفع مستوى معيشة السكان في المقام الأول وأن تأتي مسألة السياسات الديمغرافية المدعمة للإنجاب في المرتبة الثانية. واقترحت لذلك تحديد عدد أفراد الأسرة بحيث تكفي كل أسرة بعدد قليل من الأطفال على مستوى جيد من التربية والعناية وعلى نشر البيانات الخاصة بتنظيم النسل بشكل اختياري، وكذلك العمل في الوقت نفسه على زيادة الموارد لرفع مستوى المعيشة. وإذا تعارضت السياسات الديمغرافية المدعمة للإنجاب مع سياسة رفع مستوى المعيشة وجب التضحية بالأولى لتحقيق الثانية، وركزت السياسات الديمغرافية على العناية ببرامج التعليم والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي لتوفير العناية الصحية والاجتماعية للأسرة في الوقت الذي تقوم فيه الدولة بتوفير الظروف الاقتصادية التي يكون من شأنها إعادة توزيع الدخل توزيعا عادلا، وفي سبيل تحقيق هذه السياسات عملت الحكومة في الماضي على إلغاء قانون منع إنتاج أدوات تنظيم النسل وبيعها في عام 1939، وفي سنة 1946 صدر قانون يلزم جميع الصيدليات ببيع هذه الأدوات لمن يشاء واهتمت الهيئات الاجتماعية والتربوية بموضوع تنظيم النسل وافتتحت عيادات نفسية للاستشارات الزوجية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>Statistiques - Perspective Monde - Université de Sherbrooke.

[www.perspective.usherbrooke.ca/bilan/statistiques](http://www.perspective.usherbrooke.ca/bilan/statistiques).

<sup>2</sup>- إسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص305.

المطلب الثاني: السياسات الديمغرافية في الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة

خطوط المواصلات أدت إلى فتح الحدود بين الدول والولايات ومن ثم إلى زيادة مستوى التنمية الاقتصادية، فقد أدت السكك الحديدية إلى الإسراع بمعدلات النمو في الولايات الغربية من الولايات المتحدة الأمريكية بسبب تدفق المهاجرين إلى هذه الولايات، وقد أثبتت الدراسات في أمريكا اللاتينية أن النساء التي أكملن دراستهن الابتدائية ينجبن في المتوسط طفلين اقل من اللاتي لم يتعلمن، ولاشك أن التعليم يربئ الآباء بقبول التعاليم الجديدة ويجعل مفهوم تخطيط الأسرة أكثر قبولا.

السياسات الديمغرافية في الولايات المتحدة الأمريكية

لقد عملت تشريعات الهجرة التي وضعت الكثير من القيود أمام الراغبين بالنزوح إلى و.م.ا على خفض معدلات النمو الديمغرافي، حيث أن غالبية المهاجرين هم من الشعوب التي تميل إلى حرية النسل، وحققت و.م.ا معدلات الولادة بحدود 23.7% حسب بيانات 2016 للبنك الدولي ومعدلات الوفيات بحدود 9.5% خلال نفس السنة وبذلك فإن النمو الديمغرافي بلغ 0.69% كما حقق متوسط عمر الإنسان 78 عاما، ومرّت السياسات الديمغرافية في هذا القطر بأربع مراحل هي:

✓ التشجيع على تحديد النسل بين (1956-1958).

✓ حملة أخرى تشجع على تحديد النسل بين (1962-1966).

✓ حملة شعارها (أجل-طويل-قليل) أي أجل الحمل وطول الفترة وإنجاب قليل خلال الفترة (1971-1978).

✓ حملة الطفل الوحيد وقد بدأت عام (1979) ومازالت معتمدة حتى يومنا هذا.

مبادئ السياسات الديمغرافية في الولايات المتحدة الأمريكية

تصنف السياسات الديمغرافية في الولايات المتحدة الأمريكية من السياسات المناهضة للإنجاب<sup>1</sup>، وأهم مبادئها:

✓ أن النمو الديمغرافي في كل الدول يؤثر على مصير العالم كله فهو مشكلة دولية تهم الجميع.

✓ أن للوالدين في كل مكان مطلق الحرية في تحديد عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم.

✓ أن التقدم المقترن بالرفاهية الاقتصادية يتطلب خفض في معدلات النمو الديمغرافي.

<sup>1</sup>- PESTIEAU Pierre, DELLIS Arnaud.(2004), Croissance économique et croissance démographique, Démographie: Analyse et synthèse, Ed.INED, Paris.p.188.

### السياسات الديمغرافية في الأمم المتحدة

المشكلات المتعلقة بالسكان لقيت اهتماما عالميا تبلور في قيام الأمم المتحدة غداة إنشائها بتكوين أول هيئة دولية تختص بالسكان، وهي لجنة تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وقد أسندت إليها مهمة إجراء الدراسات والإحصاءات المتعلقة بالسكان، ثم تطور دور الأمم المتحدة في هذا الصدد ليصبح أكثر إيجابية إذ تخطى مهمة وضع السياسات الديمغرافية إلى مهمة معالجة الظواهر السلبية في مجال السكان، وقد أشرفت الأمم المتحدة على مؤتمر روما (1954)، ولم يتخذ المؤتمر أية قرارات خاصة بمسائل السياسات الديمغرافية، ثم أقامت الأمم المتحدة مؤتمرا سكانيا في سنة 1963 وعرضت المسائل السكانية المهمة على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة انعقادها السابعة عشرة (1962-1963)، واقترح اتخاذ قرار حول النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي لإبداء الرأي الرسمي لمختلف حكومات الدول، وقد كان بين مؤيدي الاقتراح أربع دول إفريقية هي مصر وغانا وتونس وأوغندا، وأربع دول آسيوية هي سيلان ونيبال وباكستان وتركيا، وأربع دول أوروبية هي الدانمرك واليونان والسويد والنرويج، وجاء في مقدمة الاقتراح أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي يعتمد على التعليم والعمل الإنتاجي وأن النمو الاقتصادي والنمو الديمغرافي متداخلين، وأن الأسرة تتطلب رعاية خاصة في المناطق ذات المعدلات العالية للنمو الديمغرافي، وواجب كل حكومة أن تقرر سياساتها الديمغرافية لمعالجة مشكلات السكان، والوقوف على تحقيق حاجياتها من المعرفة بأسباب الاتجاهات الديمغرافية ونتائجها، وحصرت الأمم المتحدة تقديم التسهيلات الفنية للحكومات في ثلاث مسائل هي:

➤ التسهيل على الدول الأعضاء الحصول على البيانات الصحيحة الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية.

➤ تدريب مواطني الدول الأعضاء على النشاطات الديموغرافية.

➤ إجراء المناقشات المجدية والفعالة حول المشكلات السكانية.

ويأتي في مقدمة المشاكل السكانية العالمية ارتفاع معدلات المواليد في الدول التي تعاني من مشاكل الانفجار السكاني، مما يعيق التنمية الاقتصادية في الدول المنخفضة الدخل من عدة طرق.

إن خفض معدل المواليد، وبالتالي خفض معدل زيادة السكان، هو بطبيعة الحال الحل لتحسين الظروف الاقتصادية في المناطق الأقل تقدما، وهو العنصر الأهم من بين العناصر الاجتماعية والاقتصادية كاستثمار رأس المال والتكنولوجيا وتنوع الاقتصاد والمهارات العملية

والتنظيم. كما أن التوسع في التجارة الدولية والاستثمار الدولي يزيد من التقدم الاقتصادي، ويتطلب الأمر أيضاً الاستخدام الأكفأ للموارد الطبيعية.

وقد أوكلت هيئة الأمم المتحدة أن تقوم فيما يخص القضايا السكانية بما يأتي<sup>1</sup>:

- أن توسع نشاطها في مجال السياسات الديمغرافية.
- أن توسع وتدعم الجهاز السكاني في مراكز البحوث والمراكز الإقليمية لتدريب المواطنين على القضايا السكانية.
- أن تقدم التسهيلات المباشرة للدول الراغبة في تطبيق برامج تخطيط الأسرة.
- تشجيع وتأييد البحوث البيولوجية والطبية الخاصة بالنسل الصادرة عن منظمة الصحة العالمية.

➤ محاولة زيادة الوعي العالمي بمشكلات نمو السكان عن طريق تقديم الموارد التعليمية المناسبة التي توزعها منظمة اليونسكو على مختلف دول العالم.

ولغرض إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل السكانية العالمية عقدت سلسلة من المؤتمرات وخرجت بجملة من النتائج والتوصيات أهمها، أن النمو الديمغرافي السريع في الدول النامية ينشأ أساساً من تحسن الظروف الصحية؛ والتي تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي والاجتماعي؛ وإلى خفض مستوى الخصوبة؛ لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأكثر سهولة، واحترام ما يقرره الزوجان حول المدة الزمنية بين إنجاب وآخر وهو حق لهما وجزء من التنمية الاجتماعية، وتؤكد كل الهيئات المختصة عدم إمكانية معالجة كل مشاكل السكان والتنمية مستقلة عن بعضها البعض<sup>2</sup>. ولما كان التحضر السريع سيظل سمة بارزة، فإنه ينبغي أن تشكل استراتيجيات التنمية الحضرية والريفية المتكاملة جزءاً أساسياً من السياسات الديمغرافية.

<sup>1</sup>-الشعبة التقنية، ص 34 UNFPA- صندوق الأمم المتحدة للسكان، تحليل حالة السكان دليل مفاهيمي ومنهجي، .  
<sup>2</sup>-التقرير الوطني لتقييم مستوى تنفيذ الجمهورية التونسية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، جوان 2013، ص 7.

المطلب الثالث: السياسات الديمغرافية في جنوب شرق آسيا

السياسات الديمغرافية في الهند

تهدف السياسات الديمغرافية في الهند إلى تقليص معدل النمو الديمغرافي لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة أما تجربة تنظيم الأسرة في الهند باءت بالفشل على الرغم من نفقات النشر الدعائية وإقامة العيادات والمستشفيات لتعرضها مع ثقافة وبيئة وتاريخ وديانات الشعب الهندي، وتجربة تنظيم النسل قامت على أسس صحيحة إلا أنها لم تنجح بسبب انتشار الجهل والتخلف والفقر.

أما تقاليد الزواج في الهند فهي تشجع الزواج المبكر للبت (12 سنة)، مما يؤدي إلى إضعاف صحة الزوجات في عملية الحمل والولادة. وارتفاع معدل الوفيات بينهن وإصابتهن بالأنيميا الناجمة عن الملاريا وسوء التغذية، ونجد أن الموارد الزراعية لم تستثمر إلا بصورة محدودة لاعتمادها على الوسائل البدائية، وعلى الأمطار الموسمية والمجهود العضلي البشري وإلى ما يقاسيه الفلاح من سوء التغذية والفقر. كما أن الجهود بطيئة في استصلاح أراضي زراعية جديدة.

بلغ عدد سكان الهند سنة 1941 نحو 315 مليون نسمة، وارتفع إلى 361 مليون نسمة سنة 1951<sup>1</sup>. وإلى 675 مليون نسمة سنة 1980 وإلى 781.4 مليون نسمة سنة 1987، ويعود سبب هذا التزايد السريع إلى تناقص الوفيات نتيجة القضاء على الأوبئة والمجاعات وتحسين المستوى الصحي، وعملت حكومة الهند لتقليل معدل نمو السكان فيها من 2.9 % إلى 1.2 % بحلول عام 1980<sup>2</sup> وحتى عام 1985.

بدأت الهند عام 1936 بتنظيم النسل وذلك بعد زيارة (مرجريت سنجر) لها تلك السنة، وسعت إلى فتح عيادات خاصة بتنظيم النسل، وتوقفت هذه العيادات عن نشاطها لقيام الحرب العالمية الثانية وتعذر استيراد الأدوات الخاصة لها من الخارج<sup>3</sup>، وفي 1945 طالب مؤتمر نساء الهند بتنظيم النسل وجعله جزء من الخدمات الطبية.

أنشأت جمعية تنظيم الأسرة مؤسسة مركزية للتدريب على متطلبات عملية التنظيم، فالخطيطة العائلي هو أول خطوات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ويهدف إلى تخفيض معدل

<sup>1</sup>-إسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص 309-310.

<sup>2</sup>- عماد مطير الشمري، الجغرافية السكانية أسس وتطبيقات، دار أسامة للنشر والتوزيع الاردن، ط 1، 2012، ص 233.

<sup>3</sup>-Demographic Yearbook 1987; OP; Cit; Tables 3 & 4 PP.174 & 186.

المواليد لضمان صحة الأم والطفل، وعارض هذه السياسة (أسلوب منع الحمل) الهندوس والكاثوليك خلال السنوات الأولى، فسخرت الحكومة الهندية في الخطة الخماسية الأولى (1951-1956) نحو نصف مليون جنيه إسترليني للإنفاق على الوسائل التي يمكن بمقتضاها تخفيض معدلات المواليد، وأنشأت 126 وحدة صحية في المدن و21 وحدة في الأرياف، وضاعفت الحكومة جهودها في الخطة الخماسية الثانية (1957-1961) ووجهت نداءها إلى السلطات المحلية والجمعيات الخيرية بفتح عيادات خاصة بتنظيم الأسرة، ورصدت الحكومة مبلغ 40 مليون جنيه إسترليني لتنفيذ هذه الخطة، وقررت إنشاء 300 عيادة في المدن و2000 عيادة في القرى من بين 550000 قرية مبرمجة لتنفيذ مخطط تنظيم الأسرة، أي مسح حوالي 7 ملايين أسرة من بين 80 مليون أسرة<sup>1</sup>.

أكد مشروع الخطة الخماسية الثالثة (1962-1966) أن تنظيم الأسرة سيكون نقطة ارتكاز في الخطة الخماسية الرابعة والخامسة، وقد رصد لتنفيذها مبلغ 25 مليون جنيه إسترليني، وسيزداد عدد العيادات بموجها إلى 7000 عيادة مع مراعاة<sup>2</sup> نشر التعليم والجمع بين محاولة تنظيم الأسرة وخدمات الصحة العامة كتسهيل التعقيم والتوسع في توزيع موانع الحمل بالتنسيق مع المختصين بكليات الطب والمدارس لتبصير الأجيال الصاعدة بفوائد وطرق تحديد النسل والاستفادة من المتطوعين لأقصى درجة في حملات تحديد النسل، ونلخص أهم ما ارتكزت عليه السياسات الديمغرافية في الهند فيما يلي<sup>3</sup>:

- ✓ تأييد الطبقة المتعلمة لتحديد النسل عن طريق تنظيم الأسرة.
- ✓ سن قانون تحريم زواج النساء دون سن الخامسة عشر.
- ✓ تحسين التعليم للخفض السريع في الأمية.
- ✓ توسيع مهام مراكز رعاية الأمهات والأطفال واستغلال كل وسائل الإعلام والاتصال للتحسيس.
- ✓ الاهتمام بالقطاع الفلاحي لمضاعفة الإنتاج الزراعي.

<sup>1</sup>- بن نور صابرة، السياسات السكانية واتخاذ القرارات، ملامح الوسط البشري، ص ص 24-26.

<sup>2</sup>- شاندر اسكهار، مرجع سابق، ص ص 62-63.

<sup>3</sup>- وارين س. تومسون، ودافيد لويس، مرجع سابق، ص ص 856-857.

## السياسات الديمغرافية في اليابان

تعد التجربة اليابانية من أبرز النماذج حيث في أقل من 20 عاما استطاعت اليابان الحد من التزايد الديمغرافي الكبير حيث انخفض معدل موالدها من 34.3 إلى 17.5%.

بعد الحرب العالمية الثانية وارتفع عدد سكان اليابان إلى 73 مليون نسمة ومن أجل مواجهة هذه الزيادة المفرطة اتخذ البرلمان الياباني سنة 1948 خطوات حاسمة حيث وافق على قانون (حماية الإنسان) الذي يجيز الإجهاض، ولقد أدى هذا الإجراء إلى حدوث الانخفاض في معدلات المواليد بين سنتي 1949 و1952 وفي سنة 1955 بدأت حكومة اليابان بتنظيم الأسرة بمساعدة وسائل الإعلام على نشر معلومات تحديد النسل باعتبارها سياسة ديمغرافية فعالة تبنتها مؤسسة معهد الأبحاث في مشكلات السكان، كانت اليابان في مرحلة سكانية يغلب عليها الارتفاع السريع في معدل المواليد والانخفاض الكبير في معدل الوفيات، ومنذ عام 1868 بدأت الحكومة تبذل جهوداً كبيرة لرفع مستوى المعيشة عن طريق نشر الصناعات المختلفة، فتضاءلت بذلك عادة وأد البنات وارتفع المستوى الصحي بانتشار التعليم، مما أدى إلى زيادة السكان بدرجة كبيرة بلغت في عام 1945 نحو 72 مليون نسمة ثم ارتفع العدد إلى 83 مليون في عام 1951، وقد ترتب على هذه الزيادة في السكان انخفاض متوسط دخل الفرد بالرغم من الإعانات التي منحتها الولايات المتحدة لليابان<sup>1</sup>، حيث كان لليابان سياسات التوسع الديمغرافي خلال مدة الحرب، وقد اقترن ذلك بانخفاض معدلات الوفيات مما أدى إلى ارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية وبالتالي ظهور المشكلة السكانية، وما لبثت الهزيمة التي منيت بها اليابان خلال الحرب العالمية الثانية، بدأت الحكومة تفكر جدياً بتطبيق برامج تخطيط الأسرة لا سيما وأنها فقدت 46% من مجموع مساحة الأرض التي كانت تملكها قبيل الحرب، فكانت نسبة الذين وافقوا على قبول فكرة تخطيط الأسرة في عام 1946 نحو 61%، وارتفعت إلى 67% في عام 1955 ثم إلى 72% في عام 1957، كما انخفضت نسبة المعارضين للفكرة إلى أقل من 5% تقريبا، بسبب ارتفاع الوعي والاستغلال الجيد لوسائل الإعلام، وتطبيقا للسياسات الديمغرافية الجديدة أصدرت الحكومة اليابانية تشريعات عديدة منها قانون إباحة صناعة أدوات تحديد النسل وبيعها وقانون تحسين النسل وحماية الأمومة سنة 1948، وأجاز هذا القانون التعقيم والإجهاض كما شجع على منع الحمل، ثم عدل هذا القانون بما يكفل تخفيض نفقات الإجهاض إلى 20% مما كانت عليه وإلزام الشركات الكبرى والمصانع بالمساهمة في نفقات الإجهاض وفي نفقات الرعاية الصحية اللازمة لها، كما حدد القانون منح كامل

<sup>1</sup>-إسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص 305.



الأجر للمرأة التي تجري عملية الإجهاض، فزادت حالات الإجهاض حتى بلغت 5% من النساء المنجبات وذلك في عام 1955<sup>1</sup>، وكانت تكلفة عمليات الإجهاض منخفضة جداً، وبعد عام 1958 أصبح ثمة اتجاه لاستخدام وسائل منع الحمل بدلاً من أسلوب الإجهاض، وعملت الحكومة اليابانية منذ عام 1952 على تدريب الطالبات في معاهد التربية للفتيات على وسائل منع الحمل وأنشأت وزارة الشؤون الاجتماعية مجلساً لمشكلات السكان في اليابان لدراسة هذه المشاكل والعمل على حلها بالطرق الملائمة.

كما أن الظروف المحيطة باليابان من حيث محدودية الأرض الصالحة للزراعة، وعدم ميل اليابانيين للهجرة، جعلهم يعتمدون على أنفسهم لمواجهة مشكلة التضخم السكاني، لذلك قرروا إدخال النظم الحديثة وتطبيق الأسس التي قامت عليها الثورة الصناعية في غرب أوروبا، والتوسع التجاري مع البلاد الآسيوية والإفريقية لكي تواجه متطلبات السكان<sup>2</sup>، فتمخض عن السياسات الديمغرافية المنتهجة انخفاض معدلات المواليد والوفيات.

### السياسات الديمغرافية في الصين

بلغ عدد سكان الصين عام 1978 حوالي 960 مليون نسمة أي خمس سكان العالم، وهبطت معدلات الوفيات والمواليد، لدعم الحكومة المعنوي والمادي لوسائل تحديد النسل بما فيها العقم والإجهاض بواسطة فرق من المختصين والمتمرنين وأطلق عليهم الأطباء الحفاة وكان كل فريق يحوي على الأقل امرأة، وهذا بالإضافة إلى إدخال المرأة في كافة المجالات وبنجاح هذه التجربة نجد أن رئيس الدولة الصيني يعلن في البرلمان على أن الدولة تخطط لأن تكون معدلات الزيادة 1% في عام 1979

و 0.50% في 1985 وأن لا يكون هناك زيادة في عام 2000 بل يوجد في الصين حالياً اتجاه لإصدار (قانون تخطيط المواليد) لتشجيع قيام أسرة الطفل الواحد، وقال رئيس الوفد الصيني في بوخارست عام 1974: "نحن نواصل في السيطرة على زيادة السكان من خلال الزواج المتأخر وطفل واحد لكل زوجين"، وهذه السياسة أعطت ثمرها فكان معدل الولادات 2.1 % حسب بيانات (1980-1995) وهذا أمر مهم جداً بعد أن كان المعدل السابق يصل إلى الضعف، وقد هبط معدل الوفيات إلى 0.7% كما زاد متوسط عمر الإنسان إلى 71 عاماً، ووصل عدد سكان الصين حجماً فاق أي بلد في العالم، إذ بلغ عددهم عام 1987 نحو 1.1 مليار نسمة، أي أن الانفجار السكاني في هذا البلد قد بلغ مداه وفرض على الصينيين أن يعيشوا عيشة الكفاف، إذ أن مساحة الأراضي المزروعة تتراوح ما بين 15-

<sup>1</sup> - إسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص 306.

<sup>2</sup> - عبد المنعم عبد العلي، مرجع سابق، ص 169-170.

20% من المساحة الكلية للأراضي، كما أن الصناعة هي الأخرى ليست واسعة النطاق، ومما يزيد من تعقيد مشكلة زيادة السكان رسوخ العقائد الصينية في كل طبقات الشعب منها الفكرة التي تقدر التناسل وإنجاب الأبناء، كما أن منافذ الهجرة أمام الصينيين ضيقة وطبيعة الصبغ محافظة بتقاليدها القديمة.

في الفترة (1953-1958) شنت الحكومة حملة لتحديد النسل وتنظيمه كالإجهاض الإجباري والتعقيم الجماعي للرجال والنساء. وفي منتصف عام 1962 كانت حملة أخرى ضد الزواج المبكر، حيث دعت إلى الزواج إلى سن الثامنة والعشرين للرجال، والسادسة والعشرين للنساء عوض العشرين للرجل والثامنة عشرة للنساء، كما اتجهت الصين إلى التصنيع ورأت فيه السبيل الوحيد للتنمية وتحسين أحوال البلاد. والاهتمام بقطاع الزراعة لتوفير المأكل والملبس والمسكن لمئات الملايين من السكان في الوقت الذي عجزت فيه العديد من الدول الصغيرة على تحقيق جزء من هذا الهدف.

### السياسات الديمغرافية في تايوان

تمثل تايوان نموذجا لقطر صغير المساحة وبعدهد سكاني بلغ 13 مليون نسمة سنة 1971، وكانت معدلات المواليد فيها مرتفعة جدا حيث قدرت بـ 5% عام 1951، وانخفضت إلى 3.5% عام 1963. ووصلت إلى 2.8% عام 1971، ولما كان معدل الوفيات منخفض جدا (0.6%) بقي معدل الزيادة الطبيعية مرتفع وكان الهدف من برنامج تنظيم الأسرة أن تصل الزيادة الطبيعية إلى 1.87% عام 1973 وذلك باستعمال مختلف وسائل منع الحمل<sup>1</sup>. ورأى "كنجزلي ديفز" أن تليل انخفاض الزيادة الطبيعية في تايوان بإجراءات تنظيم الأسرة فيه شيء من المبالغة، والتفسير الأغلب إلى الصواب هو تحول المجتمع إلى صناعي حديث. ومنذ عام 1950 كان أكثر من نصف السكان يعيشون في المدن، كما كان معدل النمو الاقتصادي مرتفعا جدا خلال الفترة (1951-1963)<sup>2</sup>. وقد بدأ برنامج تنظيم الأسرة في تايوان عام 1963، ولا شك في أن الهجرة إلى المدن كان لها أثر في انخفاض معدل المواليد كما ذكر ديفيز، نظرا لأن الأسرة كثيرة الأطفال لم تكن تجد فرصا للحياة في المدن، وأصبحت الحكومة تدفع نصف تكاليف وسائل منع الحمل، وعلى المرأة الراغبة في ذلك أن تدفع النصف المتبقي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> L.P.Chow ; "The Island" Wide Family Planning Programme in Taiwan, Analysis of the ACCOMPLISHMENTS OF THE Past Eight Years ; Population Studies, A Journal of Demography ; Vol.28 ; No 1 ; March 1974;P.107.

<sup>2</sup>-Kingsley Davis ; Pop.Policy.OP.Cit ;P87.

<sup>3</sup>L.P.Chow ;OP ;Cit ;PP.107-108.

ومن أهم ما يميز برنامج تنظيم الأسرة في تايوان ارتفاع نسبة النساء اللاتي لم يتلقين تعليماً نظامياً أو تعليماً يزيد عن المرحلة الأولى، وأقبلن على إتباع وسائل تنظيم الأسرة، أكثر من 85 % من النساء أي أن برنامج تنظيم الأسرة في تايوان كان فعالاً وحقق هدفه.

### السياسات الديمغرافية في باكستان

طبقت باكستان سياسات ديمغرافية جديدة في سنة 1960 ترمي إلى تنظيم الأسرة<sup>1</sup>، وفي عام 1966 خططت لتخفيض معدل المواليد من 5% إلى 4%<sup>2</sup>، كما تضمنت خطة التنمية الخماسية (1976-1980) برنامجاً لتنظيم الأسرة بوصفه جزءاً من برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واعتمد البرنامج سياسات ديمغرافية تقوم على أساس تخفيض معدلات المواليد.

### السياسات الديمغرافية في بنغلادش

أعطت خطة التنمية الخماسية الأولى ( 1973-1978) في بنغلادش أولوية كبيرة للسياسات الديمغرافية عن طريق تأخير سن الزواج، وتحرير قوانين الإجهاض والتنسيق بين تنظيم الأسرة ومجهودات التنمية الوطنية. وكان برنامج ضبط النمو الديمغرافي يهدف إلى تخفيض معدلات المواليد السنوية من 4.7 % إلى 4 %، وتخفيض معدلات الوفيات من 1.7% إلى 1.4 %، وذلك للوصول بعدد سكان بنغلادش إلى 121 مليون نسمة في عام 2000<sup>3</sup> وفي عام 2014 إلى 159 مليون نسمة.

### المطلب الرابع: نماذج السياسات الديمغرافية لأهم الدول النامية في العالم

السياسات الديمغرافية لأهم الدول النامية يكفي التطرق لها من خلال بعض الدول الإفريقية ودول الوطن العربي.

### السياسات الديمغرافية في إفريقيا

أوضحت الدراسة التي قام بها نورتمان Nortman لسبعة وأربعين قطراً إفريقياً أن ثلثي هذا العدد ليس لديه سياسات ديمغرافية تهدف إلى تخفيض معدلات النمو الديمغرافي، كما أن هذه الأقطار التي تضم خمسي سكان القارة بأكملها لا تشجع أي نشاط خاص بالتخطيط السكاني ولا يزيد عدد الدول التي وضعت لنفسها سياسات ديمغرافية واضحة للتأثير في النمو الديمغرافي عن ثلاث

<sup>1</sup> - حسن عبد القادر صالح، ضبط النسل أبعاده وأثاره الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الكويت قسم الجغرافيا، ط1، 1981، ص 9.

<sup>2</sup> - Kingsley davis ,Pop.Policy ,OP.Cit.PP.80-81.

<sup>3</sup> - حسن عبد القادر صالح، مرجع سابق، ص 15.

## الفصل الثالث: العلاقة بين السياسات الديمغرافية والنمو الاقتصادي بناءً على الدراسات السابقة

عشرة دولة تمثل 22% من سكان القارة<sup>1</sup>، ويمكن أن تعطي دراسة بعض حالات هذه الأقطار نموذجاً للمواقف الرسمية للسياسات الديمغرافية في إفريقيا، وتوضح هذه الأمثلة تنوع السياسات الديمغرافية واتجاهاتها إزاء قضايا السكان في المراحل المختلفة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية.

إن تبني سياسة تنظيم النسل وحدها لن تقلل من معدلات النمو الديمغرافي في الأقطار الإفريقية، ولن تنجح إلا إذا كانت هناك حملة جماعية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية متضمنة رفع نسبة المتعلمين؛ وزيادة الدخل؛ والتغذية الأفضل؛ وتحسين أحوال المعيشة؛ ورفع المستوى الصحي، ولقد أوضح هذه الفكرة الديمغرافي (D.V.Glass ;1965) حين قال: إن البرامج المباشرة لنشر ضبط النسل ما هي إلا جزء من عملية أكبر لا بد أن تتم في الدول النامية<sup>2</sup>، وعلى أية حال يمكن القول أن هناك أقطاراً بها مشكلات ديمغرافية حادة وعاجلة، وتعلم حكوماتها بحجم هذه المشكلات وتبدأ في علاجها، بينما هناك أقطار أخرى بها المشكلات نفسها ولكنها لم تفكر في علاجها.

الجدول 14: السياسات الديمغرافية لبعض الحكومات الإفريقية<sup>3</sup>

موقف الحكومات	عدد الأقطار	%	عدد السكان (مليون نسمة)	%
سياسة رسمية هدفها تخفيض معدل النمو الديمغرافي وتتمثل في: الجزائر ومصر والمغرب وتونس وغانا وكينيا	6	12.8	77	22
دعم رسمي لنشاطات تخطيط الأسرة لأسباب أخرى غير ديمغرافية تتمثل في: داهومي وغامبيا ونيجيريا والسودان وتنزانيا وأوغندا	6	19.1	126	36
ليست للحكومة سياسة خاصة سواء لتخفيض النمو الديمغرافي أو نشاطات تنظيم الأسرة، ومن أمثلتها: الكامرون وأثيوبيا ومالي وزائير...	35	68.1	150	42
<b>المجموع</b>	<b>47</b>	<b>100</b>	<b>353</b>	<b>100</b>

<sup>1</sup> - أدريانا ديوجو، السياسات السكانية في إفريقيا مشكلات واحتمالات، النشرة الدورية لجامعة الكويت (رقم 08)، أغسطس (آب) 1979، ص 21.

<sup>2</sup> - محمد فاروق الشبول، النمو السكاني والتنمية، ط 1، 2015، ص 206.

<sup>3</sup> - أدريانا ديوجو، السياسات الديمغرافية في إفريقيا، ص 44، 45.

السياسات الديمغرافية في الوطن العربي

حتى يتسنى لنا معرفة السياسات الديمغرافية في الوطن العربي والذي يمثل عينة الدول النامية، علينا معرفة تغير الترتيب العالمي للدول العربية حسب مؤشر التنمية البشرية وهو ما نلخصه في الجدول الآتي:

الجدول 15: تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية للسنتين 2004 و 2015<sup>1</sup>

الترتيب			الترتيب		
العربي 2015	العالمي 2004	الدولة	العربي 2015	العالمي 2004	الدولة
9	92	تونس	2	40	البحرين
14	106	سورية	5	44	الكويت
9	108	الجزائر	1	47	قطر
12	120	مصر	4	49	الإمارات
13	125	المغرب	9	58	ليبيا
17	139	السودان	6	74	عمان
16	149	اليمن	2	77	السعودية
14	152	موريتانيا	7	80	لبنان
18	154	جيبوتي	8	90	الأردن

<sup>1</sup>-تقرير التنمية البشرية 2005 - UNDP Human Development Reports - 2016و.

الجدول 16: معدلات الزيادة الطبيعية لدول العالم العربي في الفترة (1985-2015)<sup>1</sup>

معدل الزيادة %							
الدولة	1990-1985	2000	2015	الدولة	1990-1985	2000	2015
فلسطين	4.5	3.76	/	السودان	3.1	2.88	3.33
عمان	4.9	3.76	1.95	جزر القمر	3.2	2.70	3.33
العراق	3.7	3.31	3.36	موريتانيا	2.9	2.73	3.45
سورية	3.7	3.55	2.21	الجزائر	2.5	2.72	2.39
ليبيا	3.4	3.65	2.01	البحرين	2.4	3.17	3.88
اليمن	3.4	3.60	3.22	مصر	2.3	2.39	2.72
الأردن	3.3	3.25	2.70	المغرب	2.3	2.58	2.04
الكويت	3.3	4.40	2.96	لبنان	2.2	0.53	2.65
الصومال	3.2	1.94	4.36	الإمارات	2.33	3.26	0.98
السعودية	3.2	3.67	1.99	تونس	2.08	0.08	1.86
جيبوتي	3	2.92	1.6	قطر	2.79	3.54	3.55

تطور معدلات الزيادة الطبيعية في أقطار الوطن العربي للفترة (1990-1985) ومقارنتها بعامي 2000 و2015.

بالرغم من اتفاق وجهات نظر حكومات الأقطار العربية بعدم التوازن في توزيع السكان (Population distribution)، وعدم الارتياح للترايد الديمغرافي العشوائي في المدن العربية، والحاجة إلى تنسيق الهجرة الدولية، إلا أن مواقفها متباينة حول النمو السكاني ومستوى الخصوبة والموضوعات السكانية الأخرى، لهذا يمكن تقسيم الأقطار العربية إلى خمس مجموعات حول تلك المواقف وهي<sup>2</sup>:

**المجموعة الأولى:** بلاد ذات سياسة معلنة لتخفيض الخصوبة والنمو الديمغرافي وتشمل مصر وتونس، حيث أن زيادة السكان فيهما غير مرغوب والموارد محدودة، أو لأن الزيادة تعرقل عملية التنمية، والوضع السكاني في هذين البلدين واضح ومعترف به على مستوى اجتماعي وسياسي، وهناك إيمان بالحاجة إلى إبطاء معدل النمو الديمغرافي عن طريق تخفيض الخصوبة، ومصر تركز على وسائل منع الحمل ولكنها لا تسمح بالإجهاض أو التعقيم إلا تحت ظروف صحية اضطرارية، ولكن تونس تسمح بكل الوسائل بما في ذلك الإجهاض والتعقيم المؤقت والدائم، وتهتم دول هذه المجموعة

<sup>1</sup>-www.data.albankaldawli.org.

<sup>2</sup>-عبدالرحيم عمران، مرجع سابق، ص343-350.

بتعليم المرأة ورفع سن الزواج كوسائل لتخفيض الخصوبة، وتدعو تونس إلى تحرير المرأة، وانتهجت مصر المدخل التنموي خلال الفترة (1973-1984) لغرض تحقيق سياساتها الديمغرافية، وتشجيع الهجرة الخارجية بوصفها مصدر للعملة الصعبة وتخفف من حدة الضغط السكاني.

**المجموعة الثانية:** بلاد بها نشاط فعال لتنظيم الأسرة من دون سياسات ديمغرافية معلنة ومن دون برنامج قومي مستقل، وتشمل ثلاثة بلدان هي المغرب والجزائر ولبنان وهي بلدان فيها إحساس واضح بالمشكلة الديمغرافية، وهي تسعى لتخفيض الخصوبة ضمن برنامج رعاية الأمومة والطفولة أو الجمعيات لتنظيم الأسرة.

**المجموعة الثالثة:** بلاد متوسطة الدخل لا ترى أنها بحاجة حالياً إلى سياسات ديمغرافية وبرامج لتخفيض الخصوبة، ولكنها تسمح بتنظيم الأسرة وتشمل كل من سوريا والأردن، ويعد الكثير أن متوسط النمو السكاني الحالي فيها مقبول لأن الموارد المتاحة كافية لمقابلة الزيادة الديمغرافية، وهناك اتجاه واضح في هذه المجموعة لتطبيق سياسات الهجرة بشقيها.

**المجموعة الرابعة:** بلاد غنية تشجع زيادة السكان بكل وسيلة ممكنة، وهي مجموعة البلدان المصدرة للبترول وتمثل السعودية؛ الكويت؛ قطر؛ البحرين؛ العراق وليبيا، ولا توجد بهذه البلاد سياسات ديمغرافية معلنة ولا توجد برامج لتنظيم الأسرة، فهذه البلدان لا تعد النمو الديمغرافي مشكلة.

**المجموعة الخامسة:** وهي بلدان فقيرة لا توجد بها سياسات ديمغرافية معلنة وتفضل أسلوب التنمية عن الأساليب الأخرى للسياسات الديمغرافية، وتشمل موريتانيا، الصومال وجيبوتي، السودان واليمن ولم تبدأ مشكلة الزيادة الديمغرافية في الوضوح لدى دول هذه المجموعة إلا في أواخر الستينات وبداية السبعينات، فقبل ذلك كان معدل الوفيات مرتفعاً، ولما أخذت الوفيات بالانخفاض استمرت الخصوبة على ارتفاعها فالتسعت الفجوة بين المعدلين، وموارد هذه البلدان محدودة.

الجدول 17: سياسات تنظيم الأسرة في الأقطار العربية<sup>1</sup>

الأقطار	بدء برنامج تنظيم الأسرة	الأسباب الداعية لوضع البرنامج	
		تخفيض نسبة نمو السكان	رعاية الأمومة والطفولة
تونس	1964	*	
مصر	1965	*	
المغرب	1966	*	
السودان	1970		*
الجزائر	1971		*
العراق	1972		*
سوريا	1973		*
الأردن	1974-1976-1977		*_*_*

يوضح الجدول أعلاه أن كلاً من تونس ومصر والمغرب سياساتها الديمغرافية معلنة منذ فترة الستينات وتهدف لخفض عدد السكان، أما باقي الدول فتعد ذات سياسات غير معلنة (الجزائر) هدفها الأصلي رعاية الأمومة والطفولة وإن كانت تحمل في طياتها نتائج ملموسة في تخفيض عدد المواليد نظراً لارتباط الرعاية بالأم والطفل.

تتجسد السياسات الديمغرافية عن طريق التشريع من حيث مجموعة من الإجراءات القانونية كقانون الأسرة؛ قانون الضمان الاجتماعي؛ وقانون العمل؛ ومن أهم الإجراءات القانونية المطبقة والمسموح بها في بعض الدول العربية كتحديد السن القانوني للزواج بـ 17 سنة في كل من مصر، تونس والمغرب وفي الجزائر بـ 18 سنة ومنعت تونس تعدد الزوجات ويسمح القانون الجزائري في مادته الثامنة بتعدد الزوجات في حدود الشريعة الإسلامية، أما فيما يخص التعقيم طُبِقَ في بعض الدول العربية بشروط نلخصها فيما يلي:

<sup>1</sup> - مصطفى عبد العزيز، مرجع في التعليم البيئي لمراحل التعليم العام في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، برنامج الأمم المتحدة للبيئة تونس، ط1، 1988، ص362.



الجدول 18: شروط التعقيم التلقائي في أهم الدول العربية<sup>1</sup>

الدول	الشروط	السن	عدد الأطفال	الذكور منهم
مصر	على الأقل 35 سنة	3 أطفال على قيد الحياة	1 على الأقل	
تونس	ليس محدد	3 أطفال على قيد الحياة	غير مطلوب	
لبنان	30 سنة	3 أطفال على قيد الحياة	غير مطلوب	
الجزائر	إباحة التعقيم في حالة وجود خطر على الأم أو حالة تشويه فطري لدى المولود			

رغم التشابه في كل من المغرب ولبنان ومصر والجزائر للنصوص القانونية المستنبطة من الدين الإسلامي فكلها لا تبيح الإجهاض عدا في تونس منذ عام 1973، وتتضح ملامح السياسات الديمغرافية في الوطن العربي في المؤتمرات التي عُقدت لهذا الغرض: الإسكندرية (1976)؛ عمان (1984)؛ القاهرة (1994) بعد المؤتمر الدولي المنعقد بالمكسيك، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الدول العربية في مجال السياسات الديمغرافية والتنمية، إلا أنه لا تزال هناك تحديات تواجه العمل الديمغرافي في المنطقة، مما انعكس سلباً على أوضاع السكان بشكل عام، ومن أجل تحقيق أهداف السياسات الديمغرافية نأخذ بعين الاعتبار خصوصية واختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والسياسية لكل دولة.

<sup>1</sup> - من إعداد الطالب بالاعتماد على: محمد احمد عقلة، ص 117.

المبحث الثالث: عوامل ضعف وقوة فعالية السياسات الديمغرافية بناءً على الدراسات السابقة

قبل التطرق إلى عوامل ضعف وقوة فعالية السياسات الديمغرافية علينا أن ننوه إلى دور السياسات الديمغرافية في تحقيق التنمية من خلال نتائج الدراسات السابقة وفي معظمها كان المتغير المستقل الرئيسي هو النمو الديمغرافي الذي يعتبر أقوى مؤشر لفاعلية السياسات الديمغرافية، والمتغير التابع عُبر عنه بالنمو الاقتصادي كونه أقوى مؤشر للتنمية الاقتصادية.

### المطلب الأول: الدراسات الدولية

نظرا لكثرة الدراسات الإحصائية التي حاولت توضيح طبيعة العلاقة بين متغيرات السياسات الديمغرافية ونمو الناتج الفردي كان لزاما علينا اختيار أهمها فيما يلي:

#### دراسات كيني (1985)

وصل كيني بالاعتماد على معطيات مجموعة دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) للفترة (1970-1980) في إطار دراسة قام بها عام 1985 إلى نتيجة تبرز ارتباطا سلبيا معنويا بين الناتج الفردي والنمو الديمغرافي، بينما بين في دراسة أخرى شملت عينة من الدول النامية، وجود علاقة طردية بين النمو الديمغرافي ونمو الناتج الفردي، والنتيجة التي وصل إليها كيني أن النمو الديمغرافي لا يعتبر مؤشرا على تغير نمو الدخل الفردي وليس هناك ما يثبت أن النمو الديمغرافي السريع هو عائق في وجه النمو الاقتصادي وأن الأمر متعلق بتطور مسار المجتمع في كل دولة<sup>1</sup>.

#### دراسة بلانشي (1985-1991)

اعتمدت الدراسة الأولى (1985) على فكرة هانسان (1939) بوجود علاقة مزدوجة بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي، وبين ضعف الارتباط بينهما في أغلبية الدول معتمدا على عينة من الدول التي صنفها البنك الدولي ضمن الدول ذات الدخل الضعيف أو المتوسط ولا تضم الدول البترولية ولا الدول التي كانت تنتهج النظام الاشتراكي، والدراسة الثانية (1991)<sup>2</sup> بين وجود علاقة سلبية بين النمو الديمغرافي والناتج الفردي.

<sup>1</sup>-Essor démographique et développement économique dans les pays pauvres (1950-1980) l'hypothèse Malthusienne en question, Problèmes Economiques, N°1936, Aout 1985- Progrès économique et transition démographique dans les pays pauvres: trente ans d'expérience (1950-1980), Population, Vol.40, N°01, Jan-Fév.1985.

<sup>2</sup> -Croissance économique et démographique dans les pays en développement ,indépendance ou interdépendance Population , Vol.40, N°01, Jan-Fév.1985.

وخلص أعمال بلانشي أنه وفي كل الدراسات الإحصائية السابقة الخاصة بالدول النامية المعتمدة على تحليل الارتباط واختبار الأثر بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي، لم تكن هناك أية نتيجة توحي بوجود علاقة عامة وقطعية بين هذين المتغيرين<sup>1</sup>.

دراسة باين وإيونغ (1997)

درس العلاقة بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي لبعض الدول النامية بتقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) في 13 دولة من مختلف القارات التي أجريت عليها الدراسة و لم يجد علاقة ارتباط مشترك في المدى البعيد إلا في ثلاث منها، بالنسبة للدول التي لم يجد فيها علاقة التكامل المشترك تم فيها اختبار سببية جرانجر وتقدير نموذج VAR للمتغيرين وبين أن السببية معنوية في دولتين فقط، الأولى كان فيها تأثير سلبي للنمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي بينما كان تأثيره ايجابيا في الثانية، أما بالنسبة للدول التي بين فيها وجود علاقة التكامل المشترك تم فيها تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وبينت النتائج أن في واحدة منها هناك تأثير سلبي لمعدل نمو الناتج الفردي على معدل النمو الديمغرافي ولكن بقيمه متأخرة، بينما في الدولة الثانية وجود علاقة متبادلة بين المتغيرين (موجبة من النمو الديمغرافي إلى النمو الاقتصادي وسالبة من النمو الاقتصادي إلى النمو الديمغرافي)، أما في الدولة الثالثة فكان هناك تأثير إيجابي لمعدل النمو الديمغرافي على معدل النمو الاقتصادي<sup>2</sup>.

دراسة مونتناي ولحلو (1999)

تطرقت هذه الدراسة لظاهرة التحول الديمغرافي التي شهدتها دول المغرب العربي والتي كانت مرحلتها الأولى واضحة جدا في هذه الدول ولكنها كانت جد بطيئة مقارنة بما كانت عليه في أوروبا حيث انعكست على نمو ديمغرافي سريع، وبين الباحث أن التنمية الاقتصادية كان لها دور في خفض الخصوبة من خلال تطور تعليم المرأة مستخدما مصطلح التنمية النسوية لتحسين وضع المرأة وإلى خفض الخصوبة بتأخير سن الزواج وانتشار طرق منع الحمل، وبين أن تونس كانت رائدة في هذا المجال لأنها كانت تتوفر على إطار تشريعي بمواصفات أوروبية ومستوى معيشة أكبر، أما في الجزائر فقد جاء الانفتاح الاقتصادي متأخرا مما جعل النمو الديمغرافي يبدأ متسارعا منذ نهاية الحرب التحريرية، ولكن

<sup>1</sup> -Modélisation démo-économique , conséquences économiques des évolutions démographiques, Ed.PUF-INED, Paris, 1991.

<sup>2</sup> -Population and economic growth , a cointegration analysis for lesser developed countries, Applied Economics Letters, N°4, 1997.

بداية من سنة 1986 بدأت مرحلة جديدة من النمو الديمغرافي حيث تسارعت وتيرة انخفاض الخصوبة وساعد على ذلك أيضا النزوح الريفي نحو المناطق الحضرية<sup>1</sup>.

دراسة قرين وسبارك (1999)

باستخدام المعطيات الكندية للفترة (1870-1939) حاولا معرفة أثر النمو الديمغرافي على الناتج الوطني الإجمالي باختبار التكامل المشترك وكذا تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ بتقدير علاقتي المدى القصير والطويل بين متغيري النمو الديمغرافي ونمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، إضافة إلى متغيرات أخرى تتعلق بالاستثمار الحقيقي، الصادرات الحقيقية والتجارة الخارجية، تحليل النتائج تم عن طريق دراسة دوال الصدمات التي بينت أن هناك تأثيرا إيجابيا للنمو الديمغرافي على نمو الناتج الوطني الإجمالي على امتداد 4 سنوات أما تأثير الناتج الوطني على النمو الديمغرافي فهو متزايد على امتداد تسع سنوات، سبب ذلك يكمن في كون النمو الديمغرافي في كندا كان يعتمد بالأساس على الهجرة من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا مما مكن من توفير أيادي عاملة معتبرة ساعدت على النمو في كندا وبين أن نمو الدخل الفردي ساعد أيضا على النمو الاقتصادي من خلال زيادة الادخار<sup>2</sup>.

دراسة هونديرويانيس وبابا بيترو (2001)

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد طبيعة العلاقة بين المتغيرات الديمغرافية (انخفاض الخصوبة وارتفاع نسبة الإعالة الخاصة بكبار السن)، والمتغيرات الاقتصادية (العمل ونمو الناتج) في اليونان في الفترة (1960-1995) باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM) وبينت الدراسة أن الخصوبة والناتج مرتبطان ببعضهما أي أن كلاهما متغير داخلي في علاقة للمدى البعيد، ففي المدى الطويل انخفاض معدل الخصوبة وارتفاع نسبة الإعالة لكبار السن يؤديان إلى تقلص النمو الاقتصادي، وأن أي صدمة إيجابية في ساعات العمل تخفض معدل الخصوبة، كما أن أي صدمة إيجابية في معدل الخصوبة تخفض عدد ساعات العمل، ومن جهة أخرى ارتفاع معدل الخصوبة يخفض الناتج الحقيقي، كما أن أي صدمة إيجابية في نسبة الإعالة لكبار السن تؤدي إلى خفض ساعات العمل والناتج الحقيقي في المديين المتوسط والقصير<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - Économie , politique et démographie au Maghreb, Annuaire de l'Afrique du Nord, CNRS Éditions, Tome 43, 1999.

<sup>2</sup> -Population growth and the Dynamics of Canadian development, a Multivariate Series Approach, Explorations in Economics History, N°36, 1999.

<sup>3</sup> -Demographic changes, labor effort and economic growth, empirical evidence from Greece, Journal of Policy Modeling, N°23, 2001.

دراسة باستيو ودليس (2004)

قدم الباحثان في هذا المقال دراسة لعلاقة النمو الديمغرافي بنمو الناتج الفردي باستعمال نموذج انحدار بسيط باستخدام مقاربتين هما البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية خلال الفترة (1950-1990) وجدا علاقة سلبية بين معدل النمو الديمغرافي ومعدل نمو الناتج الحقيقي الفردي، أما المقاربة الزمنية فكانت تعتمد على فترة طويلة باستخدام معطيات ماديسون لسنة 1995 تشمل 56 دولة في الفترة (1870-1994)، وقد تحصلا الباحثان أيضا على علاقة عكسية معنوية، أما نتائج دراسة الانحدار لم تكن موحدة بل مختلفة حسب كل دولة<sup>1</sup>.

دراسة دوليغار (2006)

معتمدا على متغيرات معدل النمو الديمغرافي ومعدل النمو الاقتصادي حاول الباحث تحليل العلاقة بين السكان والاقتصاد تحليلا اقتصاديا؛ تاريخيا؛ قياسيا؛ من أجل الإجابة على إشكالية مزدوجة وهي البحث عن طبيعة علاقة معدل النمو الاقتصادي ومعدل النمو الديمغرافي على المدى البعيد ثم محاولة التحقق من نظريات الخصوبة الداخلية التي أوردتها كل من إيسترلين وبيكر بإدراج دور فئة صغار السن في الحركية الاقتصادية في فرنسا واعتمدت الدراسة على فترتين: (1950-2000) و(1870-2000)، وجد أن النمو الديمغرافي يعتبر أحد محددات النمو الاقتصادي في الفترة الأولى، وبينت الدراسة أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يؤثر إيجابا على معدل النمو الديمغرافي وإن كان التأثير سلبيا في المرحلة الأولى، كما أن معدل النمو الديمغرافي يؤثر إيجابا على معدل النمو الناتج في البداية برفع النمو معنويا لعدة فترات ثم يصبح التأثير سلبيا في مرحلة ثانية، وتبين أن العلاقة هي أكثر في اتجاه واحد من النمو الديمغرافي إلى النمو الاقتصادي سواء من خلال الخصوبة أو الوفيات أو الهجرة، واستنتج من ذلك أن النمو الديمغرافي الاستثنائي الذي شهدته أوروبا في السنين الثلاثين المجيدة هو الذي أدى إلى ذلك النمو الاقتصادي الاستثنائي في تلك الفترة واستمر بنفس الوتيرة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> -Croissance économique et croissance démographique, Démographie: Analyse et synthèse.Ed.INED, Paris, 2004.

<sup>2</sup> -Démographie, fécondité et croissance économique en France: une analyse, cliométrique" Thèse Doctorat, Spécialité: Sciences économiques, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion de Strasbourg, Université Louis Pasteur, France, 2006.

المطلب الثاني: الدراسات المحلية

دراسة قادري محمد الطاهر (1999)

عمل الباحث على الإجابة عن إشكالية النمو الديمغرافي وجهود التنمية الاقتصادية قبيل التحولات الاقتصادية الكبرى في الوطن العربي قبل سنة 1990 ، وهدفت الدراسة إلى معرفة طبيعة العلاقة التي تربط التنمية بالنمو الديمغرافي وكيف يمكن معالجة المشكلة الديمغرافية في الدول العربية، وخلصت الدراسة إلى أن اتساع قاعدة الهرم العمري يؤدي إلى ارتفاع نسبة الإعالة مما يعني حاجة ماسة لتوفير موارد العيش اللازمة وهو ما يشكل عبءاً على النشاط الاقتصادي، وبينت الدراسة بأن الوطن العربي نتيجة لذلك يتميز بضيق القاعدة الإنتاجية وأن نسبة العمالة فيه منخفضة جداً وهو ما أدى إلى خلل تنموي أدى إلى هجرة موسعة من الريف إلى المدينة بحثاً عن حياة أفضل، مما خلق صعوبة في التخطيط لتوفير الخدمات العامة اللازمة للوافدين نحو المدن، كما اضطر ذلك بعض الدول لاستيراد اليد العاملة من الخارج وبالتالي الاعتماد على سياسات ديمغرافية مقتصرة على سياسات الهجرة.

دراسة توبين علي (2004)

"النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر (1970-2002)، إشكالية هذه الدراسة تمثلت في محاولة معرفة آثار النمو الديمغرافي على التنمية الاقتصادية، واهتمت الدراسة بالحالة الجزائرية حيث خلصت إلى عدة نتائج أهمها أن آثار النمو الديمغرافي السريع على التنمية الاقتصادية سلبية في الأجل القصير وأن آثاره الإيجابية لا تظهر إلا على المدى البعيد لأنه يسمح بإعادة إنتاج السكان وهو ما يؤدي إلى تجدد القوى العاملة مُنوهاً بذلك بالتحضير لاستغلال الهبة الديمغرافية في الجزائر.

دراسة أوكيل حميدة (2005)

أثر النمو الديمغرافي على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي -"دراسة حالة الجزائر"- الإشكالية الرئيسية للدراسة هي محاولة معرفة الآثار الناجمة عن النمو الديمغرافي المتزايد على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي والجزائر بالخصوص، وخلصت الدراسة إلى أن أسباب النمو الديمغرافي المتزايد إضافة إلى الخصوبة العالية، نجد عدة عوامل اقتصادية واجتماعية ونفسية. وبينت الدراسة أن هناك آثاراً إيجابية للنمو الديمغرافي باعتباره منطلق التنمية ولو أحسنت الدول استغلاله استفادت

منه وفق إمكانياتها الطبيعية، وأن سبب فشل الدول العربية في التنمية يكمن في الاختلالات الهيكلية وسوء التوزيع والتسيير لمواردها وتفككها وطغيان المصالح الفردية على المصالح الجماعية، وبالتالي فإن مشكلة التنمية في هذه الدول لا يلعب فيها العامل الديمغرافي إلا دوراً ثانوياً حيث بينت الباحثة شبه استقلال العامل الديمغرافي عن العامل الاقتصادي.

### دراسة دريد فاطمة (2007)

حاولت الباحثة إبراز أثر النمو الديموغرافي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال التركيز على التنظيم العائلي للأسرة الجزائرية، ومحاولة معرفة مدى تأثير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية على تطبيق التنظيم العائلي داخل الأسرة الجزائرية، وكذا المعوقات التي تعرقه، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها أن الدولة نجحت في إيصال فكرة تطبيق وسائل التخطيط العائلي للأسر الجزائرية بعدما كانت محرمة حتى ولو مجرد الحديث عنها، وذلك من خلال إنشاء مراكز حماية الأمومة والطفولة في كافة القطر الجزائري، بالإضافة إلى مساهمة التنظيم العائلي في تقليص النمو الديموغرافي، وهذا ما أعطى للمرأة الحق بتنظيم حياتها العائلية والعملية والمساهمة في جهود التنمية<sup>1</sup>.

### دراسة وليد خصام (2009)

حاول الطالب إبراز العلاقة بين النمو الديموغرافي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال الأثر المتبادل بين النمو والتنمية، حيث كانت إشكالية بحثه: هل إبطاء معدل النمو الديمغرافي هو شرط مسبق لتنمية اجتماعية واقتصادية؟، ومن أهم النتائج التي توصل إليها في دراسته أن التنمية لا يمكن ربطها بمعدلات النمو الاقتصادي فقط، وإنما هناك عوامل أخرى اجتماعية، بشرية لا بد من أخذها في الحسبان أثناء تسطير السياسات التنموية، وأن العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية علاقة جدلية متبادلة، أي أن عناصر هذه المتغيرات لا يمكن أن تكون منعزلة عن العناصر الأخرى ديمغرافية كانت أم اقتصادية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> شريفي ابراهيم، علاقة النمو الديمغرافي بالنمو الاقتصادي وسياسات مواجهة آثاره على سوق الشغل الجزائرية: دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1973-2010)، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، جامعة الجزائر، 2013.

<sup>2</sup> العلاقة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والنمو الديمغرافي بالجزائر بين النظري والواقع (1990-2010) دراسة تحليلية، تخصص علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، 2014.

دراسة قايد محمد (2011)

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الإلمام بموضوع التحول الديمغرافي بالجزائر وخاصة الخصوبة ومحاولة تحديد عواملها وكذا البحث في آثارها على سوق الشغل مع توضيح مختلف السياسات التي طبقتها الجزائر من أجل التخفيف من البطالة لاسيما السياسات الديمغرافية، إضافة إلى القيام بتنبؤات على المدى المتوسط والطويل للبطالة وتحديد سياسات خلق مناصب العمل بالأخذ بعين الاعتبار تطور عدد النشطين. وبينت الدراسة التطبيقية أن أهم عوامل ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر هما عاملان ديمغرافيان يتمثلان في نمو السكان في سن العمل وارتفاع معدلات نشاط النساء، وعامل اقتصادي يتمثل في تقلص معدلات النمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

دراسة صحراوي صلاح الدين (2012)

تطرق الطالب في هذه الأطروحة لدراسة أثر الشيخوخة المستقبلية للسكان في الجزائر على التوازن المالي لنظام التقاعد ونفقات الصحة، وبينت الدراسة أن الجزائر بعد مرحلة من النمو الديمغرافي السريع دخلت في مرحلة الشيخوخة التي أثرت على الهيكل العمري لأول مرة في 1998 وتؤكد ذلك من خلال إحصاء السكان الأخير 2008، وتنبأت الدراسة بالنظر لتقلص الخصوبة أن ظاهرة الشيخوخة في الثلاثين أو الأربعين سنة القادمة ستعرف وتيرة متسارعة بل وربما أكثر سرعة مما عليه الحال في الدول المتطورة، هذه الظاهرة لها انعكاسات في مجالات عديدة، خاصة على مستوى تمويل التقاعد والتحكم في نفقات الصحة وهو ما يحتم على السلطات الاستعداد من أجل رفع التحدي في مواجهة هذه الظاهرة في المستقبل بهدف ضمان التوازن المالي ومواصلة عمل نظامي التقاعد والصحة دون أزمات<sup>2</sup>.

شريف إبراهيم (2014)

قدم دراسة عن علاقة النمو الديمغرافي بالنمو الاقتصادي وسياسة مواجهة آثاره على سوق الشغل الجزائرية دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1973-2010) وبيّن عدم وجود أي تأثير لنمو السكان في سن العمل على معدل النمو الاقتصادي، أي أن الجزائر لم تستفد من الفرصة

<sup>1</sup>-Impact de la transition démographique sur le marché du travail , état des lieux et perspectives à l'horizon 2045 , cas de l'Algérie, Thèse de doctorat en Economie et Statistique Appliquée, ENSSEA (EX: INPS), Alger, 2001.

<sup>2</sup>-L'impact du vieillissement de la population sur les dépenses de retraites et les dépenses de santé en Algérie, Thèse de Doctorat, Ecole doctorale de sciences économiques, gestion et démographie, Université Bordeaux 4, France, 2012.



الديمغرافية التي أتاحها توفر الشباب في سن العمل ووجد أنه كان له تأثير سلبي على سوق الشغل الجزائرية وبالتالي النمو الاقتصادي مما يعني أنه كان عبءاً ديمغرافياً.

فمثلاً في فرنسا وإنجلترا كانت هناك في القرن الثامن عشر والتاسع عشر علاقة موجبة بين النمو الديمغرافي ونمو الناتج المحلي وهو ما شهدته كل دول العالم المتقدم بداية من سنة 1820، وإذا كان Weir (1988) قد عارض بصفة جذرية الفكرة المالتوسية حيث لاحظ أنه على امتداد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر شهدت كل من فرنسا وبريطانيا نمو سكاني ونمو الدخل الفردي في نفس الوقت، فإن كلا من Sauvy (1972) وBlanchard (1988) لم يجدوا في دراستهم أي ارتباط سلبي بين المتغيرات الاقتصادية.

وتتمثل العوامل التي تدفع إلى الارتباط السلبي من جهة في كون النمو الديمغرافي يضغط على الموارد الطبيعية المحدودة وخاصة في القطاع الزراعي كما أن النمو الديمغرافي يفرض تسخير الوقت لتربية الأطفال مما يقلل من فرصة النشاط خارج البيت بالنسبة للنساء كما يفرض تحقيق استثمارات ديمغرافية تستهلك نسبة معتبرة من الدخل الوطني ومن جهة أخرى يمكن أن يؤدي النمو الاقتصادي إلى خفض المعدل الإجمالي للولادات أكثر من خفض المعدل الإجمالي للوفيات مما يخفض من معدل النمو الديمغرافي.

أما العوامل التي تدفع نحو التأثير الإيجابي تتمثل من جهة في كون النمو الاقتصادي يؤدي إلى خفض معدلات الوفيات ويزيد من معدل الولادات بفضل تطوير شروط الصحة كما يؤدي إلى تشجيع الهجرة مما يحفز على النمو الديمغرافي، ومن جهة أخرى يؤثر النمو الديمغرافي إيجاباً على النمو الاقتصادي من خلال جعل النمو الديمغرافي حافزاً لنمو مستوى المعيشة سواء من خلال توفير اليد العاملة اللازمة لاستغلال الموارد الطبيعية أو زيادة وتوسعة الأسواق لاستيعاب الإنتاج. وبناءً على النتائج المختلفة للدراسات ظهرت المدارس العالمية الثلاثة (المتشائمة، المتفائلة، الحيادية) والتي تطرقنا لها في المبحث الأول من هذا الفصل.

إن النتيجة التي توصلت إليها معظم الدراسات بخصوص العلاقة بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي هي أنه وإن كان الارتباط غير معنوياً فإنه يمكن أن يكون هناك اتجاهان معاكسان من متغير لآخر يجعل الارتباط في المحصلة ارتباطاً منعدماً.

خلاصة هذه الدراسات والأبحاث أنها بالرغم من كثرتها إلا أنها لم تستقر على علاقة واضحة وثابتة بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي ولم تحدد السياسات الديمغرافية المثلى التي يجب

اتجاهها لموافقة النمو الاقتصادي والديمغرافي الأمثل لكل الدول وفي كل الفترات وهي الصعوبة التي تجعل من نتائج الدراسات القياسية نتائج نسبية جداً، فالنمو الديمغرافي الضعيف لا يضمن بالضرورة نمواً اقتصادياً كبيراً والنمو الديمغرافي المرتفع لا يعني بالضرورة انعداماً كلياً للنمو الاقتصادي، لذلك يجب أخذ النتائج في إطارها الزمني والمكاني للدولة وفي الفترة المدروسة وهذا ما يجب الانتباه إليه في دراستنا.

المطلب الثالث: عوامل ضعف فعالية السياسات الديمغرافية على النمو الاقتصادي

الهدف الرئيسي للسياسات الديمغرافية هو خفض أو زيادة أو ثبات معدل النمو الديمغرافي، وهكذا نجد أن معدلات النمو الديمغرافي واتجاهات التغيير فيها تعد من المؤشرات الرئيسة التي توضح لنا كفاية السياسات الديمغرافية وفعاليتها، فإذا توافقت اتجاهات تغيير معدلات النمو الديمغرافي في كل دولة مع اتجاهات سياساتها الديمغرافية فإن هذا التوافق يوضح لنا التأثير الكبير للسياسات الديمغرافية على هذا المؤشر وكفائتها، والعكس صحيح فإذا اختلفت اتجاهات تغيير معدلات النمو الديمغرافي مع اتجاهات السياسات الديمغرافية فإن هذا يوضح لنا عدم كفاية السياسات الديمغرافية، إن عوامل ضعف فعالية السياسات الديمغرافية تتجلى لنا من خلال المشاكل الناجمة عن الزيادات الديمغرافية في الدول النامية وقبل إدراج هذه المشاكل علينا معرفة معدلات النمو الديمغرافي في هذه الدول.

تغيرات معدلات النمو الديمغرافي في أهم الدول النامية

الجدول 19: معدلات النمو الديمغرافي في أهم الدول النامية خلال السنتين 1990 و2015<sup>1</sup>

معدل النمو الديمغرافي لأهم الدول النامية					
الدولة	1990	2015	الدولة	1990	2015
الإمارات العربية	2.92	0.98	تونس	2.59	1.86
قطر	2.25	1.03	الكويت	2.32	1.68
عمان	3.82	1.95	كينيا	4.24	3.17
البحرين	2.92	1.51	الأردن	3.50	2.70
نيكاراجوا	3.58	1.99	زامبيا	4.52	3.84
هندوراس	3.86	2.20	أوغندا	5.0	4.26
الجزائر	3.20	2.39	تنزانيا	4.41	3.86
سوريا	3.58	2.21	العراق	3.77	3.36
لبنان	2.46	1.53	الصومال	4.84	4.36
ليبيا	2.93	2.01	مصر	2.92	2.72
المغرب	2.93	2.04	ساحل العاج	2.92	3.71

<sup>1</sup> - Statistiques - Perspective Monde - Université de Sherbrooke, www.perspective.usherbrooke.ca

أعلى معدل تخفيض بدولة الإمارات عام 1990 هذا مؤشر لقوة درجة الإهتمام بالسياسات الديمغرافية مما جعل المعدل ينقص من 2.92% إلى 0.98% بنسبة تخفيض قدرت ب 66% بالرتبة الأولى.

وإذا قارنا معدلات النمو واتجاهات تغيرها بالوضع في الدول المتقدمة نجد أن أدنى معدل في الدول النامية كان أكثر من خمس أمثال معدل النمو في أوروبا، وبهذه النسب تترجع الدول النامية على قمة معدلات النمو الديمغرافي، وهذه المقارنة مؤشريدل على عدم كفاية السياسات الديمغرافية في الدول النامية، ومن جهة أخرى على خطأ السياسات التي تسعى لزيادة معدلات النمو دون تخطيط مسبق وعلى خطأ السياسات الحيادية أو اللامبالية إذ بإمكان الدول النامية التي تحتاج إلى مزيد من القوى العاملة أن تستعين بالفائض السكاني القائم في دول نامية أخرى، فتستفيد في تشغيل مؤسساتها ومشروعاتها، وتساعد هذه الدول الكثيرة السكان المحدودة الموارد في التغلب على البطالة وانخفاض الدخل، وذلك أسلم لها من نمو ديمغرافي سريع يجعلها تواجه المشكلات التي تنجم عن الزيادة الديمغرافية والتي يمكننا تلخيصها فيما يلي:

- ✓ الزيادة الديمغرافية تبتلع كل زيادة في الإنتاج وتمتص كل عائد للجهد البشري المبذول.
- ✓ تستنزف مصادر الثروة الطبيعية مع إمكانية نضوب بعضها نتيجة عدم مسابرتها لمعدلات التزايد الديمغرافي.
- ✓ تؤثر على مستوى المعيشة وتساهم في خفض متوسط الدخل الفردي وتحد من نصيب الفرد من العوائد.

كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول 20: نصيب الفرد من PIB في أهم الدول النامية للسنتين 1990 و2015<sup>1</sup>

نصيب الفرد من PIB		
الدولة	عام 1990	عام 2015
المغرب	3912	7286
مصر	5909	10096
لبنان	7860	13087
هندوراس	3172	4311
الجزائر	10237	13724
العراق	11522	14929
البحرين	35578	44508
السعودية	42457	50728
كينيا	2380	2836
عمان	35042	40139
الإمارات	111067	65975
تونس	10750	5615
السودان	4290	1743

✓ يؤدي التزايد الديمغرافي العالي الذي لا يوافق غالباً تزايد في الثروات الطبيعية والإنتاج البشري المناسب إلى حدوث مجاعات وبنسب عالية من الوفيات مع انتشار للأوبئة والأمراض المزمنة.  
 ✓ زيادة المشكلات والتأثير السلبي على مستوى الخدمات سواء التعليمية أو الصحية أو الترفيهية.

✓ والجدول الآتي يوضح قيم هذه المؤشرات:

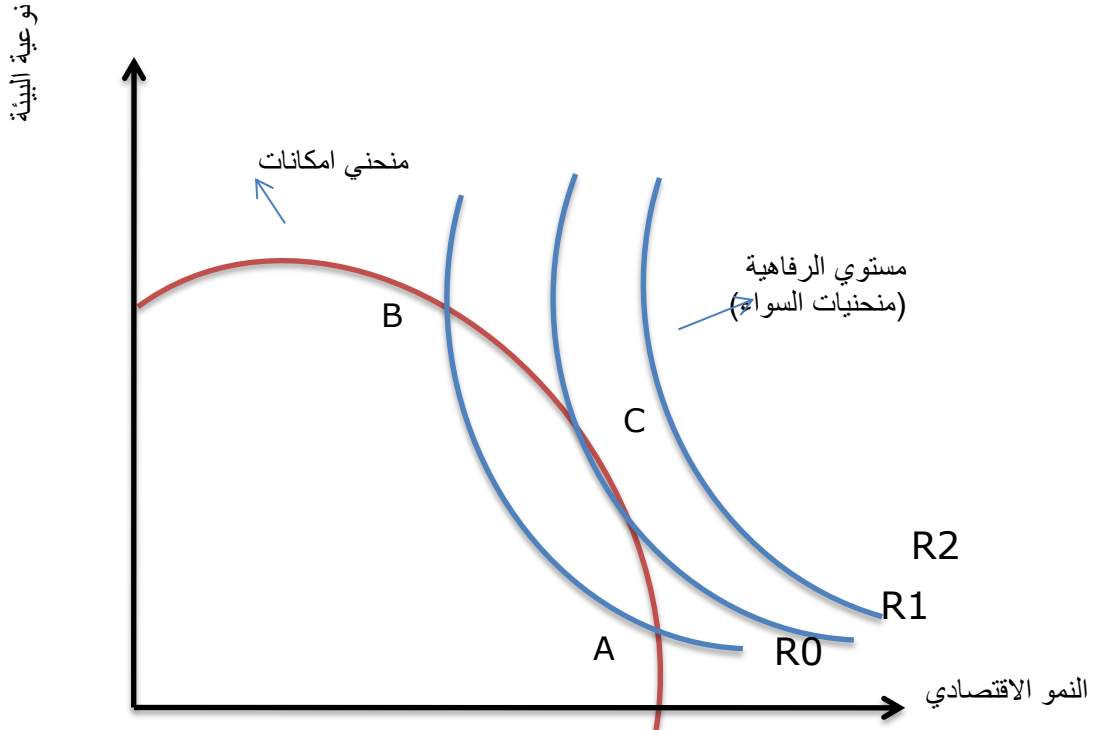
<sup>1</sup> - Statistiques - Perspective Monde - Université de Sherbrooke, www.perspective.usherbrooke.ca

الجدول 21 مستوى الخدمات الصحية والتعليمية<sup>1</sup>

قطاع التعليم								القطاع الصحي				الدولة
الأمية لدى الأكثر من 15 سنة %				إنفاق التعليم من PIB %				توقع الحياة		الإنفاق الصحي من PIB %		
%	السنة	%	السنة	%	السنة	%	السنة	2015	1990	2014	1995	
24.86	2008	30.2	2002	4.35	2008	5.75	1990	76	66.6	7.21	3.70	الجزائر
30.6	2012	47.7	2004	5.2	2009	4.51	1990	75.5	64.6	3.55	5.91	المغرب
21	2014	25.7	2004	6.25	2012	5.79	1990	75.5	68.8	7.0	5.86	تونس
54.5	2007	48.8	2000	2.93	2013	2.34	1997	63.0	58.3	3.77	4.65	موريتانيا
25	2013	28.6	2005	3.7	2008	4.4	1990	71.3	64.5	5.64	3.54	مصر
4.4	2015	6.8	2005	3.7	2006	10.1	1990	74.5	72.3	3.04	3.72	الكويت
2.25	2014	11.1	2004	3.61	2014	3.2	1990	78.4	75.1	2.19	3.70	قطر
56.4	2013	26	2000	/	/	3.6	/	69.6	66.1	5.54		العراق
/	/	9.97	2005	/	/	/	/	77.4	71.8	3.64	2.64	الإمارات
7	2015	18.7	2003	4.96	2013	2.84	1990	77.1	67.2	3.55	3.65	عمان
2.2	2012	10.2	2003	4.9	1999	5.7	1990	74.1	69.9	07.45	08.47	الأردن
21.3	2010	17.8	2000	5.27	2015	6.5	1990	66.6	57.5	05.72	04.25	كينيا
/	/	/	/	4.48	2010	8.26	1990	65	57	10.57	3.95	جيبوتي
8.9	2009	10.4	2007	2.57	2013	1.76	1993	79.5	70.2	6.39	12.56	لبنان
5.44	2010	13.5	2001	2.67	2015	2.87	1990	77	72.5	4.98	4.11	البحرين

<sup>1</sup> - Statistiques - Perspective Monde - Université de Sherbrooke, www.perspective.usherbrooke.ca

يساهم النمو الديمغرافي في ارتفاع درجة تلوث البيئة والذي يتناسب عكسا مع مستوى الرفاهية وذلك اعتمادا على دراسة المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية والموضح بالشكل الموالي:



الشكل 14: علاقة النمو الاقتصادي بالبيئة

الجدول 22: أنواع التلوث البيئي وأسبابه<sup>1</sup>

أنواع التلوث	أسبابه	أنواع التلوث	أسبابه
هوائي	مطر حمضي - نوعية الهواء - نمذجة الانتثار الجوي - احتراق عالمي- نوعية الهواء الداخلي- نضوب الأوزون.	تربة	العلاج الحيوي- معالجة بالتسخين بالوشيعا الكهربائية- مبيد عشبي
مائي	نقص الأوكسجين -متغيرات النوعية البيئية للماء العذب - تلوث البحار- إلقاء النفايات في المحيط - انسكاب النفط - تلوث حراري- جريان المياه السطحية الحضرية - مخلفات سائلة- أمراض تنقلها المياه - ركود المياه	إشعاعي	الأكتينيدات في البيئة - نشاط إشعاعي بيئي - ناتج إنشطار نووي- البلوتونيوم في البيئة - تسمم إشعاعي- الأورانيوم في البيئة

<sup>1</sup> - علاء الدين عبد الغفار فكري حسين وصلاح عبد السميع عبد الرازق، التحديات البيئية، جامعة حلوان كلية التمريض، ص 647.

## الفصل الثالث: العلاقة بين السياسات الديمغرافية والنمو الاقتصادي بناءً على الدراسات السابقة

وتوجد أنواع أخرى من التلوث كتلوث الضوء والبصر، وقد أبرمت عدة معاهدات واتفاقيات لحماية البيئة ومحاربة التلوث كاتفاقية مونتريال وكيوتو وستوكهولم ومعاهدة حماية البيئة البحرية لشمال الشرق الأطلنطي، ضف إلى ذلك إنشاء بعض الوكالات والمنظمات كالوكالة الأوروبية للبيئة ومنظمة السلام الأخضر.

المطلب الرابع: عوامل قوة فعالية السياسات الديمغرافية على النمو الاقتصادي

تغيرات معدلات النمو الديمغرافي للسياسات الديمغرافية في أهم الدول المتقدمة

نتعرف على أسباب نجاح السياسات الديمغرافية بتطرقنا إلى معدلات النمو الديمغرافي في الدول المتقدمة كونها المؤشر الأساسي للسياسات الديمغرافية في الجدول التالي:

الجدول 23: معدلات النمو الديمغرافي في أهم الدول المتقدمة للسنتين 1990 و 2015<sup>1</sup>

معدلات النمو الديمغرافي في أهم الدول المتقدمة					
الدول	1990	2015	الدول	1990	2015
أمريكا	1.67	1.24	إسبانيا	1.03	0.90
كندا	1.50	1.09	روسيا	1.34	1.33
اليابان	1.00	0.79	استراليا	1.49	1.40
بلغاريا	1.21	0.92	السويد	1.45	1.17
الدانمارك	1.23	1.02	النرويج	1.44	1.14
إيطاليا	1.00	0.8	ألمانيا	1.14	0.9
الصين	2.10	1.21	هولندا	1.32	1.0
بلجيكا	1.24	1.09	سويسرا	1.25	1.02
فرنسا	1.34	1.20	سنغافورة	1.82	0.97

الدول التي سجلت أكبر نسب انخفاض هي سنغافورة والصين وهو مؤشر يعبر عن قوة فعالية السياسات الديمغرافية فيهما، وكانت نسب الانخفاض متفاوتة من دولة إلى أخرى، بينما نفسر الزيادة الكبيرة في السكان نتيجة لانخفاض نسبة الوفيات وليس نتيجة لارتفاع نسبة المواليد، فأثار التقدم المستمر في العلوم الطبيعية لا تعرف الحواجز الإقليمية وإنما نجدها في العادة تنشر بسرعة في كل أنحاء العالم سواء المتقدم منها أو النامي أيضا، وبوجه عام يمكن أن نرجع أسباب الزيادة بين سكان العالم إلى عدة عوامل يتمثل أهمها في الآتي:

<sup>1</sup> -Statistiques - Perspective Monde - Université de Sherbrooke, www.perspective.usherbrooke.c

✓ التقدم المستمر في العلوم الطبيعية والعلاجية وأثر ذلك في الحد من أثار الأمراض المعدية والوبائية والعضوية أيضاً، بالإضافة إلى تحسن الظروف المحيطة بالحمل والولادة ورعاية الطفل والصحة العامة.

✓ تزايد معدلات الهجرة واتساع نطاقها في القرن الأخير وبوجه خاص الهجرة إلى العالم الجديد الولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا مع استمرار عملية استغلال الأراضي الجديدة في أجزاء العالم، وهو ما أتاح فرصاً جديدة للعمل ، وأدى إلى انتعاش اقتصادي كبير ساهم بدوره في التزايد السكاني.

✓ حركة التصنيع الكبيرة التي أدت إلى زيادة السلع المنتجة وسهولة نقلها وتوزيعها، مما مهد سبل العمل لأعداد كبيرة من الأفراد.

✓ أثر التقدم العلمي في مجالات مختلفة والذي أدى بدوره إلى التوسع في بناء المساكن لتستوعب أكبر عدد من السكان مع زيادة الإنتاج الزراعي والحيواني.

✓ التوسع في الاستخدامات الآلية وخاصة ما يتعلق بالآلات الزراعية وكل ما يرتبط بحاجات الإنسان الأساسية.

✓ تعبئة الجهود الوطنية من خلال برنامج وطني متكامل يعمل على تعزيز الموروث الثقافي الإيجابي والحد من المؤثرات والممارسات السلبية التي تعيق المحاولات الجادة في تنظيم الأسرة والإنجاب وتركيب الأسرة وتحسين موقعها.

✓ تكثيف فعالية المنظمات الشعبية والاتحادات والنقابات والهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لتكوين رأي إيجابي اتجاه القضايا المتعلقة بالسلوك الإنجابي والصحة العامة وبخاصة صحة الأم والطفل، كأن يتم مراجعة دورية لسلوك الأفراد اتجاه القضايا السكانية الأمر الذي يفيد في نجاح السياسات الديمغرافية.

✓ مشاركة الهيئات التشريعية والتنفيذية كافةً في تعزيز ودعم السلوك الإنجابي والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

✓ تطوير نظم التعليم ومناهجه بهدف توسيع المعارف المتعلقة بالتربية السكانية والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، وكذلك تصميم وتنفيذ برامج تعليمية وإعلامية وخدمائية موجهة نحو الحد من الظواهر السلبية في السلوك الإنجابي العام وبخاصة الزواج المبكر، الإنجاب المبكر، زواج الأقارب، تفضيل الذكور على الإناث.



✓ تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمرأة وتمكينها من اتخاذ القرارات أو المشاركة في اتخاذها وبخاصة المرأة الريفية من خلال التعليم والتدريب المهني، للاستفادة من قدراتها ومؤهلاتها في سوق العمل.

✓ تكثيف الجهود الوطنية لتحقيق أعلى معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي؛ زيادة متوسط دخل الفرد السنوي؛ تحسين مستويات المعيشة؛ القضاء على مظاهر الفقر والجوع وسوء التغذية والأمية؛ المحافظة على حقوق الأجيال القادمة (التنمية المستدامة)، ومن أهم المؤشرات التي نقيس بها فعالية السياسات الديمغرافية على النمو الاقتصادي هو مؤشر استغلال الهبة الديمغرافية.

## خاتمة

إن العلاقة بين السياسات الديمغرافية والنمو الاقتصادي اتضحت لنا من خلال آراء المدارس حيث المدرسة الحيادية بزعامة "ألفراد سوفي" تنفي وجود أي علاقة بين السياسات الديمغرافية والنمو الاقتصادي وربطت هذه المدرسة الزيادة السكانية بالاستثمارات الديمغرافية التي تتمثل في بناء المدارس والمستشفيات والسكنات ودور الحضنة، والمدرسة المتشائمة بريادة "المالتوسيون" رأت الأثر السلبي للسياسات الديمغرافية التوسعية على النمو الاقتصادي وأثبتت أنه إذا لم تتدخل الدولة بتطبيق آليات السياسات الديمغرافية الانكماشية فإن المكاسب الاقتصادية تزول، بينما المدرسة المتفائلة بقيادة "القوميون، les nationalistes، و"الماركسيون" أكدت أن السياسات الديمغرافية التوسعية تعتبر محفزة للنمو الاقتصادي حيث أن ارتفاع النمو الديمغرافي يؤدي إلى ارتفاع الحاجات، وبتطرقنا لنماذج السياسات الديمغرافية في أبرز دول العالم وجدنا أن معدل النمو الديمغرافي في البلدان المتقدمة ظل ضعيفاً، فيما سجلت البلدان النامية نمواً ديمغرافياً قوياً وسريعاً جداً وهذا يرجع لتباين الأنظمة الديمغرافية، إذ تتميز الدول المتقدمة بنظام ديمغرافي عصري حيث سجل تراجع كبير في الولادات والوفيات معاً، مما انعكس على تراجع معدل التزايد الطبيعي، بينما لا تزال الدول النامية تعيش نظاماً ديمغرافياً تقليدياً بتراجع كبير في الوفيات واستمرار ارتفاع الولادات، وبينت الدراسات أن السياسات الديمغرافية المشجعة على النمو الديمغرافي (التوسعية) كانت عاملاً محفزاً للنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة قبل الثورة الصناعية، واليوم هي تنصح الدول النامية بالحد عن زيادة النمو الديمغرافي كونه سبب رئيسي للتخلف والتراجع.

# الفصل الرابع

أثر السياسات الديمغرافية على النمو  
الاقتصادي في الجزائر

## الفصل الرابع: أثر السياسات الديمغرافية على النمو الاقتصادي في الجزائر

## مقدمة

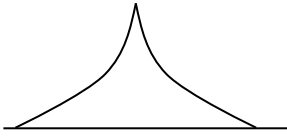
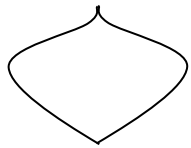
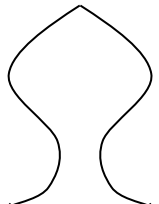
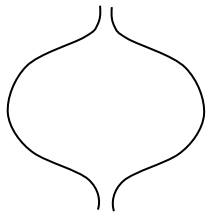
يعتبر التزايد السكاني أهم عامل لتزايد الاحتياجات الغذائية للسكان ويضغط باستمرار على الموارد الطبيعية، لذلك أصبح التحكم فيه حتمية لا مناص منها ليس فقط خلال سنوات الأزمة المتعددة الأوجه التي ضربت الجزائر، وإنما حتى خلال فترة البحبوحة المالية التي عرفتها البلاد من أجل ضمان التنمية المستدامة التي تتطلب الأمن الغذائي والاستقرار السياسي، والمتتبع للشأن الديمغرافي في الجزائر يستطيع أن يستشف أن الاتجاه نحو الحد من النمو الديمغرافي بدأ مع نهاية الستينات حتى وإن لم تكن هناك إرادة رسمية تطلب ذلك، لأن التركيز آنذاك كان ينصب حول ضرورة تعبئة حقيقية للموارد. وقد أخذت هذه الخطة بعين الاعتبار التركيبة الثقيلة التي خلفتها الحرب التحريرية وكذلك العوائق الاجتماعية والثقافية التي فرضها المجتمع.

المبحث الأول: دراسة تحليلية للسياسات الديمغرافية في الجزائر

المطلب الأول: مؤشرات السياسات الديمغرافية بعد الاستقلال في الجزائر

تطور السكان في الجزائر (1962 – 2016)

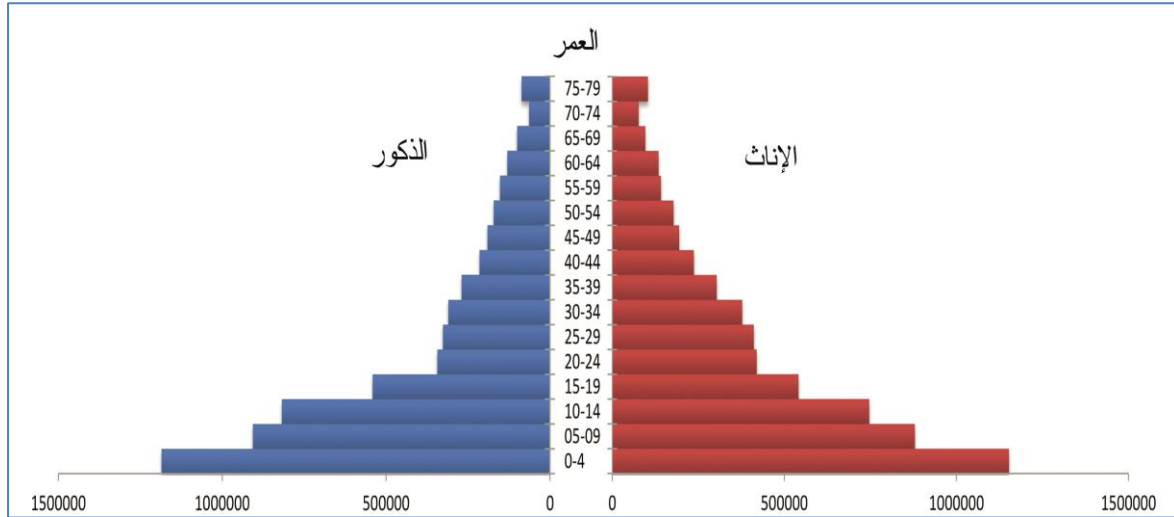
يوضح الهرم السكاني التركيبة البشرية للمجتمع وتطورها، كما يسمح بتحديد احتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، وبين التاريخ السكاني للمجتمع خلال فترة معينة، ويتعلق شكل الهرم بثلاثة مؤشرات أساسية، الخصوبة والوفيات والهجرة وتوجد عدة أنواع للهرم السكاني نركز على أهمها في الشكل الآتي:

<p>مجتمع فتي، هرم هرمي بقاعدة واسعة وقمة ضيقة</p>		<p>على شكل قبعة</p>
<p>مجتمع شيخوخة، هرم على شكل "فطر" بقاعدة ضيقة وقمة واسعة</p>		<p>ورقة الصفصاف</p>
<p>مجتمع في حالة، تحول هرم "باغودا" بقاعدة تبدأ بالاتساع وتضيق بسرعة.</p>		<p>ورق اللعب</p>
<p>هبة ديمغرافية</p>		<p>شكل مزهري</p>

الشكل 15: أنواع الأهرامات<sup>1</sup>

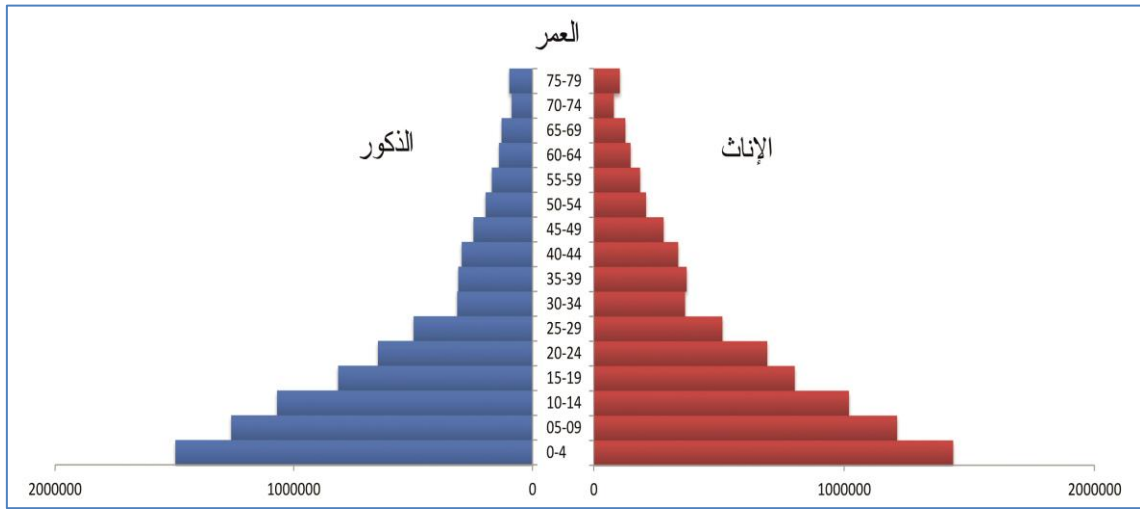
واستنادا إلى الإحصائيات العامة للسكان والتي جرت بعد الاستقلال في السنوات 1966-1977-1987-1998-2008 على التوالي قمنا بترجمة المعلومات المتاحة في الإحصائيات إلى أهرامات سكانية لمعرفة تطور الهيكل العمري والجنسي للسكان في الجزائر.

<sup>1</sup> -Division de la population de L'ONU ,2012.



الشكل 16: تعداد (Census) السكان في الجزائر حسب الإحصاء العام للسكان سنة 1966

نلاحظ أن قاعدة الهرم واسعة مقارنة بالأعمار الأخرى إذ أن عدد السكان الأقل من 14 سنة هو الأكبر (حوالي 48,12% من المجموع الكلي للسكان)، وذلك يعود لارتفاع معدل الخصوبة ابتداءً من سنة 1962 وانخفاض نسبي في عدد الوفيات لصغار السن. ونلاحظ أيضاً أن عدد الذكور أقل من عدد الإناث ابتداءً من سن العشرين فأكثر، وهذا راجع إلى وفيات حرب التحرير المجيدة.



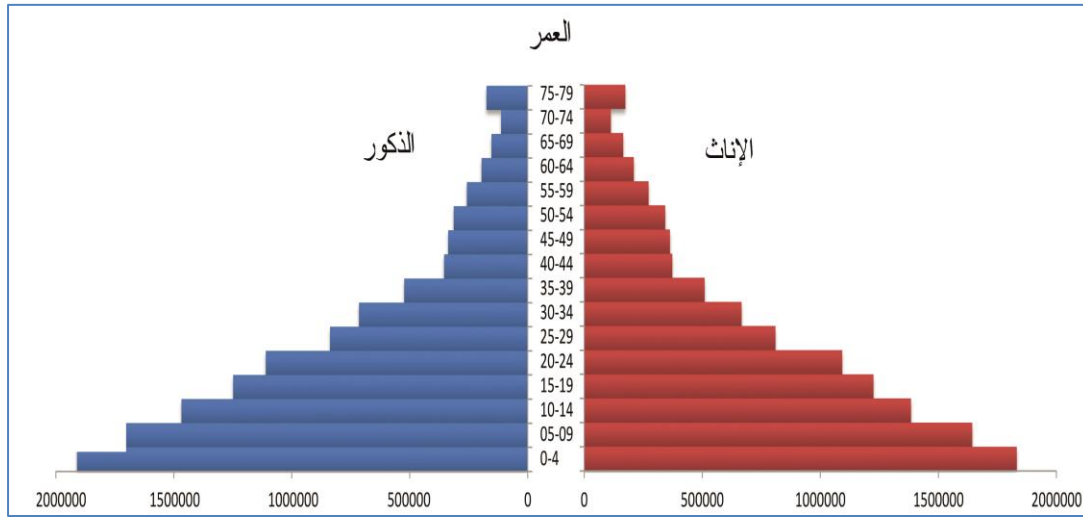
الشكل 17 : تعداد (Census) السكان في الجزائر حسب الإحصاء العام للسكان سنة 1977

نلاحظ تغيراً مهماً في الفئة العمرية من 0 إلى 14 سنة، بحيث أن القاعدة ضاقت مقارنة بهرم سنة 1966، ولكنها بقيت واسعة. وما نلاحظه أيضاً هو العجز المسجل للفئة العمرية ما بين 30 إلى 40 سنة لكلا الجنسين، ولا يمكن أن نرجع هذا العجز إلى الحرب أو الهجرة فقط لأن هاتين الأخيرتين لا تمسان إلا جنس الذكور. ويعود العجز في الأجيال المولودة بين 1937 إلى 1947 إلى أحداث عرفت هذه الفترة كالكوارث الطبيعية والبشرية، فالجفاف الكارثي (1945-1946) تسبب في أزمة فلاحية دون أن

نسى تأثير الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، وأحداث 08 ماي 1945، كل هذا ساهم في رفع وفيات الأطفال والشباب وخفض عدد المواليد.

الجدول 24: الزيادة الطبيعية للسكان (1981 – 1987)<sup>1</sup>

السنة	المواليد الأحياء	الوفيات	الوفيات أثناء الولادة	الزيادة الطبيعية
1981	973774	529139	08315	444635
1982	581790	928135	70515	653654
1983	503806	420132	25317	083674
1984	110833	127137	61816	983695
1985	381845	974137	85116	407707
1986	537764	394124	10816	143640
1987	336782	121120	10217	215662

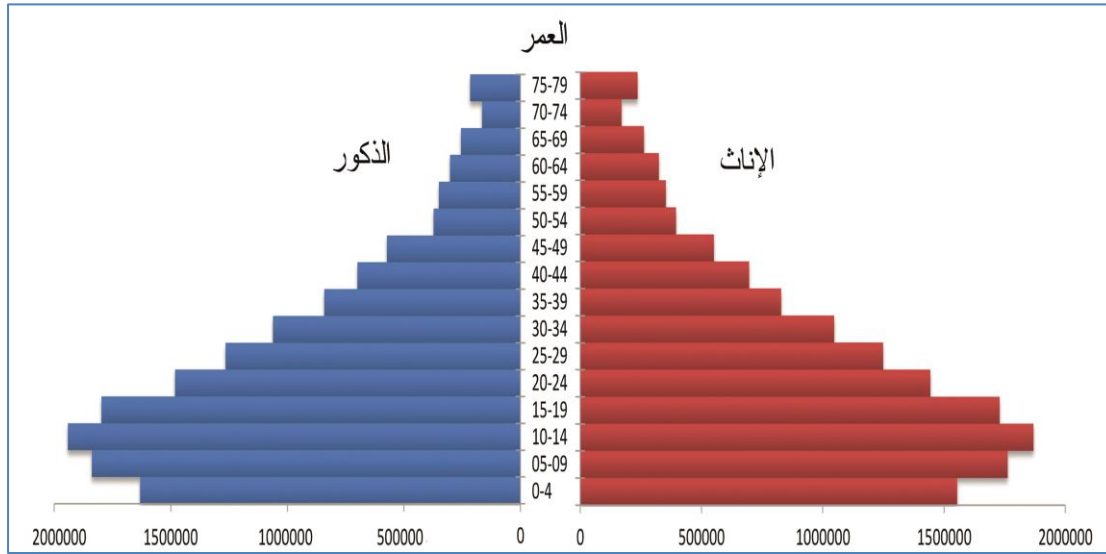


الشكل 18: تعداد (Census) السكان في الجزائر حسب الإحصاء العام للسكان سنة 1987

من خلال المخطط نلاحظ أن المجتمع فتي، بحيث أن 55,69% من السكان تقل أعمارهم عن 20 سنة، وأن قاعدة الهرم تبدأ في الضيق وهذا ما بينته إحصائيات 1987 والتحقيق الوطني حول الخصوبة الذي أجري سنة 1986، وأن القاعدة تبقى أوسع من القمة، وأن فئة الأشخاص البالغين أكثر من 75 سنة معتبرة نظرا لتمديد معدل الحياة بفضل تحسين الظروف الصحية والتكفل

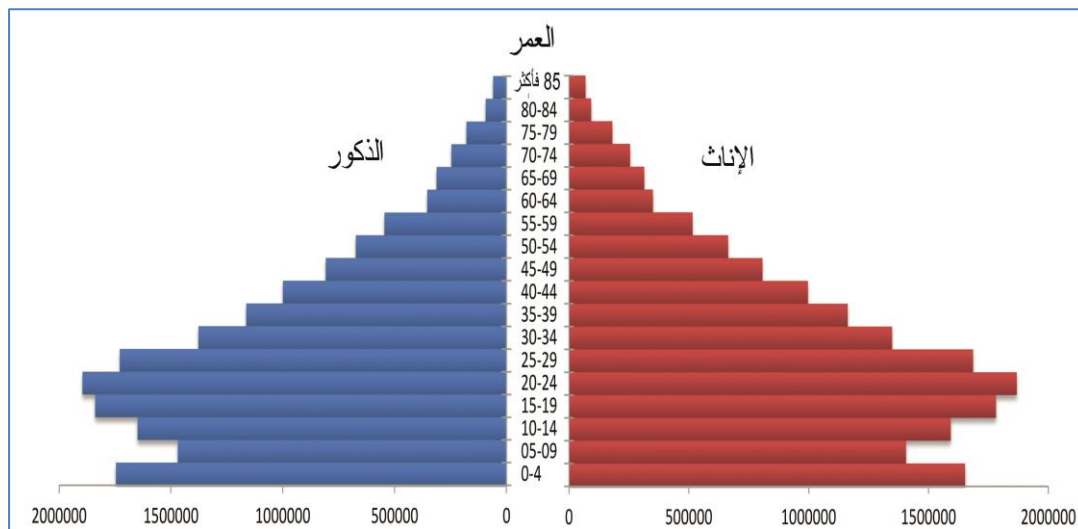
<sup>1</sup> -الديوان الوطني للإحصائيات(O.N.S) .

بالأشخاص المسنين تطبيقا لتعليمات البرنامج الوزاري للحد من الوفيات بغية تحقيق سياسات ديمغرافية هادفة.



الشكل 19: تعداد (Census) السكان في الجزائر حسب الإحصاء العام للسكان سنة 1998

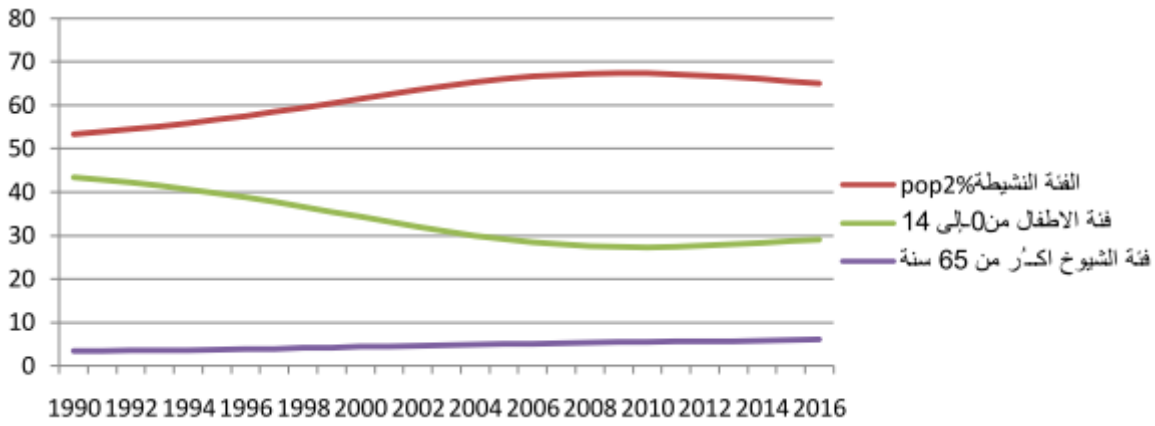
نلاحظ أن الهرم الحالي يختلف عن الأهرامات السابقة لأن قاعدته بدأت تضيق وذلك منذ حوالي عشر سنوات وذلك راجع إلى برنامج تنظيم الأسرة وانخفاض القدرة الشرائية والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الفترة، ونلاحظ أيضا أن نسبة الشباب هي الأكبر في التوزيع وهذا يثبت أن المجتمع الجزائري فتي، والملاحظ أيضا أن نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث عدا الأجيال التي شاركت في حرب التحرير أي مواليد 1938 فما أدنى والبالغ عمرهم 60 سنة فأكثر عام 1998.



الشكل 20: تعداد (Census) السكان في الجزائر حسب الإحصاء العام للسكان سنة 2008



يتساوى عدد الذكور والإناث تقريبا مع تفوق طفيف للذكور، بحيث بلغت نسبة السكان الذكور 50,57%، وبلغت نسبة السكان في سن التمدرس (من 6 إلى 14 سنة) 27,05% من مجموع السكان الإجمالي، ونسبة السكان في سن العمل (15 إلى 64 سنة) حوالي 66% من مجموع السكان الإجمالي أي 2/3 من السكان نشطون وهذا يثبت أننا في مرحلة الهبة الديمغرافية، بينما بلغت نسبة السكان البالغين أكثر من 60 سنة 6,95% من السكان مقارنة ب 6,59% سنة 1998 و 4,48% سنة 1987 والمنحنى الآتي يوضح النسب المذكورة أعلاه:



الشكل 21: نسبة الإعالة الديمغرافية في الجزائر في الفترة (1990-2016)<sup>1</sup>

حيث: رمزنا للفئة (15-64) سنة بالرمز (pop<sub>2</sub>) كونها الفئة الوسطى وهي تمثل نسبة فئة السكان النشيطون، ويتضح لنا من المنحنى الممثل لـ (pop<sub>2</sub>) أن الجزائر فعلا دخلت مرحلة الهبة الديمغرافية بعد سنة 2000 وهو ما وضحه الشكل (20) بتمثيله لتعداد السكان (2008) بالشكل المزهرى الذي يعبر عن الهبة الديمغرافية<sup>2</sup>.

كما ارتفع سن الزواج الأول لدى النساء من 18,3 سنة في 1966 إلى 30 سنة في 2010، وهذا ما ساهم في خفض معدل الخصوبة مع انخفاض فترة الإنجاب، وفي الوقت الحالي (2016) زاد سن العزوبة لدى النساء ب 12 سنة مقارنة بما كان عليه منذ خمسين سنة.

ولمعرفة مدى استغلال الهبة الديمغرافية المتاحة في هذه الفترة نتطرق للنقاط التالية:

<sup>1</sup> معطيات البنك العالمي.

<sup>2</sup> انظر الشكل (15) ص 182.

التطور الحديث

تشير المعطيات المتاحة بداية من سنة 1986 إلى انخفاض عدد المواليد والوفيات

انخفاض نسبة المواليد: كان ابتداءً من سنة 1986، فقد تناقص العدد ولأول مرة بـ 80844 مولودا مقارنة بسنة 1985، واستمر هذا الانخفاض وقد عرفت الفترة من 1986 إلى 1990 نقصا في عدد المواليد بفضل مباحدة المواليد.

انخفاض نسبة الوفيات: انخفاض عدد الوفيات كان نتيجة الإجراءات المتخذة، لاسيما السياسات الصحية المنتهجة في الفترة (1985-1986) فانخفض عدد الوفيات بـ 15380 حالة بنسبة قدرت بـ 10% خلال سنة واحدة فقط، وقد عرفت نسبة الوفيات العامة تراجعا من 11,8% إلى 6% خلال الفترة (1980-1987) ومن 85,7% إلى 57,8% بالنسبة لوفيات الأطفال، والجهود مكثفة للتكفل التام بصحة الأم في المدينة والريف لتفعيل الانخفاض والحفاظ عليه.

الجدول 25: النسبة الصافية للمواليد والوفيات والزيادة الطبيعية (1988-2016) <sup>1</sup>

وفيات الأطفال %	الزيادة الطبيعية %	النسبة الصافية %		السنة
		الوفيات	المواليد	
51.20	*2.73	*6.61	*33.91	1988
48.50	*2.47	*5.98	*30.68	1989
46.80	*2.50	*6.00	*31.00	1990
44.90	2.33	*6.05	29.35	1992
36.10	1.74	*6.09	23.49	1996
35.10	1.31	*7.00	20.10	2004
29.40	1.62	*7.23	23.43	2008
26.10	2.01	*5.03	25.13	2012
29.52	1.83	*4.83	23.13	2016

تغير معدل الخصوبة العامة: انتقل مؤشر الخصوبة من 6,4 طفل للمرأة الواحدة سنة 1981 إلى 4,7 سنة 1988 وذلك بعد الاستقرار عند 5,2 حتى سنة 1987 وإن كان هذا الانخفاض يتبع انخفاض الحركة الطبيعية إلا أنه يخفي وراءه حقائق اجتماعية واقتصادية وخاصة ثقافية.

<sup>1</sup>- القيم المؤشر عليها بـ\* مأخوذة من معطيات البنك العالمي وغير مشار إليها مأخوذة من الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S).

فقد سجل مؤشر الخصوبة 2,17 سنة 1987 بالنسبة للزوجات المتعلّمات، و5,7 بالنسبة للزوجات الأميات، وقد سجل على التوالي 2,57 طفلاً للمرأة الواحدة بالنسبة للزوجات ذات المستوى التعليمي المتوسط و3,63 بالنسبة للزوجات ذات التعليم الابتدائي، بينما سجل 2,10 بالنسبة للزوجات ذات التعليم الثانوي، وهذا التوزيع الإحصائي يبين أهمية العامل الثقافي والمستوى التعليمي بالنسبة لمؤشر الخصوبة.

### السياسة الحكومية والتطور الحالي

تعتبر سنة 1986 سنة حاسمة فيما يتعلق بالسياسات الديمغرافية في الجزائر، إلا أن خطوات سبقتها كالبرنامج الوطني للتحكم في المواليد سنة 1983 وأخرى قصد التحكم في النمو الديمغرافي.

تجربة حماية الطفولة والأمومة: شرعت الحكومة في التجربة بداية من سنة 1974 ونشرت وثيقة سنة 1986 تتعلق بمشروعية اللجوء إلى حبوب منع الحمل ولكنها لم تلق صدى كثيرا نظرا لتوزيعها على مجال محدود ثم فتحت المراكز الأولى لحماية الطفولة والأمومة (PMI)، ومع التعميم التدريجي لها اتخذت الدولة أول إجراء مهم سنة 1974 إلى 1979 وذلك عقب قمة بوخارست.

شرعت الدولة في جهودها داخل مراكز حماية الطفولة والأمومة من أجل السماح بتعميم حبوب منع الحمل وتزامن ذلك مع قانون مجانية الطب ابتداءً من جانفي 1974 مع أن الظروف لم تكن ملائمة لتلك الخطوة بسبب غياب الوسائل المادية والبشرية خاصة، فتضاعفت نسبة قبول حبوب منع الحمل ست مرات تقريبا، حيث انتقلت من 13784 إلى 82076 مع ارتفاع في معدل الزيادة سنويا الذي قفز من 25% سنة 1976 إلى 50% سنة 1977 إلى 70% سنة 1978 إلى 100% سنة 1979. ونتج عن ذلك حوالي 114328 حالة ربح للمواليد ولتثمين هذه النتائج وجب وضعها في سياقها الاجتماعي والاقتصادي لتلك الفترة، والنساء اللواتي قبلن باستعمال حبوب منع الحمل كان سنهن يتراوح حوالي 26 سنة وأغلبهن أميات وأزواجهن أيضا ذوي مستوى تعليمي محدود وموظفين براتب شهري، ولكن عدد أطفالهن يصل حتى 5 أطفال في المتوسط، ونتيجة لذلك فقد أرغمت هذه النساء على قبول التحفيزات دون الإخلال بعلاقاتها مع الوسط الاجتماعي الذي تعيش فيه نظرا لكثرة عدد أطفالها، وقد تمكنت هذه المراكز من إرضاء مصلحة العائلات المكتظة من جهة والمجتمع وعاداته وتقاليده من جهة أخرى.

وقد ظهرت هذه المعطيات الأساسية في نص الميثاق الوطني الذي صدر سنة 1976 على أن النمو الديمغرافي يمحو آثار النمو الاقتصادي وعلى أن لا يؤدي السباق بين التقدم الاقتصادي والنمو الديمغرافي إلى توقيف أو تأخير عجلة التقدم فيما يخص تحسين ظروف الحياة للمواطنين.

### المطلب الثاني: تطور عدد السكان ومعدل النمو الديمغرافي في الجزائر

مرتطور عدد السكان في الجزائر بثلاث مراحل أساسية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا نلخصها فيما يلي:

#### المرحلة الأولى (1962-1980)

قبل التطرق إلى هذه المراحل نذكر ما كان قبل الاستقلال وهذا من باب المقارنة، استمرت حركة المواليد في الارتفاع خلال نصف قرن من سنة 1920 إلى 1970، فقد كان معدل الولادات سنة 1954 يقدر بنسبة 42.5% وعند الاستقلال وصل إلى حوالي 40.2%، انخفض هذا المعدل بـ 2.3% خلال حرب التحرير الكبرى التي كلفت الجزائر مليون ونصف مليون شهيد، وبعد الاستقلال ارتفع هذا المعدل بـ 6.5% ليصل إلى 46.7% سنة 1962 ومن هنا بدأ فعلا الانفجار السكاني في الجزائر، حيث بلغ معدل الولادات ذروته سنة 1970 بـ 50.16% وهو من أكبر المعدلات في العالم، يعود هذا التطور في الولادات إلى ظاهرة التعويض الناتج عن ثورة التحرير، أما السبب الثاني فهو راجع أساسا إلى السياسات الديمغرافية المطبقة آنذاك والتي كانت تهدف إلى تشجيع الإنجاب، كون السكان يعدون موردا أساسيا وثمانيا للتنمية، إضافة إلى سبب آخر هو اعتبار المخطّط الجزائري أن الجزائر تعاني من ظاهرة الافتقار السكاني كونها تمتلك مساحة شاسعة وثروات طائلة في حاجة إلى استغلال بأيدي أبنائها وهو الشعار السياسي المتداول آنذاك.

#### المرحلة الثانية (1981-1990)

وفيها كان معدل الولادات 46.36%، حيث حدث تراجع بالنسبة للفترة السابقة، ليصل سنة 1983 إلى 40.4% وهي سنة وافقت انطلاق برنامج تنظيم الأسرة، وبدأت السلطات تحس أن العامل الديمغرافي يشكل خطراً خصوصاً على سوق الشغل الذي شهد تدفقات هائلة من طالبي العمل، وبالتالي يجب أخذ الحيطة وتفعيل السياسات الديموغرافية وبدأ فعلا تناقص معدل الولادات، حيث انخفض بما يقارب 7% في الفترة الممتدة بين (1983-1988)، وقد أوردت الإحصائيات الحديثة انخفاض نسبة المواليد منذ سنة 1986 وهو ما يعتبر بداية لتحول الخصوبة، وهذه التغيرات تعود إلى

التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المجتمع خلال هذه العشريات والتي انعكست على أفكار المجتمع اتجاه مسألة الإنجاب، ومن العوامل التي ساهمت في تغيير نظرة الأسرة اتجاه الإنجاب واتباع نظام مباحة المواليد والأسرة المصغرة نذكر المشاكل الاقتصادية وارتفاع تكاليف تعليم الأطفال وتغير النظرة لمسألة الخصوبة بعد التغيرات الاجتماعية والإجراءات التنظيمية التي طرأت على المجتمع (برنامج تنظيم الأسرة الذي طبق سنة 1983 الذي أوصى بتباعد المواليد)، كل هذه العوامل حركت لدى الأسرة الجزائرية الرغبة في تنظيم النسل من خلال استعمال موانع الحمل، وقد ظهرت اتجاهات لخفض الوفيات ابتداءً من سنوات العشرينيات وعكس نسبة المواليد فقد عرفت نسبة الوفيات هزات عديدة تعود إلى الأزمات الكبرى التي عرفتها البلاد.

### المرحلة الثالثة (1990-2016)

يتواصل النمو السكاني في هذه المرحلة التي عرفت ارتفاعاً لمعدل المواليد وانخفاضاً في معدل الوفيات.

#### الجدول 26: معدل الخصوبة في الجزائر (1990-2015)<sup>1</sup>

السنة	معدل الخصوبة	السنة	معدل الخصوبة
1990	4.5	2009	1.79
2000	2.5	2015	*2.84

وشهدت هذه الفترة أيضا تطورا في أمل الحياة الذي بلغ 74,32 سنة خلال 2011 و75.04 سنة عام 2015 ، ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة السكان البالغين أكثر من 60 سنة، مما يجعل الجزائر مهددة بالشيخوخة، والتغيرات العديدة التي طرأت على المجتمع الجزائري على مستوى البنية العمرية أثناء تطوره الديمغرافي بينت انخفاض نسبة الشباب وارتفاع نسبة اليافعين (البالغين)، وهذه التغيرات الاقتصادية والاجتماعية انعكست على الفئة النشيطة من المجتمع لتظهر مشاكل البطالة التي أحدثها الكم الهائل لطالبي العمل، وانعكس ارتفاع نسبة الشيخوخة على نظام التقاعد الذي عرف مشاكل مالية.

مع بداية الثمانينات نلتبس أثر السياسات المنتهجة في سبيل حماية المرأة والطفل والتغطية الصحية المدعمة بالبنية التحتية اللازمة وتوفير أقصى الضروريات الممكنة، وهنا نشير أنه في ظل هذه الظروف ظهر اتجاه جديد بداية من سنة 1986 من خلال مرحلة تحول ديمغرافي لخفض المواليد

<sup>1</sup> - الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S)، القيم المشار إليها ب\* من البنك العالمي.

والتحسين المستمر لنسبة الوفيات، وأتى هذا التطور بعد تطبيق البرنامج الحكومي لتباعد المواليدين لسنة 1983 الذي ترجم كل الجهود الوطنية في هذا المجال، لذلك مثلت سنة 1983 تحول نوعي في المجال الديمغرافي.

يستخلص مما سبق أن الارتفاع الذي حدث خلال المرحلة الأولى له عوامله الخاصة والمتمثلة أساسا في:

- ✓ سياسة الدولة التي دعت إلى النمو الديموغرافي.
- ✓ مكوث المرأة في البيت وانهماكها في الإنجاب فقط.
- ✓ ضعف المستوى الثقافي للسكان.
- ✓ طغيان العادات والتقاليد على الحياة الاجتماعية للسكان.
- أما الانخفاض الذي حدث في المرحلتين الثانية والثالثة فيعود أصلا إلى :
- ✓ دخول المرأة سوق الشغل وتغيير وجهة نظرها فيما يخص الإنجاب.
- ✓ ارتفاع المستوى الثقافي والتعليمي للزوج و الزوجة.
- ✓ غلاء المعيشة.
- ✓ أزمة السكن التي تقلل من إنشاء عائلات جديدة.
- ✓ تأخر سن الزواج بالنسبة للجنسين في السنوات الأخيرة.
- ✓ حملات التوعية التي تقوم بها الدولة فيما يخص الولادات والآثار الناجمة عنها.

هذه مجمل العوامل التي ساعدت على تقليص معدل الولادات في الجزائر، ورغم هذا الانخفاض الملحوظ الذي عرفته هذه المرحلة إلا أن معدلها يبقى مرتفعا مقارنة بمعدل المجموع العالمي الذي بلغ في الفترة (1990-1995) حوالي 26% بينما كان في الجزائر 35%، وكان في الفترة (1995-2016) في الجزائر 22.44% ورغم هذا الانخفاض تبقى النسبة مرتفعة والتي تظهر آثارها جلية على سوق الشغل.

المطلب الثالث: تركيبة وخصائص السكان في الجزائر

بينت الإحصائيات في الجزائر أن عدد الذكور والإناث كان تقريبا متساوياً من سنة 1970 إلى غاية 2015، ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين:

الفترة الأولى تمتد من 1970 إلى 1986 أين كان عدد الإناث يفوق الذكور حيث بلغ أكبر فرق بين الجنسين سنة 1970 بـ 295 ألف أنثى زيادة على الذكور، وانطلاقاً من سنة 1987 بدأت المرحلة الثانية أين أصبح عدد الذكور يفوق عدد الإناث وهذا إلى غاية 2016 وبالتالي يمكن القول أن المجتمع الجزائري متوازن من حيث النوع.

دراسة التركيب العمري في المجتمع الجزائري

لأهمية هذا المؤشر بالنسبة للسياسات الديمغرافية، يمكن ملاحظة تطوره عبر خمسة تعدادات سكانية جرت في الجزائر يُلخصها الجدول التالي:

الجدول 27: حجم سكان الجزائر حسب الفئة العمرية بناءً على التعدادات السكانية<sup>1</sup>

التعداد الأول 1966		التعداد الرابع 1998		التعداد الثالث 1987		التعداد الثاني 1977		التعداد الخامس 2008		الفئة
العدد	النسبة %	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
5704160	47.16	10596177	36.20	10086101	44.08	7699994	47.93	10667379	30.6	14-0
5840681	48.28	17358539	59.30	11888696	51.96	7721053	48.06	23008072	66	64 - 15
551506	4.56	1317627	4.50	906711	3.96	642774	4.01	1185264	3.4	+ 65
12096347	100	29272343	100	22881508	100	16063821	100	34860715	100	المجموع

من الجدول نلاحظ أن الفئة الأولى (14-0) تتناقص نسبتها من تعداد لأخر عدا تعداد 1977، وهذه الفئة (14-0) تمول الفئة الثانية (64-15) التي تزداد من تعداد لآخر أي أن مؤشر القوة الإنتاجية في تزايد مستمر، وهي التي تعول الفئتين الأولى والثالثة، وبالتالي تضمن للاقتصاد الوطني مصدراً دائماً لليد العاملة، ويمكن أن تكون سلبية لأنها تخلق ضغطاً مستمراً على سوق الشغل في حالة عدم استيعابها فتحدث فيه اختلالات في بعض المتغيرات الديمغرافية التي تعيق التنمية، ومن أهم هذه المتغيرات: المعدل النوعي؛ معدل الإعالة؛ الهرم السكاني، أما الفئة الثالثة (65 فأكثر) فإن نسب زيادتها ضئيلة على مر التعدادات.

<sup>1</sup> - ONS, Rétrospective statistique 1970-2010, Algérie.

تطور السكان في الجزائر

بلغ معدل النمو السكاني السنوي للجزائريين في الفترة 1954-1984 حوالي 3.75% وهو معدل قياسي في النمو السكاني كان للهجرة دورا فعالا في تلك الفترة، ثم بدأ في الانخفاض حيث بلغ في الفترة (1984-1995) حوالي 2.8%، واستمر في الانخفاض حتى بلغ في الفترة (1995-2006) حوالي 1.71%، ويعود انخفاض متوسط معدل النمو السكاني لأسباب أهمها ارتفاع درجة التحضر: التحسن الملحوظ في الخدمات الصحية ومستوى المعيشة؛ زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم لدى الإناث وخاصة في التعليم العالي الذي أدى إلى انخفاض مستوى الخصوبة.

الجدول 28: المتغيرات الديموغرافية الرئيسية للسكان الجزائريين (1965-2015)<sup>1</sup>

السنوات	عدد السكان		معدل النمو	نسبة الإعالة	معدل الخصوبة	معدل البطالة	الإجمالي
	الجزائريين	غير جزائريين					
1965	12418653	208299	2.66	49.33	7.68	--	12626952
1970	14381085	168949	2.83	49.63	7.64	--	14550034
1975	16548812	160287	2.80	49.67	7.43	--	16709099
1980	19152720	184995	3.03	50.28	6.79	--	19337715
1985	22277240	288665	3.02	51.25	5.84	--	22565905
1990	25638413	273954	2.56	53.28	4.73	--	25912367
1995	28642266	262032	1.89	56.65	3.45	27.90	28904298
2000	30933550	250110	1.35	61.39	2.51	29.77	31183660
2005	40358515	247537	1.38	65.98	2.50	15.27	33288437
2010	35872673	244964	1.82	67.32	2.89	9.96	36117637
2015	39629137	242391	1.92	65.48	2.84	11.20	39871528

من الجدول نلاحظ تغير نسبة الإعالة ومعدل الخصوبة؛ وتذبذب كل من معدل البطالة والخصوبة؛ وتناقص معدل النمو.

التركيب النوعي والعمرى للسكان الجزائريين

من خلال التركيب النوعي والعمرى للسكان يتضح لنا نمو السكان في سن العمل كما يمكننا قياس نسبة الإعالة والتنبؤ بقيم المستقبل لتحديد مرحلة الدخول في الهبة الديمغرافية حيث من المتوقع أن تنخفض نسبة الإعالة خلال الفترة (2005-2030)، وهذا يدفع المجتمع الجزائري إلى نافذة

<sup>1</sup> - معطيات صندوق النقد الدولي



ديموغرافية تخلق فرص للنمو وتبدأ مع بداية المرحلة الثالثة من مراحل التحول الديموغرافي، وتستمر لنحو أربعة عقود من الزمان تمثل فرصة تاريخية للنمو الاقتصادي إذ أحسن البلد توظيفها من خلال الاهتمام بـ:

### ➤ الحالة التعليمية للسكان الجزائريين

أعطت الدولة عناية كبيرة للخدمات المدرسية قصد تمكين التلاميذ من مواصلة دراستهم وإزالة الفوارق الناجمة عن الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية ولتخفيف العبء عن العائلات، وتشمل هذه الخدمات خاصة:

-المطاعم المدرسية: موجودة على مستوى الابتدائيات والمتوسطات والثانويات والجامعات.

-النقل المدرسي: يتوفر في المناطق الريفية والناحية، سعياً للحد من ظاهرة التسرب المدرسي.

-المنحة المدرسية: يستفيد منها أبناء الأسر المعوزة إضافة إلى استفادتهم من 3000 دج والكتاب المدرسي مجاناً، والرعاية الصحية بإنشاء وحدات الكشف والمتابعة (U.D.S) داخل المؤسسات التربوية.

وعلى مستوى التعليم الثانوي يلاحظ الارتفاع المكثف لنسبة تدرس البنات المقدرة بفارق من 20% إلى 28% خلال الفترة (2010-2014)، أما على مستوى التعليم الجامعي يزيد الفارق عن التعليم الثانوي بـ 8% خلال نفس الفترة، أما مؤسسات التعليم والتكوين المهنيين فتوفر فرص التدريب والتأهيل النوعي للأشخاص الراغبين في اكتساب التأهيل، وقد تم توسيع وتطوير تكوين العنصر النسوي حيث تم إنشاء الفروع المنتدبة وملحقات مراكز التكوين المهني في المناطق الريفية لالتحاق الفتيات والنساء الملائمات للبيوت ضمن فئات المستفيدين من التكوين المهني، زيادة على تمديد السن القانونية القصوى من 25 إلى 30 سنة للسماح لنساء الفئات الخاصة كالمطلقات والمسعفات من التكوين عن طريق التمهين.

كما تم إعداد برامج خاصة بالتربصات المهنية والتكوين المهني موجهة للنساء الحرفيات والنساء الماكثات بالبيت وتلك اللواتي يرغبن في إنشاء مؤسسات مصغرة والمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد خاصة في ظل وجود آليات مرافقة للاندماج الاقتصادي.

-محو الأمية: تراجعت نسبة الأمية وهي تمس الفئة العمرية الأكثر من 40 سنة والمناطق الريفية أين نجد أكثر من ثلث النساء أميات، وبفضل البرامج التي سطرت لهذا الغرض تقلصت نسبتها بصورة أكبر خلال السنوات (2007-2015) خاصة وسط الفئة العمرية المتراوحة ما بين 15 و49 سنة، وقد رصد

لها 50 مليار د.ج، وتساهم في تنفيذ هذه البرامج القطاعات الوزارية والديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار التابع لوزارة التربية الوطنية والجمعيات، كما يادر قطاع التكوين والتعليم المهنيين بوضع جهاز مخصص ومكيف للشباب الذي لم يلتحق بمقاعد الدراسة أو غادرها مبكرا(جهاز محو الأمية – التأهيل) ويهدف إلى محو أميتهم وتعليمهم المبادئ التعليمية الأساسية ثم منحهم تأهيلا في مجال النشاط الذي توجد فيه فرص أكثر للاندماج المهني، ووفر الجهاز 80 تخصصا لفائدة الشباب الذين لم يلتحقوا بالمدرسة أو غادروا مقاعدها خلال المرحلتين الإبتدائية أو المتوسطة.

تشير البيانات إلى أن الحالة التعليمية لسكان الجزائريين تغيرت بشكل كبير خلال الأربعين سنة الماضية فقد انخفضت نسبة الأمية من 61.6% في عام 1973 إلى أن وصلت في عام 2006 إلى 11.5% ومن الملاحظ أن نسبة الأمية بين الإناث كانت حوالي 72.9% وبين الذكور حوالي 32.0% في عام 1973، وبلغت هذه النسب على التوالي حوالي 32.45% و 17.38% في عام 2008. وفي المقابل ارتفعت نسبة الحاصلين على مؤهلات جامعية من 0.6% عام 1973 إلى 14.9% في عام 2006 إلى 42.66% عام 2016، ارتفعت معدلات الالتحاق للسكان في سن الدراسة من 12.1% سنة 1954 إلى 62.1% في سنة 1972 ثم إلى 82% سنة 2006، وعلى مستوى النوع ارتفع هذا المعدل للبنين من 20.1% في 1954 إلى 81.1% في سنة 2006 إلى 98% سنة 2016<sup>1</sup>، أما معدل الالتحاق للإناث وصل إلى 82.7% في 2006 مسجلاً ارتفاع عن الذكور. وعلى مستوى المرحلة الأساسية للتعليم (6-14) ارتفعت من 37% سنة 1964 إلى 96.6% في 2006 إلى 99% سنة 2016<sup>2</sup>.

#### المطلب الرابع : البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي ومعوقات تطبيقه

قبل الحديث عن البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي علينا معرفة نموذج التحول الديمغرافي في الجزائر.

#### نموذج التحول الديمغرافي في الجزائر

يتزايد عدد السكان في الجزائر منذ الاستقلال ولكن بعد سنوات السبعينات عرف النمو الديمغرافي حركة بطيئة مما جعل البلاد تتبع نمودجا للتحول الديمغرافي يتمثل في الانتقال من نظام تقليدي تكثر فيه المواليد والوفيات إلى نظام حديث تقل فيه المواليد والوفيات، ويعد Adolphe Landry أول من اقترح هذا النموذج للتطور السكاني في سنة 1934، ونموذج التحول الديمغرافي لا

<sup>1</sup>- معطيات صندوق النقد الدولي.

<sup>2</sup>- معطيات صندوق النقد الدولي.

يعني أن كل المجتمعات تمر بنفس المراحل ونفس الوتيرة في التطور وإنما يساعد في تحليل حالة المجتمعات المختلفة مقارنة بالنموذج المثالي، فالجزائر إذن عرفت تباشير التحول الديمغرافي منذ أربعة عقود نظرا لما ميز هذه المرحلة من تغييرات عميقة في المجتمع تراجعت خلالها أعداد المواليد والوفيات بفضل تحسين الظروف المعيشية والصحية والاقتصادية والاجتماعية، فقد انخفض المعدل الصافي للوفيات من 19.56% في 1962 إلى 10.70% في 2016، وانخفض المعدل الصافي للمواليد من 49.42% سنة 1962 إلى 23.13% سنة 2016<sup>1</sup>، وقدر معدل الزيادة الطبيعية 2.47% سنة 1962 و1.83% سنة 2016<sup>2</sup>، والجزائر لم تنه بعد المرحلة الثانية من التحول لأن تركيبة المجتمع لا تزال فتية.

### البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي

تواصلت الجهود بتدعيم شبكة مراكز حماية الطفولة والأمومة وتطوير البنى التحتية في المجال الصحي وتكوين الإطارات تماشيا مع تعميم التعليم، ومنذ سنة 1980 أولت أهمية كبيرة للشق الاجتماعي وقد أعطت الطفرة البترولية الثانية مكسبا كبيرا وبالرغم من ذلك كان على السلطات وضع قطيعة مع الماضي والمضي نحو المستقبل، وقد طرح في شهر فبراير 1983 برنامج وطني لهذا الغرض أطلق عليه برنامج مباحدة المواليد، وعرف هذا البرنامج عن طريق الصحافة والتلفزيون الوطني ومس أغلبية البيوت الجزائرية وفي الأوقات المناسبة لتجمع العائلة.

ودعمت تلك الحصص التلفزيونية بخطابات سياسية ودينية للتحفيز أكثر، ووضعت موانع الحمل تحت تصرف العائلات في مختلف المصحات والمراكز الصحية والصيدليات، وتعتبر المادة 19 من قانون الصحة العمومية الإطار المرجعي لذلك ورد فيها: "حرص السياسة الوطنية لمباحدة المواليد عن طريق موانع الحمل على صحة المرأة والطفل بالإضافة إلى التوازن العقلي والاجتماعي للعائلة وذلك بوضع تحت تصرفها كل الوسائل المناسبة والمعتمدة من طرف الوزارة الوصية عن الصحة العمومية على المستوى الصحي والطبي والتربوي"، وفي محتوى المادة 20 من القانون "لا تقبل أية إكراهات فيما يخص مباحدة المواليد، ولا يقبل استعمال أية وسيلة منافية للإجراءات القانونية المعمول بها دون رض الزوجين"، ويقصد بالإكراهات عمليات الإجهاض والوقف الطوعي للحمل IVG لأن التشريع الجزائري لم يشر إليهما في أي من مواده.

<sup>1</sup>-معطيات البنك العالمي

<sup>2</sup>-معطيات البنك العالمي

ويمكن اعتبار هذا البرنامج حدثا أو خطوة حاسمة نحو تقليص حجم العائلة وبفضل وسائل الإعلام تمكن الجميع من إدراك إمكانية تقليص عدد الأطفال وأن ذلك ليس غاية في حد ذاته، ففي سنة 1982 كان عدد الشباب 9,2 مليون وعدد السكان الإجمالي 19,6 مليونا، لذلك كان تطبيق البرنامج ضرورة ملحة ولكن هل كانت النتائج المحققة مشجعة وفي مستوى التطلعات؟.

#### معوقات تطبيق البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي

الأزمة الاقتصادية والاجتماعية: إذا كان تعميم تجربة مراكز حماية الطفولة والأمومة أمرا مشجعا فإن الظروف التي آلت إليها البلاد منذ 1990 جعلت كل التحاليل تبدو صعبة للوصول إلى نتائج نهائية وغير قابلة للطعن.

التراجع في معدل سن الزواج: يمثل معدل سن الزواج الأول معطى أساسيا في السياق الاجتماعي والثقافي خاصة إذا ما قارناه بمعدل تعاطي موانع الحمل والجدول الآتي يوضح لنا هذا التراجع المسجل في سن الزواج الأول لدى الجنسين تماشيا مع تقلص فارق السن بين الزوجين والذي يؤثر على حرية اختيار الشريك لدى الجنسين.

الجدول 29: متوسط سن الزواج والإنجاب الأول (1954-2014)<sup>1</sup>

2014	2008	2006	1997	1992	1987	1983	1977	1973	1966	1954	
29.00	29.10	29.80	26.10	25.90	23.70	23.00	20.90	18.70	18.40	19.60	المرأة
33.00	32.90	33.50	29.20	30.10	27.70	27.30	25.30	25.00	23.90	25.20	الرجل
04.00	3.80	03.70	03.10	04.20	04.00	04.70	4.40	06.30	5.50	5.60	الفرق
35	34.8	34	33	32	31.8	31.6	28.2	27.4	25	-	سن الإنجاب الأول

ويظهر تقلص الفارق جليا سنة 1997 لدى كلا الجنسين وذلك راجع إلى تطور الأفكار وما أحدثه التعليم والصحافة والاختلاط بين الجنسين في المدارس بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية لاسيما مشكل السكن، وبدأت آثار العوامل السابقة بالظهور إلى العلن ابتداءً من سنة 1970 وقد عرف السكان تطورا إيجابيا للأفكار لاسيما تقلص الفارق العمري بين الزوجين مما يسمح للشريكين بمعالجة المشاكل الأساسية والاتفاق سويا في مجال تقليص حجم العائلة وانعكس ذلك إيجابيا على دور الزوجة في الأسرة، وكان دورها حاسما في تقليص عدد المواليد مما يثبت صحة العلاقة الوثيقة بين المستوى التعليمي وعدد الأطفال داخل الأسرة الواحدة.

<sup>1</sup>-معطيات البنك العالمي.

ظهور الأزمات: أثرت الأزمة البترولية سنة 1986 على كل المجالات (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية... إلخ)، ونتج عنها حتمية تطبيق برنامج مبادعة المواليد (السياسات الديمغرافية الانكماشية)، وضربت هذه الأزمة الاقتصاد الجزائري بقوة وكانت متعددة الأوجه ومهدت لانفجار شعبي في 05 أكتوبر 1988 وتراجعت مشاريع السكن والتشغيل والتعليم مسببة مشاكل جمة على الصعيد الاجتماعي والثقافي والسياسي للأفراد مما جعل المديونية الخارجية ترتفع، وفي ظل هذه الظروف ظهرت إلى العلن أفكار تشكك في برنامج مبادعة المواليد وكل ما له علاقة بموانع الحمل، واعتبرت استعمال وسائل منع الحمل مسألة تخص المرأة حيث أن 74,4 % من النساء يلجأن إلى الحبوب، والمشكل الآخر الذي طفى إلى السطح هو ظهور القطاع الموازي الذي يُشغّل أطفال الطبقات الاجتماعية المحرومة وخاصة الإناث اللاتي يكرهن على مغادرة المدرسة أو الثانوية (التشجيع غير مباشر على التسرب المدرسي).

كل ذلك انعكس بصورة سلبية على الاستقرار النسبي الذي عرفته الأسرة الجزائرية، وفي ظل هذه الظروف فإن التطورات الحالية تهدد بقلب كل الإنجازات المحققة في مجال وفيات الأطفال والوفيات بصفة عامة كما تؤثر أيضا على انخفاض المواليد.

أخذت السياسات الحكومية في مجال السكان بعين الاعتبار عدة عوامل ومؤشرات ولم تفرض السياسات الديمغرافية الانكماشية نفسها إلا تدريجيا، وذلك بتوافر الشروط الضرورية للنجاح، وذلك ابتداء من سنة 1986 التي عرفت انخفاضا تدريجيا للمواليد مع انخفاض وفيات الأطفال والوفيات عامة، و المكاسب المحققة في مجال السكان اصطدمت مع الظروف الاقتصادية والسياسية خلال سنواتها الأخيرة ممثلة في المديونية الخارجية وأثرها المباشر، فماذا سيكون مصير هذه المكاسب خاصة على السكان الذين يرتفع عددهم تدريجيا والذين يعيشون تحت خط الفقر؟ دون الحديث عن بقية الفئات الاجتماعية الأخرى بما فيها أصحاب الشهادات البطالين أو الذين يضطرون إلى الهجرة بشقيها.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي في الجزائر

المطلب الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري

المرحلة الأولى: الاستراتيجية الاقتصادية (1962-1965)

بعد 132 سنة من الاستعمار الفرنسي تحررت الجزائر، وبعد حرب تحريرية دامت سبع سنوات ونصف. بدأت الاستراتيجية الاقتصادية للجزائر في سنة 1965 فأخذت أبعادا إيديولوجية مقارنة لتحقيق النمو كأداة لخدمة أهداف اجتماعية وسياسية لخلق وضع مناسب للنمو الاقتصادي، كسياسة شاملة في حد ذاتها<sup>1</sup>، ظهرت بعض الأفكار في برنامج طرابلس (Tripoli) الذي أعلن عن هدف يتمثل في تحقيق الاستقلال الاقتصادي، واعتبر الزراعة محرك للتنمية آنذاك، فاعتمدت الاستراتيجية على توجيه العمل إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية: زيادة الإنتاج؛ تطور المنشآت؛ ووضع تنظيم مؤسساتي (التعاونيات)، في حين أن الصناعة أصبحت قطاعا في خدمة الزراعة، بينما كثير من الأخصائيين رأوا أن دستور الجزائر (1964) المرجع الأول الذي فرض استراتيجية شاملة وحدد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أما الصناعة أظرت على تحديد ثلاثة أهداف معرفة كما يلي :

✓ خلق الشغل

✓ ترقية الاستهلاك

✓ العمل على بعث الإنتاج الزراعي

المرحلة الثانية: الاستراتيجية التنموية (1966-1979)

هدفت هذه المرحلة إلى رفع نفوذ سلطة الدولة وإنشاء جهاز إداري فعال وتميزت بتأميم الاقتصاد وتحديث صناعي عام وتحقيق تكافل بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وعليه فإن الاستراتيجية التنموية نلخص محتواها في ثلاثة أسباب رئيسية:

أ. اقتصار الاستثمار في الصناعة على صادرات المحروقات لعدم توفر القبضة الكاملة

للمخطط.

<sup>1</sup> - Temmar.H. Les politiques industrielles de l'Algérie contemporaine, le développement en faillite des relations entre Etat et appareil de production dans une économie en développement, UNIVERSITÉ LYON 2 Institut d'Études Politiques de Lyon, (1983).

ب. اعتماد استراتيجية تنمية مهيأة من أجل إنشاء صناعة مستقلة؛ متكاملة؛ وقادرة على الإنتاج، ولكن تجاهلت الموافقة على كل الجهود الخاصة بتنمية التكوين والبحث التقني؛ التركيب؛ وعوائد وسائل الإنتاج.

ج. المخطط ( planificateur ) لم يأخذ بعين الاعتبار الوسائل التي تضمن لفترة طويلة إتاحة التجهيزات والإجراءات التقنية المهمة، إلى هنا لا بد من إضافة طبيعة النظام السياسي والتي تظهر في كل مرة على شكل سياسات قطاعية مختلفة ومتشعبة وبنفس التناقض. الآن أصبح واضحاً أن السياسات المتبعة في تلك الفترة لم تتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة في إنشاء جهاز صناعي منسجم والتقليص من التبعية للاقتصاد الوطني، وهكذا ظهرت اختلالات كبيرة وخطيرة على المستوى الداخلي والخارجي.

### المرحلة الثالثة: فترة تجديد البنية (1980-1989)

في هذه الفترة أخذت الجزائر على عاتقها بعض الإصلاحات خلال مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (1985-1986) نذكر منها :

➤ إصلاح المنظومة المالية : الانتقال من اقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق والذي أوجب إدخال تغييرات جذرية.

➤ الإصلاح النقدي والمالي : اهتم بالإجراءات المتعلقة بأسعار الفائدة إضافة إلى تنظيم القطاع المالي.

➤ التجارة الخارجية : إن تسوية سعر الصرف من أهم المعايير الأساسية لبرنامج التعديل الهيكلي حيث ركزت الجزائر<sup>1</sup> اهتمامها على حرية دخول العملة الصعبة لتمويل صفقات التجارة الخارجية وإلغاء احتكار الدولة لعملية استيراد المواد الاستراتيجية إلى جانب تشجيع القروض من أجل الاستيراد في متناول المتعاملين الاقتصاديين الخواص.

### المرحلة الرابعة: مساعي الاستقرار الوطني (1990-1998)

اتسمت هذه الفترة بالفساد والمشاكل الحادة، أما النمو الاقتصادي فنسبته المتوسطة للفترة (90-94) هي 1.6% ومعدل التضخم لسنة 1994 حوالي 29% ومعدل البطالة قدر بـ 29% والديون العمومية مثلت سنة 1993 حوالي 99% من الناتج الداخلي الخام PIB، ومسّ الفقر 12 مليون شخص خلال الفترة 1994-1995، ومواجهة لهذه الوضعية ظهرت مساعي الهدف منها استقرار

<sup>1</sup> - التعليلة رقم 625 المؤرخة في 18/08/92 الصادرة من مصالح وزارة المالية.

الاقتصاد الوطني وذلك بإعادة التوازن لميزان المدفوعات الذي يتماشى بالتأكيد للاستفادة من برامج التسيير للطلب الكلي وأدوات تم تسخيرها في هذا الإطار نذكر أهمها.

تحرير الأسعار: في سنة 1994 ألغيت هوامش الربح المؤقتة لجميع الأسعار عدا خمس مواد (السكر، الحبوب، الزيت، اللوازم المدرسية والأدوية)، أما في سنة 1995 تم إلغاء مراقبة هوامش الربح وإلغاء تقنين أسعار السكر والحبوب عدا القمح؛ الزيت؛ الأدوات المدرسية، وعلى هذا الأساس نجد في الفترة (1994-1996) ارتفعت أسعار المنتوجات الغذائية البترولية إلى ما يقارب 200 % تماشيا مع الأسعار العالمية بعدما كان يسودها نظام الأسعار المدعمة.

تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية: إن تشجيع الاستثمار الخاص تبنته الجزائر من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1994، وذلك بالسماح بالمشاركة الأجنبية في البنوك التجارية مع الترخيص ببيع المؤسسات العمومية والتنازل عنها لصالح مسيرين خواص، ومساهمة الخواص في رأس مال المؤسسات العمومية في حدود 49 %، ثم وسعت هذه المساهمة وأصبحت غير محدودة من خلال قانون الخوصصة<sup>1</sup> في أفريل 1996 مدعما من طرف البنك العالمي، وتحويل 200 مؤسسة عمومية محلية إلى مؤسسات خاصة في مجال الخدمات، ولقد لعب إصلاح المؤسسات العمومية دورا هاما حيث انتقلت من نظام صناديق المساهمة إلى نظام شركات قابضة عمومية.

#### المرحلة الخامسة: مواصلة المسيرة الإصلاحية (1999-2009)

لقد سمحت الإصلاحات الاقتصادية بتحقيق الاستقرار الاقتصادي لكن في المقابل أثرت سلبا على الوضعية الاجتماعية حيث تفشيت ظاهرة الفقر الأمر الذي دفع بالسلطات إلى تطبيق برامج إنمائية على المدى الطويل قصد تحقيق التوازن الجهوي ودعم النمو من خلال اعتمادها على برنامجين: (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي - البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي).

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): هو مكمل للإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها سابقا، وأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية، وقد خُصص له 525 مليار دج لخلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية لمكافحة الفقر وتحقيق التوازن الجهوي ضمن استراتيجية إنعاش شاملة من

<sup>1</sup> - مرسوم تنفيذي رقم 95-22 المؤرخ في 26/08/1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية.



خلال الإصلاح المؤسساتي والهيكلية لتمكين الاقتصاد الوطني من الاندماج السريع والفعال في الاقتصاد العالمي وجعل المؤسسات الوطنية المصدر الرئيسي للثروة<sup>1</sup>.

تمحور برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE) لتعزيز المصلحة العامة من توفير مياه الشرب الصالحة؛ النقل؛ المرافق العامة للدفع بعجلة التنمية، وقد جاء وفق السياق التفصيلي مايلي:

دعم الأنشطة الإنتاجية: ركزت السلطات الجزائرية على قطاعين هامين الفلاحة والصيد البحري، فالأول حُصِن له الدعم في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (programme national de développement Agricole) وقد رصد له قيمة مالية قُدِرَت ب (6.5 مليار دج) لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وزيادة الصادرات من المنتجات الزراعية مع تحقيق الاستقرار للسكان في الأرياف ومحاربة الفقر والتمهيش في الوسط الريفي، والقطاع الثاني (الصيد البحري) هُمِشَ لسنوات طويلة وتميز بعدم الاستقرار والتذبذب مما جعله أكثر القطاعات الاقتصادية عجزا وفقرا بقدرات إنتاجية غير كافية وضعف في التجهيز والهيكل القاعدية مع غياب المنافسة، وذلك بالرغم من تمتع القطاع بإمكانيات طبيعية وقدرات هائلة من شأنها أن ترفع التحدي لتجعل منه قطاعا رائدا لخلق الثروة والمساهمة في محاربة الفقر وتنمية المناطق الساحلية والريفية والمحافظة على التوازن البيئي، رصدت له اعتمادات بقيمة 9.5 مليار دج، كما تم رسم استراتيجية محددة تركز على ثلاثة مخططات خماسية (المخطط الخماسي لتربية المائيات، المخطط الخماسي للصيد البحري والصيد في المحيطات، المخطط الخماسي لدعم الصيد التقليدي)<sup>2</sup>.

التنمية المحلية: حُصِنَ لها حوالي 129 مليار دج حيث 113 مليار دج منها خصص للتنمية المحلية وكل ما له علاقة بالإطار المعيشي للمواطن كالطرق؛ المواصلات؛ المياه؛ الصرف الصحي... الخ، و 16 مليار دج خاص بالتشغيل والحماية الاجتماعية، إضافة إلى النشاطات التضامنية اتجاه الفئات الأكثر فقرا وحرمانا.

تعزيز الخدمات الصحية وتحسين الإطار المعيشي: حظي هذا المحور بغلاف مالي قدر بحوالي 210.5 مليار دج، وقُسم إلى جانبين أساسيين اهتم الأول بالتجهيزات الهيكلية والتهيئة العمرانية وخصص له 142.9 مليار دج لتأهيل المناطق الحضرية الكبرى لاسيما تلك المتميزة بالفقر والتمهيش مع العمل على

<sup>1</sup> "Service du chef de gouvernement" plan de la Relance économique 2001/2004 : les composantes du programme " Alger 2001, p4 , site-web : [www.cg.gov.dz](http://www.cg.gov.dz) consulté le 20/02/2015 à 22h

<sup>2</sup> - وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية "الصيد المسؤول، مسيرة العطاء والتنمية" مجلة، العدد التجريبي، الجزائر 2001.

الحد من الهجرة الداخلية، بحيث تركزت المشاريع المدرجة في هذا البرنامج حول البنى التحتية للموارد المائية؛ الهياكل القاعدية للسكك الحديدية؛ شبكة الاتصالات والأشغال العمومية؛ تأمين المداخل الخاصة بالموانئ، أما الجانب الثاني المهتم بالتطوير فيتعلق بإحياء الفضاءات الريفية والهضاب العليا والغابات، وقد استفاد بدوره من غلاف مالي قدره 67.6 مليار دج.

تنمية الموارد البشرية: إضافة إلى اهتمام برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالهياكل القاعدية فقد أهتم أيضا بالتنمية البشرية، حيث أن المواطن يعتبر المحور الأساسي في عملية التنمية، وخصص لها غلاف مالي بقيمة 90.3 مليار دج لتنمية القدرات البشرية من خلال تدعيم الهياكل الصحية؛ العلمية؛ التربوية؛ الثقافية والرياضية<sup>1</sup>.

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009): حقق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي نتائج اقتصادية مقبولة عموماً<sup>2</sup> ترجمها معدل النمو الحقيقي الذي بلغ حوالي 6.9 % سنة 2003، و5.2% سنة 2004، وقد رافق ذلك استعادة الاستقرار الأمني والسياسي، ولمواصلة المسيرة الإصلاحية قررت السلطات الجزائرية إرفاق برنامج الإنعاش الاقتصادي ببرنامج آخر تكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009)، والتي زاد فيها الناتج الداخلي الخام بـ 38%<sup>3</sup>، خصصت ميزانية ضخمة لدعم النمو الاقتصادي قدرت بحوالي 4207.7 مليار دج على مدى خمس سنوات وقد وزعت الاعتمادات المالية على النحو التالي:

<sup>1</sup>عبو عمر، عبو هدى "جهود الجزائر الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة" مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وآفاق، كلية العلوم القانونية والعلوم الإدارية، جامعة حسنية بن بوعلي، شلف، يومي 17/16 ديسمبر، الجزائر 2008.

<sup>2</sup>Ministère des finances " le comportement des principaux Indicateurs économiques et financiers en 2008" Algérie, Mai 2008.

<sup>3</sup> - الديوان الوطني للإحصائيات.

الجدول 30: الاعتمادات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)<sup>1</sup>

النسبة %	المبلغ (مليار دج)	القطاعات	النسبة %	المبلغ (مليار دج)	القطاعات
7.11	299.33	III- برنامج دعم التنمية الاقتصادية	4.22	177.63	التربية الوطنية
6.32	266.33	الفلاحة والتنمية الريفية	1.23	51.93	التكوين المهني
0.28	12.00	الصناعة	1.79	75.55	الصحة العمومية
0.09	4.00	ترقية الاستثمار	2.68	112.83	التزويد بالمياه
0.06	2.84	السياحة	1.26	53.26	الشباب والرياضة
0.08	3.55	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	0.33	14.21	الثقافة
4.30	181	IV- برنامج تطوير الخدمة العمومية	1.37	57.71	الربط بالكهرباء والغاز
0.71	30.18	العدالة	2.00	84.43	أعمال التضامن الوطني
1.35	56.81	الداخلية	0.40	16.95	تطوير الإذاعة والتلفزيون
1.37	57.70	المالية	0.21	8.87	إنشاء منشآت العبادة
0.04	1.77	التجارة	0.55	23.43	عمليات تهيئة الإقليم
0.34	14.46	البريد والتكنولوجيا للإعلام والاتصال	4.22	177.63	I- برامج التنمية المحلية
0.46	19.52	قطاعات الدولة الأخرى	2.11	88.86	تنمية مناطق الجنوب
1.05	44.38	V- برنامج تطوير تكنولوجيات الاتصال	3.16	133.24	تنمية مناطق الهضاب العليا
0.09	4.00	ترقية الاستثمار	14.76	621.39	قطاع النقل
100	4207.7	المجموع الإجمالي للاعتمادات الخاصة بالبرنامج الخماسي	35.93	1511.93	II- برنامج تطوير الهياكل القاعدية

يهدف الانفتاح على الاقتصاد العالمي ومواصلة عملية إنعاش النمو قامت الحكومة الجزائرية مواكبة لبرنامجها التكميلي إصدار نصوص تنظيمية لتسهيل وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي وتأهيل أدوات الإنتاج والإصلاح المالي والمصرفي مع ترقية الشراكة والخصوصية وتعزيز القدرات الوطنية لخلق الثروة ومناصب الشغل وتعزيز التنافسية الشريفة للحد من الغش والمضاربة والاحتكار.

<sup>1</sup> - بوابة الوزير الأول من الموقع:

## المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر

انتقلت الجزائر من مرحلة الاقتصاد المخطط إلى مرحلة اقتصاد السوق، بتطبيق جملة من الإصلاحات في برامج التعديل الهيكلي، بعد الاستقلال انتهجت استراتيجية تنموية تعتمد على التخطيط المركزي كوسيلة للتخطيط الاقتصادي لتحقيق هدفين هما الاستجابة للحاجات الاجتماعية الأكثر استعجالاً (التوظيف والتعليم والصحة...) والتحرير التدريجي للتبعية، مَرَّ النمو الاقتصادي في الجزائر بعدة مراحل نلخصها فيما يلي:

## مرحلة التصنيع (1962-1988) وقُسمت إلى مرحلتين

مرحلة الانتظار (62-66): عرف النمو الاقتصادي انخفاضاً في هذه المرحلة لحدثة الاستقلال وضعف البنية التحتية، وبعد تأميم الأراضي سنة 1963 بدأ النمو في الارتفاع، وعلى الرغم من قصر هذه المرحلة فإنها مهدت الظروف لعملية التخطيط المركزي والتدخل الواسع والمهيمن للدولة.

مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط (1967-1988): شهدت هذه المرحلة تذبذبات حادة في معدلات النمو الاقتصادي لتقلبات أسعار النفط والأزمات المالية العالمية العديدة التي أثرت على طلب الطاقة، حيث كان معدل النمو الحقيقي (1974) إلى 49.47% نتيجة الحرب العربية الإسرائيلية، وخلال الأزمة المالية (1986) انخفض إلى حوالي 0.4% وفي سنة 1988 ب - 1%؛ وفي هذه المرحلة طبقت المخططات التنموية بدءاً من مخطط الثلاثي (67-69) الذي أعطى الأولوية للصناعة والمحروقات، والمخطط الرباعي الأول (70-73) ركز على الصناعات الثقيلة، والرباعي الثاني (74-77) أهتم بالاستثمارات لارتفاع أسعار النفط، وكمية الإنتاج في هذه الفترة<sup>1</sup>، لتأتي بعد ذلك المرحلة التكميلية (78-80) وهي انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني والخماسي الأول، وفيها تم استكمال البرامج الاستثمارية التي لم يتم تنفيذها في أجالها طبقاً للمخططات الثلاثة السابقة، وفي المخطط الخماسي الأول (80-84) ارتفعت الاعتمادات المالية وحدث توازن بين القطاعين الصناعي والزراعي.

1- بدعيدة عبد الله، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، مقال في بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، فبراير، 1999 ص 356.

الجدول 31: نسبة نشاط القطاعات الاقتصادية من المبلغ الإجمالي فترة (1967-1989)

المجموع	المخطط الخماسي الثاني 89-84	المخطط الخماسي الأول 84-80	الفترة الوسيطة 79 -78	المخطط الرباعي الثاني 77 -74	المخطط الرباعي الأول 73-70	المخطط الثلاثي الأول 69-67	قطاعات الأنشطة
1160.6	550	400.6	161.3	140	27.7	11	المبلغ الإجمالي (مليار دج)
	31.6	32.8	62.2	60.7	57.3	53.5	الصناعة المحروقات %
	14.4	9.9	7.2	7.3	11.9	6.5	الزراعة ويشمل الري %
	54	57.3	30.6	32	30.8	40	القطاعات الأخرى %

Source : Ministère de la planification – Algérie- rapports annuels

إن التسيير المركزي للاقتصاد أدى إلى التبذير التام للموارد والبيروقراطية، وتولدت عنه اختلالات عميقة على المستوى الداخلي أكبر منه على المستوى الخارجي ومن خلال الجدول المبين أسفله نلاحظ أن هناك تطورا هاما في الاستهلاك خلال هذه الفترة نجم عن تأثير ضغط النمو الديمغرافي.

الجدول 32: المؤشرات العامة للاقتصاد في الفترة (1967-1987)<sup>1</sup>

1987	1967	بيان	1987	1967	بيان
23.02	13.08	تقديرات السكان الجزائريين مليون نسمة	212.8 (154.8)	12.5 (9.1)	الاستهلاك النهائي (مليار دج) العائلات
4137	1748	التشغيل (العمال الفعليون بالآلاف)	188.3	13.3	الناتج الداخلي الإجمالي خارج المحروقات (مليار دج)
373.2	-	المؤشر العام لأسعار الإستهلاك	179	9.84	مداخل العائلات (مليار دج)
%21.7	-	معدل البطالة	23.02	13.08	تقديرات السكان الجزائريين مليون نسمة
			4137	1748	التشغيل (العمال الفعليون بالآلاف)

ومنذ سنة 1980 شرعت الجزائر في اتخاذ مجموعة من الإجراءات لإعادة التوازن في توزيع الاستثمارات لصالح القطاعات غير صناعية، ومع انخفاض أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينات حدث انهيار اقتصادي في الجزائر أدى إلى خلل في ميزان المدفوعات وأدخل الاقتصاد في مرحلة جديدة سميت بمرحلة الإصلاح، مهد لها بإصلاحات هيكلية سنة 1988 نلخصها في النقاط التالية:

<sup>1</sup> - التقرير السنوي لوزارة التخطيط الجزائر 1988 (MPA).

- استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية: بهدف تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات، طبقا للقانون رقم 01-88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988.
- الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط: لتسهيل عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق طبقا للقانون 02-88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988.
- منح مكانة أكثر أهمية للقطاع الوطني الخاص: يسمح القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 للمقيمين بتحويل الأموال إلى الخارج لتمويل نشاطات مكملة لنشاطاتهم في الخارج<sup>1</sup>.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل القطاعات غير التابعة للدولة: الترخيص لغير المقيمين بتحويل أموالهم إلى الجزائر لتمويل كل أنشطتهم الاقتصادية<sup>2</sup>.
- إعادة تنظيم التجارة الداخلية: وفقا لمرسوم سبتمبر 1988 الذي يلغي كل الاحتكارات المنحكمة في الاقتصاد الجزائري وغير المؤسسة عن الطريق القانوني<sup>3</sup>، والتطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية.
- التحويل التدريجي للعملة الوطنية: وذلك برقابة متوازنة لتطور الكتلة النقدية، وإعادة هيكلة الدين الخارجي.

#### مرحلة الإصلاحات والتعديل الهيكلي (1989-2000)

مرت بثلاث مراحل أساسية:

مرحلة الإصلاحات المحتشمة: وفيها تم إعداد برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي يغطي الفترة (1989-1990) تعتمد الجزائر من خلالهما على سياسة إدارة الطلب من خلال تخفيض قيمة العملة، وبسياسات تحويل الإنفاق وخفضه نتيجة لانتعاش أسعار النفط في حرب الخليج الثانية حيث وصلت معدلاته (1990) إلى 4%<sup>1</sup>.

مرحلة التردد والتراجع في الإصلاح (1992-1993): تميزت بثلاث عوامل هامة وهي:

- ✓ عجز الميزانية: ظهر في سنة 1992، حيث تمت تغطية نفقات التسيير ب 76% من الإيرادات الإجمالية في 1992 وب 93% في 1993، أي أن ميزانية الدولة كانت تسير نحو التخلي عن وظيفتها الأساسية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> المادة 187 من قانون النقد والقرض. الصادرة بتاريخ 14/4/1990، الجريدة الرسمية العدد 16.

<sup>2</sup> المادة 183 من قانون النقد والقرض. الصادر بتاريخ 14/4/1990.

<sup>3</sup> Hocine Benissad, La réforme économique en Algérie, OPU, Algérie, 1991 P74.

<sup>4</sup> أحمد بن بيتور، جزائر الأمل، الدار الخلدونية، الجزائر، 2015، ص ص 76-77.

✓ التضخم: تجاوز 30% ويمكن تفسيره بأسباب هيكلية وبالسياسات الاقتصادية الكلية المنتهجة<sup>1</sup>.

✓ الإعسار المالي الشديد: كان نتيجة لطلب القرض من المؤسسات التي إنتاجها قليل. وخلال هذه الفترة تم انتشار الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت 5% من الناتج وانخفضت أسعار النفط مما انعكس سلبا على النمو الاقتصادي حيث بلغ سنة 1993 حوالي 1.2%.

### مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة (1994 – 2000)

تراكمت الأعباء لخدمات الدين الخارجي، وبدأت ملامح الأزمة المالية الاقتصادية تظهر وبرزت معها عدة ضغوط مالية خارجية<sup>2</sup> انحصرت في:

✓ ضبط الإنفاق العام وانكماش السياسة النقدية لإحتواء الطلب الكلي وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي مع مرور الزمن.

✓ تخفيف الضغوط الناتجة عن ارتفاع أعباء الدين الخارجي وذلك بإعادة جدولة ما يزيد عن 17 مليار دولار.

✓ تعديل الأسعار النسبية وتحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية من 60% إلى أقل من 45%.

✓ تخفيض قيمة العملة في أبريل 1994، وتعديل قيمة الدينار القابل للتحويل إلى عملات أجنبية.

✓ إزالة سقوف أسعار الفائدة على القروض وإلغاء الدعم لمعظم السلع.

✓ تثبيت أجور عمال الوظيف العمومي وضبط التحويلات الحكومية وتجنب الخزينة استثمارات القطاع العام.

✓ استعمال آليات الانتقال إلى اقتصاد السوق وإصلاحات هيكلية للمؤسسات وإعفاءها من تسديد الديون.

<sup>1</sup> - كما يسميها بن بيتور: رئيس الحكومة السابق، في كتابه L'Algerie au troisième Millénaire حيث يرى أن أسبابه تمكن من التغيير الجذري لسياسة الأسعار وتوقيف سياسة الدعم، مرجع سابق ص7.

<sup>2</sup> - عبد الله بلوناس، برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري، ورق مقدمة للملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية الدولية 29 – 30 أكتوبر 2001.

✓ إصلاح شبكة الضمان الاجتماعي لمواجهة الآثار الاجتماعية وإنشاء صندوق تأمين البطالة ونظام التقاعد المسبق<sup>1</sup>.

وصاغت السلطات في هذه الفترة برنامج شامل تجسد في إبرام اتفاقيتين : برنامج الاستقرار الاقتصادي (ماي 1994) وبرنامج التعديل الهيكلي (ماي 1995)، وكانت أهم أهدافه حسب صندوق النقد الدولي كالتالي<sup>2</sup>:

- تحقيق نمو متوسط بقيمة 5% من الناتج الداخلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات.
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.
- الإلغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار وهذا قبل نهاية 1996.
- وضع إطار تشريعي للخصوصية.
- بالنسبة لاحتياطات الصرف الهدف هو الوصول إلى ما يعادل ثلاثة أشهر من الواردات ابتداء من سنة 1997.

- تنمية الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات وخلق مناصب شغل.
- دعم الفئات المتضررة من عملية التعديل ذاتها<sup>3</sup>.
- ولتحقيق هذه الأهداف يجب القيام بالإجراءات التالية :

#### الإجراءات ذات طابع الاستقرار

- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار للوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع والخدمات.
- تحرير أسعار الفائدة وإعطاء استقلالية أكبر للبنوك التجارية في منح القروض.
- تحرير أسعار الصرف الآجل والعاجل.
- القضاء على عجز الميزانية وتنمية الادخار العمومي.
- التحكم في التضخم وجعله في مستوى معقول.

<sup>1</sup>-APS,S 5/10/1996,Media Bank, N°26 Oct/Nov – 1996, P29.

<sup>2</sup>- حاكمي بوحفص، الإصلاحات الاقتصادية، نتائج وانعكاسات – دراسة حالة الجزائر، ورقة مقدمة لملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية جامعة سطيف، 29 – 30 أكتوبر 2001.

<sup>3</sup>-El hadi makboul , le P.A.S en Algérie problématique et application, une revue du CENEPAP.N° 15.2000.P.09



➤ مراجعة شبكة الحماية الاجتماعية.

الإجراءات ذات الطابع الهيكلي<sup>1</sup>

➤ فتح الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين المحليين والأجانب بمقتضى الأمر (95-22) الذي حدد فتح حوالي 300 مؤسسة.

➤ العمل على توسيع الصادرات من غير المحروقات وإنشاء سوق مالية لتسهيل عمليات الخصخصة.

➤ إصلاح النظام المالي والمصرفي وإدخال منتجات مالية جديدة.

➤ طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وبدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي سنة 1997.

وفي سنة (1998) بلغ معدل النمو 5.1% وإن كان غير كاف للقضاء على البطالة والفقر، ثم شهد انخفاضا مجددا سنتي 1999 و2000 إلى مستوى 3.2% و2.2% على التوالي لانخفاض حجم الاستثمار بشقيه (العام والخاص) وعدم كفاءته.

مرحلة الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)

تم استغلال هذه الفترة في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، حيث ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من 28.31% سنة 2003 إلى حوالي 34.87% سنة 2008. فمبلغ 155 مليار دولار الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي لتنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى، وقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا، ومن أهمها ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة إذ بلغت نسبتة 6.8% سنة 2003.

أما بالنسبة للفترة (2005-2009) فإن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي شهد تراجعا حادا سنة 2006 مقارنة بسنة 2005، وذلك لانخفاض الحاد في معدل نمو قطاع المحروقات، واستمر الانخفاض حتى سنة 2007 بعد بداية الأزمة المالية العالمية وانخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة الأوبك، وانخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 4.88 مليار دولار في سنة

<sup>1</sup>-Hocine Benissad , L'Ajustement structurel , l'expérience du Maghreb OPU Algérie 1999 P.67.

2007، وفي 2009 شهد معدل النمو خارج قطاع المحروقات تحسنا ملحوظا وذلك راجع للأثر الايجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو في قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية.

### مرحلة الإنعاش الاقتصادي (2010-2014)

تضمنت برنامج الإنعاش الخماسي والذي خصص أكثر من 1500 مليار دج لدعم الاقتصاد الوطني بدعم التنمية الفلاحية والريفية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء مناطق صناعية وتسهيل القروض البنكية فوصلت معدلات النمو عام 2010 ذروتها ب : 3.3%. شهدت هذه الفترة تذبذبات حادة في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي ارتبطت بتقلبات أسعار النفط.

### المطلب الثالث: المتغيرات الديمغرافية المؤثرة على النمو الاقتصادي في الجزائر

يهدف التعرف على الوضعية الديموغرافية للجزائر يجب التعرف على العناصر التالية:

#### النمو الديمغرافي والتركيب السكانية

قدر عدد السكان في الجزائر في جويلية سنة 2010 بحوالي 36 مليون نسمة، وقد تجاوزت نسبة النمو الطبيعي للسكان عتبة 2% المسجلة في أواسط التسعينيات ليلعب حجم هذا النمو ما يربو عن 731000 نسمة، وبقاء معدل النمو على ما هو عليه وصل عدد السكان حوالي 37 مليون نسمة بحلول جانفي 2012 وبلغ عام 2017 حوالي 41.318.142 نسمة<sup>1</sup>.

#### الجدول 33 : عدد السكان ومعدل نموهم الطبيعي في الجزائر للفترة (2006-2017)<sup>2</sup>

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2012	2014	2017
عدد السكان (1000 نسمة)	33481	34096	34591	35268	35978	*37565	*39113	*41318
حجم النمو الطبيعي للسكان (1000 نسمة)	595	634	663	690	731	*745	*752	*879
معدل النمو الطبيعي للسكان (%)	1.38	1.86	1.92	1.96	2.03	*2.01	*2.00	*1.74

<sup>1</sup> - معطيات البنك العالمي، أكثر تفاصيل على الحالة الديمغرافية للجزائر، أنظر الموقع الخاص بالديوان الوطني للإحصائيات، [www.ons.dz](http://www.ons.dz).

<sup>2</sup> - Direction Technique Chargée des Statistiques de Population et de l'emploi "démographie Algérienne 2010" n° : 575, office National des statistiques, Alger, Mai 2011, site web : [www.ons.dz](http://www.ons.dz)

-القيم المؤشر عندها ب \* من معطيات البنك الدولي.

تميزت التركيبة السكانية في الجزائر بارتفاع طفيف في الفئة العمرية للسكان الأقل من 15 سنة، حيث ارتفعت من 27.10% سنة 2010 إلى 28.7% سنة 2016، بينما عرف معدل الأطفال دون 5 سنوات ارتفاعا، إذ انتقل من 10.60% سنة 2010 إلى 11.40% سنة 2016، في حين قد لوحظ أن فئة السكان البالغين 60 سنة فأكثر قد سجلت تزايدا طفيفا، بحيث ارتفعت من 7.7% سنة 2010 إلى 9.3% سنة 2016، وهو ما يمثل زيادة حوالي 980185 نسمة من الشيوخ .

#### الولادات والخصوبة

سجلت الجزائر عام 2010 ما بين 47.3% ذكرو و 49.6% أنثى، أي بمعدل ذكورة يقدر بـ 95 ذكر مقابل 100 أنثى، وفي عام 2016 ما بين 50.5% ذكرو و 49.7% أنثى، أي بمعدل ذكورة يقدر بـ 102 ذكر مقابل 100 أنثى، وهذا ما يتضح من الجدول التالي:

الجدول 34: التركيب النوعي للسكان للسنتين (2010 و 2016) <sup>1</sup>

2016			2010			السنوات
المجموع	الجنس		المجموع	الجنس		فئات الأعمار (السنة)
	أنثى%	ذكر%		أنثى%	ذكر%	
4602859	49.56	50.44	3819833	49.53	50.47	04-00
3956844	49.49	50.51	2918929	50.60	49.40	09-05
3028196	49.33	50.67	3027037	55.41	44.59	14-10
2947445	49.32	50.68	3639652	50.00	50.00	19-15
3472332	48.84	51.16	3855869	50.00	50.00	24-20
3754964	50.00	50.00	3639652	50.00	50.00	29-25
3593460	50.00	50.00	3135146	50.00	50.00	34-30
3149324	50.00	50.00	2522531	50.00	50.00	39-35
2584061	50.00	50.00	2162169	51.61	48.39	44-40
2180302	50.00	50.00	1801808	50.00	50.00	49-45
1857294	50.00	50.00	1477483	51.16	48.84	54-50
1493910	48.65	51.35	1261266	50.00	50.00	59-55
1251655	48.39	51.61	864868	50.00	50.00	64-60
888271	50.00	50.00	684687	52.63	47.37	69-65
605639	53.33	46.67	540542	53.33	46.67	74-70
444135	54.55	45.45	396398	54.55	45.45	79-74
565263	50.00	50.00	288289	50.00	50.00	80 فأكثر
40375954	المجموع		36036159	المجموع		

عرفت سنة 2016 ارتفاعا في عدد الولادات الحية مقارنة بالسنة السابقة 2015 بما يقارب 39000 مولود، وهو ما يوازي 4.6% سنة 2015 إلى 24.68% سنة 2016، كما أدى تزايد عدد الولادات منذ سنة 2006 إلى ارتفاع محسوس في معدل الخصوبة ليصل إلى حدود 2.87 طفل لكل امرأة سنة 2016، وهو ما يعني أن الجزائر بلغت مرحلة جديدة من التحول الديمغرافي وهو ما يتضح من الجدول التالي:

<sup>1</sup> - الديوان الوطني للإحصائيات

الجدول 35: مؤشر الولادات حسب السن المتوسط للمرأة عند الإنجاب (2002-2016)<sup>1</sup>

المؤشر السنة	2002	2005	2008	2010	2012	2014	2015	2016
مؤشر الولادات (طفل/امرأة)	2.40	2.50	2.74	2.87	2.91	2.86	2.81	2.79
متوسط سن المرأة عند الإنجاب (سنة)	29.6	31.9	31.9	31.7	31.6	31.1	30	30.2

### الوفيات

لقد عرف معدّل الوفيات بصفة عامة انخفاضا سنة 2016 مقارنة بالسنة السابقة، إذ انتقل من 4.51% إلى 4.37%.

الجدول 36: معدل الوفيات في الجزائر للفترة (2006-2016)<sup>2</sup>

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2012	2014	2015	2016
المعدل الخام للوفيات (%)	4.75	4.74	4.74	4.74	4.75	4.77	4.78	4.77	4.76
معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل 1000 مولود حي)	27.50	26.40	25.30	24.30	23.50	22.40	21.80	21.40	21.00
معدل المواليد الأموات (مقابل كل 1000 ولادة)	18.90	18.40	17.90	17.40	16.90	16.20	15.90	15.50	15.20

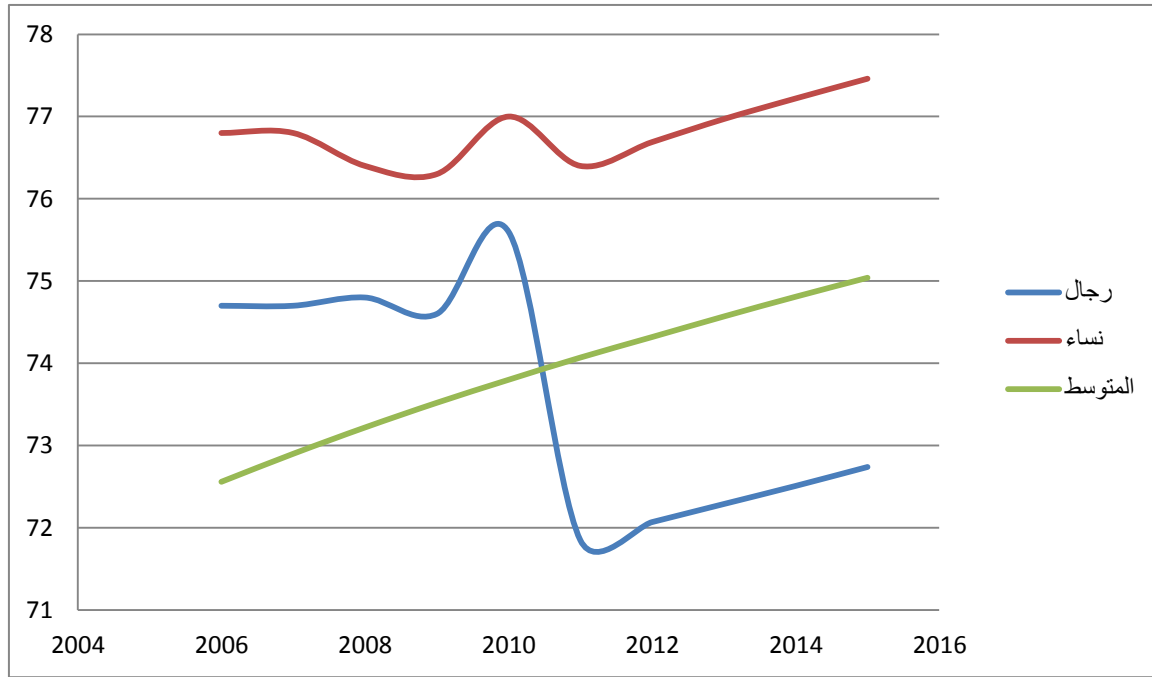
نلاحظ أن معدل وفيات الرضع تراجع من 26.9% سنة 2006 إلى 23.7% سنة 2010، كما انخفض معدل وفيات المواليد إلى 18.2% بعدما سجل سنة 2006 حوالي 21.4% و 18.4% سنة 2009.

### العمر المتوقع للحياة

من البديهي أن يكون لتناقص معدل الوفيات وتزايد معدل الولادات تأثير إيجابي مباشر على العمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة، بحيث ارتفع هذا الأخير من 73.8 سنة في 2010 إلى حوالي 75.04 سنة في 2015، وهو ما يلاحظ من الشكل التالي:

<sup>1</sup>- الديوان الوطني للإحصائيات .

<sup>2</sup>- الديوان الوطني للإحصائيات .



الشكل 22 : العمر المتوقع عند الولادة (2006-2015)<sup>1</sup>

#### النفقات العمومية على الصحة

تواجه الجزائر تحديات صحية جمّة، والاحتياجات الصحية في تغير وارتفاع مستمرين، عدد السكان يتزايد في ظل التحول الديموغرافي، كما أن خريطة الأمراض في تغير كلي، فإلى جانب الأمراض المتنقلة هناك تنامي للأمراض غير المتنقلة بشكل رهيب السرطان، السكري، ضغط الدم، وأمراض الحساسية... الخ، ولذلك فإن التكاليف والنفقات العمومية الموجهة للصحة عرفت زيادات مستمرة لكن من دون تحسن في نوعية الخدمات<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - الديوان الوطني للإحصائيات .

<sup>2</sup> حوالمف رحيمة" تطبيق إدارة الجودة الشاملة، دراسة تحليلية لمواقف الأطباء والمرضى في المستشفى الجامعي بتلمسان باستخدام نظرية السلوك المخطط" أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص149.

الجدول 37: نسبة الإنفاق على الصحة من الناتج الداخلي الخام للفترة (1973-2015)<sup>1</sup>

السنة	النسبة
2015	6.2*
2014	7.2
2012	6.1
2010	5.1
2009	5.3
2006	3.3
2005	3.2
2004	3.5
2003	3.6
2002	3.7
2001	3.8
2000	3.4
1990	4.2
1973	1.6
	%

بالرغم من الاهتمام الكبير للدولة بالإنفاق على الصحة وهو ما يتضح من الجدول أعلاه، إلا أنها بقيت دون 5% حتى سنة 2009، وهي النسبة الموصى بها من قبل منظمة الصحة العالمية وفي 2009 وصلت إلى حدود 5.3% من الناتج الداخلي الخام، غير أنها بقيت دون المعدل المحقق في الدول المتقدمة، الذي يتراوح ما بين 11.5% و12.5%<sup>2</sup>، وهذا ما يعني أنه على الجزائر بذل مجهودات أكثر لمجابهة الطلب المتزايد على الخدمات الصحية من جهة، لكن من جهة أخرى فإن النسبة المخصصة للمنظومة الصحية من إجمالي الناتج الداخلي الخام وعلى الرغم من أهميتها (7.2% عام 2014) تبقى غير كافية لتحسين خدمات الرعاية الصحية.

الأمومة والطفولة: لقد أظهرت الجزائر اهتماما خاصا بالأمومة والطفولة والصحة الإنجابية بصفة عامة منذ سنوات الاستقلال، وزاد الاهتمام في الثمانينات بإدراج البرنامج الوطني للحد من وفيات الأطفال عام 1985 والذي أدرج بدوره كأحد الأهداف العالمية سنة 2000 بشعار الصحة للجميع، وقد أصبح التلقيح ضد الحصبة إجباري منذ عام 1985 والتي وصلت نسبته إلى 90.5%، كما أُدرج التلقيح ضد التهاب الكبد الفيروسي (B) في سن مبكرة عام 2003، فقد سجلت الجزائر خطوة هامة في مجال التلقيح.

بالرغم من المجهودات المبذولة والبرامج المعتمدة لتحسين الصحة الإنجابية، إلا أن معدل وفيات الأمهات (Maternal mortality rate) الناتجة عن ظروف الولادة تبقى مرتفعة حيث سجلت 1990 حوالي 97 وفاة لكل مائة ألف ولادة حية، لترتفع إلى حدود 240 وفاة لكل مائة ألف ولادة حية عام 2008 ثم إلى 202 عام 2016 وهو ما يتضح في الجدول التالي:

<sup>1</sup> - من إعداد الطالب بالاعتماد على: منظمة الصحة العالمية، وزارة الصحة، البنك العالمي، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، القيمة المشار إليها \* تعبر عن حساب النسبة المتوسطة للمعطيات الثلاثة الأخيرة.  
<sup>2</sup> - معطيات البنك الدولي.

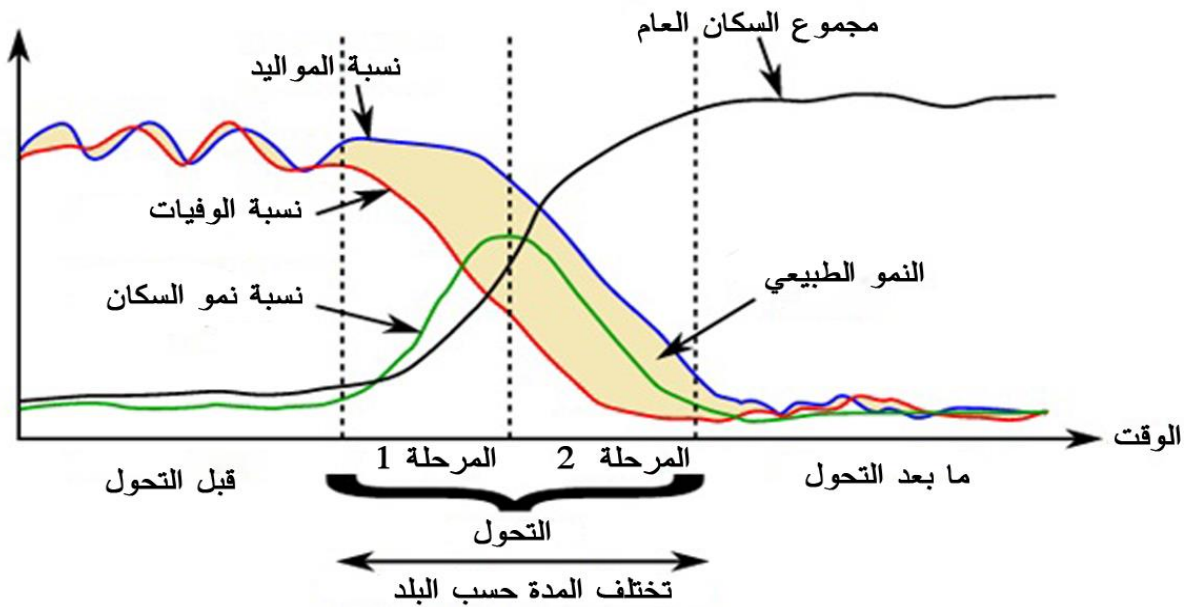
الجدول 38: معدل الوفيات للأمهات عند الإنجاب (1990-2016)<sup>1</sup>

السنوات	1990	1993	1997	1999	2007	2008	2010	2014	2015	2016
معدل الوفيات (لكل 100.000 ولادة حية)	97	130	180	220	250	240	230	230	240	*202

المطلب الرابع: العلاقة بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي في ظل السياسات الديمغرافية في الجزائر

### النموذج النظري للتحول الديمغرافي

يمر بأربعة مراحل حسب المخطط التالي:



الشكل 23: مراحل التحول الديمغرافي<sup>2</sup>

التحول الديمغرافي هو الانتقال من نظام تقليدي تكثُر فيه المواليد والوفيات إلى نظام حديث تقل فيه المواليد والوفيات ويعد أدولف لاندري Adolphe Landry أول من اقترح هذا النموذج للتطور السكاني في سنة 1934. وهذا النموذج لا يعني أن كل المجتمعات تمر بنفس المراحل ونفس الوتيرة في التطور وإنما يساعدنا في تحليل حالة المجتمعات المختلفة مقارنة بالنموذج المثالي.

<sup>1</sup> - Gouvernement Algérien(2010), Op.Cit, p81

<sup>2</sup> - Dominique TABUTIN, La démographie de l'Afrique au sud du Sahara des années 1950 aux années 2000, Synthèse des changements et bilan statistique, Dominique Tabutin et Bruno Schoumaker, Dans Population 2004/3-4 Vol. 59.



النظام الديمغرافي التقليدي (ما قبل التحول): تتميز هذه المرحلة بكثرة المواليد والوفيات وهو ما يسبب زيادة طبيعية ضعيفة وتتخلل هذه المرحلة فترات تكثف فيها الوفيات بسبب الحروب والمجاعات والأوبئة و الوفيات تعوضها كثرة المواليد.

المرحلة الأولى للتحول: تتناقص نسبة الوفيات بشدة (تحسن المعيشة والظروف الصحية...) بينما تبقى نسبة المواليد مرتفعة، لذلك ترتفع الزيادة الطبيعية وهذا ما يعني نموا سكانيا سريعا.

المرحلة الثانية للتحول: تستمر نسبة الوفيات في الانخفاض ولكن ببطء وتأخذ نسبة المواليد في الانخفاض هي الأخرى، وتبلغ الزيادة الطبيعية أوجها في بداية هذه المرحلة الثانية بعدها تتناقص نسبة المواليد بكثرة.

النظام الديمغرافي الحديث (ما بعد التحول): يصبح عدد المواليد والوفيات ضعيفا خلال هذه المرحلة، ويمكن أن يصبح معدل الزيادة الطبيعية (Natural increase) سالبا وهو ما يسبب مشكلة شيخوخة المجتمع وهو ما يحدث انخفاضا للسكان، وهذه الحالة تميزت بها العديد من البلدان الغربية أين يكون معدل الزيادة الطبيعية سالبا.

#### نموذج التحول الديمغرافي في الجزائر

يمثل الشكل (23) مختلف مراحل التحول الديمغرافي للسكان واسقاط مراحلها عن الجزائر منذ بداية القرن العشرين نجد المراحل الأربعة كما يلي:

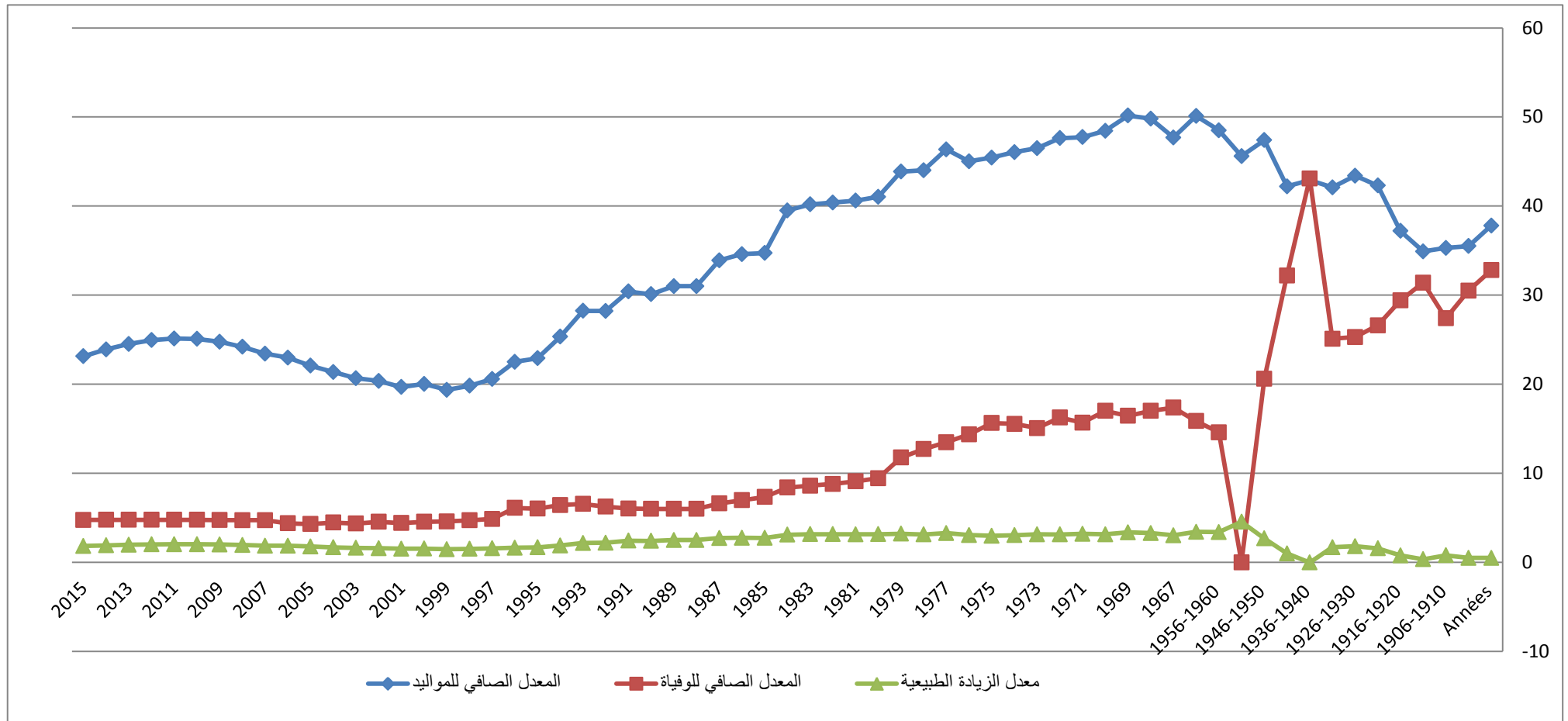
- من 1901 إلى 1970 (النظام التقليدي): ارتفعت المواليد والوفيات في هذه الفترة بزيادة طبيعية ضعيفة مقدرة ب 0,5%، ولكن وبعد سنة 1922 أخذت نسبة المواليد في الارتفاع لتبلغ أوجها سنة 1970، حيث بلغ معدل المواليد الصافي 50,1%، بينما عرفت الوفيات تذبذبا إذ انخفضت ثم ارتفعت لتصل إلى مستوى 16,75%.

- من 1970 إلى 1985 (المرحلة أ): منذ سنة 1970 أخذت نسبة المواليد والوفيات في الانخفاض ولكن نسبة الوفيات كانت بوتيرة أسرع مما جعل الزيادة الطبيعية ترتفع إلى نسبة 3% خلال عقدين من الزمن.

- من 1985 إلى 2000 (المرحلة ب): تجاوزت وتيرة انخفاض المواليد نسبة انخفاض الوفيات مما أدى إلى تراجع طفيف في الزيادة الطبيعية، ولكن منذ سنة 1989 عرف المعدل الصافي للوفيات

استقرارا مقارنة بالمعدل الصافي للمواليد (Net reproduction rate) الذي عرف تراجعا ولكنه بقي مرتفعا مع ذلك.

• من 2000 إلى 2016 (المرحلة ج): من خلال ما سبق نستنتج أن الجزائر شرعت في المرحلة الثانية من التحول الديمغرافي مما سيؤدي إلى مستويات منخفضة للمواليد والوفيات ولكن ما نلاحظه هو أن نسبة المواليد بقيت مرتفعة إلى حد ما حتى سنة 2000، بينما حافظت الوفيات على استقرارها مما أدى إلى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية إلى حدود 1,86%، وهو ما أكد أن الجزائر لم تنه بعد تحولها الديمغرافي.



الشكل 24: مخطط التحول الديمغرافي في الجزائر سنة 1901 إلى 2016

تغير المواليد

يعود انخفاض المواليد إلى الأسباب التالية:

- ✓ ارتفاع سن الزواج الأول: لدى النساء ارتفاع سن الزواج الأول إلى 29 سنة في 2014.
- ✓ تعاطي حبوب منع الحمل: الذي قفز من 7% سنة 1970 إلى 61,4% سنة 2006 ثم إلى 85% سنة 2016، مما يدل على أن السياسات الديمغرافية في الجزائر تركت أثرها على المجتمع.

الجدول 39: تطور نسبة تعاطي حبوب منع الحمل من 1970 إلى 2016<sup>1</sup>

السنوات	1970	1984	1986	1990	1992	1995	2006	2010	2014	2016
نسبة تعاطي حبوب منع الحمل (%)	7	25	35.5	40.6	50.8	56.9	61.4	70.1	76.8	*85.1

ويعود ارتفاع المواليد إلى ما يلي:

- ✓ بنية المجتمع الجزائري: الذي يعتبر فتيا (ارتفاع نسبة السكان الإناث الذين بلغوا سن الإنجاب والذين ينتمون إلى أجيال 1985-1995).
- ✓ شبه ثبات سن الإنجاب الأول: لدى النساء مقارنة بسنة 2006 الذي بلغ 34 سنة وفي 2014 بلغ 35 سنة.
- ✓ تحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان في الجزائر.

تغير الوفيات

يعود انخفاض الوفيات إلى الأسباب التالية:

- ✓ الإهتمام بالجانب الصحي للأطفال والأمهات (مضاعفة الإنفاق على الرعاية الصحية).
- ✓ تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

إن انخفاض الوفيات وخاصة وفيات الأطفال والأمهات يعد مؤشرا هاما للصحة في المجتمع، ومؤشر لفاعلية السياسات الديمغرافية .

ويعود ارتفاع الوفيات إلى سبب رئيسي يتمثل في :

اهمال الجانب الصحي والذي ينتج عنه انتشار الأمراض الفتاكة والأوبئة.

<sup>1</sup> - الديوان الوطني للإحصائيات.

الجدول 40: مؤشر الخصوبة (طفل لكل امرأة) من 1964 إلى 2016<sup>1</sup>

السنة	مؤشر الخصوبة	السنة	مؤشر الخصوبة	السنة	مؤشر الخصوبة	السنة	مؤشر الخصوبة
1964	7.10	1984	6.70	1992	4.26	2008	2.74
1966	7.40	1985	6.24	1993	4.06	2010	2.87
1969	7.10	1986	5.50	1994	3.97	2011	2.90
1970	8.10	1987	4.84	1995	3.51	2012	2.90
1980	6.96	1988	4.73	1996	3.14	2013	2.89
1981	6.40	1989	4.61	1997	3.09	2014	2.85
1982	6.37	1990	4.50	1998	2.82	2015	2.80
1983	6.33	1991	4.86	1999	2.66	2016	2.78

وقد عرف مؤشر الخصوبة انخفاضا محسوسا خلال أقل من عشرين سنة، انخفض معدل الخصوبة بطفلين في الفترة (1986-1969)، وبعد 30 سنة من الفترة الأولى انخفض بثلاث أطفال (2016-1986)، ولكن عرف ارتفاعا طفيفا بداية من سنة 1999 إلى سنة 2012 .

الجدول 41: نسب وفيات الأطفال في الجزائر من 1965 إلى 2016<sup>2</sup>

السنة	نسبة وفيات الأطفال %	السنة	نسبة وفيات الأطفال %	السنة	نسبة وفيات الأطفال %
1965	248.20	1988	51.20	2003	36.50
1970	241.70	1989	48.50	2004	35.10
1973	222.50	1990	46.80	2005	33.60
1977	184.90	1991	54.70	2006	32.10
1978	173.80	1992	44.90	2007	30.70
1979	161.80	1993	44.10	2008	29.40
1981	132.50	1996	41.80	2010	27.30
1982	115.80	1997	41.10	2011	26.60
1983	99.20	1998	40.60	2012	26.10
1984	83.80	1999	40.20	2013	25.80
1985	71.20	2000	39.70	2014	25.60
1986	61.90	2001	38.90	2015	25.50
1987	55.40	2002	37.80	2016	29.52

نلاحظ أن الفترة (1982-1965) كانت فيها نسبة وفيات الأطفال عالية جدا، وخلال الفترة (1983-2015) بدأت النسب تتراجع تدريجيا الأمر الذي يعكس نتائج السياسات الديمغرافية في تحسين الأحوال الصحية سيما صحة الأم والطفل، بإدراج البرنامج الوطني للحد من وفيات الأطفال عام 1985 والذي أدرج بدوره كأحد الأهداف العالمية سنة 2000 بشعار الصحة للجميع.

<sup>1</sup>- الديوان الوطني للإحصائيات.

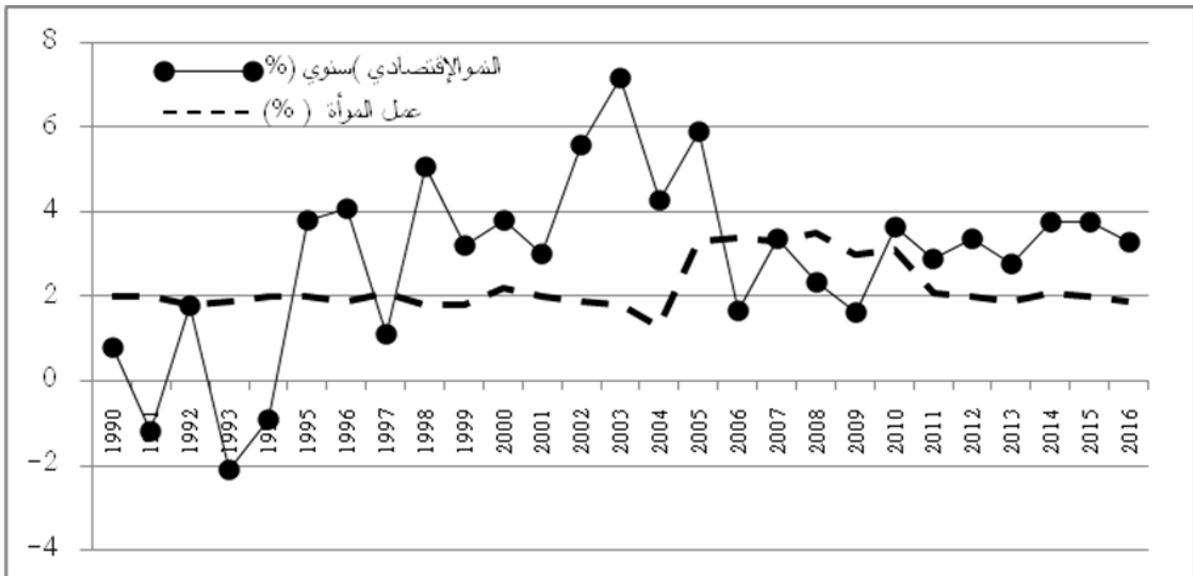
<sup>2</sup>- الديوان الوطني للإحصائيات.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر متغيرات السياسات الديمغرافية على النمو الاقتصادي في الجزائر

سنحاول في هذا المبحث قياس أثر السياسات الديمغرافية على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال أخذنا لأهم متغيرات السياسات الديمغرافية والتي اقتصرناها في: الخصوبة؛ عمل المرأة؛ الإنفاق الصحي؛ و الهبة الديمغرافية بالاعتماد على نموذجين بمنهجيتين مختلفتين.

المطلب الأول: متغيرات السياسات الديمغرافية والنمو الاقتصادي في الجزائر

عمل المرأة والنمو الاقتصادي في الجزائر



الشكل 25: معدل النمو الاقتصادي وعمل المرأة في الجزائر (1990-2016)<sup>1</sup>

من خلال التمثيل البياني نلاحظ هناك ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى ( 1990-1999): تميزت هذه المرحلة بتراجع الناتج القومي الإجمالي من 1990 حتى 1997 وذلك للظروف الأمنية والاجتماعية التي مرت بها البلاد وأحادية الاقتصاد الجزائري وارتباطه الوثيق بتقلبات أسعار البترول، غير أن نسبة عمل المرأة في تذبذب خلال الفترة (1990-1994) ثم في تزايد مستمر خلال كل هذه المرحلة بنسبة 1.87% من إجمالي القوى العاملة في الجزائر لمدة عشر سنوات.

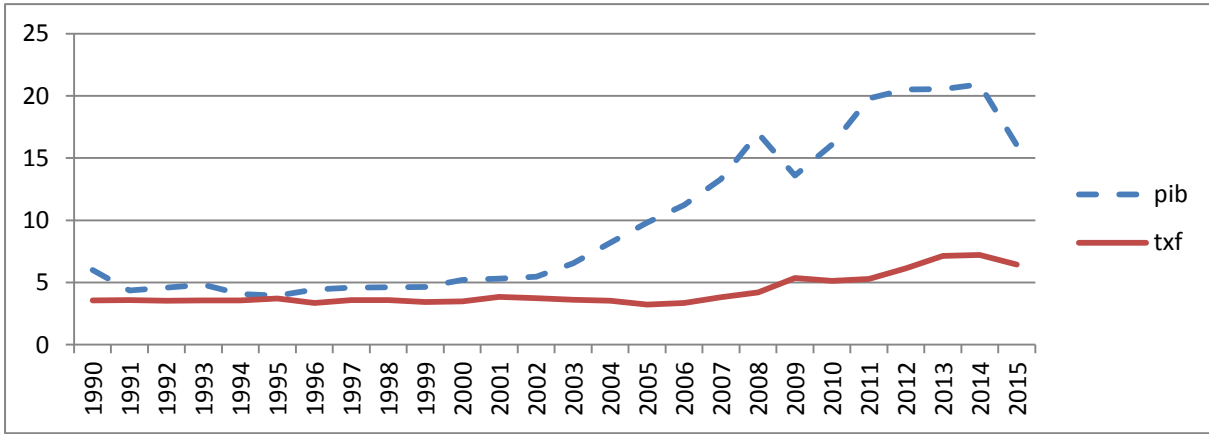
المرحلة الثانية (2000- 2010): الناتج القومي الإجمالي في تزايد مستمر وبقوة حتى سنة 2005، وهذا نتيجة لارتفاع أسعار البترول في هاته الفترة حيث تضاعفت الزيادة، وعمل المرأة في تزايد وبوتيرة

<sup>1</sup>-من إعداد الطالب بناءً على معطيات البنك العالمي.

أقوى من المرحلة الأولى نتيجة لعمل الدولة الجزائرية على تعليم المرأة وتضييق الفجوة بينها وبين الرجل.

المرحلة الثالثة ( 2011-2015): نلاحظ تحسن الناتج القومي الإجمالي بين السنتين 2013 و 2014 وتراجعته في 2015 هذا ما جعل الدولة الجزائرية تسعى جاهدة لترشيد النفقات في العديد من القطاعات الاقتصادية، وتراجع حجم عمل المرأة مقارنة بالمرحلة السابقة وبقي ثابتاً خلال هذه المرحلة، في المراحل الثلاث كان هناك توافق بين تغيرات الناتج القومي الإجمالي (النمو الاقتصادي) و حجم عمل المرأة مما يؤكد وجود علاقة طردية بين المتغيرين.

#### معدل الخصوبة والنمو الاقتصادي في الجزائر



الشكل 26: النمو الاقتصادي ومعدل الخصوبة (1990-2015)<sup>1</sup>

عرف معدل الخصوبة في الجزائر أول تعداد له ب 7.4 طفل لكل امرأة وقد ارتفع سنة 1970 بمعدل 8.3 طفل وهذا راجع زيادة عدد الزيجات بعد الاستقلال أملا لتدارك الجزائريين على ما فاتهم في مرحلة الاستعمار، وفي سنة 1987 انخفض إلى 4.84 طفل وذلك راجع إلى تحسن المستوى التعليمي لدى الجنسين وزيادة وعيمهم بما يسمى التنظيم الأسري واستعمال موانع الحمل ومن العوامل المساهمة في تخفيض الخصوبة أيضا تتمثل في تأخير الزواج وزيادة عمل المرأة، وانخفض معدل الخصوبة إلى 2.67 طفل في سنة 2008 وذلك بسبب العزوف عن الزواج بسبب مشاكل الشغل والسكن وارتفاع تكاليف الزواج<sup>2</sup>، ونلاحظ من الشكل أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع مبدئي في معدلات الخصوبة ثم تأخذ في الانخفاض تدريجيا، وأن انخفاض معدل الخصوبة بعد سنة

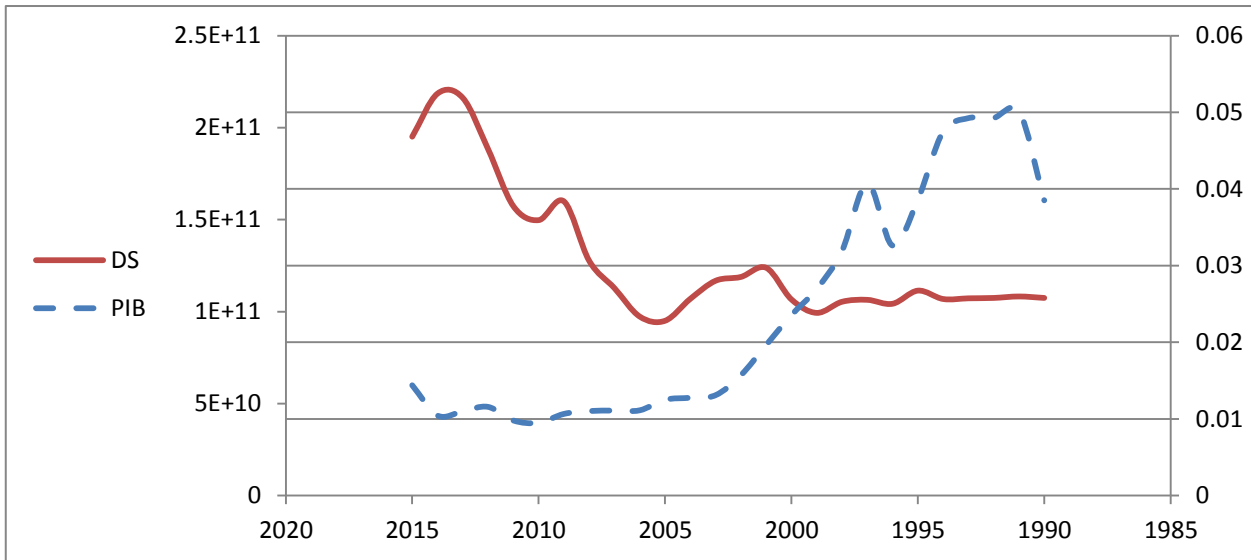
<sup>1</sup> - المصدر: البنك العالمي .

<sup>2</sup> - واجي بوجمعة، " مستويات وتوجهات الخصوبة في الجزائر، دراسة حالة ادارار" مذكرة ماجستير، جامعة وهران السانبا (2014).

2012 إلى يومنا هذا أدى إلى تقلص النمو الاقتصادي<sup>1</sup>، والخصوبة أعلى في المناطق الريفية عن الحضرية<sup>2</sup>. وإن إنجاب الأطفال مرتبط ارتباطا كبيرا بمستوى تعليم النساء أو تعليم أزواجهن حيث يعتبر مستوى التعليم وخاصة عند المرأة من العوامل الأكثر أهمية في التأثير على الخصوبة<sup>3</sup>.

#### الإنفاق على الرعاية الصحية والنمو الاقتصادي في الجزائر

كانت الدولة الجزائرية تنظر للإنفاق على الصحة أنه خدمة اجتماعية استهلاكية ليست ذات صفة إنتاجية وهي غير استثمارية على المدى البعيد، غير أن التمتع بالمستوى الصحي اللائق هو أحد الحقوق الرئيسية لكل إنسان بغير تميز لجنسه أو عقيدته أو ميوله السياسي، فقد اعتبرت الدولة الرعاية الصحية ضرورة ملحة لتلبية حاجيات السكان، باعتبارها حق من الحقوق ذات الأولوية لحفظ النفس واستمرار النسل وبها تتمكن الدولة من تنمية السكان كما وكيفا ونوعا، فالرعاية الصحية تساعد على التقليل من الوفيات ومنه نمو السكان.



الشكل 27: النمو الاقتصادي والإنفاق على الرعاية الصحية (1990-2015)<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - انظر إلى دراسة هوندرويانيس وبابا بيترو (2001)، دراسة باستيو ودليس (2004) صص 166، 165:

<sup>2</sup> - عبد العزيز سهام، وسائل منع الحمل وأثرها على الخصوبة في الجزائر، رسالة ماجستير في الديمغرافيا، جامعة باتنة، 2014، ص 39.

<sup>3</sup> - دريد فطيمة، النمو الديمغرافي واثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2007، ص 325.

<sup>4</sup> - المصدر: البنك الدولي.



نلاحظ من المنحنى التزايد المستمر في الإنفاق على الرعاية الصحية، نظرا للسياسات الديمغرافية التوسعية بإنشاء المستشفيات وقاعات العلاج ومختلف الهياكل، ضف إلى ذلك الإنفاق على الموارد البشرية من أطباء ومساعدتهم وإداريين، ما جعل العلاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والإنفاق على الرعاية الصحية.

### صياغة النموذج

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يجتمع عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، واعتمادا على دراسة شريفي إبراهيم (2013) ودراسة عبد القادر قداوي (2014) ودراسة عدنان فضل أبو الهيجاء (1999)، فإن النمو الاقتصادي يكتب بدلالة: عمل المرأة؛ الإنفاق على الرعاية الصحية؛ معدل الخصوبة، على النحو التالي:

$$PIB_t = f(ACF_t, DS_t, TXF_t) \dots\dots\dots(62)$$

ومع افتراض خطية العلاقة بين المتغيرات يكتب النموذج كما يلي:

$$PIB_t = \alpha + \beta_1 ACF_t + \beta_2 DS_t + \beta_3 TXF_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots(63)$$

حيث أن:

✓  $PIB_t$ : يمثل النمو الاقتصادي.

✓  $ACF_t$ : يمثل عمل المرأة.

✓  $DS_t$ : يمثل الإنفاق على الرعاية الصحية.

✓  $TXF_t$ : يمثل معدل الخصوبة

من أجل تجانس المشاهدات نقوم بإدخال اللوغاريتم (log) على جميع متغيرات النموذج

لنحصل على الكتابة التالية:

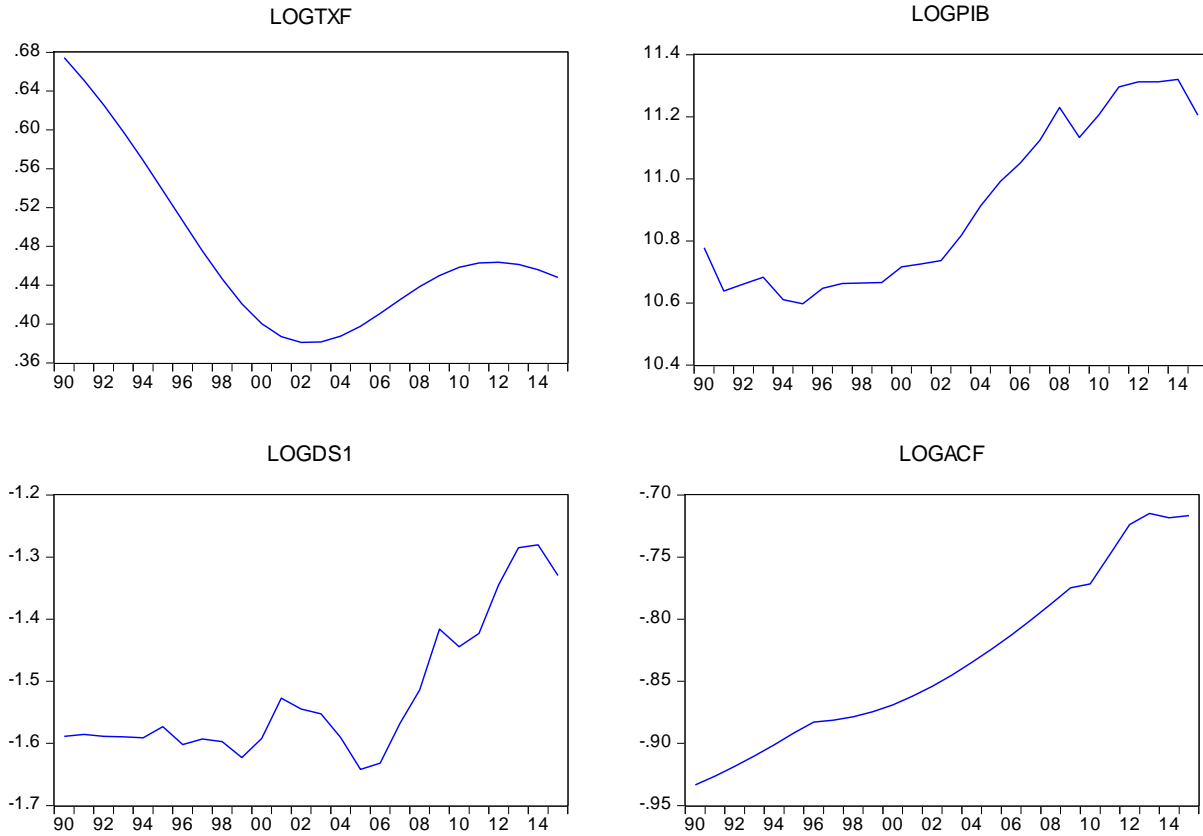
$$LPIB_t = \alpha + \beta_1 LACF_t + \beta_2 LDS_t + \beta_3 LTXF_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots(64)$$

(+)            (-)            (+)

بناءً على النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة نتوقع الحصول على علاقة طردية بين النمو الاقتصادي ( $LPIB_t$ ) وكلاً من عمل المرأة ( $LACF_t$ ) ومعدل الخصوبة ( $LTXF_t$ )، فأرفقنا المعاملين ( $\beta_1$ )؛ ( $\beta_3$ ) بالإشارة الموجبة (+)، بينما نتوقع العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق على الرعاية الصحية ( $LDS_t$ ) علاقة عكسية، أرفقنا معاملها ( $\beta_2$ ) بالإشارة السالبة (-).

## معطيات الدراسة

لقد تم الحصول على معطيات الدراسة من البنك الدولي، وتمتد من 1990 إلى 2015،  
والتمثيل البياني التالي يبين تطور متغيرات النموذج خلال فترة الدراسة:



الشكل 28: متغيرات الدراسة (1990-2015)

من خلال التمثيل البياني للمتغيرات يظهر لنا أنه يوجد مركبة الاتجاه العام، وبالتالي يحتمل أن تكون هذه المتغيرات غير مستقرة.

المطلب الثاني: تقدير النموذج بإستعمال منهجية ARDL

منهجية نموذج (ARDL)

في سنة (2001) قدم (Pesaran et al...) نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) والذي يمتاز منهجيته عن أساليب التكامل المشترك الأخرى بإمكانية تطبيق

منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المستقلة  $I(0)$  أو  $I(1)$ .  
 فالشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون درجة تكامل أي من المتغيرات  $I(2)$ .  
 ARDL يمكن تطبيقه في حالة ما إذا كان حجم العينة صغير وهذا عكس معظم اختبارات  
 التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبير لتكون النتائج أكثر كفاءة.  
 تلخص تطبيق منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)  
 فيما يلي :

- ❖ اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية ( اختبار الاستقرارية ).
- ❖ تحديد درجة التأخير.
- ❖ اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج اختبارات الحدود.
- ❖ تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).
- ❖ تقدير صيغة تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).
- ❖ الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج.

#### دراسة استقراريه السلاسل

سنقوم باستعمال اختبار الجذر الأحادي والمتمثل في اختبار ديكي- فولر المطور (ADF) على  
 كل متغيرات النموذج: النمو الاقتصادي ( $\log PIB$ )؛ عمل المرأة ( $\log ACF$ )؛ الإنفاق على الرعاية  
 الصحية ( $\log DS$ )؛ معدل الخصوبة ( $\log TXF$ ).

يعتمد تطبيق اختبار ديكي فولر المطور (ADF) على تحديد درجة التأخير، والتي حددناها  
 بواحد وذلك من خلال استعمال دالة الارتباط الذاتي الجزئي، والجدول التالي يلخص اختبار ADF.

الجدول 42: اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام ADF

استقرارية سلاسل الفروق الأولى				استقرارية السلاسل الأصلية				
الاحتمال	$ADF^c$	$ADF^t$	مستوى	الاحتمال	$ADF^c$	$ADF^t$	مستوى	
0.0003	-4.01	-2.66	% 1	0.9470	1.30	-2.66	% 1	$\log PIB_t$
		-1.95	%5			-1.95	%5	
		-1.60	%10			-1.60	%10	
0.0024	-3.23	-2.66	% 1	0.1766	-1.28	-2.66	% 1	$\log DS_t$
		-1.95	%5			-1.95	%5	
		-1.60	%10			-1.60	%10	
0.1003	-1.60	-2.66	% 1	0.0229	-2.31	-2.66	% 1	$\log ACF_t$
		-1.95	%5			-1.95	%5	
		-1.60	%10			-1.60	%10	
0.0000	-5.18	-2.66	% 1	0.5662	-0.30	-2.66	% 1	$\log TXF_t$
		-1.95	%5			-1.95	%5	
		-1.60	%10			-1.60	%10	

المصدر: من إعداد الطالب بإستعمال Eviews09

نلاحظ من الجدول أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المطور المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة لديكي فولر المطور عند مستوى 5% بالنسبة للسلسلة الأصلية ومن خلال هذا الاختبار نقبل فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، وبالتالي فالسلاسل غير مستقرة، وهذا ما يؤدي بنا إلى دراسة استقرارية سلسلة الفروقات لكل السلاسل السابقة.

ونلاحظ من الجدول أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المطور المحسوبة أقل من القيمة المجدولة لديكي فولر المطور عند مستوى 5% وبالتالي فالسلاسل مستقرة عند الفروقات. ومن خلال دراستنا للاستقرارية نستنتج أنه لا يمكن رفض فرضية العدم أي: أن متغيرات النموذج غير مستقرة ومنه وجود جذر الوحدة، في حين يمكن رفض هذه الفرضية للفروق الأولى للمتغيرات، مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وأن الفروق لهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر، وبالتالي فإن هذه النتائج تجعل من الممكن تطبيق منهجية ARDL.

تحديد درجة التأخير

إن تحديد درجة التأخير المثلى والتي تحدد عن طريق معايير المعلوماتية (HQ, SC, AIC) لثلاث

نماذج أشعة انحدارية ذاتية<sup>1</sup> VAR(p=0,1,2)

الجدول 43 : معايير اختبار درجة تأخر VAR

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	درجة التأخر
-11.36051	-11.16416	-11.30842	1.37e <sup>-10</sup>	NA	140.3261	0
-22.12556	-21.14385	-21.86512	2.96e <sup>-15</sup>	229.8694	285.5068	1
-25.91114*	-24.14406*	-25.44233*	7.65e <sup>-17*</sup>	76.78366*	346.9337	2

المصدر: من إعداد الطالب بإستعمال Eviews09

من الجدول (43) نستنتج أن درجة التأخير المثلى هي 2 وذلك حسب كل من معيار

AIC;SC;HQ لأن لديهم أقل قيمة.

اختبار التكامل المشترك من خلال اختبارات الحدود (ARDL Bounds Tests)

نموذج ARDL لمتغيرات الدراسة يكتب على الشكل التالي:

$$LPIB_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^P \delta_i \Delta LPIB_{t-i} + \sum_{i=1}^P \alpha_i \Delta LACE_{t-i} + \sum_{i=1}^P \omega_i \Delta LDS_{t-i} + \sum_{i=1}^P \lambda_i \Delta LTXF_{t-i} + \varphi_1 LACF_t + \varphi_2 LDS_t + \varphi_3 LTFX_t + U_t \dots\dots\dots(65)$$

حيث:  $\delta$ ،  $\alpha$ ،  $\omega$ ،  $\lambda$  هي معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير.

و  $\varphi_1$ ،  $\varphi_2$ ،  $\varphi_3$ : معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل و  $U_t$  هي البواقي.

يوضح نموذج ARDL أن النمو الاقتصادي يمكن شرحه عن طريق قيمه المتباطئة، والقيم

المتباطئة للمتغيرات المستقلة.

التكامل المشترك اعتمادا على (Pesaran and al....(2001) في نماذج ARDL يركز على اختبار

فرضية العدم ( $H_0$ ) القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج والفرضية البديلة ( $H_1$ )

القائلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج والتي يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0 : \varphi_1 = \varphi_2 = \varphi_3 = 0 \\ H_1 : \varphi_1 \neq \varphi_2 \neq \varphi_3 \neq 0 \end{cases}$$

<sup>1</sup> - Régis bourbonnais, économétrie, 6<sup>e</sup> édition, p 291.

للقيام باختبار التكامل المشترك نستخدم منهج اختبارات الحدود (ARDL Bounds Tests) والذي يعتمد على إحصائية F-statistics، والقرار يكون على النحو التالي:

إذا كانت قيمة F-stat أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك، أما إذا كانت F-stat أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك، أما إذا كانت القيمة F-stat تقع ما بين الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة من (Pesaran et al...) سنة (2001) عندئذ لا يمكن أن نقرر. والجدول التالي يلخص اختبار الحدود.<sup>1</sup>

الجدول 44 : اختبارات الحدود ARDL Bounds Test

عدد المتغيرات k	القيمة	F-statistics إحصائية
3	9.472453	
حدود القيمة الحرجة		
I1 الحد الأقصى	I0 الحد الأدنى	مستوى المعنوية
3.77	2.72	10%
4.35	3.23	5%
4.89	3.69	2.5%
5.61	4.29	1%

المصدر: من إعداد الطالب بإستعمال Eviews09

من الجدول (44) نجد أن قيمة إحصاء فيشر F المحسوبة (9.47) هي أكبر من القيم الحرجة عند الحد الأقصى لجميع مستويات المعنوية فإننا نرفض فرضية العدم ( $H_0$ ) القائلة بعدم وجود تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة ( $H_1$ ) القائلة بوجود علاقة تكامل في المدى الطويل.

تقدير النموذج وفق مقارنة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة

بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المفسرة والنمو الاقتصادي واعتمادا على Akaike info criterion (AIC) تم تحديد فترات التباطؤ، وتبين أن النموذج (1، 0، 0، 1) هو النموذج الأمثل، قمنا بتقدير معاملات النموذج للمدى الطويل والقصير المبينة في الجدولين 45 و46.

<sup>1</sup> - Bourbonnais Regis & Michel Terraza, ANALYSE DE FOURIER. Et application aux problèmes de valeurs aux limites, Cours et problèmes, Edition, 9ème tirage. PUF, Paris.

الجدول 45: تقدير معاملات متغيرات نموذج ARDL (المدى الطويل)

الاحتمال	المحسوبة t	المعاملات	المتغيرات
0.0000	8.155982	3.889030	L ACF
0.1766	-1.403587	-0.336429	LDS
0.0000	5.445154	0.827351	LTXF
0.0000	92.183426	13.287315	C
P( F-Statistique )=0 F-Statistique =236,24 R <sup>2</sup> = 0,98 DW= 1,97			

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال Eviews09

من خلال الجدول نلاحظ القدرة التفسيرية الجيدة للنموذج، وهذا ما يدل عليه معامل التحديد حيث بلغت نسبته 0.98، وبالتالي فإن المتغيرات المفسرة (عمل المرأة؛ معدل الخصوبة؛ الإنفاق على الرعاية الصحية) تشرح 98% المتغير التابع (النمو الاقتصادي) و2% المتبقية تفسره متغيرات أخرى.

ومن خلال اختبار ستودنت نلاحظ أن كل معالم النموذج لها معنوية إحصائية عدا معامل الرعاية الصحية، النموذج مقبول إحصائيا بشكل عام، وهذا ما دلنا عليه اختبار فيشر حيث أن (prob F-stat = 0 < 0,05)، أما اختبار ديرين (H) يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء:

$$H = \frac{\hat{\rho}}{\frac{1}{n} - V(\hat{\beta}_0)} = \frac{1 - \frac{DW}{2}}{\frac{1}{n} - V(\hat{\beta}_0)} = 1,5 < 1,96$$

أما اقتصاديا فالدالة المقدره تتوافق مع الاعتبارات التجريبية والنظرية التي تمت صياغتها سابقا، حيث نجد:

- بالنسبة لمعامل عمل المرأة فإن إشارته موجبة، وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (النمو الاقتصادي) والمتغير المستقل (عمل المرأة)، وتتفق هذه الإشارة مع الإشارة المتوقعة من طرف النظرية الاقتصادية.

ويمكن تفسير معامل عمل المرأة في المعادلة على النحو التالي: كل تغير في نسبة عمل المرأة بـ 1% تحدث تغيرا طرديا على النمو الاقتصادي بـ 3.9% .

- بالنسبة لمعامل الإنفاق على الرعاية الصحية فإن إشارته سالبة، وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (النمو الاقتصادي) والمتغير المستقل (الإنفاق على الرعاية الصحية)، وتتفق هذه الإشارة مع النظرية الاقتصادية.

ويمكن تفسير معامل الإنفاق على الرعاية الصحية في المعادلة على النحو التالي:

✓ إن زيادة معدل الإنفاق على الرعاية الصحية ب 1% تحدث تغيرا عكسيا على النمو الاقتصادي بـ 0.33%.

- بالنسبة لمعامل معدل الخصوبة فإن إشارته موجبة، وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (النمو الاقتصادي) والمتغير المستقل (معدل الخصوبة الكلي)، وتتفق هذه الإشارة مع الإشارة المتوقعة من طرف النظرية الاقتصادية في المدى الطويل.

ويمكن تفسير معامل معدل الخصوبة الكلي في المعادلة على النحو التالي:

✓ إن زيادة معدل الخصوبة الكلي بـ 1% تحدث تغيرا طرديا على النمو الاقتصادي بـ 0,82% .  
ميكانيزم نموذج تصحيح الخطأ (ECM) قد طبق في دراستنا وهذا من أجل اختبار وجود علاقة المدى القصير بين المتغيرات ( الجدول 46).

الجدول 46 : تقديرات نموذج تصحيح الخطأ ECM (المدى القصير)

الاحتمال	المحسوبة t	المعاملات	المتغيرات
0.0002	4.708050	3.773831	$\Delta LACF_t$
0.1400	-1.540101	-0.326464	$\Delta LDS_t$
0.0010	3.902794	5.435003	$\Delta LTXF_t$
0.0001	-4.760062	-0.970379	<b>CointEq(-1)</b>
<b>Cointeq = LPIB - (3,882 LACF - 0.33 LDS +0.82LTXF + 13.28 )</b>			

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال Eviews09

من خلال الجدول نلاحظ أن إحصائية ستودنت المحسوبة تبين لنا أن كل معالم متغيرات النموذج على المدى القصير لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% عدا معامل الرعاية الصحية، إن معامل الإرجاع أو بما يسمى بمعامل تصحيح الخطأ لديه معنوية إحصائية وله إشارة سالبة (-0,97)، فهذه الإشارة السالبة تؤكد تقارب التوازن من المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل أي انه يقاس نسبة اختلال التوازن في النمو الاقتصادي الممكن تعديله من سنة إلى أخرى بـ 97%.



جودة النموذج

من أجل دراسة جودة النموذج تجري الاختبارات التشخيصية التالية:

- ❖ اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي باختبار Teste Breusch-Godfrey Serial Correlation LM.
- ❖ اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH.
- ❖ اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality Test Jack-Berra.
- ❖ اختبار مدى ملاءمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث نوع الشكل الدالي Ramsey Reset Test.
- ❖ اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج.

الجدول 47: يلخص نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج.

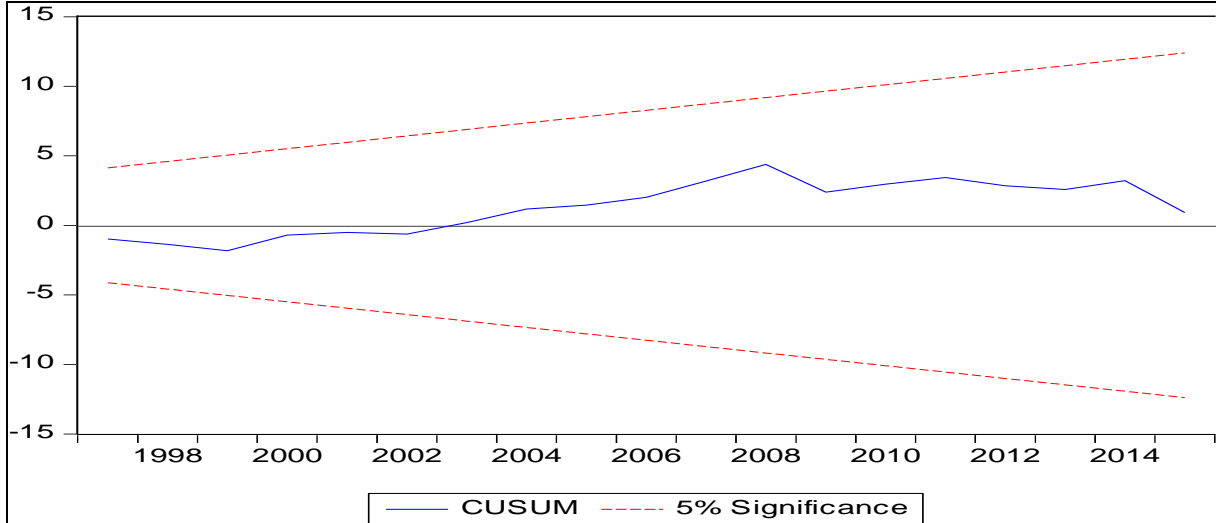
اختبار ارتباط سلسلة البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
فرضية العدم (H0) : لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار			
0.3479	Prob F (2,17)	1.124212	F-statistique
0.2322	Prob Chi-Square (2)	2.920270	Obs*R-au carré
اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH			
فرضية العدم (H0) : ثبات التباين			
0.4709	Prob F (1,22)	0.538290	F-statistique
0.4490	Prob Chi-Square (1)	0.573201	Obs*R-au carré
اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Nomality test Jarque-Bera			
فرضية العدم (H0) : البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً			
0.92	Prob	0.1653	Jarque-Bera
اختبار مدى ملائمة النموذج Ramsey Reset Test			
فرضية العدم (H0) : النموذج محدد بشكل صحيح			
0.03	Prob	2.21	t-statistique
0.03	Prob	4.92	F-statistique

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال Eviews09

من خلال الجدول تؤكد نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج ما يلي :

- ✓ يشير اختبار ارتباط التسلسلي للبواقي بأن احتمالية فيشر تساوي 0.34 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الإنحدار.
- ✓ يشير اختبار عدم ثبات التباين بأن احتمالية فيشر تساوي 0.47 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بثبات تباين البواقي.
- ✓ بخصوص التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية فإن احتمالية Jarck-Berra تساوي 0.16 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يؤكد قبول فرضية العدم القائلة أن البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً.

✓ يبين إختبار Ramsey أن النموذج يعاني من مشكلة عدم ملاءمة الشكل الدالي، ودلالة ذلك أن القيمة الإحتمالية تساوي 0.03 هي أصغر من مستوى المعنوية 5%.  
 ✓ يبين إختبار الإستقرار الهيكلي CUSUM أن النموذج مستقر.



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على Eviews09

### الشكل 29: اختبار CUSUM.

المطلب الثالث: الهبة الديمغرافية والنمو الاقتصادي في الجزائر

نحاول قياس أثر الهبة الديمغرافية على النمو الاقتصادي.

### صياغة النموذج

اعتمادا على نموذج (Shimon & G.Steinmann : 1984)، ومقال « Okun » (1960) فإن النمو الاقتصادي يكتب بدلالة الهبة الديمغرافية والبطالة ورأس المال الثابت، بالصيغة الرياضية الآتية:

$$PIB = f(CHT, POP_2, K) \dots \dots \dots (66)$$

وبافتراض خطيتها يمكن كتابتها على النحو التالي:

$$PIB_t = \alpha + \beta_1 CHT_t + \beta_2 K_t + \beta_3 POP_{2t} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (67)$$

حيث أن:

$PIB_t$ : يمثل الناتج المحلي الإجمالي.

$CHT_t$ : معدل البطالة العام.

$K_t$ : رأس المال الثابت.

$POP_{2t}$ : الهبة الديمغرافية (نسبة سكان الطبقة النشيطة).

وبإدخال اللوغاريتم على طرفي المعادلة (67) وهذا من أجل جعل المتغيرات متجانسة والتعبير على معاملاتها كمرونة والإشارة المتوقعة بين قوسين :

$$\log PIB_t = \alpha_0 + \beta_1 \log CHT_t + \beta_2 \log K_t + \beta_3 \log POP_{2t} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (68)$$

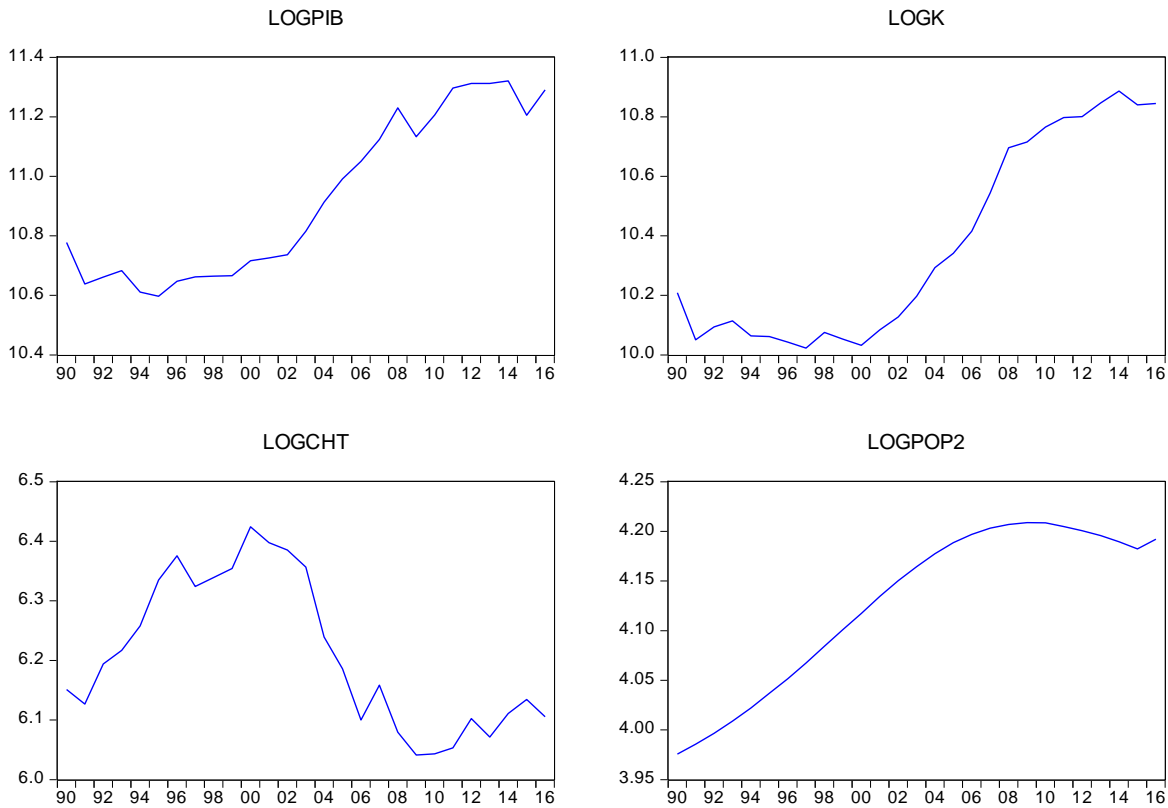
(-)                      (+)                      (+)

اعتمادا على النظريات الإقتصادية والدراسات السابقة نتوقع الحصول على علاقة طردية بين النمو الاقتصادي ( $PIB_t$ ) وكلاً من رأس المال الثابت ( $K_t$ ) والهبة الديمغرافية ( $POP_{2t}$ ). فأرفقنا المعاملين

( $\beta_2$ )؛ ( $\beta_3$ ) بالإشارة الموجبة (+). بينما نتوقع العلاقة بين النمو الإقتصادي و معدل البطالة ( $CHT_t$ ) علاقة عكسية، ارفقنا معاملها ( $\beta_1$ ) بالإشارة السالبة (-).

معطيات الدراسة

التمثيل البياني التالي يبين تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2016، ولقد تم الحصول على معطيات الدراسة من البنك الدولي.



الشكل 30: متغيرات الدراسة (1990-2016)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج (eviews 09)

من خلال التمثيل البياني للمتغيرات يظهر لنا أنه يوجد مركبة الاتجاه العام، وبالتالي يحتمل أن تكون هذه المتغيرات غير مستقرة.

## دراسة استقرارية السلاسل

سنقوم باستعمال اختبار الجذر الأحادي والمتمثل في اختبار ديكي- فولر المطور (ADF) على كل متغيرات النموذج: معدل البطالة ( $CHT$ )؛ رأس المال الثابت ( $K$ )؛ الهبة الديمغرافية ( $POP_2$ )؛ والناتج المحلي الإجمالي ( $PIB$ ). ويعتمد تطبيق اختبار ديكي- فولر المطور (ADF) على تحديد درجة التأخير، والتي حددناها بواحد وذلك من خلال استعمال معيار دالة الارتباط الذاتي الجزئي، والجدول التالي يلخص اختبار ADF.

الجدول 48: اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام ADF

استقرارية سلاسل الفروق الأولى		استقرارية السلاسل الأصلية						المتغيرات
الاحتمال	$ADF^c$	$ADF^t$	مستوى %	الاحتمال	$ADF^c$	$ADF^t$	مستوى %	
0.0002	-5.450	-3.72	1	0.950	0.048	-3.71	1	log $PIB$
		-2.98	5			-2.98	5	
		-2.63	10			-2.62	10	
0.0011	-4.646	-3.72	1	0.925	0.204	-3.72	1	log $K$
		-2.98	5			-2.98	5	
		-2.63	10			-2.63	10	
0.0450	-2.101	-3.73	1	0.239	-2.118	3.72-	1	log $POP_2$
		-2.99	5			2.98-	5	
		-2.63	10			-2.63	10	
0.0041	-4.106	-3.72	1	0.774	-0.892	-3.71	1	log $CHT$
		-2.98	5			-2.98	5	
		-2.63	10			-2.62	10	

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال Eviews9

نلاحظ من الجدول أن القيمة الإحصائية لديكي- فولر المطور المحسوبة ( $ADF^c$ ) أكبر من القيمة المجدولة لديكي فولر المطور ( $ADF^t$ ) عند مستوى 5%، بالنسبة للمتغيرات  $PIB$ ؛  $K$ ؛  $POP_2$ ؛  $CHT$  ومن خلال هذا الاختبار نقبل فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، وبالتالي فالسلاسل  $PIB$ ؛  $K$ ؛  $POP_2$ ؛  $CHT$  غير مستقرة، وهذا ما يؤدي بنا إلى دراسة استقراريه سلسلة الفروقات الأولى لكل السلاسل السابقة، ومن الجدول نلاحظ أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المطور المحسوبة ( $ADF^c$ ) أقل من القيمة المجدولة لديكي فولر المطور ( $ADF^t$ ) عند مستوى 5%، بالنسبة لسلسلة الفروقات الأولى للمتغيرات:  $\Delta(PIB)$ ،  $\Delta(K)$ ،  $\Delta(POP_2)$ ،  $\Delta(CHT)$  ومن خلال هذا الاختبار نرفض

فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، ومنه السلاسل:  $\Delta(PIB)$ ؛  $\Delta(K)$ ؛  $\Delta(POP_2)$ ؛  $\Delta(CHT)$  مستقرة. ومن خلال دراستنا للاستقرارية نستنتج أنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة: أن متغيرات النموذج غير مستقرة، في حين يمكن رفض هذه الفرضية للفروق الأولى للمتغيرات، مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وأن الفروق لهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر، ومن ثم فمن الممكن أن يكون عندئذ تكاملا متزامنا بين المتغيرات.

المطلب الرابع: تقدير النموذج باستعمال منهجية التكامل المتزامن لـ "جرا نجر"

اختبار جرا نجر (Granger) للتكامل المشترك

اقترح كل من انجل وجرا نجر<sup>1</sup> (Engel- Granger) سنة 1987 طريقة لاختبار علاقة التكامل المتزامن على مرحلتين، حيث تقوم المرحلة الأولى على تقدير علاقة انحدار y بالنسبة لـ x، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى، في حين تقوم المرحلة الثانية على اختبار استقرارية البواقي لمعادلة الانحدار السابقة، فإذا كانت البواقي مستقرة عند المستوى I(0) فهذا يعني وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين ونلخص نتائج التقدير عن طريق المربعات الصغرى في المعادلة التالية:

$$\log PIB_t = 2.86 - 0.21 \log CHT_t + 0.59 \log K_t + 0.77 \log POP_{2t} \dots \dots (69)$$

(2.85)      (-1.77)      (9.41)      (4.63)

من المعادلة (69) نلاحظ أن كل معالم النموذج لديها معنوية إحصائية عدا معامل البطالة، وذلك باستخدام إحصائية ستيودنت بعد ذلك قمنا بدراسة استقرارية البواقي (e)، والتي نلخصها في الجدول التالي:

الجدول 49: اختبار التكامل المشترك لـ جرا نجر (Granger)

المتغير	ADF المحسوبة ( $ADF^c$ )	% 1	% 5	% 10	الاحتمال
$e_t$	-4.73	-3.73	-2.99	-2.63	0.0010

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال Eviews09

نلاحظ من الجدول أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المطور المحسوبة ( $ADF^c$ ) لسلسلة البواقي ( $e_t$ ) أقل من القيمة الجدولة لماكينون « MacKinnon »:

$$ADF^c = -4.373 < Mackinnon^t = -2.77$$

<sup>1</sup>- Engle, R. F., & Granger, C. W. (1987). Co-integration and error correction: representation, estimation, and testing. *Econometrica: journal of the Econometric Society*.

ومن خلال هذا الاختبار نرفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، وبالتالي فسلطة البواقي ( $e_t$ ) مستقرة.

تقدير النموذج باستعمال تصحيح الخطأ (ECM)

تقدير النموذج باستعمال تصحيح الخطأ "جرانجر" Granger

بعد التأكد من تكامل المتغيرات من الدرجة الأولى حسب اختباري جوهانسن وجرانجر، نأتي إلى تقدير النموذج باستعمال تصحيح الخطأ لجرانجر، والذي توضحه المعادلة التالية:

$$\Delta PIB_t = -0.38 - 0.83e_{t-1} - 0.37\Delta TCH_t + 11.19\Delta POP_{2t} + 0.08\Delta k + 0.33\Delta PIB_{t-1} \dots + U_t \quad \dots \dots (70)$$

(−0.96) (−1.36) (−1.32) (1.01) (1.00) (0.97)

من خلال إحصائية ستيودنت المحسوبة تبين لنا أن كل معالم المعادلة (70) ليست لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%. إلا أن معامل الإرجاع أو بما يسمى بمعامل تصحيح الخطأ لديه معنوية إحصائية وله إشارة سالبة (-0.83) وهذه الإشارة تؤكد تقارب التوازن من المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل، أي انه يقيس نسبة اختلال التوازن في معدل النمو الاقتصادي الممكن تعديله من سنة إلى أخرى.

عدم المعنوية الإحصائية لمعالم النموذج (70) يسمح لنا بالإقرار بعدم وجود علاقة ديناميكية في المدى القصير بين متغيرات النموذج.

المعادلة الستاتيكية لجرانجر

لإيجاد المعادلة الستاتيكية لجرانجر والتي تسمى أيضا بمعادلة المدى الطويل نستعمل طريقة المربعات الصغرى، ومن خلال تطبيقنا لها تحصلنا على معادلة طويلة المدى التالية:

$$\log PIB_t = 2.86 - 0.21 \log CHT_t + 0.59 \log K_t + 0.77 \log POP_{2t} \quad \dots \dots (71)$$

(2.85) (-1.77) (9.41) (4.63)

التفسيرات الإحصائية والاقتصادية

التفسيرات الإحصائية

من الناحية الإحصائية نلاحظ القدرة التفسيرية الجيدة للنموذج، وهذا ما يدل عليه معامل التحديد حيث بلغت نسبته 0.98 وبالتالي فإن المتغيرات المفسرة (البطالة، رأس المال الثابت، الهبة الديمغرافية) تشرح 98% المتغير التابع (النمو الاقتصادي) و2% المتبقية تفسره متغيرات أخرى.

من خلال اختبار أستودنت، (القيمة ما بين قوسين تحت وسائط المعادلة تمثل قيمة ستودنت المحسوبة)، نلاحظ أن كل معالم النموذج لها معنوية إحصائية إلا البطالة فان معلمتها غير معنوية إحصائيا و من خلال اختبار فيشر نلاحظ أن النموذج مقبول إحصائيا حيث أن:  
(Prob F-stat = 0 < 0,05).

### التفسيرات الاقتصادية

أما اقتصاديا فالدالة المقدره تتوافق اقتصاديا مع الاعتبارات التجريبية والنظرية التي تمت صياغتها سابقا، حيث نجد أن:

➤ بالنسبة لمعامل البطالة إشارته سالبة، وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والبطالة، أي كل تغير في نسبة البطالة إلى الناتج بـ 1% تحدث تغيرا عكسيا على النمو الاقتصادي بـ 0.21% .

➤ بالنسبة لمعامل رأسمال الثابت فإن إشارته موجبة، وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي ورأسمال الثابت، وتتفق هذه الإشارة مع النظرية الاقتصادية، ويمكن تفسير معامل رأسمال أن زيادة رأسمال بـ 1% تحدث تغيرا موجبا على النمو الاقتصادي بـ 0.59% .

➤ بالنسبة لمعامل الهبة الديمغرافية فإن إشارته موجبة، وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي و الهبة الديمغرافية، وتتفق هذه الإشارة مع الإشارة المتوقعة من طرف النظرية الاقتصادية، حيث أن زيادة الهبة الديمغرافية (عدد السكان النشيطون) بـ 1% تحدث تغيرا ايجابيا على النمو الاقتصادي بـ 0.77% .

### جودة النموذج

من اجل دراسة جودة النموذج نجري الاختبارات التشخيصية التالية:

- اختبار ارتباط التسلسلي للبواقي عن طريق اختبار Teste Breusch-Godfrey Serial Corrélations LM
- اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH.
- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Nomality Test Jack-Berra.
- اختبار مدى ملاءمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث نوع الشكل الدالي Ramsey Reset Test.
- اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج.

نلخص نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج في الجدول التالي :

الجدول 50: نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج

اختبار ارتباط سلسلة البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
فرضية العدم ( $H_0$ ): لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار			
0.1120	Prob F (2,21)	2.433768	F-statistique
0.0788	Prob Chi-Square (2)	5.080634	Obs*R-au carré
اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH			
فرضية العدم ( $H_0$ ): ثبات التباين			
0.8288	Prob F (1,24)	0.047777	F-statistique
0.8202	Prob Chi-Square (1)	0.051655	Obs*R-au carré
اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Nomality test Jarque-Bera			
فرضية العدم ( $H_0$ ): البواقي موزعة توزيعا طبيعيا			
0.228382	Prob	2.953474	Jarque-Bera
اختبار مدى ملاءمة النموذج Ramsey Reset Test			
فرضية العدم ( $H_0$ ): النموذج محدد بشكل صحيح			
0.2437	Prob(22)	1.197894	t-statistique
0.2437	Prob(1, 22)	1.434950	F-statistique

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال Eviews09

من خلال الجدول تؤكد نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج ما يلي :

✓ يشير اختبار ارتباط التسلسلي للبواقي بأن احتمالية فيشر تساوي 0.11 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.

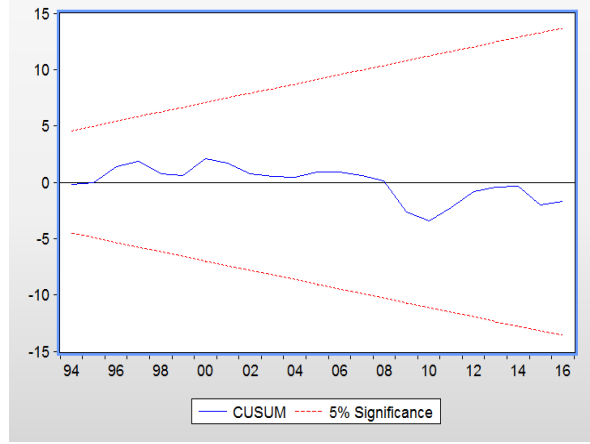
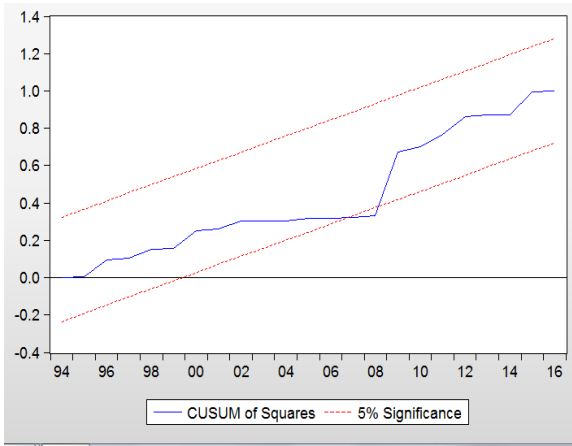
✓ يشير اختبار عدم ثبات التباين بأن احتمالية فيشر تساوي 0.82 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بثبات تباين البواقي.

✓ بخصوص التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية فإن احتمالية Jarck-Berra تساوي 0.22 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يؤكد قبول فرضية العدم القائلة أن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا.



✓ بين اختبار Ramsey أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملاءمة للشكل الدالي وبذلك فإن النموذج صحيح، ودلالة ذلك أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.24 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%.

✓ بين اختبار الإستقرار الهيكلي CUSUM وCUSUMSQ أن النموذج مستقر.



الشكل 31: اختبار الإستقرار الهيكلي CUSUM وCUSUMSQ

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال Eviews09

## خاتمة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل لأثر السياسات الديمغرافية على النمو الإقتصادي في الجزائر، بداية بالدراسة التحليلية للسياسات الديمغرافية في الجزائر حيث تعرفنا على أن الجزائر لم تنه بعد كل مراحل التحول الديمغرافي لأن المواليد لا زالت مرتفعة والوفيات حافظت على استقرارها، كما تعرفنا على ان الجزائر دخلت مرحلة الهبة الديمغرافية خلال الفترة (2008-2000) اعتمادا على شكل الهرم السكاني لتعدادي سنتي 1998 و 2008 أي أن فرصة النمو محققة ليومنا هذا كون مدة الفرصة الديمغرافية تبقى لأكثر من ثلاثين سنة. ثم تطرقنا للدراسة التحليلية للنمو الإقتصادي في الجزائر مركزين في ذلك على أهم متغيرات السياسات الديمغرافية المؤثرة على النمو الإقتصادي والمتمثلة في (الخصوبة؛ الرعاية الصحية؛ عمل المرأة؛ الهبة الديمغرافية)، واعتمدنا في الدراسة القياسية على نموذجين، النموذج الأول تعرفنا من خلاله على قياس أثر السياسات الديمغرافية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2016) وذلك باستخدام مقاربة اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، وجدنا تأثير موجب بين كل من الخصوبة وعمل المرأة على النمو الاقتصادي في المدى الطويل والمدى القصير بينما وجدنا تأثير سالب لمتغير إنفاق الرعاية الصحية على النمو الاقتصادي، والنموذج الثاني من خلاله حاولنا إبراز أثر الهبة الديمغرافية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، وأثبتنا وجود علاقة تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة ووجدنا علاقة في المدى الطويل بين متغيرات النموذج وانعدامها في المدى القصير، وأن هناك تأثير موجب للهبة الديمغرافية على النمو الاقتصادي.

الخاتمة

## الخاتمة

السياسات الديمغرافية بأنواعها وأبعادها وأهدافها وأساليبها لا تنحصر في مجرد توفير خدمات منع الحمل وتمكين المرأة وترسيخ قيم العدالة والإنصاف بين الجنسين والرفاه لكل الفئات والأجيال وتطوير الصحة الإنجابية بما يضمن توفير خدمات صحة الأسرة والطفل، بل يجب أن تكون صدى لمدى وعي السكان ولدوافعهم الاجتماعية والثقافية وحتى النفسية لتحقيق التوازن في الموارد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتطوير الأسرة وتماسكها بتدخل الكثير من المعطيات والقطاعات، مرفوقة بإصلاحات وإنجازات تشريعية واجتماعية ومؤسسية وتحولاً تدريجياً وعميقاً للأسرة والمجتمع، ولما كانت جل أنماط التخطيط الديمغرافي التنموي قائمة أساساً على البعد الكمي للسكان وفي علاقته بالنمو الاقتصادي وجب علينا معرفة علاقة هذا الأخير بالسياسات الديمغرافية.

يعد الإطار العام للسياسات الديمغرافية في الجزائر كمفهوم يعني التدخل المؤسسي، أو تلك الجهود الممكنة أن تبذل بهدف ضبط سلوك الأفراد الإيجابي للتأثير في الجانب الكمي والنوعي للسكان فالسياسات الديمغرافية سياسات كلية تؤثر في كل القطاعات والنواحي الأخرى، فأساس السياسات التنموية الناجحة هو وجود سياسات ديمغرافية فعالة، حيث تبدو السياسات الديمغرافية في ظاهرها أنها تؤثر على النمو الاقتصادي.

لم تعرف الجزائر أي سياسة ديمغرافية قبل الثمانينات، لتعرف فترة الثمانينات بداية للسياسات الديمغرافية الداعية إلى تخفيض عدد المواليد ودمج الطاقة البشرية في الهيكل الاقتصادي وضمان الحماية الاجتماعية للعمال لتستمر هذه السياسات في التسعينات، لأن فترة الستينات إلى غاية الثمانينات تميزت بارتفاع معدل الولادات نتيجة لتحسن المستوى المعيشي ومن ثم انخفاضاً محسوساً في معدل الولادات نتيجة الاستعمال النشط لوسائل منع الحمل وتحسين التعليم والصحة والسكن، خاصة رفع المستوى التعليمي للمرأة الذي نتج عنه تأخير سن الزواج، بالإضافة للنشاط السياسي الذي قامت به بعض الجمعيات والحركات النسائية التي أقرت علانية أن الشروط الأساسية الاجتماعية والاقتصادية هي العمل على تغيير الذهنيات والعقليات خاصة في مجال التحكم في النمو الديمغرافي وتمكين المرأة بالتركيز على تعليمها، ودخولها سوق العمل كان بمثابة سياسات ديمغرافية غير مباشرة وفي المؤتمر الدولي للسكان بالقاهرة 1994 قدمت الجزائر تقريرها عن السكان واهتمامها بالمعطي الديموغرافي وإدماج السياسات الديمغرافية كأساس للخطط التنموية، ولكن إلى حد الآن مازال موضوع السكان بالجزائر موضوعاً ثانوياً، ولم يتم الاهتمام به ودراسته الدراسة الكافية.

للسياسات الديمغرافية المقترحة بالجزائر أبعادا تهتم بالجانب الكمي والنوعي والأمني للسكان معتمدة على خمس ركائز تتمثل في استغلال الفرصة الديمغرافية؛ الاهتمام بالرعاية الصحية وخاصة الإنجابية؛ تمكين المرأة؛ الاعتناء بالأطر المؤسساتية الإحصائية للسكان؛ القضاء على الهجرة غير شرعية.

وفيما يخص الانخفاض الأخير في معدل النمو الديمغرافي في الجزائر فهو راجع إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي عرفت البلاد حيث ارتفع سن الزواج وتدهورت القدرة الشرائية وتفاقت ظاهرة البطالة لعدم فعالية السياسات الديمغرافية غير معلنة والتي كانت لها نتائج أهمها،

تراجع مؤشر الخصوبة فمن 8 أطفال في أوائل الثمانينات إلى 2.78 طفل سنة 2016 مع العلم أن السياسات الديمغرافية أوكلت عملية تنظيم الأسرة واعتمدت في سياستها على تأمين الجانب الصحي و الوعي الطبي للصحة الإنجابية بشكل عام و تسهيل تقديم موانع الحمل للنساء الراغبات وبناءا على الرؤى الجديدة اتجاه قضايا السكان.

توسعت الإمكانيات والنشاطات من خلال بناء برنامج مشترك مع وزارة الصحة إذ تضاغت عيادات تنظيم الأسرة بخدمات مجانية، فالجزائر وإن كانت سياساتها الديمغرافية غير معلنة فيمكن اعتبار أن عدم وجود هكذا سياسات هو بعينه نوع من أنواع السياسات الديمغرافية و تعكس مجمل مواقفها اتجاه القضايا السكانية من خلال الإجراءات التي تطبقها في تنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، والتي تكون ذات آثار و أبعاد ضمنية على مجمل الوضع السكاني كسياسات الهجرة والتعليم المجاني و التوزيع العادل و المتساوي للجنسين والرعاية الصحية و سياسة التوظيف و التشغيل .

في أغلب الحالات يصعب تأكيد وجود علاقة بين السياسات الديمغرافية والنمو الاقتصادي في دولة ما نظرا لكون معدلات النمو الاقتصادي تشهد تذبذبا بشكل عام من سنة لأخرى، وتعكس في جانب كبير منها أيضا مجمل التطورات الاقتصادية الدولية إلا أن الدراسات الاقتصادية تشير إلى أن ما يمكن التأكيد عليه هو أن تجارب الإصلاح الاقتصادي (تتضمن السياسات الديمغرافية)، الدول النامية لم تنجح في تحقيق نجاح ملموس في دفع النمو بمعدلات متسارعة ومستدامة إلا في عدد محدود من الدول، عكس ما هو الوضع في الدول المتقدمة.

إن التقييم الموضوعي لأداء السياسات الديمغرافية الجزائرية خلال الفترة (1990-2016) يوضح استنادا إلى المؤشرات المعتمد عليها والمعطيات الكمية أن نجاحات تحققت وإخفاقات سجّلت كان لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، ونذكر من أبرز النجاحات برنامج التحكم في الخصوبة والضغط على النمو السكاني الذي مكّن من بلوغ مؤشر الخصوبة مستوى الإحلال، وبلغ معدل الزيادة الطبيعية للسكان 1.92% في سنة 2015، ومن أبرز ما يستحق الذكر أن الفوارق في مستويات الخصوبة بين الحضر والريف ليست كبيرة، و الوضع الصحي العام للسكان تحسّن، وهو ما يترجمه تراجع المعدلات العامة للوفيات وخاصة الرضع والأطفال وتطوّر متوسط سن الحياة عند الولادة الذي بلغ 75.04 عام 2015 بعدما كان المتوسط في 2006 بـ 72.56 سنة، وبلغت نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي 92.2% للجنسين .

لكن هل يكفي هذا للقول بأن الجزائر نجحت في تبني سياسات ديمغرافية هادفة ضمن خططها التنموية العامة؟، وهل وقّفت في استغلال الفرص الناتجة عن سياساتها الديمغرافية (الهبّة الديمغرافية)؟.

اعتمدنا في دراستنا التطبيقية على نموذجين، النموذج الأول من خلاله تمكنا من معرفة أثر السياسات الديمغرافية على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك باستخدام مقاربة اختبار الانحدار الذاتي للفتحات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، وتوصلنا إلى وجود تأثير موجب بين كل من الخصوبة وعمل المرأة على النمو الاقتصادي في المدى الطويل والمدى القصير، بينما وجدنا تأثير سالب لمتغير إنفاق الرعاية الصحية على النمو الاقتصادي، وتتطابق نتيجتنا مع النظرية الاقتصادية و الدراسات السابقة، وبينت الدراسة أيضا أن أي اختلال في توازن النمو الاقتصادي من سنة إلى أخرى يصحح ب 97%.

والمودج الثاني من خلاله حاولنا إبراز أثر الهبة الديمغرافية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، وأثبتنا وجود علاقة تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة ووجود علاقة في المدى الطويل بين متغيرات النموذج وانعدامها في المدى القصير، وأن هناك تأثير موجب للهبة الديمغرافية على النمو الاقتصادي، وهذه النتيجة تتماشى مع النظرية الاقتصادية وتوافق النتيجة التي توصل إليها الباحث (k.navaneetham) عام 2002 عن دول جنوب شرق آسيا، وتخالف نتائج بعض الدراسات السابقة كدراسة إبراهيم المرشد (2017) عن دول المغرب العربي ودراسة إبراهيم شريف (2014) عن الجزائر.

لقيت التجربة الجزائرية عدّة صعوبات في تحقيق أهداف السياسات الديمغرافية ، كعدم التوفيق في إقرار العدالة بين الفئات والجهات في مجال الانتفاع بخدمات البرامج السكانية؛ وعدم إحداث التلاؤم بين مخرجات التعليم ومتطلبات السوق؛ ضعف استغلال الهبة الديمغرافية اقتصاديا واجتماعيا وهو ما انعكس خاصة على ارتفاع مستويات البطالة وضعف الاستثمار وتفاقم ظاهرة الهجرة غير شرعية.

وختاما يجب الإشارة إلى أهمية السياسات الديمغرافية بتحقيق التوازن الديمغرافي للمجتمع، ولكن يجب أن يصاحبها وعي مجتمعي بأهميتها والبرامج التي تتبعها، وبرغم النجاحات التي حققتها برامج السياسات الديمغرافية، حيث حافظت أغلب الولايات والمناطق على وزنها النسبي من حيث عدد السكان، مما يؤكد ضرورة صياغة سياسات خاصة بالتوزيع السكاني، واضحة تتحدد فيها بشكل كمي الأهداف والمتغيرات السكانية والأدوات والإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه السياسات، كما يجب أن تكون هذه السياسات مدروسة بشكل جيد تتناسب مع حجم النمو الاقتصادي، ومن الضروري أيضا دمج السياسات الديمغرافية في خطة التنمية الشاملة، بحيث يتم الاهتمام بكل قطاع من القطاعات الأساسية من خلال آثار المتغيرات الديمغرافية عليها.

### التوصيات

- 1- ينبغي العمل على وضع سياسات ديمغرافية واضحة ومعلنة وطويلة الأمد لأن عدم وجود السياسات الديمغرافية يفضي إلى وجود تغيرات سكانية غير مرغوبة.
- 2- نفضل أن تتبع الجزائر سياسات ديمغرافية قائمة على تخفيض معدل نمو السكان فيها، فهي تتمتع بحجم سكاني مقبول طالما أن بعض مواردها لم تستغل وبعضها الآخر مستغل بلا عقلانية.
- 3- ينبغي التوسع في نشر مراكز الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة الجزائرية لتشمل كل مناطق الوطن بحضره وريفه، وتوفير جميع مستلزمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة لما لها من دور فعال وكبير في تحقيق معدل إنجاب مرغوب فيه، والعمل على تشديد الرقابة على دخول وسائل منع الحمل وحصر استيرادها بوزارة الصحة لأثرها الكبير على صحة مستعملها.
- 4- العناية بصورة جدية بمسألة التعليم الإلزامي والقضاء على الأمية إذ أن التعليم من أهم العوامل المؤثرة في معدل النمو الديمغرافي وهو أداة مهمة لتطبيق أية سياسة ديمغرافية.
- 5- العمل على فتح مكاتب ديموغرافية إذ يشمل ذلك كل ولايات الوطن جميعها وعلى مستوى الوحدة الإدارية الأصغر (البلدية) تعني بتوفير قاعدة بيانات سكانية تحدث باستمرار لما لها من أهمية

كبيرة في معرفة التغيرات السكانية الحاصلة، وينبغي العناية في إجراء التعدادات السكانية الدورية في مواعيدها المحددة، ولكون تعداد عام 2008 هو الأخير لأكثر من عشر سنوات.

6- إدماج برامج التربية السكانية والجنسية ببرامج تنظيم الأسرة والبرامج التعليمية في مختلف المراحل (الإبتدائي؛ المتوسط؛ الثانوي) لما له من أثر بالغ الأهمية في فاعلية ونجاح السياسات الديمغرافية.



الملاحق

Null Hypothesis: LOGPIB has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.304702	0.9470
Test critical values: 1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(LOGPIB)  
 Method: Least Squares  
 Date: 07/03/17 Time: 16:22  
 Sample (adjusted): 1991 2015  
 Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGPIB(-1)	0.001563	0.001198	1.304702	0.2044
R-squared	-0.000516	Mean dependent var		0.017102
Adjusted R-squared	-0.000516	S.D. dependent var		0.065287
S.E. of regression	0.065304	Akaike info criterion		-2.580338
Sum squared resid	0.102352	Schwarz criterion		-2.531583
Log likelihood	33.25423	Hannan-Quinn criter.		-2.566816
Durbin-Watson stat	1.431205			

Null Hypothesis: LOGDS1 has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.289441	0.1766
Test critical values: 1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(LOGDS1)  
 Method: Least Squares  
 Date: 07/03/17 Time: 16:24  
 Sample (adjusted): 1991 2015  
 Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGDS1(-1)	-0.006773	0.005253	-1.289441	0.2095
R-squared	0.000421	Mean dependent var		0.010364
Adjusted R-squared	0.000421	S.D. dependent var		0.040319
S.E. of regression	0.040311	Akaike info criterion		-3.545215
Sum squared resid	0.038999	Schwarz criterion		-3.496460
Log likelihood	45.31519	Hannan-Quinn criter.		-3.531693
Durbin-Watson stat	1.371998			

Null Hypothesis: LOGACF has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.312085	0.0229
Test critical values: 1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(LOGACF)  
 Method: Least Squares  
 Date: 07/03/17 Time: 16:28  
 Sample (adjusted): 1992 2015  
 Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGACF(-1)	-0.005692	0.002462	-2.312085	0.0305
D(LOGACF(-1))	0.443205	0.192053	2.307724	0.0308
R-squared	0.162582	Mean dependent var		0.008734
Adjusted R-squared	0.124518	S.D. dependent var		0.006178
S.E. of regression	0.005781	Akaike info criterion		-7.388872
Sum squared resid	0.000735	Schwarz criterion		-7.290700
Log likelihood	90.66646	Hannan-Quinn criter.		-7.362827
Durbin-Watson stat	1.749462			

Null Hypothesis: LOGTXF has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.301996	0.5662
Test critical values: 1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(LOGTXF)  
 Method: Least Squares  
 Date: 07/03/17 Time: 16:29  
 Sample (adjusted): 1992 2015  
 Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGTXF(-1)	-0.000586	0.001939	-0.301996	0.7655
D(LOGTXF(-1))	0.946070	0.047853	19.77037	0.0000
R-squared	0.953048	Mean dependent var	-0.008469	
Adjusted R-squared	0.950914	S.D. dependent var	0.016938	
S.E. of regression	0.003753	Akaike info criterion	-8.253083	
Sum squared resid	0.000310	Schwarz criterion	-8.154912	
Log likelihood	101.0370	Hannan-Quinn criter.	-8.227038	
Durbin-Watson stat	0.092323			

Null Hypothesis: D(LOGPIB) has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.015751	0.0003
Test critical values: 1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(LOGPIB,2)  
 Method: Least Squares  
 Date: 07/03/17 Time: 16:34  
 Sample (adjusted): 1992 2015  
 Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGPIB(-1))	-0.790902	0.196950	-4.015751	0.0005
R-squared	0.412061	Mean dependent var		0.001012
Adjusted R-squared	0.412061	S.D. dependent var		0.079734
S.E. of regression	0.061138	Akaike info criterion		-2.710595
Sum squared resid	0.085970	Schwarz criterion		-2.661510
Log likelihood	33.52714	Hannan-Quinn criter.		-2.697573
Durbin-Watson stat	1.673622			

Null Hypothesis: D(LOGDS1) has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.235167	0.0024
Test critical values: 1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(LOGDS1,2)  
 Method: Least Squares  
 Date: 07/03/17 Time: 16:35  
 Sample (adjusted): 1992 2015  
 Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGDS1(-1))	-0.654831	0.202410	-3.235167	0.0037
R-squared	0.311277	Mean dependent var	-0.002185	
Adjusted R-squared	0.311277	S.D. dependent var	0.048337	
S.E. of regression	0.040115	Akaike info criterion	-3.553380	
Sum squared resid	0.037011	Schwarz criterion	-3.504295	
Log likelihood	43.64057	Hannan-Quinn criter.	-3.540358	
Durbin-Watson stat	1.812218			

Null Hypothesis: D(LOGACF) has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.607332	0.1003
Test critical values: 1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(LOGACF,2)  
 Method: Least Squares  
 Date: 07/03/17 Time: 16:37  
 Sample (adjusted): 1992 2015  
 Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGACF(-1))	-0.192985	0.120066	-1.607332	0.1216
R-squared	0.099928	Mean dependent var	-0.000223	
Adjusted R-squared	0.099928	S.D. dependent var	0.006644	
S.E. of regression	0.006303	Akaike info criterion	-7.254687	
Sum squared resid	0.000914	Schwarz criterion	-7.205601	
Log likelihood	88.05624	Hannan-Quinn criter.	-7.241664	
Durbin-Watson stat	1.984252			



Null Hypothesis: D(LOGTXF) has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.185764	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.669359	
5% level	-1.956406	
10% level	-1.608495	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(LOGTXF,2)  
 Method: Least Squares  
 Date: 07/03/17 Time: 16:38  
 Sample (adjusted): 1993 2015  
 Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGTXF(-1))	-0.044484	0.008578	-5.185764	0.0000
D(LOGTXF(-1),2)	0.943244	0.043350	21.75857	0.0000
R-squared	0.959148	Mean dependent var		0.000764
Adjusted R-squared	0.957202	S.D. dependent var		0.003761
S.E. of regression	0.000778	Akaike info criterion		-11.39652
Sum squared resid	1.27E-05	Schwarz criterion		-11.29779
Log likelihood	133.0600	Hannan-Quinn criter.		-11.37169
Durbin-Watson stat	0.533258			

Null Hypothesis: RR has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.261215	0.0022
Test critical values: 1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(RR)  
 Method: Least Squares  
 Date: 07/03/17 Time: 21:06  
 Sample (adjusted): 1991 2015  
 Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RR(-1)	-0.584750	0.179304	-3.261215	0.0033
R-squared	0.281795	Mean dependent var	-0.011521	
Adjusted R-squared	0.281795	S.D. dependent var	0.061570	
S.E. of regression	0.052178	Akaike info criterion	-3.029121	
Sum squared resid	0.065342	Schwarz criterion	-2.980366	
Log likelihood	38.86401	Hannan-Quinn criter.	-3.015598	
Durbin-Watson stat	1.389287			

# قائمة المراجع

- 1) ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، دار العلم بيروت، الطبعة الأولى، 1978.
- 2) أبو الأعلى المودودي، حركة تحديد النسل، دار الشهاب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2005.
- 3) اتحاد كتاب العرب، إلى أين يتجه عالم اليوم، منشورات اتحاد كتاب العرب دمشق، الطبعة الأولى، 2004.
- 4) أحمد بن بيتور، جزائر الأمل، الدار الخلدونية، الجزائر، 2015.
- 5) أدرناتي ادبيوجو، السياسات الديمغرافية في إفريقيا مشكلات واحتمالات، النشرة الدورية لجامعة الكويت (رقم 08)، أغسطس (آب) 1979.
- 6) أسامة بن محمد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الأولى، 2000.
- 7) أسامة محمد الفيل، نظرة المستقبل الاستثمار في الإنسان، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2001.
- 8) إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات-نماذج-استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2011.
- 9) إسماعيل محمد هاشم، مبادئ الاقتصاد التحليلي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1977.
- 10) أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المجلد الأول، 2013.
- 11) الأكاديمية الوطنية للعلوم، النمو الديمغرافي السريع ونتائجه ومنطويات السياسة، مطبعة جون هوبكنز بلتيمور، الطبعة الأولى، 1971.
- 12) ألبرت مايكل ترجمة أحمد زكي، السكان، الطبعة الثانية، 1998.
- 13) أماني الرشيد، عمل المرأة بين الإيجابيات والسلبيات، كلية التربية للاقتصاد المنزلي، الطبعة الأولى، 2006.
- 14) برنارد برلسون، السياسة الديمغرافية، مذكرات خاصة في الدراسات السكانية، الجزء 25.
- 15) -بن نور صابرة، السياسات الديمغرافية واتخاذ القرارات، ملامح الوسط البشري.
- 16) حسن الساعاتي، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية بيروت، الطبعة الأولى، 1981.
- 17) حسن صعب، علم السياسة، دار العلم للملايين لبنان، الطبعة الثانية، 1975.
- 18) حسن عبد القادر صالح، ضبط النسل أبعاده وأثاره الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الكويت قسم الجغرافيا، الطبعة الأولى، 1981.

- (19) الخطاب كمال، السكان والتنمية من منظور إسلامي. دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد 33، العدد 2006.
- (20) حمدي عبد العظيم، قضية السكان في مصر ورأي الدين في تنظيم النسل، سلسلة إصدارات النهضة طنطا، الطبعة الأولى، 1997،
- (21) دوب، موريس، ترجمة حامد رءوف عباس، دراسات في تطور الرأسمالية، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، 1978.
- (22) راجي أسعد وفرزانه رودي فهمي، الشباب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فرصة ديمغرافية أو تحدي، المكتب المرجعي للسكان القاهرة، الطبعة الثانية، 2007.
- (23) رمزي زكي، المشكلة السكانية والخرافة المالتوسية الجديدة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، الطبعة الأولى، 1984.
- (24) ريتشارد ايستلين، دراسات في تنظيم الأسرة، إطار اقتصادي لتحليل الخصوبة، المجلد السادس، العدد الثالث، مركز الدراسات السكانية بجامعة بنسلفانيا، المعهد الوطني لرعاية الاطفال والتنمية البشرية، الولايات المتحدة الأمريكية، مارس 1975.
- (25) رمزي زكي، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، دارعالم المعرفة، 1984
- (26) روبرت هيلبرونر ترجمة راشد البراوي، قادة الفكر الاقتصادي، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، الطبعة الأولى، 1979.
- (27) سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية جامعة الموصل، 2000.
- (28) سدني كونتز، ترجمة: أحمد إبراهيم عيسى، النظريات السكانية وتفسيرها الاقتصادي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر القاهرة.
- (29) سلوى أبو بكر تببدي وأنس محمد عثمان، السكان والبيئة، مجلة العلوم والتقانة، المجلد 2 (2) 2001.
- (30) سلوى عثمان الصديقي، الأسرة والسكان من منظور اجتماعي وديني، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، 2003.
- (31) شادي نسيم جبير، المشكلات السكانية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006.
- (32) الشعبة التقنية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، تحليل حالة السكان دليل مفاهيمي ومنهجي.
- (33) شقير لبيب، تاريخ الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، 1988.
- (34) شكري محمد فؤاد، الصراع بين البورجوازية والإقطاع، دار الفكر العربي مصر، ج 2 1958.
- (35) صابر عبد الباقي، علم اجتماع السكان، الطبعة الثانية، 2003.

- (36) صبيحي محمود قنوص، أزمة تنمية دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الدار الدولية، الطبعة الثانية، 1999.
- (37) صلاح الدين نامق، اقتصاديات السكان في ظل تضخم السكاني، دار المعارف القاهرة، 1980.
- (38) صلاح الدين نامق، اقتصاديات السكان في ظل التضخم السكاني، دار المعارف القاهرة، ط. 1980.
- (39) الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وآخرون، ندوة تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي الكويت، دار الرازي، الطبعة الأولى، 1987.
- (40) طاحون يسري حسين، أساليب التنمية والتخطيط الاقتصادي، مطبعة جامعة طنطا مصر، الطبعة الأولى، 2001.
- (41) طارق السيد، علم اجتماع السكان. مكتبة الملك فهد الوطنية، 2008.
- (42) الطريقي عبد الله، تنظيم النسل وموقف الشريعة الإسلامية منه، الرياض، الطبعة الأولى، 1983.
- (43) عباس فاضل السعدي، المفصل في جغرافية السكان الجزء الأول، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2014.
- (44) عبد الرحيم عمران، سكان العالم العربي، الطبعة الأولى، 2003.
- (45) عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005.
- (46) عبد القادر قداوي، النمو السكاني والنفقات العامة- الجزائر نموذجا دراسة تحليلية قياسية، النشر الجامعي الجديد، الطبعة الأولى، 2017.
- (47) عبد الكريم الشافعي، مفهوم السياسات الديمغرافية ومدى حاجة دول مجلس التعاون الخليجي إليها، سلسلة دراسات سكانية قطر، الطبعة الأولى، 2008.
- (48) عصام الحناوي، العمل البيئي العربي خطوة للأمام خطوتان للوراء، مجلة البيئة والتنمية، مجلد العددين 52-53، 2003.
- (49) عصام الحناوي، قضايا البيئة والتنمية في مصر الأوضاع الراهنة وسيناريوهات مستقبلية حتى عام 2020، دار الشروق الطبعة الأولى، 2001.
- (50) علاء الدين عبد الغفار فكري حسين وصلاح عبد السميع عبد الرازق، التحديات البيئية، جامعة حلوان كلية التمريض.
- (51) عماد مطير الشمري، الجغرافية السكانية أسس وتطبيقات، دار أسامة للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
- (52) الفاروقي، المياه في الإسلام، مجلة البيئة والتنمية، المجلد 7 العدد 56 نوفمبر 2002.
- (53) فايز محمد العيسوي، أسس جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية الطبعة الثانية، 2005.
- (54) فايز محمد العيسوي، جغرافيا السكان، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، 2003.

- (55) فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان أسس وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الثانية، 1999.
- (56) فراس عباس فاضل البياني، الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية، دار غيداء للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
- (57) فهبي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، دار المسيرة، الطبعة الثالثة، 2014.
- (58) فوزي منصور، السكان والتنمية دراسة حالة مصر، دار الأمين مركز البحوث العربية والإفريقية.
- (59) كمال يوسف، الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع المنصورة، الطبعة الأولى، 1986.
- (60) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، إعلان مكسيكو بشأن السكان والتنمية، النشرة السكانية الاسكوا، عدد 26، جوان 1985.
- (61) لم يشر "مينت" إلى هذه المرحلة في نظريته، فقد تم استنباطها من خلال الوضع الحالي الذي تمر به عدد من الدول المتقدمة في أوروبا واليابان.
- (62) لينين ف أ، ترجمة البراوي، الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية، مكتبة النهضة العربية مصر، الطبعة الثالثة، 1954.
- (63) مئيرا سيغق وتسقيا فاين، ترجمة صالح علي سواعد، الناس والبلدات كتب لتعليم الجغرافيا، مركز التكنولوجيا التربوية، الطبعة الأولى، 2011.
- (64) محمد احمد عقله المومي، سمير مراد، السكان والتربية والتنمية في الوطن العربي، الأردن، دار طارق، دار الكندي، 1997.
- (65) محمد البنا، التخطيط والتنمية الاقتصادية، جامعة المنوفية، الطبعة الأولى، 1992.
- (66) محمد الناصر حميد اتو، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية الوادي، العدد 7 المجلد 2 السنة السابعة 2014.
- (67) محمد رضوان الأخرس، عالم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها، حمص الطبعة الأولى، 1985.
- (68) محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007.
- (69) محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق،
- (70) محمد عوض محمد، سكان هذا الكوكب.
- (71) محمد فاروق الشبول، النمو السكاني والتنمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، 2015.

- (72) محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، 1999.
- (73) محمد مدحت مصطفى، اقتصاديات الموارد المائية رؤية شاملة لإدارة المياه، الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية دراسات اقتصادية، 2001.
- (74) محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2001.
- (75) مداخلة حاكمي بوحفص، الإصلاحات الاقتصادية، نتائج وانعكاسات، دراسة حالة الجزائر، ورقة مقدمة لملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية جامعة سطيف، 29 - 30 أكتوبر 2001.
- (76) مدحت محمد العقاد، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية للطباعة والنشر بيروت، الطبعة الأولى، 1982.
- (77) مصطفى عبد العزيز، مرجع في التعليم البيئي لمراحل التعليم العام في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، برنامج الأمم المتحدة للبيئة تونس، الطبعة الأولى، 1988.
- (78) مفيد ذنون يونس، اقتصاديات السكان، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
- (79) ميشيل تودارو ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد، دار المريخ للنشر الرياض، الطبعة الأولى، 2009.
- (80) هاني عبید، الإنسان والبيئة منظومات الطاقة والبيئة والسكان، دار الشروق عمان، الطبعة الأولى، 2000.
- (81) والاس بيترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي ترجمة صلاح دباغ، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر بيروت، الجزء الثاني، 1968.
- (82) وداد مرقص وأحمد السيد النجار، السكان والتنمية في مصر، سلسلة العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2005.
- (83) وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية "الصيد المسؤول، مسيرة العطاء والتنمية" مجلة، العدد التجريبي، الجزائر 2001.
- (84) يونس حمادي علي، مبادئ علم الديمغرافية. داروائل، الطبعة الأولى، 2010.

#### المقالات والمقتنيات

- (1) بدعيده عبد الله، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، مقال في بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، فبراير، 1999.



(2) عبد الله بلوناس، برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري، ورق مقدمة للملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية الدولية 29 - 30 أكتوبر 2001.

(3) عبو عمر، عبو هدى، جهود الجزائر الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وآفاق، كلية العلوم القانونية والعلوم الإدارية، جامعة حسية بن بوعلي، شلف، يومي 17/16 ديسمبر، الجزائر 2008.

#### تقارير

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017، نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2016، مقدمة التقرير.

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، الفصل الثاني.

(3) التقرير الوطني لتقييم مستوى تنفيذ الجمهورية التونسية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، جوان 2013.

(4) اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، تحليل الوضع السكاني في العراق 2012.

(5) المجلس العربي للطفولة والتنمية، واقع الطفل العربي، التقرير الإحصائي السنوي 1995.

(6) تقرير التنمية البشرية 2005 و 2016 - UNDP Human Development Reports -.

(7) مرسيدالا وترجمة ابناش عفت، تخطيط المدن الأبعاد البيئية والإنسانية، معهد مراقبة البيئة العالمية القاهرة وثيقة 105، 1994.

(8) هيئة الأمم المتحدة، تقرير فريق الخبراء والمستشارين بقضايا السياسات الديمغرافية، في 23 أيار 1972.

#### القوانين

(1) التعليم رقم 625 المؤرخة في 08/18/92 الصادرة من مصالح وزارة المالية.

(2) المادة 183 من قانون النقد والقرض، الصادر بتاريخ 14/4/1990.

(3) المادة 187 من قانون النقد والقرض. الصادرة بتاريخ 14/4/1990، الجريدة الرسمية العدد 16.

(4) مرسوم تنفيذي رقم 95-22 المؤرخ في 26/08/1995 المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية.

#### المجلات

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، إعلان عمان حول السكان في الوطن العربي، النشرة السكانية الاسكوا، عدد 24، جوان 1984.

(2) بلمير بلحسين، الديمغرافية منظومة من المعارف، مجلة العلوم الإنسانية جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 14.

(3) حجاج أحمد، الانفجار السكاني...هل ندمر العالم بأيدينا؟، مجلة أخبار اليوم القاهرة، العدد 3229، 2006.

- 4) حنا رزق، السياسة الديمغرافية مجالها أهدافها وسائلها ومشكلاتها، النشرة السكانية، العدد 7، تموز 1974.
- 5) حنان عبد الخضر هاشم، المشكلة السكانية ومتطلبات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية الكوفة، العدد الثامن.
- 6) سيروى كلن ترجمة ليلي الجيالي، عالم يفيض بسكانه، سلسلة 3 العدد 213 سبتمبر 1996 الكويت.
- 7) عادل عوض، مشكلات تزايد السكان والتنمية البيئية المستدامة والواقع العربي، مجلة شؤون عربية، العدد 108، ديسمبر 2001.
- 8) مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، الجزء الأول، 1988.
- 9) وليد محمد شواقفة، العلاقة بين الناتج والنقود والأسعار في الأردن، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38 العدد 1، 2011.

#### الأطروحات

- 1) حوالف رحيمة" تطبيق إدارة الجودة الشاملة، دراسة تحليلية لمواقف الأطباء والمرضى في المستشفى الجامعي بتلمسان باستخدام نظرية السلوك المخطط" أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.
- 2) دريد فاطمة، العلاقة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والنمو الديمغرافي بالجزائر بين النظري والواقع (1990-2010) دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه، تخصص علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، 2014
- 3) دريد فطيمة، النمو الديمغرافي واثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2007.
- 4) راشدي خضرة، الانتقالية الديمغرافية والتحول السوسيوديمغرافيا للأسرة الجزائرية ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة وهران، 2013.
- 5) شريفي ابراهيم، علاقة النمو الديمغرافي بالنمو الاقتصادي وسياسات مواجهة آثاره على سوق الشغل الجزائرية: دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1973-2010)، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، جامعة الجزائر، 2013.
- 6) عبد العزيز سهام، وسائل منع الحمل وأثرها على الخصوبة في الجزائر، رسالة ماجستير في الديمغرافيا، جامعة باتنة، 2014.
- 7) واجي بوجمعة، " مستويات وتوجهات الخصوبة في الجزائر، دراسة حالة أدرار" مذكرة ماجستير، جامعة وهران السانبا (2014).

- 1) Bloom d, economic development and the demographic transition, the role of cumulative causality , 1957.
- 2) Bloom, D.demographic transition and economic opportunity, the Jordan 2001.
- 3) Bruno Amable & Dominique Guelle, Les théories de la croissance endogène, Economie Politique, Vol.102, N°3, Mai-Jui.1992.
- 4) Bourbonnais Regis & MichelTerraaza, ANALYSE DE FOURIER. Et application aux problèmes de valeurs aux limites, Cours et problèmes, Edition, 9ème tirage. PUF, Paris
- 5) Dominique TABUTIN, La démographie de l'Afrique au sud du Sahara des années 1950 aux années 2000, Synthèse des changements et bilan statistique, Dominique Tabutin et Bruno Schoumaker, Dans Population 2004/3-4 Vol. 59.
- 6) Cédric Doliger, Démographie et croissance économique en France après la deuxième guerre mondiale, une approche cliométrique
- 7) Charles I.Jones: Théories de la croissance endogène, traduction de la première édition américain par Fabrice Mazerol, 12/11/1999.
- 8) Claude Courtois, taux de Croissance démographique et développement économique en Afrique noire.In: Tiers Monde, Tome 22, n° 85,1981.
- 9) Combenale. P & Piriou.J.P (2003), l'économie politique.
- 10) Croissance économique et croissance démographique, Démographie: Analyse et synthèse.Ed.INED, Paris, 2004.
- 11) Croissance économique et démographique dans les pays en développement ,indépendance ou interdépendance Population , Vol.40, N°01, Jan-Fév.1985.
- 12) Demographic changes, labor effort and economic growth, empirical evidence from Greece, Journal of Policy Modeling, N°23, 2001.
- 13) Demographic Yearbook 1987; Tables 3&4.
- 14) Didier Blanchet , Croissance de la population et du progrès par tête au cours de la transition démographique, un modèle malthusien peut- il rendre compte de leurs relations, Population, INED, Vol.44, N°3, Juin. 1989.
- 15) Didier Blanchet , L'impact des changements démographiques sur la croissance et le marché de travail , faits, théories et incertitudes, Economie Politique, Vol.111, N°4, Juil-Aout.2001.
- 16) Didier Blanchet, Modélisation démo-économique, conséquences économiques des évolutions démographiques.
- 17) Dorel G.(1998), la puissance des Etats, Paris la Documentaion Française.
- 18) Économie , politique et démographie au Maghreb, Annuaire de l'Afrique du Nord, CNRS Éditions, Tome 43, 1999.
- 19) Economies et Sociétés, N°33, Juil.2005.
- 20) Engle, R. F., & Granger, C. W. (1987). Co-integration and error correction: representation, estimation, and testing. Econometrica: journal of the Econometric Society.-
- 21) Essor démographique et développement économique dans les pays pauvres (1950-1980) l'hypothèse Malthusienne en question, Problèmes Economiques, N°1936, Aout 1985- Progrès économique et transition démographique dans les pays pauvres: trente ans d'expérience (1950-1980), Population, Vol.40, N°01, Jan-Fév.1985.
- 22) Frédéric Teulon ,Croissance, crises et développement, Ed.Puf, Paris, 1998.
- 23) Frédérique Bec, Analyse Macro-économique, édition la découverte, France 2000.

- 24) G.N.Von Tunzelmann ,Malthus's evolutionary model, expectations, and innovation, Evolutionary Economics,.Vol.1, Springer 1991..
- 25) George Tapinos, Démographie et économie quelles relations ?, Cahiers Français, N°259, Jan- Fév.1993..
- 26) Gérard Vincent, Croissance démographique et développement, Alternatives Economiques, N°218, Oct.2003.
- 27) Gregory N.Mankiw (2003), Macroéconomie ,3<sup>ème</sup> Ed ,de boeck universités A.S.
- 28) Gregory N.Mankiw , Macroéconomie, Traduction de la 5<sup>ème</sup> Ed par Jean Houard, de boeck Universités, Paris, 2003.
- 29) Hocine Benissad , L'Ajustement structurel , l'expérience du Maghreb OPU Algérie 1999.
- 30) Hocine Benissad, La réforme économique en Algérie, OPU, Algérie, 1991.
- 31) J.M.Keynes, 'The General Theory of Employment, Interest and Money', Macmillan, CO.LTD. London, 1964.
- 32) J.M.Keynes, The General Theory of Employment, Interest and Money, Macmillan, co.LTD. London, 1964.
- 33) J.Simon, Population Growth in Poor Countries, Selected Essays, Princeton University Press, New Jersey, 1990.
- 34) Jean-Claude Chesnais , Essor démographique et développement économique dans les pays pauvres (1950-1980), l'hypothèse Malthusienne en question.
- 35) Jean-Claude Chesnais , Progrès économique et transition démographique dans les pays pauvres trente ans d'expérience (1950-1980).
- 36) Jean-Luc Giffard, Croissance et fluctuations économiques.
- 37) Jeffrey G.Williamson, Globalizations, convergence and history, journal of economic History, 56(2), June 1996..
- 38) Katheline Schubert, Macro-économique comportement et croissance,2<sup>ème</sup> édition, vuibert France 2000..
- 39) Kingsley Davis ; Pop.Policy.L.P.Chow ; "The Island" Wide Faüily Planning Programme in Taiwan, Analysis of the ACCOMPLISHMENTS OF THE Past Eight Years ; Population Studies, A Journal of Demography ; Vol.28 ; No 1 ; March 1974.
- 40) Mao.In ,Gérard Vincent.
- 41) Michael P.Todaro , Economic Development in the Third Word , previous reference.
- 42) Michel Godet, Creating Futures Scenario planning as a strategic Management Tool, second edition,
- 43) Ministère des finances " le comportement des principaux Indicateurs économiques et financiers en 2008" Algérie, Mai 2008.
- 44) Modélisation démo-économique , conséquences économiques des évolutions démographiques, Ed.PUF-INED, Paris, 1991.
- 45) Nancy Birdsall , Economic analyses of rapid population growth, Research Observer, The World Bank, Vol.04, N°1, Jan.1989, P.28
- 46) Paul Bairoch.In, Marc Nouschi & Régis Bénichi, P.23
- 47) Paul M.Romer , Endogenous Technological change, Journal of Political Economy, Vol.05, 1990.
- 48) PESTIEAU Pierre, DELLIS Arnaud. (2004), Croissance économique et croissance démographique, Démographie: Analyse et synthèse, Ed.INED, Paris.

- 49) Population and economic growth , a cointegration analysis for lesser developed countries, Applied Economics Letters, N°4, 1997.
- 50) Population growth and the Dynamics of Canadian development, a Multivariate Series Approach, Explorations in Economics History, N°36, 1999.
- 51) Population reference Bureau. World Population Growth and Response: 1965-1975; Washington; C ;April; 1976 .
- 52) Pradeep Agawam , The relationship between savings and growth , cointegration and causality evidence from Asia, Applied Economics, N°33, 2001.
- 53) Robert M.Solow , Neoclassical growth theory, Handbook of macroeconomics, Vol.1, Edited by J.B.Taylor and M.Wood ford, Ed.Elsevier Science B.V, Amsterdam, 1999..
- 54) Ronald D.Lee.In, Didier Blanchet, Modélisation démo-économique conséquences économiques des évolutions démographiques.
- 55) Sébastien Charles , Macroéconomie hétérodoxe de Kaldor à Minsky, Ed.l'Harmattan , Paris, 2006.
- 56) Solow, R.M technical progress and aggregate production function review of economics and statistics, vol.39 .
- 57) Statistiques - Perspective Monde - Université de Sherbrooke.
- 58) Temmar.H. Les politiques industrielles de l'Algérie contemporaine, le développement en faillite des relations entre Etat et appareil de production dans une économie en développement, UNIVERSITÉ LYON 2 Institut d'Études Politiques de Lyon, (1983).
- 59) The World Bank ; Population Polices
- 60) Tianran Chen(2010), ,Analysis on accruab based models in detecting earnings management, vol.2.
- 61) Todaro.M.P & Smith.S.C (2003), Economic development, Addison-Wesley Edition.
- 62) U.N.Departement of International Economic and Social Affairs , Statistical Office, Demographic Yearbook 1987, New York, 1989, Table 4..
- 63) Xavier Sala-i-Martin et Robert Barro: La croissance économique, Ed.Ediscience Internationale et Mc Graw-Hill Book Co. Europe, Paris, 1996.
- 64) APS,S 5/10/1996,Media Bank, N°26 Oct/Nov – 1996.

#### **Les Revues**

- 1) Clerc.D (2004), De l'état stationnaire à la décroissance: Histoire d'un concept flou, Revue L'économie politique N° 22, Avril.
- 2) El hadi makboul , le P.A.S en Algérie problématique et application, une revue du CENEPAP.N° 15.2000.
- 3) Pierre Fortin , L'impact du choc démographique sur le niveau de vie à long terme, L'Actualité Economique, Revued'analyse économique, Vol.65, N°3, Sept.1989.
- 4) Pierre Fortin: L'impact du choc démographique sur le niveau de vie à long terme, L'Actualité Economique, Revue d'analyse économique, Vol.65, N°3, Sept.1989, p.188.
- 5) Salama.P(2007), Comprendre la croissance volatile en Amérique latine Grace à l'Histoire, Revue Problèmes économiques N° 2917 du 14 février..

#### **Les Thèses**

- 1) Démographie, fécondité et croissance économique en France: une analyse, cliométrique" Thèse Doctorat, Spécialité: Sciences économiques, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion de Strasbourg, Université Louis Pasteur, France, 2006.
- 2) Impact de la transition démographique sur le marché du travail , état des lieux et perspectives à l'horizon 2045 , cas de l'Algérie, Thèse de doctorat en Economie et Statistique Appliquée, ENSSEA (EX: INPS), Alger, 2001.

3) L'impact du vieillissement de la population sur les dépenses de retraites et les dépenses de santé en Algérie, Thèse de Doctorat, Ecole doctorale de sciences économiques, gestion et démographie, Université Bordeaux 4, France, 2012.

المواقع من الأنترنت

- 1) البنك العالمي.
- 2) الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) 2013.
- 3) جلال خشيب، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، الألوكة.
- 4) [www.alukah.net](http://www.alukah.net)
- 5) [www.cg.gov.dz](http://www.cg.gov.dz) Service du chef de gouvernement" plan de la Relance économique 2001/2004 : les composantes du programme " Alger 2001.
- 6) [www.comtanat.f](http://www.comtanat.f) Francis Malherbe, le produit intérieur brut (pib), site de la comptabilité national.
- 7) [www.data.albankaldawli.org](http://www.data.albankaldawli.org).
- 8) [www.etudiant.dz.net](http://www.etudiant.dz.net)
- 9) [www.ons.dz](http://www.ons.dz).
- 10) [www.perspective.usherbrooke.ca](http://www.perspective.usherbrooke.ca). Statistiques - Perspective Monde - Université de Sherbrooke.
- 11) [www.premier-ministre-gov.dz](http://www.premier-ministre-gov.dz)
- 12) [www.un.org](http://www.un.org)
- 13) [Http://s26.postimg.org](http://s26.postimg.org) 2014، جمعية تنظيم الأسرة العراقية.



تعرفنا من الجانب النظري لدراسة موضوع "السياسات الديمغرافية والنمو الاقتصادي في الجزائر" ان الجزائر لم تنه كل مراحل التحول الديمغرافي؛ ودخلت مرحلة الهبة الديمغرافية خلال الفترة (2000-2008)، وفي الدراسة القياسية اعتمدنا على نموذجين بمقاربتين، النموذج الأول استخدمنا مقاربة (ARDL) وتوصلنا إلى وجود تأثير موجب لمعدل الخصوبة وعمل المرأة على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، ووجود تأثير سالب لمتغير الإنفاق على الرعاية الصحية على النمو الاقتصادي في المدى القصير خلال الفترة (1995-2016). والنموذج الثاني اعتمدنا على مقاربة (ECM) ووجدنا علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات في المدى الطويل ولا توجد علاقة في المدى القصير، كما أثبتنا علاقة موجبة بين الهبة الديمغرافية والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2016).

**Abstract:**

We have learned from the theoretical aspect of the study of the subject of "Demographic policies and economic growth in Algeria" that Algeria has not completed all stages of the demographic transition and entered the Demographic opportunity giving during the period (2000-2008). In the standard study we relied on two models with two approaches. (ARDL), and we found that there is a positive effect on the fertility rate and women's employment on long-term economic growth and the negative impact of the expenditure on health care on the economic growth in the short term (1995-2016). The second model was based on the (ECM) approach, Synchronous between variable In the long term, there is no relationship in the short term, and we have shown a positive relationship between the Demographic opportunity and the economic growth during the period (1990-2016).

**Résumé:**

Nous avons appris que l'aspect théorique de l'étude sur le thème "Politiques démographiques et croissance économique en Algérie" que l'Algérie n'avait pas achevée toutes les étapes de la transition démographique et été entrée dans la phase d'opportunité démographique entre 2000 et 2008. Nous nous sommes appuyés sur deux modèles avec deux approches. (ARDL), et nous avons constaté qu'il y avait un effet positif concernant le taux de fécondité et l'emploi des femmes sur la croissance économique à long terme et l'impact négatif des dépenses en soins de santé sur la croissance économique à court terme (1995-2016). Le deuxième modèle était basé sur l'approche (ECM), Synchrones entre variables À long terme, il n'y a pas de relation à court terme et nous avons montré une relation positive entre l'opportunité démographique et la croissance économique au cours de la période (1990-2016).